نظرات في تجربة تخطيط التنمية في الوطن العربي والعالم الثالث(*)

د. اسماعيل صبري عبدالله

وزير التخطيط الاسبق بجمهورية مصر العربية ورئيس منتدى العالم الثالث حالياً .

اولاً : الغاية والوسيلة

١ ـ مفهوم اقتصادي حديث

لم يكن التخطيط يوماً هدفاً يقصد لذاته . وانما هو وسيلة لتحقيق هدف او مجموعة من الاهداف . ولذلك فإن علم الاقتصاد الاكاديمي ليس فيه مكان لنظرية التخطيط . ذلك ان هذا العلم منذ المدرسة الكلاسيكية وحتى الآن يقوم على فرضية اساسية الا وهي ان « قوى السوق » وحدها كفيلة بضمان سير اي اقتصاد قومي قُدُماً عبر العثرات (افلاس بعض المنتجين) والمعاناة (ضغط الاجور والبطالة) والتقلبات (الازمات الدورية) نحو الازدهار المطرِّد والرخاء الذي يعم الناس جميعاً على تفاوت نصيب كل منهم فيه . ومن ثم ساد القول أن تدخل الدولة اذا اثر في بعض قوى السوق بحجة اجتماعية او انسانية يكون ضاراً في نهاية الامر . فعرقلة عمل تلك القوى تحد من معدلات التقدم وتؤخر تحقيق الرخاء العام المنشود . وما دامت « يد السوق الخفية » بتعبير آدم سميث تعمل ، فلا مجال لدراسة الاقتصاد القومي في مجموعه كظاهرة متميزة عن مكوناتها من منتجين ومستهلكين . واستنكر جمهور الاقتصاديين ما قدم مالتس وريكاردو واضرابهم ممن اطلق عليهم « المتشائمون » من افكار ترفض مقولة ان قوى السوق وحدها تضمن التقدم والرخاء للجميع(١) .

(*) هذه الدراسة هي صورة منقحة ومزيدة لمحاضرة القيت في افتتاح « حلقة النقاش » التي نظمها المعهد العربي للتخطيط بالكويت في ٣ كانون الثاني / يناير ١٩٨٣ .

(١) هاجم الاقتصاديون الاكاديميون على مدى قرن ونصف مالتوس لأنه قدّر ان معدل تزايد السكان لا بد من ان يسبق معدل زيادة الانتاج . وها هم يعودون الى مقولته عندما يزعمون ان زيادة السكان هي سبب التخلف . كما هاجموا ريكاردو لقوله ان قانون تناقص الربح قد يؤدي الى عدم التوسع في الانتاج وان الاجور ستكون في المستوى الذي يوفّر البقاء لا اكثر .

وبظهور المدرسة الحدية في الثلث الاخير من القرن الماضي ـ بعد مائة عام من النمو الاقتصادي غير المسبوق ـ انصبت جهود التحليل النظري الاقتصادي على ما يسمى التحليل الوحدوي micro-economics . وانصرف الاقتصاديون الى تحليل تصرف كل من المنتج والمستهلك على اساس ان كلاً منهما يفكر تفكيراً اقتصادياً خالصاً (لا تعكره سياسة ، اوقيم حضارية ، او امور تنتمي لعلم الاجتماع او قواعد سلوك او انفعال) وانه في تفكيره هذا عقلاني ورشيد لا هم له الا تحقيق مصلحته الشخصية الى ابعد ما يمكنه تحقيقه .

وكان لهذا التفكير الاقتصادي ، الذي يدعو لتجريد الظواهر الاقتصادية مما يشوبها من ظواهر لا تمت للاقتصاد بصلة ، خلفية فلسفية واضحة في المذهب النفعي الذي اقترن باسم الفيلسوف الانكليزي بنتهام[٢] ، ونظرية البقاء للاصلح التي اقترنت باسم تشارلز دارون . وهكذا ترسخت الفردية المميزة للحضارة الغربية . فكل فرد يبحث عن مصلحته الخاصة قبل كل شيء ، ومن صراع المصالح الخاصة تتحقق تلقائياً المصلحة العامة ، كما أنه من الطبيعي ان يسقط في هذا الصراع عدد من الافراد . وذلك يكون في مصلحة المجموع لأن من يخرج ناجحاً فهو الجدير بالبقاء والمفيد بالتالي لتقدم المجتمع . وتحت تأثير التقدم الكبير الذي احرزته علوم الطبيعة ، وبصفة خاصة الفيزياء ، حاول الاقتصاديون ان يؤكدوا الطابع العلمي الحقيقي لما يدرسون في الجامعات بصب افكارهم في تعبيرات تقابل تعبيرات الفيزياء ، ثم صياغة هذا كله صياغة رياضية . وهكذا وصلنا الى المدرسة الكلاسيكية الحديثة التي لا تعرف الا السوق والتي تركز جهدها في البحث عن كيف يتحقق التوازن في السوق وكيف يختل ثم يعود الى توازن جديد. فالمنتج يحكم قراراته جميعاً غرض واحد هو تعظيم ربحه . كذلك المستهلك ليس له من غرض الا تعظيم ما يحصل عليه من منفعة .

ومن خلال صراع هذه المصالح المتعارضة تظهر المحصلة في الثمن الذي يتحدد في السوق . وهذا الثمن يتقلب بالضرورة ارتفاعاً وهبوطاً حتى يصل الى حد التوازن الذي يتحقق عنده اكبر قدر ممكن من تعظيم الربح وتعظيم المنفعة في اطار الفن الانتاجي السائد . ولما كانت الحاجات في رأيهم لا تنفد فإن الطلب على المنتجات لا يمكن أن يصل يوماً الى حد الاشباع المطلق . وكل طلب يعني فرصة ربح . ولذلك فلا بد من ان ينشأ العرض الذي يرضيه . ومن ناحية اخرى يبحث المنتجون في سعيهم المستمر لتعظيم الربح عن وسائل تخفيض تكلفة الانتاج . وتحت هذا الضغط المزدوج يتطور فن الانتاج . وعند كل تقدم يختل التوازن في السوق . ولكن قوى السوق تعيد التوازن مرة اخرى عند مستوى ثمن جديد . وبهذه المنهجية وما تقوم عليه من فروض لا يكون لاقتصاد دولة في مجموعه اثر اوتأثير الا من حيث ان حدود الدولة تصطحب بقيود معينة (اهمها الرسوم الجمركية) . وفي عالم تختفي منه هذه الحدود لا يوجد ما يتطلب الدراسة . ومن هنا كانت الدعوة الى حرية التجارة الدولية التي تزعمتها بريطانيا وحاولت فرضها بكل الوسائل بما في ذلك الحرب . ولكن بقاء الحدود ولد تتمة لعلم الاقتصاد هي نظرية التجارة الخارجية ومحورها الاساسي عندهم اثر التبادل مع العالم الخارجي في قوى السوق في الداخل .

ولم تتغير الامور حين نشر لورد كينز كتابه الشهير **النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقود** في عام

---

(٢) وهو مروج مبدأ المنفعة ، الذي يرجع الى الفيلسوف الاغريقي ابيقور ، في صياغة حديثة : المنفعة هي زيادة المتعة (pleasure) او الحد من الالم (pain) . وهي المحرك الاول للانسان وتحكم مجمل تصرفاته وليس تصرفاته الاقتصادية فقط ، انظر :

Jeremy Bentham, *An Introduction to the Principles of Morals and Legislation* (London: Printed for T. Payne, 1789).

١٩٣٦[٣] . وقيل عن ذلك الكتاب انه احدث ثورة في الاقتصاد الاكاديمي لأنه تخلى عن مفهوم تحقيق التوازن تلقائياً بفعل قوى السوق ، وأثبت أن هذا التوازن يمكن أن يتحقق دون ان تُستخدم كل الموارد المتاحة (وبصفة خاصة العمالة) . ومن ثم لابد من تدخل الدولة لتنشيط الاقتصاد واخراجه من الازمات الدورية المتعاقبة ، وذلك أساساً بأن تنفق الدولة على مشروعات من شأنها أن تزيد الطلب ، وباستجابة العرض لهذا الطلب الجديد يزيد الانتاج وبالتالي الطلب على عوامل الانتاج . وخلف لنا كينز وأتباعه في المستوى الاكاديمي ما يُسمى التحليل الجمعي (الكلي) macro-economics اي دراسة العلاقة بين الاجماليات الاقتصادية aggregates كحجم الادخار والاستثمار والاستهلاك . ولكن الغريب في الامر هو ان احداً لم ينجح في الربط النظري بين التحليل الوحدوي (النيوكلاسيكي) والتحليل الجمعي (الكينزي) في جسم نظرية متكاملة . كما ان عدداً من الاقتصاديين الاكاديميين ظلوا عند موقفهم من التمسك بالنظرية الحدية وتأكيد ما قاله فالراس من ان التوازن العام يتحقق من خلال تتابع التوازنات الوحدية[٤] .

وخلال هذا كله لا نجد اثراً لمفهوم التخطيط لفظاً اومعنى في الاقتصاد الاكاديمي حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية . وذلك بالرغم من الثورة الروسية عام ١٩١٧ ، التي نشأ عنها نظام اقتصادي قوامه التخطيط . وان تجربة التخطيط تجمعت مقوماتها بظهور الخطة الخمسية الاولى للاتحاد السوفياتي في عام ١٩٢٨ . فالنظام الذي نشأ في امبراطورية القياصرة ـ سدس المعمورة ـ ينفي اصلاً قدرة قوى السوق على تسيير الاقتصاد تلقائياً ، ويؤكد انها تقوم على اختلالات خطيرة : اختلال اجتماعي في المقام الاول يتمثل في تكدس الثراء لدى الرأسماليين على حساب حقوق الطبقة العاملة ، واختلال في نمو قطاعات الاقتصاد المختلفة ـ ومن ثم الازمات ـ واختلال في درجة النمو من اقليم الى اقليم داخل الدولة الواحدة ، ناهيك عن التفاوت الكبير في النمو من دولة الى اخرى . ومن ثم كان الاخذ بمبدأ الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج وعلى المستوى الاقتصادي الخالص ، اذ تمكن هذه الملكية الدولة من تخطيط الاقتصاد القومي تخطيطاً شاملاً وملزماً بما يستهدف تحقيق بناء القاعدة المادية للاشتراكية ، اي دعم قوى الانتاج ـ البشر وما يملكون من معرفة علمية ومهارات فنية وما بأيديهم من ادوات الانتاج ـ وربما كان لاقتران التخطيط الشامل[٥]

---

(٣) لم يسر الواقع الاقتصادي قط وفق النظرية الاقتصادية . فالطبقات المحرومة قامت بثورات متعددة فضلاً عن الاضطرابات وما اليها . ومن ثم لجأت الدولة الى صور مختلفة من التدخل ابتداء من تشريعات العمل الى بناء الامبراطوريات لسحب فائض اقتصادي منها يساعد في تقدم اقتصاد الدول الاستعمارية وتحسين مستوى معيشة الفقراء دون مساس بأرباح الاغنياء . وحين حل بالعالم « الكساد الاعظم »، اتخذ روزفلت عند انتخابه رئيساً للولايات المتحدة (١٩٣٢) وكذلك هتلر منذ استيلائه على السلطة (١٩٣٣) اجراءات حكومية مناقضة للنظرية الاقتصادية . وعلى اختلاف طبيعة ما اتجهت اليه اجراءات كل من الرجلين ، فالامر المهم انها تدخل في اطار النظرية الكينزية قبل ان يظهر كتاب كينز ويؤثر في الاقتصاد الاكاديمي .

(٤) وقفت النظرية الكينزية حائرة امام الازمة الاقتصادية الراهنة ، بعد ان أثبتت انها أداة فاعلة في يد الحكومات لمواجهة التقلبات الاقتصادية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الستينات . فلا محل للركود التضخمي (stagflation) ، الذي يمثل احدى السمات البارزة للازمة الحالية ، في نظرية كينز التي تقوم على ان التضخم لا يظهر الا عند مستوى الاستخدام الكامل لكل الموارد المتاحة في اطار التكنولوجيا السائدة . وقد ظهرت في الولايات المتحدة في مواجهة الكينزية مدرسة اقتصادية تطلق على نفسها اسم « اقتصاديات العرض supply side economics » وجوهرها مواجهة الازمة بتشجيع المنتجين على زيادة العرض وذلك بالحد من تدخل الدولة وتخفيض الضرائب والتقليل من حجم الانفاق الموجه لمساعدة الفئات الاكثر فقراً الى ادنى حد اذا لم يكن الغاؤه كلياً ممكناً لأسباب سياسية.

(٥) تعبير الشامل لا ينطبق على امرين : العمل والاستهلاك . فالالتزام بتعاطي عمل معين يعد من قبيل =

والالزامي بالاشتراكية اثره في رفض المجتمعات الرأسمالية لمفهوم التخطيط . وظل الاقتصاديون الاكاديميون في الغرب يترفعون عن دراسة ما يجري في الاتحاد السوفياتي على اساس انه عبث لا بد من أن ينهار من تلقاء نفسه .

ثم جاءت الكارثة العظمى : الحرب العالمية الثانية وما صحبها من تدمير وتقتيل لم يسبق لهما مثيل وما أسفرت عنه من ظهور الاشتراكية في عدد آخر من الدول اهمها ـ بلا شك ـ الصين ، واندلاع حركة التحرر الوطني لتصفية الاستعمار القديم وما احس به عدد من قادتها من ان التحرر يجب ان يأتي للناس بمعيشة افضل وتقدم مادي ملموس ، وازاء هذه الاوضاع الجديدة أخذت بعض الدول الرأسمالية ـ وفي مقدمتها فرنسا ـ بمبدأ التخطيط لاعادة بناء ما دمرته الحرب ثم لضمان سير الاقتصاد الرأسمالي نحو النمو المطرد الذي لا تنال منه ازمات خطيرة . وهكذا ظهر مفهوم التخطيط التأشيري indicative Planning الذي يتعامل أساساً مع الاجماليات الاقتصادية والتشابكات القطاعية لارشاد الدولة والمنتجين الى اسلم الطرق للنمو وتجنب الاختناقات. ومعنى صفة « التأشيري » هو ان الخطة ـ رغم اعتمادها من البرلمان ـ لا تلزم بذاتها احداً . ولكن الحكومة تسترشد بها في توجيه النشاط الاقتصادي باستخدام ما هو متاح لها من سياسات اقتصادية : السياسة الضريبية ، السياسة الائتمانية ، سياسة الانفاق الحكومي ، سياسة التجارة الخارجية . ولها عند الضرورة ان تتدخل بطريق التشريع الملزم . وهكذا نرى ان هذا النوع من التخطيط لا يستهدف اجراء تغييرات جذرية في التركيب الاقتصادي والاجتماعي ولكنه يبقى وسيلة لا غاية ، لأن الغاية منه هي حسن سير الاقتصاد الرأسمالي وحمايته من العثرات . واداة التخطيط الاساسية في هذا الاطار هي المحاسبة القومية التي على أساسها توضع النماذج الرياضية وتبنى التوقعات . وتُعنى الدول الرأسمالية كلها باجراء هذه الحسابات لرسم سياساتها الاقتصادية حتى لو لم تعلن أنها تمارس التخطيط .

اما بلدان العالم الثالث التي اخذت تتحرر من الاستعمار القديم تباعاً وبمعدل سريع فلم يكن بها اقتصاد رأسمالي متكامل ونشيط ومن هنا ثارت بصددها قضية فكرية وعلمية وتطبيقية هي قضية التنمية . ولما كان الاستقلال السياسي لا يصطحب تلقائياً بالتحرر الفكري ، اتجه مفكرو تلك البلدان نحو اساتذتهم في الغرب سعياً وراء فهم التخلف وتلمّس اساليب التغلب عليه ، اي تحقيق التنمية . ولم يكن في النظرية النيوكلاسيكية مجال لمفهوم التنمية . فهي نظرية ستاتيكية بطبيعتها تغفل كلياً عنصر الزمن . وحتى اولئك الاقتصاديين الذين كتبوا عن « الديناميكية الاقتصادية » لم يفعلوا اكثر من ان يقدموا نظرية استاتيكية مقارنة Comparative statics فقد تصدوا لدراسة وضعين ـ او اكثر ـ ستاتيكيين دون ان يشرحوا آليات الانتقال من وضع الى وضع . وتحت الحاح الطلب بدأ بعض الاقتصاديين يكتبون في التنمية بعيداً عن التحليل النظري ، كما لو كانت التنمية من قبيل « الاقتصاد التطبيقي » وهكذا نشأ مع الزمن ما يسمى «اقتصاديات التنمية Development Economics» فيه محاولات علمية جادة حلت محل الكتيبات الفجة التي لاقت ذيوعاً كبيراً في الخمسينات وحتى اوائل الستينات ، ومثلها الاشهر هو كتاب روستو **مراحل النمو الاقتصادي** الذي نقل الى عدد كبير من اللغات يفوق بكثير كل المؤلفات التي صنفها كبار الاقتصاديين . وحين

= السخرة . كذلك لا يملك احد الزام انسان باستهلاك معين . ومن ثم فإن التخطيط لهذين العنصرين هو تخطيط غير مباشر . فاجتذاب العمال الى مجالات معينة يكون بزيادة الاجور فيها . وتحديد حجم الاستهلاك الاجمالي يكون عن طريق تحديد حجم الدخول الموزعة ، والحد من استهلاك سلعة يعتمد اساساً على رفع ثمنها ، والترغيب في استهلاك سلعة او خدمة يكون بتخفيض سعرها احياناً الى ما دون التكلفة (وهي في الدول الاشتراكية حالة ما يسمى بالسلع الثقافية : الكتب ، المجلات ، المسرح ، الموسيقى ... الخ) .

يعيد المرء النظر في الامور لا بد من ان يذهله أننا في العالم الثالث اعتمدنا على افكار مؤلفين لم يعيشوا تجربة التخلف ويدركوا ابعادها وطالبوهم بنظرية لامكان لها في مجتمعاتهم المتقدمة ... !والقول العربي المأثور هو ان فاقد الشيء لا يعطيه . اننا طالبناهم بما هو فوق طاقتهم . ومهما حسنت نيات بعضهم فإنهم كانوا يكتبون فيما لا يعرفون . وهم كبشر متأثرون بمجتمعاتهم يرون فيها المثل الذي يجب ان تصل اليه البلاد المتخلفة ، حتى ولو تحفظ بعضهم او أدان بعض الممارسات الرأسمالية . لقد عرفت اوروبا قبل استقرار الاقتصاد الكلاسيكي واستيلاء القوى الرأسمالية على السلطة السياسية عدداً لا يستهان به من الاقتصاديين كان شغلهم الشاغل هو ما نسميه اليوم « التنمية » ابتداء من الفرنسي بودان الذي اخترع اسم « الاقتصاد السياسي » في القرن السادس عشر من اصل يوناني بحيث يفيد معنى تدبير شؤون الاقتصاد القومي حتى كتاب آدم سميث نفسه : **بحث في اسباب ثروة الامم** ، مروراً بمن أطلق عليهم في كتب تاريخ الفكر الاقتصادي بشيء من الازدراء اسم « التجاريون » وقرر الاقتصاد الاكاديمي بعد ذلك ان كل هذه المؤلفات ليست علمية ، وان علم الاقتصاد ولد بنشر كتاب سميث لأن صاحبه تحدث طويلاً عن مزايا الحرية الاقتصادية وتقسيم العمل وقوى السوق .

اما المدرسة النيوكلاسيكية فقد تعاملت مع اقتصاد في عنفوان النمو والتطور وكان مسعاها مقصوراً على اعطاء ما تعتقد انه الصورة العلمية المجردة لقواعد سير هذا الاقتصاد ، واعتقد شخصياً انه من المفيد لاقتصاديي العالم الثالث العودة الى قراءة السابقين لآدم سميث . لا لأنهم سيجدون لديهم حلولاً لقضايا التنمية المعاصرة ، ولكن ليدركوا كيف فكّر أناس قبلهم في التنمية فيعرفوا بذلك نسبية ما تعلموا من نظرية اقتصادية . فهي في افضل الفروض ـ كما يقول الاقتصادي الانكليزي د . سيرز ـ ليست الا « لحظة » في علم الاقتصاد تعبِّر على نحو او آخر عن تحليل الاقتصاد في فترة زمنية معينة وفي بلاد معينة وليس لها من العموم والشمول ما يزعمه اصحابها .

٢ ـ الغاية في بلدان العالم الثالث هي التنمية

وحين نتكلم في التخطيط وتجاربه في الوطن العربي وفي غيره من بلدان العالم الثالث فإن الغاية منه تبدو لأول وهلة واضحة لا تحتاج الى تفصيل ، فهي باتفاق الجميع التنمية . وهنا قد يرى البعض ان مقياس كفاءة التخطيط هو مقدار نجاح التنمية معبراً عنه عادة بالمعدل السنوي لنمو الناتج القومي الاجمالي . ولكن حقيقة الامر ابعد من ذلك بكثير . وهي ايضاً تبدو للناظر حوله الذي لا يكتفي بالرقم الاحصائي بارزة ومعلنة . فقد حقق معظم الاقطار العربية معدلات عالية او معقولة لنمو الناتج المحلي الاجمالي خلال العشرين عاماً الماضية . ويكفي ان نذكر مثلاً ان اليمن الشمالي قد وصل الى معدل نمو بين السنوات ١٩٧٠ و١٩٨٠ يبلغ ٩,٢ بالمائة كما حققت سوريا في الفترة نفسها معدلاً قدره ١٠ بالمائة في حين كان معدل النمو في السعودية في الفترة نفسها ١٠,٦ بالمائة[٦] ومع ذلك فحقائق التخلف تحيط بنا من كل جانب .

إن رد الامور الى اصولها وشرح جذورها العميقة هو وحده الذي يفسر الظواهر المتناقضة . لقد قيل لنا ان التنمية تعني تصفية التخلف بتحقيق معدلات نمو عالية تمكننا من اللحاق catch up بالدول المتقدمة .

---

(٦) كل هذه الارقام مأخوذة عن البنك الدولي :

World Bank, *World Development Report, 1982* (Washington, D.C.: The Bank, 1982).

وهذا الطرح يسلم بوجود ظاهرة التخلف ولا يجهد نفسه في بحث اسبابها ، مع ان معرفة هذه الاسباب والعمل على ازالتها يفترض ان تقرِّبنا من الهدف المنشود . وموقف الكتاب الغربيين[٧] من تحليل ظاهرة التخلف يكاد ينحصر في مقولتين : الاولى هي نظرية الحلقة المفرغة : ضعف الدخل القومي يحد من القدرة على الادخار والاستثمار ، وضآلة معدل الاستثمار تعني تدني معدل نمو الدخل القومي في حين ان عدد السكان يتزايد مما يعني استمرار ضعف متوسط دخل الفرد حتى ولو نما الناتج القومي الاجمالي بمعدل لا يتجاوز جذرياً معدل زيادة السكان . ولا يمكن كسر هذه الحلقة المفرغة الا بفضل المعونات الخارجية وبصفة خاصة الاستثمار الاجنبي (والمقصود بالطبع هو الاستثمار الوافد من الدول الغربية) . والمقولة الثانية هي ان ضعف او عدم وجود فئة الرأسماليين المنظمين اولئك الذين يتصدون لجمع عوامل الانتاج ويخاطرون بالانتاج حيث يتحملون احياناً الخسارة ويحققون في احيان اخرى الربح الكثير او القليل . والحل هنا ايضاً بيد الغرب . فالاستثمار المباشر يمكن أن يحتضن هذه الفئة ويدربها ويعلمها اصول الادارة ويربي فيها الحرص على كفاءة الاداء efficiency .

ولا ينبغي ان نطيل في هذا المقام حول مختلف نظريات التنمية ونكتفي بأن نقول :

أ ـ ان التخلف بالمعنى الاصطلاحي under-development **ليس مجرد تأخر زمني** . فأقطارنا لم تترك وشأنها وقصِّرت عزيمتنا عن النهوض بها . ولكنها خضعت بشكل سافر او مستتر للاستعمار الغربي ؛ ولا هو كذلك ركود مزمن ، والا عدنا الى التفسيرات غير العلمية . وما تمايزت به امبراطوريات الغرب المعاصر عن امبراطوريات العصور القديمة هو ان هذه الاخيرة كانت تترك كل قطر يقع تحت سيطرتها على اوضاعه الاقتصادية الخاصة به مكتفية بأن تحصل الفئة المسيطرة على جزء من الفائض الاقتصادي الذي يحققه كل اقليم . واقرب مثال لذلك « الجزية » التي كانت تدفعها مصر للسلطان العثماني[٨] . اما امبراطوريات الغرب المعاصر فقد تمكنت عبر حروبها وصراعاتها من توحيد العالم كله في ظل نظام اقتصادي واحد (الرأسمالية) واستخدمت قوتها العسكرية ونفوذها السياسي والاقتصادي في وضع المستعمرات في خدمة نمو وثراء البلدان الاستعمارية . فتخلف العالم الثالث هو ـ الى حد بعيد ـ الوجه الآخر لتقدم ورخاء المجتمعات الغربية . ولهذا لم تقنع الدول الغربية بأخذ الجزية تاركة كل قطر يتطور كيف شاء (كما كان يفعل الغزاة القُدامى) بل انها شكلت تطور الشعوب التي أخضعتها لخدمة مصالحها الاقتصادية . وخير مثال لذلك نجده في مصر : فقد بدأت على ضفاف النيل في عهد محمد علي تجربة تنمية تشبه الى حد كبير التجربة التي

---

(٧) تُنحى جانباً التفسيرات العنصرية كالزعم بمحدودية قدرات غير الغربيين او ادعاء ان الاسلام يدعو للتواكل ... الخ . وكذلك التفسيرات الجغرافية كالقول بأن المناطق الحارة تورث الكسل . فحضارة الغرب لا يتجاوز عمرها خمسة قرون . وقد شهدت بعض البلدان الحارة التي يصفونها بالتخلف حضارات مزدهرة قبل ذلك بعشرات القرون . ولكن تأصيل ظاهرة التمركز السلالي (ethnocentrism) لدى الغربيين بصفة عامة يجعل حتى اخلصهم نية يحسب ان الحضارة الغربية هي التقدم بعينه ولا تقدم بعيداً عن مسارها .

(٨) الجزية تقابل الكلمة الانكليزية «tribute» وفي استخدام « الباب العالي » لها خلط من جانب سلاطين آل عثمان الذين خلعوا على انفسهم خلافة المسلمين . فالاسلام لا يجيز فرض الجزية على مسلم . وتلك التي كانت مفروضة على الذميين كانت ضريبة فردية مفروضة على كل رجل بالغ قادر على العمل (ما عدا رجال الدين) وبسعر ثابت لا يتغير حسب تغير الدخل ، ولذلك كان سعرها بسيطاً . وهي تشبه ضريبة الرؤوس المعروفة في القانون الروماني .

بدأت في اليابان بعد ذلك بحوالى نصف قرن وشملت تطوير الزراعة وانشاء الصناعات الحديثة والتوسع في التعليم والارتقاء بالخدمات الصحية ... الخ .

ولو افترضنا جدلاً استمرار هذه التجربة لكان من المتصور ان تصل مصر الى تطور يشبه ما حدث في اليابان .ولكن اليابان مجموعة جزر في آخر الارض فقيرة الموارد لم تحرص أيُّ دولة غربية على احتلالها .اما مصر فهي ذات موقع استراتيجي فريد على طرق الاستعمار .وهي جزء من الامة العربية لابد من أن يمتد تأثير ما يجري فيها الى انحاء اخرى من الوطن العربي .ولذلك نسي الغرب صراعاته واتفقت كلمته على ضرب التجربة المصرية وتصفيتها وانتهى الامر باحتلال الانكليز لمصر .فماذا حدث في ظل الاحتلال ؟ كان دور مصر الاساسي في نظر المحتل هو تزويد مصانع النسيج الانكليزية بأجود انواع القطن .وطبق السياسة التي تكفل تحقيق هذا الهدف :ففي عام ١٨٩٣ صدر القانون المدني وهو يُقرّ لأول مرة في تاريخ مصر الطويل بمبدأ الملكية الفردية المطلقة في الاراضي الزراعية ،ودعم طبقة كبار الملاك بشتى الوسائل لأنهم يزرعون القطن ، واهتم بمشروعات الري والصرف والنقل بالسكك الحديدية ضماناً لوصول القطن من جميع انحاء البلاد الى ميناء الشحن بالاسكندرية.واوجد نظاماً مصرفياً متكاملاً لتمويل محصول القطن:من بنوك عقارية تُقرض كبار الملاك الى بنوك تجارية تمول تجار الداخل والمصدرين ، واقام في الاسكندرية بورصة تضاهي بورصة ليفربول واهتم بالبحث العلمي والتكنولوجي في مجال انتقاء بذور القطن وتوليد انواع جديدة منه .وهكذا أدّى الاحتلال البريطاني الى تقدم القطاع القطني تقدماً ملحوظاً .ولكن هذا التقدم تم على حساب قطاعات اخرى مثل الصناعة والتعليم والصحة ...الخ ،وحتى ١٩٥٠ كان القطن الخام يمثل ٨٥ بالمائة من صادرات مصر . من هذا المثل يتضح ان التخلف بالمعنى الاصطلاحي ليس ركوداً وجموداً ولكنه تنمية معوجة distorted متوجهة الى الخارج extroverted تورث التبعية dependency .فسعر القطن لم يكن لمصر اي قول في تحديده في حين ان كل حياة الشعب المصري كانت تسير وفقاً لتقلباته .

ب ـ ان التنمية ليست ظاهرة اقتصادية صرفاً ،فالمجتمع والفرد ،كل منهما كيان متكامل .واذا جاز لاغراض البحث العلمي الفصل بين علوم الاقتصاد والسياسة والاجتماع والنفس ... الخ ،فإنه لوهم كبير ان يظن البعض بامكان اجراء هذا التقسيم في كيان الفرد او كيان المجتمع .ومن ثم لا يتصور ان تزدهر صناعة حديثة متقدمة على يد شعب امي .ويكون من العبث الكلام عن انتاجية العامل اذا كان سوء التغذية قد جعله ضعيف البنية ،وسوء ظروف المعيشة يصيبه بالكثير من الامراض .ولن يغير فرض اسلوب الحياة الغربية في شكلياته ومحاربة معالم حضارته الاصيلة في جعله يقفز الى صفوف الشعوب الاوروبية .لقد استند اتاتورك الى سلطاته غير المحدودة ليجعل من تركيا دولة اوروبية علمانية .فماذا حدث بعد ستين عاماً من هذه السياسة؟ ما زالت تركيا، بكل المقاييس ،من الدول المتخلفة لا تعرف الاستقرار السياسي واشتد فيها ساعد دعاة العودة الى الاسلام .ان التنمية تكون شاملة او لا تكون اصلاً والتنمية حقاً مشروع مجتمعي ينبع من اعماق الشعب بقصد تجديد حضارته وليس لنبذها بدعوى التحديث.

ج ـ ان التنمية بهذا المعنى الشامل لا بد من ان تؤسس على الاعتماد على النفس ، على الموارد الذاتية ،وعلى البشر قبل كل شيء .فبدون اقتناع المواطنين بأن التنمية لمصلحتهم ولمصلحة اولادهم ،وبدون مشاركتهم الايجابية في تحديد اهدافها المرحلية ومشروعاتها واقتسام عوائدها بقدر اقتسام ما تستلزمه من تضحيات ،وبدون الارتقاء المستمر بالمستوى العلمي والفني والصحي لكل المواطنين يصعب حقاً الاعتماد

على النفس . والاعتماد على النفس لا يعني الانغلاق والاستغناء عن التبادل الخارجي . ولكنه يفترض ان يكون هذا التبادل انتقائياً ومتكافئاً فهو يجد امتداده الطبيعي في الاعتماد الجماعي على النفس لمجموعات الدول المتجاورة ، ومن باب اولى تلك التي تنتمي لقومية واحدة[٩] . وهو من ناحية اخرى يقاوم عدم التكافؤ في المعاملات مع الدول الصناعية المتقدمة ولا يأخذ عنها اعتباطاً او انبهاراً ، وإنما على اساس تقدير سليم لما يلائم الاقتصاد الوطني .

د ـ ان اصحاب المصلحة في استمرار الاوضاع الراهنة وفي مقدمتهم الشركات متعددة الجنسيات والحكومات التي تساندها لا بد من ان يقاوموا التنمية الحقة والشاملة في اقطار العالم الثالث . فالاوضاع الراهنة تمكنهم من الحصول على نصيب كبير من الفائض الاقتصادي الذي يتحقق في اي من تلك الاقطار . والتنمية المستقلة تحد من هذا الفائض المحوَّل للخارج ، بل يمكن أن تصفيه تصفية شبه كاملة . لأن هذه التنمية ستكون نابعة من المجتمع ذاته endogenous ومتوجهة الى الداخل self-centred . وهذا يعني اعادة تشكيل البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما يتدنّى بمستوى الاعتماد على الدول الصناعية المتقدمة . ولو نجحت تجارب كثيرة للتنمية المستقلة لتعيّن على تلك الدول ان تعيد تشكيل بنيتها الداخلية وتقبل الحد من مستوى الاستهلاك المادي في مجتمعاتها . لكل هذه الاعتبارات ولكثير غيرها تتحقق التنمية المستقلة بمواجهة مع الدول الصناعية وليس بمعاونتها . انها معركة طويلة وقاسية مفروض علينا ان نخوضها كما خضنا معارك التحرر السياسي . ذلك ان التنمية الحقة هي تحقيق التحرر الاقتصادي والحضاري من هيمنة الدول الصناعية المتقدمة وشركاتها متعددة الجنسيات . هذا مع العلم بأن المواجهة لا تستبعد المفاوضة ولا تعني المقاطعة الشاملة . فنحن نعيش في عالم واحد اختزلت فيه المسافات وتراجعت الحدود . ولكن شتان ما بين حذر المفاوض من موقع المواجهة وبين المفاوض من موقع الاستجداء المستتر وراء ما يسمى حياء او خدعة « التعاون الدولي » .

هـ ـ ليس للتنمية المستقلة نموذج واحد ، وإنما يتعين على كل شعب ان يجد بنفسه طريقه الى تحقيقها مستفيداً من تجارب الآخرين فالتاريخ لا يكرر نفسه . وكل تقدم في تاريخ البشرية تمَّ في ظروف محددة لا يمكن اصطناعها من جديد . والمحاكاة لن تقود الى ايّ نجاح يذكر ، واذا سلمنا جدلاً بنجاحها فإنَّ ثمن هذا النجاح سيكون امحاء الشخصية الحضارية بما تمثل من قيم ومعتقدات . وهذا ما تثور ضده الشعوب عادة . وقد يذهب رد الفعل الشعبي الى حدود تجاوز المطلوب للحفاظ على الحضارة القومية . إن الفرد يتميز بقدرة عظيمة على المحاكاة . اما الانسان فميزته الاساسية هي القدرة على الابداع . ومن ثم إن اهل الفكر والعلم عندنا مطالبون بدور أساسي يتمثل في المراجعة النقدية لما تلقوا من « معرفة » والعودة بالنظرة النقدية نفسها الى تراثنا الحضاري ، والاقتراب من جماهيرنا والتعلم منها بدل التعالي عليها . وبمثل هذا المسلك يمكنهم ان يفكروا تفكيراً حراً وان يبتدعوا الحلول التي تلائمنا[١٠] .

---

(٩) انظر : اسماعيل صبري عبدالله ، « العرب بين التنمية القطرية والتنمية القومية » ، **المستقبل العربي** ، السنة ١ ، العدد ٣ (ايلول / سبتمبر ١٩٧٨) .

(١٠) انظر في شرح سقوط وثنية النماذج : ابراهيم سعد الدين وآخرون ، **صور المستقبل العربي** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٢) (الصادر ضمن « مشروع المستقبلات العربية البديلة » لجامعة الامم المتحدة الذي يديره مكتب الشرق الاوسط التابع لمنتدى العالم الثالث) .

ثانياً : التنمية والتخطيط

١ ـ في البدء تكون الاستراتيجية

انتشار الممارسات التخطيطية في الاقطار العربية وغيرها من بلدان العالم الثالث وتسليم الفكر الغربي بضرورة التخطيط للتنمية ، واقرار الهيئات الدولية وبصفة خاصة البنك الدولي بأهمية التخطيط ، كل هذا يعني ان اقتصاديات البلدان المسماة بالنامية لا يمكن أن تحقق اي نوع من التنمية في ظل تلقائية السوق . وهذا ما يغنينا عن الخوض في الاسباب التي تجعل من التخطيط ضرورة . وما يعنينا في هذا المقام هو ان مفهوم التخطيط نفسه يفترض التسليم بدور اساسي للدولة في توجيه النشاط الاقتصادي بأوسع المعاني . وهذا بدوره يفترض ان الدولة تمثل مصالح المجتمع اياً كان مدى صحة هذا الفرض . وسلطة الدولة هي اولاً وقبل كل شيء سلطة سياسية ، اي سلطة صانع او صانعي القرار في اطار نظام الحكم السائد في البلد المعني . وجهاز التخطيط لا يعدو ان يكون جهازاً فنياً يتحرك في اطار قرارات سياسية تعبر بطريقة او باخرى عن مصالح اجتماعية وعلاقات قوى في داخل المجتمع . فالمخططون لا يحكمون ولا ينبغي ان يحكموا ، وهم في عملهم الفني ملتزمون بالتوجه السياسي الذي تفرضه الدولة . واذا حاولوا وضع خطة سليمة فنياً ولكن السلطة السياسية لا تعتمدها وسيلة لتحقيق سياستها او لا تعيرها الاهتمام الواجب ، فإن خطتهم مهما تكن جودتها الفنية ستظل وثيقة ممتعة لمن يدرسها ولكن اثرها على الواقع الاقتصادي والاجتماعي سيظل محدوداً للغاية . وستكون سلطات الدولة التي أقرت الخطة اول من يخرج عليها ، وتلك حال شائعة بدرجات متفاوتة في تجارب التخطيط العربية وغير العربية .

فالتخطيط في تعريف بسيط هو عملية التعرف الكامل بقدر الامكان على الموارد المتاحة للمجتمع في سنة معينة (سنة الاساس) وأوجه استخدام تلك الموارد . ثم رسم الصورة المثلى (في حدود الممكن) لوضع الموارد والاستخدامات في نهاية الخطة ، واخيراً ـ وليس ذلك اقل الامور اهمية ـ اقتراح السياسات والاجراءات والمشروعات الكفيلة بنقل المجتمع من اوضاع سنة الاساس الى الاوضاع المنشودة في نهاية مدة الخطة . ولما كان التغيير يستغرق وقتاً يتجاوز السنة والسنتين فقد اعتمدت تجارب التخطيط على التخطيط متوسط المدى (ما بين ٤ الى ٧ سنوات) حيث ان امداً اقل من ذلك لا يكفي لتنفيذ مشروعات التغيير ، وان امداً اطول من ذلك يتعذر تقدير متغيراته بالدقة اللازمة لخطة تفصيلية . ومفتاح هذا كله هو تعبير **الصورة المثلى** . فكيف تحدد الامثلية ؟ وما هي المعايير التي تقاس بها ؟ فأهداف اي خطة متوسطة الاجل هي بالضرورة اهداف مرحلية يجب ان تقترب بالمجتمع من غاياته التي حددها لنفسه .

وتحديد الغايات المجتمعية في الامد الطويل هو ما نطلق عليه لفظ الاستراتيجية . واستعارة التعبير العسكري هنا في محله . فالتنمية حرب ضد مظاهر التخلف من فقر وجهل ومرض وضعف المكانة الاقتصادية والسياسية للمجتمع في المعترك الدولي . وهي بالضرورة حرب طويلة تختلف ساحاتها واسلحتها من بلد الى بلد ومن مرحلة الى اخرى . وهي غير متضمنة في اي كتاب علمي او مذهبي يمكن الرجوع اليه كما يرجع الطبيب الى علم الاقرباذين(*) . لذا فإن على المجتمع ان يرسم لنفسه الصورة التي يريد ان يكون عليها بعد عشرين او ثلاثين عاماً . وتلك هي الغايات التي على التنمية ان تبلغها . ولا بد من ان نشير هنا الى ان استشراف هذه الصورة يجب ان يأخذ في الحسبان ان تحقيقها يعني تغييراً عميقاً في بنية الاقتصاد والمجتمع والعلاقات

(*) فن تركيب الادوية .

بين مختلف القوى الاجتماعية . كما انه يفترض تضحيات يتعين ان يتحملها هذا الطرف او ذاك من تلك القوى . واخيراً على صانعي القرار السياسي ان يعوا ان تحقيق الاهداف طويلة المدى يتجاوز اعمارهم ، وأنه يحمل في طياته ضرورة تغييرات في نظام الحكم وأساليبه . فالوصول الى التحرر الاقتصادي والفكري واسترداد الشعب لقدرته على العمل والخلق والابداع وتصفية ابشع مظاهر التخلف امور تتجاوز الجيل الواحد ، بل الجيلين او الثلاثة . وتختلف الاستراتيجية عن مجرد الاماني من حيث انها تحدد ايضاً المراحل اللازمة لتحقيقها والامكانات التي يمكن حشدها في كل مرحلة .

وتلك كلها امور سياسية تُحسم سياسياً وليس بقرارات من جهاز التخطيط اياً كانت مكانته في تنظيم الدولة . ولكن هذا القول لا يعني بحال إلّا دوراً في اعداد الاستراتيجية لجهاز التخطيط ، بل على العكس نعتقد ان له دوراً كبيراً يتمثل في تبصير السلطة السياسية بالنتائج القريبة والبعيدة لما تتخذه من قرارات . فرجال الحكم في معظم اقطار العالم الثالث تستغرقهم قضايا الساعة والمشكلات اليومية المتتابعة حتى يكاد معظمهم ان يفقد الوعي بعنصر الزمن من حيث انه ماضٍ له بصماته على الحاضر ، ومن حيث انه مستقبل يتأثر بقرارات اليوم ويحمل في الوقت ذاته متغيرات جديدة . ومن هنا يبرز اول واجب على جهاز التخطيط الا وهو تحليل الاوضاع الراهنة تحليلاً عميقاً والبحث عن جذورها . ان **التخطيط عبث اذ لم يكن المخططون على اعلى قدر من المعرفة بأوضاع المجتمع وظروف نشأتها وعوامل تطورها** . والواجب الثاني للمخطط هو ان يهتم بالدراسات المستقبلية مجاولاً استكشاف الاحتمالات المختلفة لتطور اوضاع المجتمع بدءاً من السيناريو البسيط المبني على استمرار الاتجاهات والاوضاع السائدة حالياً وانتهاء بالسيناريو الشرطي المبني على افتراض تغير بعض الاوضاع او ما يُسمى سيناريو « اذا حدث كذا ... سيحدث كيت » والواجب الثالث هو التبصر بما يمكن أن يكون بين الغايات من تعارض ، وبضرورة ترجمة الغايات البعيدة الى مجموعة متسقة من الاهداف (اي لا تعارض بينها) وان يختبر مثل هذه المجموعة من خلال سيناريو استهدافي normative يكشف عن مدى امكان تحقيقها وعن مقتضيات ذلك . بهذا يُلقي المخطط الاضواء التي تنير الطريق بحيث يدور الحوار في المجتمع ومع من بيدهم سلطة اتخاذ القرار على اسس واقعية وعلمية بقدر الامكان . وهكذا تأتي الاختيارات السياسية المحددة لمعالم استراتيجية التنمية قريبة من الواقع وليس مجرد سرحة خيال او ثمرة اندفاع في اتجاه معين تحت تأثير ظروف عارضة . وعندئذٍ يصبح واجب المخطّط الرابع وضع خطة طويلة المدى مدتها بين ١٥ ـ ٢٠ سنة تعبر عن الاستراتيجية التي ارتضاها المجتمع .

٢ ـ الاهداف المرحلية

وكل هذا الجهد هدفه وضع الخطط المتوسطة المدى في اطار منظور شامل لتطور المجتمع كله في المدى الطويل . وبعبارة اخرى يجب ان تندرج تلك الخطط في مسار واحد كحلقات يكمل بعضها البعض . ويبقى بعد ذلك ان الخطط متوسطة الاجل هي اداة اعمال التخطيط كما سبق ان ذكرنا . وفيها ايضاً تكون نقطة البدء تحديد الاهداف المرحلية التي تصاغ الخطة لتحقيقها . والقرار فيها قرار سياسي تصدره السلطة السياسية . ويتعين على جهاز التخطيط قبل اعداد الخطة ان يطرح على المجتمع والدولة مجموعات بديلة من الاهداف المتسقة مع بيان تكلفة وعائد كل مجموعة ومدى اقترابها من الغايات الاستراتيجية وما تستلزمه من سياسات واجراءات ومشروعات ؛ بحيث يصبح المطلوب من السلطة السياسية هو الاختيار ـ بين هذه المجموعات من الاهداف ـ ما تراه ممكناً سياسياً . ونود ان نؤكد هنا على صفة الاتساق consistency فأهداف الخطة لا يجوز ان تكون قائمة انتقائية لا يربط بينها رابط ، بل يمكن ان يتنافى تحقيق بعضها مع

تحقيق البعض الآخر . وأبسط مثل لذلك هو ان تستهدف الخطة رفع معدلات الاستهلاك والادخار بما يجاوز مجمل الدخل القومي . وعلى العكس، معنى الاتساق هو ألا يعرقل تنفيذ هدف تحقيق الآخر والسعي لأن يكون في تحقيق هدف ، ما يدعم تنفيذ الاهداف الاخرى . فالموارد بالضرورة محدودة (نعني الموارد العينية لا المالية) والاهداف كثيرة وكبيرة . ومن ثم يتعين تخصيص الموارد على نحو يحقق مجموعة متسقة من الاهداف مما يمكن معه تفادي الاختناقات في التنفيذ أياً كان سببها . وبهذا نضمن تنفيذ الخطة وتكون محصلة تنفيذها متكاملة اكثر من تنفيذ مشروعات مبعثرة ليس بينها رابط . ومثل هذا العمل شاق ومضنٍ اذ انه يفترض ان كل مجموعة من الاهداف اجريت لها الحسابات الاقتصادية اللازمة وبصفة خاصة التشابكات القطاعية والصورة التوازنية للاقتصاد القوي في مجموعه . ولكن هذا الجهد له دور تربوي عظيم ولاسيما اذا كان النقاش حول الاختيارات مفتوحاً للجميع . ان مدى صحة القرار تتوقف على كمية ونوعية البيانات المتاحة لصانع القرار ، وهذا الجهد التحضيري يعظِّم من فرص اتخاذ القرارات الاصلح .

ومن نافلة القول الاشارة الى ان الاقطار العربية التي اخذت تمارس التخطيط وانشأت له الاجهزة والوزارات لم تتبع النهج الذي تقدم . وهذا ليس عيباً في العرب ، فمعظم دول العالم الثالث لها ممارسات من نفس النوع ، كما ان الانصاف يقتضي ان نقول ان عدم اتضاح مفهوم التنمية وابعادها ومشكلاتها وغموض ما سُمّي بنظريات التنمية يفسر،الى حد كبير، هذا القصور . ففي وطننا العربي مثلاً كانت المحاجاة بين دعاة الاقتصاد الحر ودعاة الاشتراكية هي الشكل الاساسي للجدل حول التنمية ، هذا علماً بأن القضية ليست مجرد اختيار بين نظامين اجتماعيين ، لأن هذا الاختيار امر فكري يحكم التوجه العام ولكنه لا يقدم بذاته فهماً علمياً كاملاً لقضية التنمية بابعادها الملموسة في قطر معين . وهذا الفهم هو لب القضية . وليس بخافٍ ان كاتب هذه السطور اشتراكي ثابت على موقفه الفكري منذ اكثر من ثلاثين عاماً . ومن هذا الموقع اقول ان اختيار طريق الاشتراكية يُلقي على دعاتها وعلى من يتصدون للسير على طريقها عبئاً هائلاً من العمل العلمي والتفكير الخلاق المعايش للجماهير والمتفاعل معها لوضع استراتيجية للتنمية الاشتراكية في الظروف المحددة والواقع الملموس للقطر الذي يختار هذا السبيل . وكما انني اقاوم محاكاة الغرب ، فإنني اعتقد ان محاكاة الدول الاشتراكية الاوروبية غير واردة كذلك . حقاً ان تجارب هذه الدول غنية بالدروس التي يجب ان نستوعبها جيداً ولكنها لا تتضمن حلولاً « جاهزة » لقضايا التنمية في بلادنا يكفي ان نقتنيها . واضيف في هذا المقام اهمية دراسة تجارب العالم الثالث في هذا الصدد .

تحتل امريكا اللاتينية مكانة خاصة من حيث اهمية الدراسة ، وذلك لسببين : الاول هو ان دول امريكا اللاتينية حصلت على استقلالها السياسي منذ حوالى القرن ونصف القرن ، وهي قد اتجهت في مجموعها نحو سياسات نشيطة للتنمية منذ نهاية الاربعينات ، ونتائج ما وصلت اليه مطروح امامناكواقع وليس كفروض نظرية. والسبب الثاني هو ان عدداً كبيراً من الاقتصاديين من ابناء تلك القارة قد انكبوا على دراسة التنمية منذ مراحل الدعرة اليها الى مراحل تحليل التجارب وما ادت اليه السياسات التنموية من نتائج اقتصادية واجتماعية وسياسية، وهم قد اسهموا

بكتاباتهم فيما يمكن ان نسميه الثورة في الأدب التنموي التي شهدتها السبعينات[١١] . كذلك يجدر بنا ان نُعنى بتجربة التنمية والتخطيط في الهند باعتبارها اول دولة « مستقلة حديثاً » اخذت بالتخطيط منذ اوائل الخمسينات . وكانت انجازاتها وعثراتها محل التحليل الواضح والموضوعي تصدى له عدد كبير من مفكري ذلك البلد القاري الابعاد .

ثالثاً : اسلوب التخطيط

١ ـ التعلم لدى من لم يتعلم

يبدأ اعداد الخطة الفعلي بعد حسم قضية الاهداف المرحلية بقرار سياسي ، هنا يترك المجال للمخططين لاعداد الخطة . ومن ثم يثور السؤال البسيط . كيف تنجح في وضع خطة واقعية ممكنة التنفيذ ؟ ما حدث تاريخياً هو ان معظم المسؤولين عن التخطيط والمشتغلين به في بلادنا اتجهوا بحكم العادة نحو الاقتصاديين الغربيين بحثاً عن الاجابة عن هذا السؤال . وساعد على ذلك ان الربط بين مفهوم التخطيط ونموذج تطبيقه في الاتحاد السوفياتي قد دفع بالحكام ومعاونيهم من المخططين الى ان يؤكدوا بأنهم بعيدون عن الماركسية « والشيوعية » وان أعلن بعضهم موقفاً اشتراكياً ، كما يقتضي الانصاف ان نقول ان الاقتصاديين في الدول الاشتراكية الاوروبية ، وبصفة خاصة في الاتحاد السوفياتي ، كانوا، الى حد كبير، اسرى تجربتهم الخاصة ولم يقبل على محاولة فهم الظروف الخاصة لدول العالم الثالث الا عدد محدود منهم وفي مرحلة متأخرة .

ومهما يكن من امر ، فإن غالبية من اشتغلوا بالتخطيط في بلادنا تعلموا في الدول الغربية ، وفي مصر مثلاً كانت البعثات الاولى التي قررها معهد التخطيط القومي بعد إنشائه في عام ١٩٦٠ توفد الى الولايات المتحدة بلد المشروع الحر الذي لا يوجد بجامعاته معاهد للتخطيط او حتى كراسي استاذية في هذه المادة . والامريكيون حين يستخدمون كلمة تخطيط يقصدون عادة تخطيط المدن او الاحياء السكنية ...[١٢] . لقد اشتغل اقتصاديو الدول الغربية بالقضايا التي تهم بلادهم ، وكلها تتعلق بالاقتصاد الرأسمالي المتطور ، وهذا امر طبيعي . وابتعدوا عن دراسة اوضاع الدول الاشتراكية، وتركها الامريكيون بالذات للمتخصصين في الدراسات السوفياتية ، كما لو كان العالم الاشتراكي وضعاً شاذاً يجب ان يدرس في مجموعه ومن زاوية ما يمثله من خطر على

---

(١١) انظر بصفة خاصة المؤلفات التالية :

Paul Prebich, *Peripheral Capitalism*;Celso Furtado,*Développement et sous-développement*;FernandoCordoso, *Sociologie de développement en Amerique latine;* A.G. Frank, *Towards a Theory of Capitalist underdevelopment;* R. Stavenhagen, *Sept thèses érrounées sur l'Amerique latine;* Th. Dos Santos, *The Stucture of Dependence;* O.Sunkel, *Intégration capitaliste transnationale et désintégration nationale,*

وكذلك الدراسات ذات المستوى الرفيع التي تنشرها مجلة اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية *CEPAL Review* التي تصدر منذ عام ١٩٧٦ .

(١٢) عندما زرت واشنطن زيارة رسمية وزيراً للتخطيط في صيف عام ١٩٧٤ ،اعد لي السفير المصري لقاء مع عدد كبير من رجال الاعمال البارزين . وقد سألني احدهم بما عهد في الامريكيين من صراحة : ماذا تعني كلمة وزارة التخطيط ؟ وهل هي نوع من الوزارات مقارب لوزارة الخزانة في الولايات المتحدة؟ واقر بأنني احترت في الرد على سؤاله غير المتوقع .

« العالم الحر » . وصاغ الامريكيون بما ألفوه من التعامل بحرية مع اللغة الانكليزية اسما « لعلم جديد » هو Sovietology او Kremlinology[١٣] .

اما العالم الثالث فهو ايضاً حالة شاذة ، تشبه الحالة المرضية ، لأن بلداننـه لم تلحق بركب الدول المتقدمة . ومن ثم فهو وحده موضوع الدراسة في فرع « التنمية الاقتصاديـة » وقد يتطـرق اساتذتـه الى الحديث عن تخطيط التنميـة الاقتصاديـة . وهم حين يفعلـون يقعون في تنـاقض بين فكرهم الاصيل القائم على مذهب « المشروع الحـر » وبين ضـرورة تدخـل الدولـة لتخطيط التنمية الاقتصادية ، ولهذا كثيراً ما تكون كتـاباتهم عن التخطيط مجـردة تبتعد عن الـواقع لتستتـر وراء النماذج الرياضية التي تفترض بتجريدها عمومية تطبيقها مهما اختلفت الظروف الواقعيـة لبلدان العالم الثالث . وقـد لاقى نموذج هـارود ودومار نجـاحاً كبيـراً حيث اعتمدتـه اجهزة التخطيط في معظم اقطارنا . ولست بصدد تقويم هذا النموذج او مقارنته بغيره . ولكن وجه اعتراضي ينحصر في ان لكل نموذج فروضه ومعلماته ومتغيراته . وتلـك لا يتصور ان تكـون واحدة في كـل البلدان ، كما انني اسجل على المخططين ـ وقـد اشتغلت بالتخطيط امـداً ليس بالقصـير ـ انهم لم يطرحـوا قضية وضع نموذج يكون اكثر تصويراً لحركة مجتمعاتنا العربية . مجرد الفكرة لم تطرح مـع ان الوطن العربي فيه عدد لا يستهـان به من الاقتصـاديين الـرياضيـين والمتخصصين في الاقتصـاد القياسي والرياضيين المشتغلين بالنمذجة modelling .

والقضية ليست قضية نعرة قومية ، ولكنها قضية قصور النماذج المستخدمة عن التعبير عن حقيقة مجتمعاتنـا وبالتـالي فإنهـا تتضمن درجة من عـدم اليقين تنعكس في تعثـر او تعذر تنفيـذ الخطة . ويكفي مثلاً لذلك ان هذه النماذج تفترض قاعدة من البيانات الرقميـة الثابتـة والمستمرة لحساب المعامـلات المختلفة مثـل معامـل رأس المال المنتـج ، او المعامـلات الفنيّة التي تُبنى عـلى اساسها جـداول المدخـلات والمخرجـات ، ومعامـلات كفاءة تشغيـل رأس المال الثـابت او حساب انتاجية العمل في القطاعات المختلفة مقارنة بتكلفة فرصة العمل الجديدة في كـل قطاع ... انـه من المثير ان نستخدم نموذجاً رياضياً للتخطيط في بلد لا يعرف المخططون فيه، اولاً على وجه الدقة، عدد سكـانه ولا معـدلات زيادتهم ولا نسبـة التعليم بينهم ؛ بل ان بعض ادوات التخطيط التي صيغت اصلاً في الغرب لقيـاس سلوك الاجمـاليات الاقتصـادية عـلى اساس من تـوافر الاحصـاءات مثل جداول المحاسبة القومية ، وجداول التدفقات المالية ، وجداول التشابك القطاعي لا تتوافر بياناتهـا عنـدنا . ولم يكن امـام المخطط الذي يستخـدم هذه الادوات الا ان يسـد الثغرات التي تتـركهـا الاحصائيات المتاحة بأرقام تقديريـة . والتقديـر وارد بلا شـك في بعض الحالات ، ولكنـه لا يكون تقـديـراً الا اذا بُني عـلى اسس واضحـة ومحـددة . وبـدون ذلـك يهبط التقـديـر الى مستـوى التخمين[١٤] . يضاف الى ذلك ان دلالة التغير في بعض عناصر تلك الجداول تختلف في بلدان العالم الثالث عنها في البلدان الصناعية المتقدمة . ففي هذه الاخيـرة بنية اقتصـادية متكـاملة ومتنـوعة تجعل للزيادة او النقص في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي دلالة على مستوى النشاط الاقتصادي في مجموعه وكفاءة ادائه .

---

(١٣) ليس لأي من الكلمتين ذكر في معجم اكسفورد للغة الانكليزية .

(١٤) وقد اخترع الامريكيون لمثل هذه الاحوال كلمة «guestimation» .. !

اما في الكثير من البلاد النامية التي لم تبن بعد صرحاً اقتصادياً من هـذا النوع فيمكن ان يقفز معدل النمو قفزات كبرى تحت تأثير عامل واحد وعارض وغير متكرر . ونسوق مثـلاً على ذلـك من الوطن العربي ، فقد قفز معدل نمو النـاتج المحـلي الاجمالي لليبيـا في الفترة مـا بين السنـوات ١٩٦٠ و ١٩٧٠ بمتوسط سنوي قـدره ٢٤,٤ بالمـائة وهـو رقم خيالي لم تشهـده اطلاقـاً اي دولة صناعية متقدمة . وكان مرجع ذلك الارتفاع اكتشاف النفط واستخراجه وتصديره . وحـين حاولت ليبيا القيام بتنمية نشيطة وعدم استنزاف للنفط هبط معدل النمو الى ٢,٢ بـالمائـة في المتوسط بـين السنـوات ١٩٧٠ و ١٩٨٠ ، ولكن الدليـل على ان التنميـة كانت نشيطـة هو الارتفـاع المستمر في متوسط دخل الفرد خلال الفترة نفسها[١٥] . ويمكن أن نسوق مثلاً افتراضياً يصـور مدى خطورة الاعتماد على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي كمقياس للتنمية . فلو افترضنا بلداً يحكمه دكتاتـور غاشم قرر سجن نصف سكان البلاد نجد ان مثل هذا الاجراء قد ينعكس في شكل زيادة في معدل النمو المذكور . فبناء السجون لاستيعاب هذه الاعداد هو من قبيل تكـوين رأس المال الثـابت وفقاً لتعريفه في قواعد المحاسبة القومية، ومـرتبات السجـانين ، وتغـذية المسجـونين تُعـد عائـداً لهذه الخدمة السيادية وفقاً للتعاريف التي حددتها نظم المحاسبة القومية[١٦] . وبـديهي ان هذا المؤشر مقسـوم على عدد السكـان يعيبه مـا يعيب كل متـوسط من هذا النـوع من اهمال الحـدود الدنيـا والقصوى . ولذلك فهو لا يعبر بحال عمن استفاد من جهود التنمية ومن لم يستفد ، بـل في حالات كثيرة لا يعبر عمن اضرت بهم تلك الجهـود (حالـة تراجـع او تصفية الصنـاعات الحـرفية تحت ضغط المنافسة من الواردات) .

ومن الامثلة الواقعية الظريفة التي تدل على سخف هذا المعيار ان متوسط نصيب الفـرد من الناتج المحلي الاجمالي في جيبوتي كان قبل استقلالهـا ٩٩٠ دولاراً في السنة (١٩٧٦) وانـه هبط بعـد الاستقلال الى مستـوى ٤٨٠ دولاراً فقط (١٩٨٠) . وتفسير ذلـك بسيط فالـرقم الاول كـان يتضمن مرتبات جيش الاحتلال والموظفـين الفرنسيـين ومن يتبعهم ليقدم لهم مختلف الخـدمات ؛ وكانت تلك الدخول اعلى من مثيلاتها في فرنسا (لتضمنها بـدل الاغتراب) فلمـا استقلت جيبوتي وغادرها معظم الفرنسيين وانكمش الوجود العسكري الفرنسي ، هبط المتوسط دون ان يعني هبوطه بالضرورة انَّ مستوى معيشة ابناء هذه الدولة الصغيرة قد تدهور عما كان عليه إبان الاحتلال .

٢ ـ قاعدة البيانـــات

وليس فيما ذكرنا ما يقلـل من شأن الاسـاليب الريـاضية وضـرورة استخدامهـا في العملية التخطيطية . فهي وحدها التي تضمن اتساق الاهـداف ، بل اننـا ندعـو للتوسـع في استخدامهـا

---

(١٥) معدل نمو متوسط دخل الفرد في الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧٠ بلغ ٥,٢ بالمائة، امـا في الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠ فقد ارتفع الى ١٨,٤ بالمائة سنوياً ، انظر :

World Bank, *World Development Report, 1982.*

(١٦) بشرط ألا يؤدي سجن نصف السكان بالطبع الى توقف الانشطة الاقتصادية الاخرى . وهناك مثل واقعي قريب من الفرض الجدلي الذي ذكرناه في النص ، فقد ادى الارهاب المستمر في اوروغواي الى هجرة اعداد ضخمة من السكان،بحيث ان معدل زيادة السكان فيهـا الذي بلـغ ١,١ بالمـائة بـين السنوات ١٩٦٠ و ١٩٧٠ انخفض الى ٠,٣ بالمائة بين السنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠ . وهما معـدلان لا نظير لهمـا في الانخفاض في امـريكا الـلاتينية بـالاضافـة الى الاعداد الكبيرة في السجون . ومع ذلك فالبنك الدولي يقدر معدل نمو متوسط دخل الفرد بـ ١,٤ بالمائة .

مستفيدين مما تقدمه الحاسبات الالكترونية من إمكانات ضخمة لمعالجة كميات هائلة من البيانات وسرعة التعامل مع نماذج رياضية متعددة وبالغة التعقيد ، مما يمكّن المخطِّط من اختيار كل فرض ، بل وتدقيق ما يحصل عليه من احصائيات عن طريق اختبارات الاتساق وغيرها وبما تتيحه من اعداد بدائل متعددة للخطة وفقا لتغيير بعض معطياتها .

ويفترض التخطيط السليم توافر قاعدة من البيانات الرقمية . وبقدر حجم هذه البيانات وتفصيلها ودقتها وتغطيتها لعدد كافٍ من السنين تكون مهمة المخطط ايسر . ونحن في اقطارنا العربية نعاني من قلة البيانات وعدم دقتها وفقدانها للشمول ، ويستحيل ان يحسن التخطيط ويتقدم بدون هذه القاعدة . وليس ثمة عقبة فنية في التعامل مع كمٍ هائل من البيانات . فقد اتاح التطور الالكتروني في هذا الباب آفاقاً تكاد لا تحد وبتكلفة غير باهظة . ولكن العبرة هنا ليست في الآلات او ما يطلق عليه اسم hardware وإنما بأساليب التعامل مع الآلات Software وفقاً لنوع وكمية البيانات التي تُختزن وتُسترجع والتعامل معها data processing وبصفة خاصة استخدام الحاسب الالكتروني لاستخراج المعدلات والمعاملات مع واقع تلك البيانات ثم في حل النماذج الرياضية التي تُبنى عليها . فالحاسب الالكتروني ليس « عقلاً » يفكر كما يقال احياناً في وسائل الاعلام العربية . وإنما هو آلة تستخدم لغرض معين ولا تؤديه على الوجه المطلوب الا بقدر ما يقدم لها من بيانات ومدى دقة تلك البيانات، وما يكلفها الانسان باجرائه عليها من عمليات رياضية . ومن المعروف ان اختيار الحاسب الالكتروني محكوم بالغرض من استخدامه .

ولهذا لا بد من ان يكون للمخطط دوره في عمليات الاحصاء . عليه ان يحدد نوع البيانات التي تلزم للتخطيط وان يُبدي الرأي في وسائل جمعها من مصادرها الاولى وأساليب تجميعها في بيانات عامة . ومن المسلم به ان بناء قاعدة بيانات وافية بأغراض التخطيط يستغرق فترة من الزمن ليست بالقصيرة . ومن ثم يتعين ان يتعاون المخططون والاحصائيون في تحديد اولويات العمل الاحصائي ، عليهم ان يتفقوا على « خطة » لبناء تلك القاعدة في عدد محدد من السنوات . فنحن نسلم بأن نقص البيانات يهبط بمستوى الخطة ، وليس ثمة عيب في ان يحاول المخطط اعطاء تصور تقريبي في حدود ما هو متاح له منها . ولكن العيب هو الزعم بأن مثل تلك الخطة جيدة وواقعية ، او محاولة سد ثغرات الاحصاء بتقديرات هي اقرب الى التخمين . وقد اثبتت التجربة عندنا وفي عدد آخر من بلدان العالم ان محصلة هذا المسلك توالي خطط متوازنة شكلاً تفارق الواقع ويفارقها مع استمرار قصور العمل الاحصائي . وقد آن الأوان لأن يُلحّ المخططون على السلطة السياسية التي تطالبهم بوضع خطط التنمية من اجل تطوير العمل الاحصائي . يجب ان يدرك الحكام بل المجتمع بأسره اهمية التقدير الرقمي في كل مجال وعلى كل مستوى . ولا نريد ان نستطرد هنا في الحديث عن تطوير العمل الاحصائي وكيف يكون . ولكننا نكتفي بالتأكيد على امرين : ضرورة اصرار المخططين على توفير قاعدة بيانات معقولة ، وضرورة تعاونهم مع اجهزة الاحصاء في تصميم تلك القاعدة .

ولا جدال في انه كلما زادت البيانات تزايدت امكانيات تحسين مستوى التخطيط . ولكن البيانات لا تتساوى من حيث الاهمية ، ولا من حيث اتصالها المباشر بالعملية التخطيطية . ومن ثم يكون افضل ما نصبو اليه هو ان يسير تطوير التخطيط جنباً الى جنب مع تطوير اعمال الاحصاء وان يكون لهذا كله اولوية في العمل الحكومي وقطاع الاعمال الخاص والعام، بل بين الجمهور كله

عن طريق استخدام اجهزة الاعلام في شرح اهمية البيانات الاحصائية وما ستستخدم فيه وما سيعود على الناس من النفع من ذلك كله . ومن ناحية اخرى يجب ان نسلم بأن من مظاهر التخلف ضعف الاهتمام بالتعبير الرقمي ودقته[١٧] . ويبين ذلك انه من العبث ان نتصور ان اي تطور عربي يستطيع في مدى خمس او عشر سنوات توفير قاعدة من البيانات مطابقة لما هو متاح مثلاً للمخطط الفرنسي . ولذلك لا بد من عملية فرز لتحديد البيانات المطلوبة ومعرفة الشكل الذي تظهر به والمصدر الذي يمكن ان تستقي منه في واقع كل قطر . ولهذا فإن الجهد المطلوب من المخططين في هذا المجال لا يقل عن ذلك المطلوب من الاحصائيين .

وكلما تقدم بناء قاعدة البيانات زاد حجم ما يؤديه المخططون من دراسة . فالرقم منعزلاً لا يدل على شيء كثير ، وإنما يتضح دلالة بالمقارنة مع ارقام اخرى . كما ان وراء كل رقم قصة او تاريخ يوضح كيف جاء وتحت اي عوامل تكوَّن وفي اي ظروف جُمع . فوفرة البيانات تُغري بالاغراق في المعالجة الرياضية . وقد ينزلق المخططون في هذا الاتجاه دون دراسة وافية لطبيعة البيانات ودلالاتها المختلفة . وثمة ما هو اخطر من ذلك . فكثير من ظواهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية والحضارية لا يمكن التعبير عنه رقمياً حتى الآن . مثل السلوك الاجتماعي ، طبيعة السلطة السياسية ، نوعية الحياة quality of life ، حقوق الانسان ... الخ ، مما يسميه المخططون الاوضاع التنظيمية . وكثيراً ما تؤدي عوامل، غير مقدرة كمياً، دوراً حاسماً في تغيير اوضاع المجتمع . فلا مقياس مثلاً في غيبة الديمقراطية لمدى رضا الناس او سخطهم . ولو توافر مثل هذا المقياس للامريكيين لما فوجئوا بالثورة في ايران مثلاً . كذلك على المخطط ان يدرك ان كل المعالجات الرياضية مبنية على نوع من الاستمرار مع زيادة او انخفاض في قيمة المتغيرات، ولم يواجه الرياضيون قضية انهيار النموذج المعبر عن نظام ما (في الطبيعة او في المجتمع) الا منذ سنوات معدودة حين صاغ رياضي فرنسي نظرية الكارثة Catastrophe theory[١٨] ، وتطور المجتمع كثيراً ما حكمته احداث انهيار في نظام او انقطاع disruption مثل الحروب والثورات . ومثل هذه الاحداث لا تجد حتى الآن مكاناً في النماذج الرياضية[١٩] .

واخيراً ، وهذا ليس ترتيباً للأهمية وإنما للسرد ، لا بد من مراجعة بعض المؤشرات التي

---

(١٧) استرعى انتباهي في الصيف الماضي دقة وبساطة وحسن ذوق الحملة الاعلامية التي قامت في المملكة المغربية تمهيداً لاجراء التعداد العام الذي كان محدداً له الثاني من ايلول / سبتمبر ١٩٨٢ . كذلك لاحظت ان عمليات الاحصاء تتم تحت اشراف وزارة التخطيط .

(١٨) يعد الرياضي الفرنسي René Thom اول من وضع نظرية الكارثة ، انظر :

Alexander Woodcock and Monte Davis, *Catastrophe Theory* (Harmondsworth, England : Penguin, 1980).

(١٩) ذلك ان المشتغلين بالعلوم الاجتماعية قد استعاروا نماذجهم من تلك المستخدمة في العلوم الفيزيائية . وترجع اهمية نظرية الكارثة في انها اولاً، وقبل كل شيء، تناقض مبدأ استمرارية الظواهر في هذه الاخيرة وتقدم تعبيراً رياضياً عن معالجة انهيار انساقها . وقد استخدمت كذلك في النماذج البيولوجية ويبقى ان تستخدم في العلوم الاجتماعية . انظر للمزيد من التفصيل :

I. Ekeland, in: *La Recherche*,no. 81 (Septembre 1977).

وحول التحفظ ازاء النماذج الرياضية العالمية ، انظر :

Lesourne et al., «Interfuture Projects,» in: Organization for Economic Cooperation and Development [OECD], *Facing the Future, Mastering the Probable and Managing the Unpredicable* (Paris: OECD, 1979).

تُستمد من المحاسبة القومية ، ومن مراجعة بعض تعريفات نظام المحاسبة القومية الصادر عن الامم المتحدة والمنتشر في دول كثيرة[٢٠] . فليس ما جاء بهذا النظام المحاسبي امراً مُنزلاً ، ولكنه اجتهاد من صنع البشر يحتمل الخطأ والصواب . فهو لا يفيد كثيراً او قليلاً في اعداد عدد بالغ الاهمية من مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي يحاول البنك الدولي قياسها : نسبة الاستيعاب المدرسي ، متوسط العمر المتوقع عند الميلاد ، نسبة الامية ، نمط توزيع الدخل القومي ... الخ . واعتقد اننا نحتاج الى قياس ظواهر اخرى تعني بلادنا ولم يعتن بها اهل الغرب .مثال ذلك قياس مدى الاعتماد على الخارج ، او بعبارة اخرى مدى التبعية الاقتصادية ازاء الدول المتقدمة صناعياً . مثال آخر تطور نسب التبادل terms of exchange مع السوق العالمية ارتفاعاً وانخفاضاً . كذلك محاولة تقدير العائد الفعلي للتعليم او للخدمات الصحية ، ومحاولة تقدير مدى تكامل الاقتصاد الوطني بمعنى اعتماد قطاعاته على بعضها البعض وشمول نشاطه كل ارجاء القطر ... الخ .

واذا نزلنا من مستوى الاقتصاد الوطني في مجموعه الى مستوى المشروعات نجد انه من المتعين ان نعيد النظر في الاساليب السائدة في تقويم المشروعات التي تحسب عادة على اساس المشروع وفي المدى المتوسط،ولا تأخذ في الحسبان اعتبارات مثل الاثر السلبي على البيئة او حجم المكون الاجنبي ، او معدل استهلاك الطاقة او استهلاك المياه في هذا الوطن العربي الذي تُعد المياه من اندر موارده ... ونضرب مثلاً هنا بحسابات السياحة . فالمألوف في الدول المتقدمة ان يحسب عائد السياحة بخصم ما ينفقه السائحون الوطنيون في الخارج من مجموع ما ينفقه السائحون الاجانب في الداخل . وفي بعض اقطارنا يُحسب الثاني كله ولا يخصم منه الأول . ولكن القضية الاخطر هي ان الدول المتقدمة لا تبني الفنادق وما يلزمها من مرافق اساسية لمجرد استقبال الاجانب ، بل تكون فنادقهم الجديدة توسعاً في طاقة فندقية مستخدمة محلياً في الاساس . كما ان بناء تلك الفنادق وتأثيثها وما يستهلكه السائحون من طعام وشراب هي من انتاج محلي في غالب الحال . اما ما يجري في بلدان العالم الثالث من بناء فنادق خصيصاً لاستقبال السياحة الاجنبية كثيراً ما يُبنى بمواد مستوردة واحياناً بعمالة مستوردة وأثاث مستورد بالعملات الصعبة . بل ان حالة العجز الغذائي السائد في الوطن العربي مثلاً تجعل البلاد المستقبلة للسياحة تستورد نصيباً كبيراً مما يستهلكه السائحون من الخارج . ولذلك لا بد عند حساب عائد مشروعات السياحة من ان يخصم اجمالي الانفاق المتوقع من اجمالي الانفاق على المنشآت السياحية واستهلاك السائحين بالعملة الاجنبية وليس فقط تكلفة السياحة الوطنية في الخارج ، بل يمكن أن يذهب المخطط الى ابعد من ذلك بمقارنة الانفاق المطلوب على مشروعات سياحية وعائدة بالعائد الذي يمكن ان يتحقق لو استثمر المبلغ نفسه في مشروع صناعي او زراعي . ثم يبقى بعد ذلك الآثار الجانبية للسياحة في البيئة والمجتمع : تدهور الآثار التاريخية ، زيادة تلوث الشاطىء والبحار ، انماط الاستهلاك والسلوك التي يدخلها السائحون على المجتمع .

---

(٢٠) معروف ان نظام المحاسبة القومية الفرنسية يختلف عن نظام الامم المتحدة . كما ان المحاسبة القومية معروفة وممارسة في الدول الاشتراكية من قبل ظهور هذا المصطلح ولكن لها ايضا سماتها المختلفة عن النظامين المشار اليهما ، انظر في المقارنة بين ذلك كله :

J. Benard, *Comptabilité nationale et modèles de politique économiques.*

وهذا الاختلاف يدل بذاته على نسبية تلك المفاهيم وانها ليست اقانيم مقدسة .

ولا نريد ان نطيل في السرد ، وانما قصدنا التأكيد على الجهد الخلاق والتفكير المبدع والدراسة العميقة المطلوبة من المخططين في بلاد العالم الثالث ومنها اقطارنا العربية .

٣ ـ المركزية واللامركزية

ادى وضع الخطط في بلادنا، حتى الآن، الى القول بأن التخطيط لا يمكن أن يتصور الا مركزياً لأنه موجه نحو تسيير الاقتصاد القومي في مجموعه . ووجود خطة شاملة للمجتمع كله ضرورة لا نزاع فيها . ولكن المركزية المطلقة ابرزت عيبين اساسيين في عملية التخطيط . العيب الاول هو افتقاد الواقعية المطلوبة نتيجة لقلة البيانات . والعيب الثاني هو عدم ارتباط اجهزة الدولة ووحدات قطاع الاعمال والافراد بما جاء بالخطة . والعيبان متلازمان . فمصدر البيانات هو نفس الاجهزة والوحدات والافراد الذين لا يلتزمون . ولما كان معنى الالتزام غائباً فلا مفر من ان نسلم بعدم العناية والدقة في تقديم البيانات المطلوبة لجهاز التخطيط . كذلك صدور الخطة في وثيقة واحدة، يغلب عليها الطابع الفني، يجعل تلك الاجهزة والوحدات والافراد لا تجد همومها وقضاياها منعكسة في الخطة .

وقد يكون نقص قاعدة البيانات وسيلة للقفز بالعملية التخطيطية قفزة كبرى للامام بالجمع بين المركزية واللامركزية . ويكفي ان نتخيل مناقشة عامة ومفتوحة للجميع وحرة حول اهداف الخطة، يشارك فيها المجتمع كله ولو بسماع المناقشات واثر ذلك في الاهتمام العام باعدادها . وعندئذٍ يمكن ان نخطو خطوة تالية وهي مطالبة المحليات واجهزة الدولة ووحدات الانتاج باعداد خططها في ضوء الاهداف العامة المقررة . وخلال هذه الفترة يُجري جهاز التخطيط الدراسات والتحليلات التي اشرنا اليها فيما سبق . ثم تتجمع الخطط التي يقترحها اولئك الذين يمارسون بالفعل النشاط السياسي والاداري والاقتصادي والاجتماعي (او كما يُسمون الآن real actors او الفاعلون الحقيقيون) لتدرس قطاعياً من ناحية (الصناعة ، الزراعة ، التعليم ... الخ) وكذلك جهوياً (اي على مستوى اقاليم القطر الاساسية)[٢١] . ثم يوضع هذا كله بين يدي جهاز التخطيط ليُجري عليه عملياته الفنية التي ترفع منه التعارضات وترتبه وفقاً للاولويات المقررة سياسياً وتضعه في الحدود التي تضمن توازن الخطة وتفادي الاختناقات ، وعندئذٍ يلحق بوثيقة الخطة ما يمكن أن ينفذه الفاعلون الحقيقيون في المجتمع مما كانوا قد اقترحوه ابتداء . وهنا ايضاً ييسر التقدم في علم المعلومات informatics وانتشار الحاسبات الالكترونية الصغيرة micro-processors وامكان الربط التلفوني بين عدد كبير منها وبين بنك المعلومات المركزي ، كل ذلك ييسر الى حد بعيد هذه اللامركزية المرتبطة في النهاية بخطة شاملة تحكمها في المقام الاول مصلحة الاقتصاد الوطني في مجموعه . وعلى هذا النحو يشارك معظم الناس في وضع الخطة ويفهمون اهدافها وعقبات التنفيذ التي يجب التغلب عليها . وعندئذٍ تزيد درجة التزامهم بالخطة .

ويتصل بهذا الموضوع اسلوب الالزام . فالجدل او المفاضلة بين التخطيط الملزم والتخطيط

---

(٢١) احترنا كثيراً في المشرق في التمييز بين ما يقابل كلمة «regional» بمعنى مجموعة اقطار متجاورة ، وما يقابلها حين تعني جزءاً من ارض قطر واحد . وقد وجدت اخواننا في المغرب قد خرجوا من هذا الخلط باستخدام كلمة « جهة » للدلالة على المعنى الاخير . وهي كلمة عربية اصيلة سبق ان استخدمها اسلافنا في هذا المعنى .

التأشيري طمس قضية اساسية في التخطيط الا وهي وسيلة الالزام . والاصل العام هو ان الالزام يتم بوسائل اقتصادية : حجب التمويل او اتاحته ، فائدة ميسرة او عالية ، توافر مستلزمات الانتاج للنشاط المطلوب وصعوبة الحصول عليها للنشاط غير المرغوب فيه ، خلق الاسواق بتوزيع عادل للدخول ، او تضييقها بفرض ضرائب ورسوم ترفع من سعر السلعة في السوق ... وفي خلفية ذلك كله توجد وسيلة الحساب الاساسية المتمثلة في اسلوب الموازين العينية للسلع والخدمات والعمالة وكذلك توجيه التدفقات المالية من حيث الحجم المطلق ومن حيث النشاط المستفيد منها . والالزام بقرارات ادارية ضرورة لا فكاك منها في ظروف ندرة الموارد . ويقاس تقدم الاقتصاد المخطط بمدى قدرة الدولة على الزام الناس بالخطة بوسائل اقتصادية وتراجع دور الاوامر الادارية . واخيراً فإن التزام وحدات القطاع العام بالخطة التزام اقتصادي نابع من ملكية الدولة لها ويجب ان تنفض عنه طابع السيطرة الحكومية على نشاط وحدات انتاجية يجب ان تدار على اساس اقتصادي سليم»[٢٢] .

وخلاصة القول ان عملية التخطيط للتنمية ليست مجرد سلسلة من العمليات الفنية الخالصة ، كما ان التخطيط لا يعرف طريقه الا اذا حدد له المجتمع استراتيجية واضحة للتنمية . كذلك فإن المشاركة الواسعة في اعداد الخطة ومناقشتها، ولاسيما من اولئك الذين يقومون على تنفيذها،امر حاسم في واقعية الخطة ومعدلات تنفيذها ومدى الالتزام الفعلي بها . واخيراً فإن التخطيط يحتاج لقاعدة بيانات مهمة ولدراسات متعمقة لفهم الواقع واستشراف المستقبل[٢٣] وليس فيما اقول شيء غير النقد الذاتي لتجربة التخطيط في الوطن العربي التي اتيح لي ان اشارك فيها . ولكن ثمة امراً علينا جميعاً ان نقر به وان نعمل على اصلاحه في اقرب وقت وذلك الامر هو اختفاء البعد القومي لدى المخططين القطريين. فليست الاقطار العربية مجرد جزء فيما يسميه المخططون « العالم الخارجي » حتى اذا لم يكن يجمع بيننا الا مجرد الحوار لكان ذلك كافياً لأن يكون للعلاقات مع الاقطار العربية الاخرى وضع خاص في نظر المخطط القطري . وربما كان إغفال هذا البعد نتيجة لعدم توافر البيانات ، وربما كانت الخطوة الاولى على طريق التنسيق والتعاون في المجال العربي توافر البيانات على مستوى كل قطر وتداولها بين اقطارنا . واذا وصلنا بعد ذلك الى تفاهم حول توحيد سنوات الخطة لأمكن تفادي كثير من الازدواجية والتنافس وتدبير وسائل تنشيط التعاون في الانتاج وزيادة حجم المبادلات بين اقطارنا .

---

(٢٢) انظر : Charles Bettelheim, *Calcul économique et formes de propriété*, économie et socialisme, 13 (Paris: Maspero, 1970).

(٢٣) اشرنا خلال الحديث عن الاقتصاد الاكاديمي الى اهمية دراسة البارزين من الكتّاب الذين تعرضوا للقضايا الاقتصادية قبل المدرسة الكلاسيكية. ونشير هنا الى ان النشأة الحقيقية للدراسات الاقتصادية صاحبت نشأة الدول الاوروبية الرئيسية في القرون السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر .

كانت البداية في هذه النشأة، كما نعلم، نوعاً من التحالف بين اسر من كبار الاقطاعيين وبين البورجوازية (من تجار وحرفيين وموظفين ملكيين) لضرب سلطة الاقطاع السياسية وتكوين دول موحدة . ومن ثم طرحت في هذه الدول « حديثة النشأة » مشكلة « ثروة الامة » وكيف يمكن ان تزيد ، وهو ما نعبر عنه حديثاً بالتنمية الاقتصادية . وكان بديهياً ان يفكر الناس اولاً ان ثروة الامم كثروة الافراد تقاس بتكديس الذهب والفضة (وقد انتشر هذا المفهوم في اسبانيا نظراً لما نهبته من ذهب وفضة من الامريكيتين) . ولكن سرعان ما ظهر في فرنسا دور الزراعة والصناعة مقترناً باسم الوزير الكاتب Colbert في حين اتجه الكتّاب الانكليز الى فكرة التنمية من خلال التجارة الدولية . ومهما =

لقد كررنا على مدى السنين ان المستقبل للكيانات الاقتصادية الكبيرة . ويذهب نادي روما في بعض كتاباته الى حد القول بأن القرن الحادي والعشرين سيشهد اختفاء الكيانات الصغيرة ولا محل فيه لكيان اقتصادي يضم اقل من مائة مليون . ولعل التخطيط الفاعل الذي ندعو اليه ان يقرب بين اقطارنا . فكثير من المصالح القطرية التي تبدو متعارضة الآن يمكن الا تكون كذلك لو لقيت ما تستحق من عناية ودرس ، كما انها يمكن ان تتحول في مدى اطول الى مصالح متكاملة □

= يكن من امر فإن Schumpeter في مؤلفه الضخم عن تاريخ التحليل الاقتصادي يصف هذه الفترة بأنها كانت « اقتصاداً مخططاً » . ثم تطورت الدراسات بانتقالها من فكرة الثورة الى فكرة القيمة ومصدرها ، فظهر دور الادخار والاستثمار (انظر : Turgot بصفة خاصة) ، ثم ظهر رفع الغشاء النقدي واجراء تحليل اقتصادي جمعي عيني في اعمال الفيزيوقراط Quesnay مثل : *Tableau économique* ، ومن خلاله طرحت القضية الزراعية . ثم اتت نظرية الريع تشير الى عدم احقية الملاك غير المزارعين في الحصول على جزء من الانتاج . وظهر الاهتمام بالتنمية الصناعية منذ نهاية القرن السادس عشر (في اسبانيا Luiz Ortiz) وقضايا التوزيع (Justi منذ عام ١٧٥٥) ، وبدأ الاقتصاد القياسي على يد الفرنسيين Boisguilbert, Cantillon في بداية القرن الثامن عشر . وطرحت قضية السكان في نزاع يشبه ما نعرفه اليوم .واذا كان Malthus قد اشتهر بتخوفه من زيادة السكان فقد كتب كثير من سالفيه ومعاصريه في الدفاع عن جدوى تزايد السكان ، مثل J. Stewart, W. Petty . وظهرت المعالجات المهمة لنظرية النقود (والنظرية الكمية بالذات) منذ Bodin في القرن السادس عشر الى D. Hume في منتصف القرن الثامن عشر ، حتى كتب البعض في البنوك والائتمان و الرقابة على الصرف .

السياسة الامريكية تجاه الغزو الاسرائيلي للبنان

د. محمد الاطـرش

اقتصادي ـ وزير الاقتصاد السابق في سورية .

تهدف هذه الدراسة بصورة اساسيـة الى عرض وتحليـل السياسـة الامريكيـة تجاه الغـزو الاسرائيلي للبنان . ولكن قبل ان نقوم بذلك سنصف اولاً وباختصار بعض اوجه الغزو، ثانياً الاسباب التي دفعت اسرائيل للقيام به ، ومن ثم سياسة الولايات المتحدة تجاهه .

ـ ١ ـ

قامت اسرائيل يوم الاحد في السادس من شهر حزيران / يونيو عام ١٩٨٢ بغزو واسع النطاق للاراضي اللبنانية . ولقد وصلت قواتها بعد حوالى الاسبوع من هذا التاريخ الى مشارف العاصمـة اللبنانية ، كما فرضت حصاراً شديداً على بيروت الغربية . ولقد نتج من تقدمها دمار شديد وخاصة في صيدا وصور وخسائر فادحة بشرية بين اللبنانيين والفلسطينيين ، كما تعرضت بيروت الغربية قبل الغزو وخلال الحصار الى قصف شديد من الارض والبحر والجو استعملت فيه القنابل الانشطارية والفوسفورية[١] . وكان القصف ـ الى حد بعيد ـ عشوائياً مما ادى الى زيادة كبيرة في عدد الضحايا وخاصة بين المدنيين من نساء واطفال . وبلغ القصف اعنف درجاته قسوة ووحشية في اليومين الرابع والخامس من آب / اغسطس . ولقد ذكر روبرت فيسك مراسل صحيفة التايمس اللندنية بأن وصف القصف بأنه عشوائي هو اقل ما يمكن ذكره[٢] . ووصفت الصحافية جولي فلنت مراسلة يونيتدبرس انترناشيونال ـ والتي كانت ملتجئة الى قبو فندق البريستول ـ الرعب الذي عانته مع بقية النزلاء « لقد اصبح من المستحيل تقريباً ان نتنفس ، (اين الادارة الامريكية)؟ كانت هذه هي الصرخة الممزوجة بالسعال من قبل احد النزلاء الامريكيين ، (هل ريغان مستيقظ؟) ... (ان هذا القصف عشوائي لكل بيروت الغربية) ، قال السيد لندروم بولينغ

(١) سألت الولايات المتحدة اسرائيل عما اذا كانت قد استعملت في غزوها للبنان القنابل الانشطـارية «Cluster bombs» وكان رد الاخيرة بالايجاب ، انظر :

New York Times, 19/7/1982.

(٢) *Times* (London), 5/8/1982.

احد اساتذة جامعة جورج تاون في واشنطن .. « انه لمن المشين ان تسمح الولايات المتحدة باستمرار قصف كهذا . إن الولايات المتحدة وحدها قادرة على ايقافه »[٣] .

وبعد فترة قصيرة من ايقاف النار استمر القصف الاسرائيلي لبيروت الغربية ليصل الى ذروته في الثاني عشر من آب / اغسطس، وذلك في الوقت نفسه الذي كان قد اشرف فيه السيد فيليب حبيب مبعوث الرئيس الامريكي على الانتهاء من وضع اتفاقية اجلاء القوة العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية عن بيروت . ففي ذلك اليوم قامت الطائرات الاسرائيلية بقصف متواصل لمدة تزيد عن عشر ساعات للاهداف الفلسطينية ولاهداف اخرى في مناطق مكتظة بالسكان حوالى مركز المدينة . ولقد قدرت الشرطة اللبنانية بأن عدد الضحايا في ذلك اليوم قد بلغ - على الاقل - ١٢٨ قتيلاً و٤٠٠ جريح [٤] . ولقد وصفت محطة التلفزيون الامريكية ان . ب. سي . في نشرتها الاخبارية المسائية لليوم نفسه القصف بأنه « وحشي » ، واخيراً وبعد هذا كله لم يجد الرئيس الامريكي - الذي كان قد اعلن سابقاً عن نفاد صبره تجاه التدمير واهراق الدماء غير المبرر له - مندوحة من الاتصال بالسيد بيغن طالباً منه التوقف عن القصف حالاً[٥] . واستجاب هذا الاخير . ولقد وضعت بعدئذٍ اتفاقية اجلاء الفصائل الفلسطينية المسلحة عن بيروت الغربية موضع التنفيذ وذلك بعد وصول عدد من وحدات القوات المتعددة الجنسيات الى المدينة . وكان الهدف من الوجود المسبق لهذه الوحدات تأمين حماية للفصائل المغادرة وايضاً حماية الفلسطينيين المقيمين . وفي نهاية آب / اغسطس تم اجلاء جميع القوات الفلسطينية عن المدينة .

ولم يكتف الاسرائيليون بالقصف العشوائي لاثارة الرعب في نفوس المقيمين في بيروت الغربية ، بل فرضوا في الرابع من تموز / يوليو حصاراً شديداً عليها منعوا بموجبه تزويدها بالطعام والماء والكهرباء والمحروقات. ولقد وصف مراسل صحيفة النيويورك تايمس في بيروت كيف ان الاطباء ورجال الشرطة - الذين كانوا مضطرين الى دخول بيروت الغربية بحكم عملهم - اجبروا من قبل الجنود الاسرائيليين على التخلي عن اية قطرة ماء او فتات طعام « ولقد شاهد المراسلون عند حاجز المرور بقرب المتحف كيف فرغ الجنود الاسرائيليون ناقلة مياه من الماء بسكبه على الارض قبل ان يسمحوا لها بالدخول الى بيروت الغربية ، وكيف اجبروا احد رجال الشرطة اللبنانية بالتخلي عن قطعتين من السندويش قبل ان يتمكن من المرور الى هذه المدينة »[٦] . ولعل من احسن الاوصاف لما فعلته اسرائيل في لبنان ، ما قاله السيد ابا ايبان وزير الخارجية الاسبق لاسرائيل : « كانت هذه الاسابيع عصراً مظلماً في التاريخ الخلقي للشعب اليهودي »[٧] .

وبعد ان تم اجلاء الفصائل الفلسطينية المسلحة، انسحبت وبسرعة الوحدات الامريكية في القوات المتعددة الجنسيات . ومن ثم تبعتها الوحدات الفرنسية والايطالية. وفي يوم الثلاثاء ١٤ ايلول / سبتمبر قتل رئيس الجمهورية المنتخب بشير الجميل مع بعض كبار معاونيه نتيجة انفجار في مركز الكتائب في بيروت الشرقية . ودخلت في اليوم التالي القوات الاسرائيلية بيروت الغربية متذرعة بحجة محاولة الحفاظ على الامن والنظام عقب اغتيال الرئيس المنتخب ، مناقضة بذلك الاتفاقية التي

---

(٣) *Washington Post*, 5/8/1982.

(٤) *Washington Post*, 13/8/1982.

(٥) Ibid., and *New York Times*, 13/8/1982.

(٦) *New York Times*, 5/7/1982.

(٧) *Time* (Chicago), (16 August 1982).

وضعها فيليب حبيب لاجلاء الفلسطينيين . وبما ان الولايات المتحدة كانت قد تعهدت بعدم السماح لاسرائيل بدخول بيروت ، لذلك احتجت لدى الاسرائيليين ، ولكن الاخيرين تذرعوا ايضاً بأنه ما يزال في بيروت الغربية حوالى الفين من المسلحين الفلسطينيين ، من الضروري « نبذهم خارجها » ، ولم تفعل الولايات المتحدة شيئاً ازاء ذلك . وكان ياسر عرفات موجوداً في روما بزيارة رسمية اثناء دخول الاسرائيليين بيروت . فشعر بالهلع ورجا وزير الخارجية الايطالي التوسط لدى الحكومة الامريكية للحيلولة دون حدوث مذبحة للمدنيين الفلسطينيين المقيمين في بيروت الغربية . ولكن ردة فعل الامريكيين كانت بأن مخاوف عرفات مبالغ فيها .

وفي يوم الخميس ١٦ ايلول / سبتمبر سمح الاسرائيليون لبعض الميلشيات المتطرفة بدخول مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في صبرا وشاتيلا ، كما اضاءت لهم السماء قرب المخيمين لتمكينهم من رؤية ما يفعلون . ومنذ ذلك التاريخ وحتى صباح السبت ١٨ ايلول / سبتمبر ذبحت الميليشيات المئات من الفلسطينيين واللبنانيين من رجال وشيوخ ونساء واطفال . وذهل العالم وشعر بالاشمئزاز لما حدث . ولعل ابلغ مظاهر التعبير عن هذا الاحساس هو المظاهرة التي قام بها حوالى ٤٠٠ الف اسرائيلي بتاريخ ٢٥ ايلول / سبتمبر والتي حمل فيها المتظاهرون يافطات مكتوباً عليها كلمات « يا للعار » و« يجب استقالة بيغن وشارون » وكانت ردة الفعل الاولية لحكومة بيغن انها انكرت ان تكون مسؤولة عما حدث . ولكن مصداقية هذا الانكار كانت معدومة[٨] .

- ٢ -

لماذا غزت اسرائيل لبنان؟ قبل تناول الاسباب الحقيقية يجب ذكر المبرر الذي ادعته اسرائيل وهو قصف الفصائل الفلسطينية لشمال اسرائيل . لذلك اعلن بيغن في السادس من حزيران / يونيو بأن هدف الغزو هو تأمين سلام الجليل ، وان تحقيق ذلك يتطلب تطهير منطقة ٤٠ كلم شمال الحدود الاسرائيلية في جنوب لبنان ، من الوجود الفلسطيني المسلح . وكان واضحاً بأن هذا المبرر ضعيف جداً لأن منظمة التحرير الفلسطينية التزمت ـ وبدقة ـ ببنود وقف اطلاق النار الذي نظمه فيليب حبيب في تموز / يوليو ١٩٨١ . ومن هذه البنود تعهد المنظمة بعدم قصف اسرائيل او القيام باعمال ضدها من الاراضي اللبنانية .

وفي الواقع انه منذ تموز / يوليو وحتى ايار / مايو ١٩٨٢ لم تطلق فصائل المنظمة قذيفة واحدة على شمال اسرائيل . وامتنعت هذه الفصائل ايضاً عن الرد على اسرائيل عندما خرقت هذه الاخيرة وقف اطلاق النار وقصفت طائراتها بشدة في نيسان / ابريل ١٩٨٢ بيروت وبعض المدن اللبنانية الاخرى . وفي ايار / مايو ١٩٨٢ قامت ايضاً الطائرات الاسرائيلية بقصف ـ لا هوادة فيه ـ للمواقع الفلسطينية ولمواقع مدنية في بيروت ومدن لبنانية اخرى . حينئذٍ ردت فصائل المنظمة بأن اطلقت حوالى ١٠٠ قذيفة على شمال اسرائيل لم تؤد الى اي خسائر مادية او بشرية . ومرة اخرى قصفت فصائل المنظمة شمال اسرائيل بعد ظهر الجمعة ٤ حزيران / يونيو . ولقد نتج عن ذلك جرح ثلاثة اسرائيليين

---

(٨) كتبت الصحافة العالمية الكثير عن مذبحتي صبرا وشاتيلا . انظر مثلاً : التقرير الذي نشر في : *Times*, 20/9/ 1982 ، المعنون « اربعة ايام من العار » والذي وصف بدقة ما جرى ما بين ١٥ و١٨ ايلول / سبتمبر ١٩٨٢ . انظر ايضاً الملحق الخاص عن المذبحة في : *New York Times*, 26/9/1982.

ومقتل شخص واحد . ولكن هذا القصف كان رداً على الغارة الاسرائيلية الوحشية على بيروت الغربية التي قامت بها الطائرات الاسرائيلية في صباح اليوم ذاته والتي نتج منها مقتل ما يزيد عن ١٥٠ شخصاً اغلبهم من المدنيين . ولقد ادعت اسرائيل ان هدف غارة صباح الجمعة هو معاقبة المنظمة لاشتراكها في محاولة اغتيال السفير الاسرائيلي في لندن قبل يوم من تاريخه . ومما لا ريب فيه ان محاولة الاغتيال مستنكرة ، ولكن لم يوجد اي دليل على اشتراك المنظمة في المحاولة[٩] . وفي الواقع لقد اعلنت السيدة تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا بأن ممثل المنظمة في لندن كان ايضاً مستهدفاً للاغتيال. وعلى كل حال لو افترضنا ـ وهذا غير صحيح ـ بأن المنظمة مسؤولة عن محاولة اغتيال السفير الاسرائيلي ، فإن ردة الفعل الاسرائيلية ـ كما جرت العادة ـ كانت اضعافاً مضاعفة لما اعتبرته اسرائيل باعثاً على الرد[١٠] .

وخلاصة الامر هي ان الغزو لم يكن رداً على خرق المنظمة لوقف اطلاق النار لان اسرائيل ـ كما أعلن دوغلاس هيرد وزير الدولة البريطاني في مجلس العموم بتاريخ ٩ حزيران / يونيو ـ هي التي خرقت وقف اطلاق النار[١١] . كما ان السبب الاساسي للغزو لم يكن تحقيق سلام الجليل ، لأن هذا السلام كان مستتباً لمدة احد عشر شهراً بعد اعلان وقف اطلاق النار في تموز / يوليو ١٩٨١[١٢] .

كان السبب الاساسي للغزو الاسرائيلي هو تدمير منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان والفلسطينيين بصورة عامة ، وايضاً خلق حالة من الذعر لدى المقيمين منهم في لبنان وفي الضفة الغربية ، وذلك لحملهم على الهروب الى الاردن . وهذا بالطبع يسهل ضم الضفة الغربية وقطاع غزة الى اسرائيل ويؤدي الى تحقيق الحل النهائي للقضية الفلسطينية عن طريق خلق دولة فلسطينية في الاردن .

وفي الواقع لا يمكن ان نفسر ـ الا ضمن اطار هذا الهدف ـ تدمير اسرائيل لبيروت الغربية وصيدا وصور وخرقها المتعدد لوقف اطلاق النار[١٣] اثناء القصف المتواصل لبيروت الغربية ، رغم ان منظمة التحرير كانت قد أعلنت في فترة مبكرة من شهر تموز / يوليو عن قبولها اجلاء فصائلها المسلحة عن بيروت الغربية[١٤] . كما انه لا يمكن ان نفسر ـ الا ضمن اطار هذا الهدف ـ مسؤولية اسرائيل عن مذابح صبرا وشاتيلا . ولقد كتب الحاخام ارثور هرتزبرغ « عندما كنت في اسرائيل خلال شهر حزيران / يونيو

---

(٩) كتب المعلقان المطلعان ايفن ونوفاك ما يلي « لقد قبل المسؤولون الامريكيون نتيجة التحقيقات البريطانية التي اظهرت بأنه لم يكن لمنظمة التحرير الفلسطينية اية علاقة بمحاولة الاغتيال » ، *Washington Post*, 9/6/1982.

(١٠) انظر مقال انطوني لويس في : *New York Times*, 7/6/1982 ، والذي يظهر فيه التزام منظمة التحرير الفلسطينية بوقف اطلاق النار المرتب في تموز / يوليو ١٩٨١ .

(١١) *Times*, 5/6/1982.

(١٢) انظر المقالة في صحيفة **هآرتس** الاسرائيلية بعنوان « بيت الذبح الخامس » والتي اعيد نشرها في : *Washington Post*, 18/7/1982. كما اكد جاكوب تمرمان بأن السلام في الجليل كان مستتباً قبل الغزو الاسرائيلي للبنان . انظر : Jacobo Timerman, *The Longest War* (New York: Alfred Knoph, 1982), p. 7.

(١٣) ذكرت مصادر البيت الابيض ووزارة الخارجية بأن السيد حبيب قد ارسل خلال نهاية الاسبوع برقيات لاذعة تؤكد بأنه ليس لديه امل او ان امله ضعيف في ان يتوصل الى اتفاقلاجلاءالقوات الفلسطينية عن لبنان ما دامت اسرائيل مستمرة في خرق تدابير وقف اطلاق النار او الرد بصورة عارمة على مخالفات طفيفة من قبل الفلسطينيين ، *New York Times*, 3/8/1982 .

(١٤) *New York Times*, 26/9/1982.

سمعت من مصادر مطلعة وقريبة من شارون عن آماله في ان تؤدي حرب لبنان الى هروب الفلسطينيين الى الحدود الشرقية وحتماً الى الاردن »[١٥] .

وكان **الهدف الثاني للغزو تدمير القوات السورية في لبنان واخراجها منه** . ولقد ذكر ذيف شيف المراسل العسكري للصحيفة الاسرائيلية هآرتس في نيسان / ابريل ١٩٨١ بأن هناك جماعات في اسرائيل ـ وعلى رأسها شارون ـ تدعو الى غزو لبنان ، وان الهدف مزدوج « ليس فقط تدمير القوات السورية ، وإنما ايضاً تدمير الهياكل الاساسية لمنظمة التحرير الفلسطينية في لبنان ، وخاصة في جميع المناطق جنوب بيروت ، وان نجاح عملية كهذه ستصيب المنظمة بضربة قاصمة .... ومن الممكن جداً بأن هذه العملية ستلاقي تفهماً من قبل ادارة ريغان . اذ ان واشنطن تهدف الى تحجيم وكلاء السوفيات لذلك لماذا تكون معارضة في احلال الضرر بوكلاء موسكو الاكثر اهمية ـ سورية ومنظمة التحرير »[١٦] .

اما **الهدف الثالث للغزو فهو احتلال او سيطرة اسرائيل على جنوب لبنان وحتى نهر الليطاني** . ومن المعلوم بأن اسرائيل تهدف ـ ومنذ زمن بعيد ـ الى تحقيق هذا المطمع . ففي الاجتماع الذي تم في ٢٢ تشرين الاول / اكتوبر عام ١٩٥٦ في **سافر** خارج باريس ، بين الجانب الفرنسي بقيادة غي موليه رئيس وزراء فرنسا آنئذٍ والجانب الاسرائيلي برئاسة بن غوريون ، وذلك لتنسيق الاعتداء الثلاثي على مصر في ذلك العام عرض بن غوريون خطة اذهلت الفرنسيين وذلك لتقسيم الشرق الاوسط بعد القضاء على الرئيس جمال عبدالناصر. فلقد طالب مما طالب به بتقسيم الاردن ، بحيث تعطى الضفة الغربية الى اسرائيل ، وان يعطى لها ايضاً جنوب لبنان حتى نهر الليطاني وذلك كثمن لاشتراك اسرائيل مسبقاً في العدوان وايجاد حجة لبريطانيا وفرنسا للتدخل . ولقد رفض الفرنسيون بشدة هذه الخطة لانها تعقد تحقيق هدفهم الاساسي وهو استرجاع قناة السويس والقضاء على عبد الناصر[١٧] . ولم تساعد الاوضاع الدولية اسرائيل على الاستيلاء على الضفة الغربية الا بعد حرب عام ١٩٦٧ ، كما انها حققت جزءاً من هدفها في جنوب لبنان نتيجة عدوانها في آذار / مارس ١٩٧٨ . ورغم أنها انسحبت بعد هذا العدوان الاخير نتيجة ضغط الرئيس كارتر الا انها تمكنت من تحقيق نوع من السيطرة عن طريق وكيلها سعد حداد وعن طريق العوائق التي خلقها في وجه القوات الدولية التي ارسلت بعد ذلك الغزو .

اما **الهدف الرابع للغزو فهو اعادة التركيبة السياسية في لبنان** وذلك لمصلحة الاتجاه اليميني فيه ، وهذا يفسر الى حد بعيد القصف العشوائي لبيروت الغربية التي يتركز فيها الى حد بعيد اليسار اللبناني ، كما يفسر تجريدها من السلاح بعد دخول القوات الاسرائيلية اليها في ١٥ ايلول / سبتمبر ١٩٨٢ .

ان الاهداف الاسرائيلية المذكورة ومحاولة تحقيقها عن طريق العدوان المسلح هي محصلة اولاً لأيديولوجية القوى السياسية المسيطرة في اسرائيل ، وثانياً لشخصيتي اهم

---

(١٥) *New York Review of Books*, (21 October 1982), p. 22.

(١٦) هآرتس ، ١٠ / ٤ / ١٩٨١ كما وردت في :
Sheila Ryan, «Invasion of Lebanon: Background to Crisis,» *Journal of Palestine Studies*, vols. 11 / 12, nos. 4 / 1 (Summer / Fall 1982), p. 28 (special issue).

(١٧) Donald Neff, *Warriors at Suez* (New York: Simon and Schuster, 1981), pp. 342-343.

متخذي القرار على الصعيد السياسي والعسكري وهما بيغن وشارون ، وثالثاً للاوضاع الخارجية واهمها السياسة الامريكية . وسنحاول ادناه وباختصار ان نذكر شيئاً عن هذه العوامل .

عكس مجيء حكومة بيغن الائتلافية الى الحكم في اسرائيل في ايار / مايو ١٩٧٧ حصول تعديل في تكوين الناخبين الاسرائيليين لمصلحة اليهود الشرقيين مقارنة باليهود من اصل اوروبي . واليهود الشرقيون هم بصورة عامة اكثر تطرفاً وتعصباً دينياً . ونتـج من ذلك ان تصبـح **الايديـولوجيـة المسيطرة داخلياً** اكثر تأكيداً وتمسكاً بالسيطرة على الاراضي المحتلة وخاصة في الضفة الغربية وقطاع غزة . فبينما كان حزب العمال الحاكم قبل مجيء بيغن يرغب في الاحتفاظ بقسم كبير من الضفة الغربية استناداً الى اعتبارات امنية[١٨] ، اصبحت الايديولوجية المسيطرة تدعو الى الاحتفاظ بجميع الضفة الغربية وقطاع غزة على اساس انهما جزء من اسرائيل الكبرى التي اوصى الله بها في التوراة لشعب اسرائيل . كما ان هذه الايديولوجية كانت ترى ان ممارسة الارهاب ضد العرب وخاصة الفلسطينيين هي وسيلة مشروعة . ولعل من المناسب ان نذكر بأن الغالبية الساحقة من المظاهرة الضخمة التي قام بها حوالى ٤٠٠ الف شخص في اسرائيل في الخامس والعشرين من ايلول / سبتمبر ١٩٨٢ استنكاراً لمذابح صبرا وشاتيلا كانت مكونة من يهود من اصل اوروبي .

فبيغن وشارون هما وليدا هذه الايديولوجية . كما ان تاريخهما حافل باستعمال الارهاب ضد العرب بصورة عامة والفلسطينيين بصورة خاصة . ويكفي ان نذكر مثلاً ـ دون ان نخوض في وصف عمليات الارهاب عن طريق الدولة التي قام بها الطيران الاسرائيلي مرات عديدة وتمثلت في قصفه للمدن اللبنانية غير القادرة على الدفاع عن نفسها ـ بأن بيغن قاد في نيسان / ابريل ١٩٤٨ عصابته الارغن زقاي ليومي وذبح اغلب سكان القرية العربية دير ياسين من رجال ونساء واطفال . ولقد بلغ عـدد الضحايا ما ينوف عن ٢٤٠ عربياً . ولقد كانت ردة فعل غالبية الاسرائيليين الاستنكار والسخط لما حدث ، ولكن بيغن وعصابته شعروا بالفخر عندما دعوا المراسلين الاجانب لمشاهدة الجثث المكدسة . ولقد دفعت هذه المذبحة بن غوريون لأن يعلن « انني لا اشك بأن بيغن يكره هتلر ، ولكن هذه الكراهية لا تبرهن بأنه غير شبيه به »[١٩] .

وكانت هذه المذبحة هي التي دفعت بعض اليهود الامريكيين البارزين وبينهم انشتاين ، وهنّا ارند ، وسيدني هوك الى ارسال كتاب الى صحيفة النيويورك التايمس يحتجون فيه على الزيارة التي كان مزمعاً آنئذٍ أن يقوم بها بيغن للولايات المتحدة . وفضحت تلك الرسالة الاعمال الارهابية لبيغن ووصفت حزبه بالفاشية . كما تضمنت هذه الجملة التنبؤية « ان اعمال هذا الحزب الارهابي تفضح صفته الحقيقية، كما ان افعاله الماضية تجعلنا نحكم على ما يمكن أن يفعله في المستقبل »[٢٠] .

ولقد وصف الرئيس الامريكي السابق جيمي كارتر موقف بيغن من الفلسطينيين « ان لديه الميل في

---

(١٨) مقابلة غولدا مايير مع الصحفية الايطالية اوريانا فلاتشي في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٢ . وفي هذه المقابلة اكدت الاولى بأنها مستعدة للتخلي عن « جزء » من الضفة الغربية لقاء سلام مع الملك حسين ، واكدت على « جزء » فقط . ولما سألتها الصحفية عما اذا كانت مستعدة للتخلي عن القدس العربية اجابت بحدة : « ابداً »، وان موضوع القدس غير قابل للتفاوض ، انظر :

Oriana Fallaci, *Interview with History* (Boston, Mass.: Houghton Mifflin, 1976), pp. 97-98.

(١٩) Neff, *Warriors at Suez*, pp. 64-65.

(٢٠) *New York Times*, 4/12/1948.

ان يعامل الفلسطينيين باحتقار وان ينظر اليهم على انهم دون مستوى البشر وان يبرر موقفه الازدرائي تجاههم بتصنيفهم جميعاً على انهم ارهابيون »[٢١] .

ولم يكن شارون اقل انغماساً في اعمال الارهاب من بيغن . ففي تشرين الاول / اكتوبر ١٩٥٣ قاد فرقته المؤلفة من عدة مئات من الكومندوس الى قرية قبية في الاردن ، حيث بدأوا بقتل سكانها المدنيين من رجال ونساء واطفال ونسف منازلهم فوق رؤوسهم باجبارهم على البقاء فيها اثناء عملية النسف . ولقد وصف تقرير مراقبي الامم المتحدة لمجلس الامن المشهد المروع . ونتج عن المذبحة مقتل ستة وستين قروياً وقروية ، ثلاثة ارباعهم تقريباً من النساء والاطفال واصابة ٧٥ قروياً وقروية بجروح بالغة كما تم نسف ٤٥ منزلاً[٢٢] .

ولعل من اهم بواعث غزو اسرائيل للبنان ومحاولة تحقيق اهدافها فيه هو ان **البيئة الخارجية التي واجهت صانعي القرار الاسرائيلي كانت مؤاتية** . اذ تميزت بالضعف والتمزق العربيين . وهذا بحد ذاته اغرى اسرائيل على استعمال قوتها المهيمنة في المنطقة. يضاف الى ذلك ان **موقف الدولة الوحيدة القادرة على كبح اسرائيل ـ وهي الولايات المتحدة ـ كان مؤيداً او متوقعاً ان يكون مؤيداً** . وهذا يقودنا الى الانتقال لتحليل السياسة الامريكية تجاه الغزو .

ـ ٣ ـ

تهدف **سياسة الولايات المتحدة** تجاه الوطن العربي الى تأمين مصالحها . وهذا يعني باختصار وبصورة رئيسية تأمين تدفق النفط العربي الى الغرب باسعار متواضعة واستثمار الاحتياطيات العربية من العملات الاجنبية ـ بصورة خاصة ـ لدى المصارف الامريكية وبالدولار الامريكي ، مما من شأنه ان يدعم ميزان المدفوعات الامريكي وبالتالي الدولار . فدعم القوة الاقتصادية للولايات المتحدة ـ وهي كبيرة ـ يساهم في دعم قوتها السياسية وبالتالي يزيد من امكانياتها في تحقيق اهدافها الاستراتيجية في مختلف انحاء العالم . كما ان من اهداف هذه السياسة تأمين انفتاح الاسواق العربية على استثماراتها وعلى تدفق بضائعها وخدماتها. وينتج عن الهدف الاساسي هذا (وايضاً بسبب اعتبارات اخرى) هدف آخر وهو الحد من النفوذ السوفياتي والنفوذ الراديكالي في المنطقة نتيجة الاعتقاد بأن زيادة هذا النفوذ سيؤثر سلبياً على مصالح الولايات المتحدة .

ولعل من اهم نقاط الجدل في السياسة الامريكية منذ عام ١٩٦٧ هي : هل الوسيلة الناجعة لتأمين المصالح الامريكية والحد من النفوذ السوفياتي والراديكالي في المنطقة هي دعم اسرائيل ام كبح جماحها التوسعي وتحقيق تسوية سلمية عادلة للصراع العربي ـ الاسرائيلي ؟ وكان الجدل دائماً ينتهي عملياً الى اختيار استمرار الدعم لاسرائيل وذلك لاسباب عديدة منها ما هو استراتيجي ، وما هو ناجم عن الضغط الصهيوني ، او نتيجة للضعف العربي وبالتالي انعدام الضغط العربي . ولعل هذا السبب الاخير هو الذي يفسر الحقيقة التالية : فرغم الدعم الامريكي المتواصل لاسرائيل منذ عام ١٩٦٧ فإن مصالح الولايات المتحدة في الوطن العربي (باستثناء فترة قصيرة جداً بعيد حرب ١٩٧٣) لم تتأثر سلبياً بل اتصفت بالنمو والازدهار . ونتبين ادناه العوامل التي تحدد خلال فترة ما السياسة التي تنفذها الولايات المتحدة لتأمين مصالحها .

---

(٢١) *Time*, (11 October 1982), p. 55.

(٢٢) تقرير المراقبين الدوليين نقلاً عن : Neff, *Warriors at Suez*, p. 49.

كانت السياسة الامريكية مؤيدة للغزو الاسرائيلي للبنان وجاء ذلك محصلاً بشكل اساسي للعوامل التالية :

ـ ايديولوجية الطبقة او الفئة الحاكمة : هذه الايديولوجية يمكن وصفها بأنها يمينية متطرفة تعتبر من الضروري وقف تدهور قوة الولايات المتحدة عسكرياً واقتصادياً في العالم، وان من الضروري استعمال القوة الامريكية للتصدي لمجابهة تزايد نفوذ الاتحاد السوفياتي وتزايد نفوذ ما يعتقد بأنهم عملاؤه. ويمكن وصف هذه الايديولوجية بأنها المكارثية العالمية لأنها تنظر الى مختلف المشاكل في العالم سواء أكانت حركات تحرر وطني في امريكا اللاتينية او حركة تقرير مصير او حرية شعب ، كالقضية الفلسطينية ، بأنها أساساً من صنع موسكو وبالتالي تتجاهل اسبابها التاريخية والسياسية والاقتصادية ومقتضيات القانون الدولي والعدالة[٢٣] . ولقد انتقد غابريل غارسيا ماركيز الحائز على جائزة نوبل للآداب عام ١٩٨٢ الرئيس ريغان لأنه « لا يمكنه ان يقبل بأن للصراع الحالي في امريكا اللاتينية اسبابه الداخلية وهي الاضطهاد والظلم وعدم المساواة . فبالنسبة له كل حركات الثورة المشروعة هي عمليات سوفياتية »[٢٤] . كما ذكر سيروس فانس وزير خارجية الولايات المتحدة الاسبق « بأنه لخطأ فادح ان ينظر الى مشاكل (العالم الثالث) ضمن اطار مواجهة الغرب والشرق . اذ ان هذه وصفة تؤدي الى الفشل »[٢٥] .

ولقد كان موقف هذه الايديولوجية تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي بأنه يجب على الولايات المتحدة دعم اسرائيل لانها حليفة للولايات المتحدة وسلاح استراتيجي يمكن استعماله لفرض القوة الامريكية ، والحد من تغلل النفوذ السوفياتي في المنطقة وبالتالي حماية مصالح امريكا فيها . وبالمقابل يجب استعمال القوة في مجابهة وكلائه اي سورية ومنظمة التحرير الفلسطينية . وفي الواقع ان هذه الايديولوجية هي امتداد خطر لايديولوجية كيسنجر تجاه الصراع والتي كانت سائدة في رسم السياسة الامريكية ما بين ١٩٧٠ ـ ١٩٧٦ . فكيسنجر لم يكن يجد اصبعاً للسوفيات في كل مشكلة من مشاكل العالم ، ولكنه كان بالنتيجة يتبع سياسة معادية ـ وإن لم تكن تصادمية ـ لمن يعتبرهم اصدقاء السوفيات ومؤيدة لاصدقاء الولايات المتحدة وخاصة اسرائيل . فهو قد نسف في نهاية ١٩٦٩ خطة روجرز لتحقيق سلام في المنطقة على اساس انها تخدم اصدقاء السوفيات اي مصر آنئذٍ وسورية . كما تبنى استراتيجية تجاه النزاع هدفها افهام اصدقاء الاتحاد السوفياتي بأنهم لن يحصلوا على اي تقدم سياسي او عسكري تجاه اسرائيل ما داموا على صداقة معه ، وان صداقة امريكا هي الكفيلة بأن تحقق لهم اي تقدم[٢٦] .

---

(٢٣) انظر مقال نورمان بودورتزفي : *New York Times Magazine*,(2 May 1982) ، وتعبر هذه المقالة عن رأي اليمين الامريكي المتطرف او رأي اليمين الجديد كما يحبون تسمية انفسهم . والكاتب المذكور هو رئيس تحرير مجلة *Commentary* الشهرية التي تصدرها اللجنة الامريكية اليهودية . وتعتبر هذه المجلة من اهم المعبرين عن آراء تحالف اليمين المتطرف والصهيونية في الولايات المتحدة .

(٢٤) *New York Times*, 24/10/1982, part E.

(٢٥) *International Herald Tribune*, 16, 17/4/1983.

(٢٦) Henry Kissinger, *The White House Years* (Boston, Mass.: Little, Brown, 1979), especially pp. 354 and 376.

كانت الثغرة الاساسية في منطق كيسنجر هي التالية : اذا كانت الصداقة مع الولايات المتحدة هي مفتاح الحل ، فلماذا لم تطبق خطة روجرز على الاردن ، علماً بأن هذه الاخيرة كانت وما زالت دولة صديقة للولايات المتحدة قبلت خطة روجرز ، كما كانت قد وُعدت في عهد الرئيس جونسون بأن الولايات المتحدة ستعمل على اجلاء اسرائيل عن الضفة الغربية . =

ـ شخصيات صانعي القرار واهمها الـرئيس ريغان ووزيـر خارجيتـه ـ اثناء بـدء الغزو ـ الكسندر هيغ . فريغان شخصية بسيطة ويمثل الحد المتطرف لايديولوجية الفئة التي يمثلها . والاتحاد السوفياتي ليس فقط دولة توسعية كما كان نيكسون وكيسنجر وكارتر يعتقدون وبالتالي من الضروري التصدي لها ، بل هي امبراطورية شريرة يجب تقويض دعائمها . فبالنسبة لريغان يجب ان تزيـد الولايات المتحدة من تسلحها بنسب كبيرة ليس فقط لتحقيق تفوق استراتيجي على الاتحاد السوفياتي ، وإنما ايضاً لخلق مشاكل داخلية له نتيجة محاولته مجاراتها في سباق التسلح . ولقد انعكست نظرة ريغان في الايديولوجية الساذجة على النزاع العربي ـ الاسرائيلي ، وقيل بأنه في اول مقابلة بين ريغان وبيير ترودو رئيس وزراء كندا تراخت افواه مساعـدي الرئيس الكنـدي ذهولاً من الشـرح البسيط والساذج الذي قدمه ريغان لقضية الصراع العربي ـ الاسرائيلي[٢٧] . ولقد طالب في حملته الانتخابية بدعم اسرائيل لانها سلاح استراتيجي للولايات المتحدة ، كما وصف منظمة التحرير الفلسطينية بأنها « عبارة عن جماعة من الاشقياء ... تقتل الاطفال » . ولقد ذكر مراسل صحيفة التايمس اللندنية في واشنطن بأن هذا القول ليس مجرد دعاية انتخابية وانما يعبر عن شعور عميق[٢٨] . كما هدد ريغان ما يعتبره الارهاب العالمي حين استقباله الرهائن الامريكيين بعد افراج ايران عنهم قائلاً « بأن عقاب الولايات المتحدة سيكون حاسماً وسريعاً »[٢٩] .

ولم يكن الكسندر هيغ وزير خارجيته اثناء بدء الغزو للبنان اقل تطرفاً من ريغان في رغبته في تأكيد القوة الامريكية واستعمالها . فقد تم تفضيله على كيسنجر رئيسه السابق رغم ان هذا الاخير يفوقه جداً من ناحية الامكانيات العقلية والدهاء السياسي ، لأن اليمين المتطرف لم يغفر لكيسنجر سياسة الوفاق مع الاتحاد السوفياتي. ولقد شارك هيغ مع كيسنجر اثناء ادارة نيكسون في قرار قصف كمبوديا عام ١٩٦٩ ، كما يعتبـر من المسؤولين عن الانقـلاب في تشيلي ضـد الندي . وفي عـام ١٩٧٨ اثناء المظاهرات القوية ضد الشاه اتصل بواشنطن من مركزه في بروكسل حيث كان قائداً لقوات حلف شمال الاطلسي معبراً عن غضبه الشديد تجاه ضعف ادارة كارتر في تأييدها للشاه . كما طالب بوضع بعض حاملات الطائرات الامريكية في المحيط الهندي وسرب من الطائرات في السعودية وذلك كدليل على تأييد الولايات المتحدة للشاه في صراعه الداخلي[٣٠] .

وفي اجتماعاته الاولى مع الصحفيين، كوزير للخارجية، اتهم هيغ الاتحاد السوفياتي بأنه مسؤول عن الارهاب الدولي ، ولقد اعطى ناطق باسم وزارة الخارجية امثلة عن دعم الارهـاب ذاكراً تـأييد

= ولقد قبلت الاردن قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ استناداً الى هذا الوعد . ومن الواضح ان كيسنجر الذي عرف بالمخاتلة والمراوغة استعمل منطقه الاستراتيجي لافشال خطة روجرز التي رفضتها اسرائيل بشدة وذلك للحيلولة دون ممارسة اي ضغط على اسرائيل ، يضاف الى ذلك فهو يعتقد ، انطلاقاً من ايمانه بسياسة الامر الواقع ، بأن نتيجة الجهود الدبلوماسية يجب ان تعكس اساساً علاقة القوة على الارض وبالتالي فإن من حق المنتصر ان يفرض شروطه . ومن يقرأ مذكراته يدرك بأن ضوابط التصرف لديه على المستوى الدولي ليست ميثاق الامم المتحدة او القانون الدولي وانما مستندة الى سجلات التاريخ .

(٢٧) التعليق على الكتابين حول العلاقات الامريكية ـ الكندية في :
International Herald Tribune, 10/ 2/ 1981.

(٢٨) *Times*, 7/1/1981.

(٢٩) مقال « رغبة ريغان في اتباع سياسة خارجية قوية ،» الذي نشر في : *Times*, 30/1/1981.

(٣٠) Zbigniew Brezinski, *Power and Principle* (New York: Farrar, Strauss, Ginou, 1983), p. 378.

الاتحاد السوفياتي لمنظمة التحرير الفلسطينية وتزويدها بالسلاح وتدريبه لعناصرها[٣١] .

ـ وكان العامل الثالث وراء تأييد الولايات المتحدة للغزو الاسرائيلي هو **الوضع الخارجي** . فالرغبة في تحقيق الغزو لا تتحقق اذا كانت هناك قوة خارجية قادرة على صده او قادرة على التأثير سلبياً على مصالح الولايات المتحدة في المنطقة، مما يجعلها تحاول كبح جماح الاسرائيليين بدلاً من تأييدهم . وفي الواقع لقد كان الوضع الخارجي مؤاتياً لأن تحاول الولايات المتحدة تحقيق سياستها في تدمير منظمة التحرير الفلسطينية واخراجها وقوات الردع السورية من لبنان واعادة التركيبة السياسية الداخلية فيه .

فالولايات المتحدة كانت تتوقع عدم تدخل الاتحاد السوفياتي اذا لم تحاول اسرائيل غزو الاراضي السورية . فمعاهدة الصداقة بين الاتحاد السوفياتي وسورية لم تنص على تعهد من الاتحاد السوفياتي بالتدخل اذا هوجمت القوات السورية في لبنان .

وكان صانعو القرار الامريكي يتوقعون ان تدين اوروبا الغربية الغزو ، ولكن الا تفعل شيئاً اكثر من ذلك . وفي الواقع امتنعت هذه الدول ان تفرض من قبلها عقوبات اقتصادية على اسرائيل علماً بأنها فعلت ذلك تجاه الارجنتين حين قامت الاخيرة بغزو جزر الفوكلاند . فاوروبا الغربية قادرة على المضي شوطاً محدداً في معارضتها لسياسة الولايات المتحدة ولكن هناك حداً من الصعب عليها ان تتجاوزه دون ان تتأثر مصالحها سلبياً.

ولم يكن صانعو القرار الامريكي يتوقعون مواجهة عربية شاملة لاسرائيل لأن الوضع العربي كان في منتهى التفكك والضعف . فالعرب لم يكونوا قادرين على مواجهة اسرائيل عسكرياً في غزوها للبنان نظراً لأن مصر ـ وهي اقوى دولة عربية ـ كانت قد عزلت نفسها عن الوطن العربي نتيجة توقيع معاهدة السلم المنفردة مع اسرائيل ، كما كان العراق منشغلاً في حربه مع ايران . لذلك كانت سورية هي البلد العربي الوحيد القادر على التصدي للغزو ،ولكنها بمفردها لم تكن نداً لاسرائيل . باختصار كان الميزان العسكري في المنطقة راجحاً لحد بعيد لمصلحة اسرائيل . كما لم يتوقع الساسة الامريكيون ان يستعمل العرب اسلحتهم الاقتصادية والسياسية للضغط على الولايات المتحدة لمنعها من تنفيذ سياستها في لبنان بواسطة اسرائيل وذلك للاسباب التالية :

ـ كانت الخلافات العربية ـ بحد ذاتها ـ حائلاً دون ان يتخذ العرب موقفاً موحداً .

ـ لم يكن استعمال سلاح النفط ذا فعّالية كبرى نظراً لكون السوق النفطية العالمية تعاني من فائض آنئذٍ .

ـ ولعل ذلك اهم سبب ، لم تكن حكومات البلدان العربية الخليجية بمركز قادرة فيه على اغضاب الولايات المتحدة لكونها متخوفة من الثورة الايرانية وبالتالي بحاجة لحمايتها ضد هذه الثورة .

ومن الجدير بالتساؤل : هل اعطت الولايات المتحدة الضوء الاخضر لاسرائيل للقيام بالغزو؟ ولقد ذكر اللورد كارينغتون وزير الخارجية البريطاني السابق في زيارته لدمشق في آذار / مارس ١٩٨٣

---

(٣١) *International Herald Tribune*, 1/2/1981.

بأن هيغ قد اعطى الاسرائيليين فعلاً الضـوء الاخضر[٣٢] . وفي رأينا أن المهم في الامـر ليس كون الولايات المتحدة قد قالت لاسرائيل بتاريخ معين امضي في غزوك ، بل المهم نمط السياسة الامريكية قبل الغزو وخلاله والذي لم يترك مجالاً للشك في تأييد الولايات المتحدة له . ويمكن تلخيص هذا النمط قبل الغزو بالنقاط التالية :

ـ هدد ريغان من اعتبرهم ارهابيين بأن الولايات المتحدة ستعاقبهم بشكل حاسم وسريع ، كما وصف مرات عديدة منظمة التحرير الفلسطينية بأنها ارهابية . وكرر ذلك مسؤولون في ادارته، على رأسهم هيغ .

ـ كان من اهداف اتفاق التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة واسرائيل الموقع في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ ليس الحد من نفوذ الاتحاد السوفياتي فقط ، بل ايضاً ردع من اعتبرتهم الادارة الامريكية وكلاء له في المنطقة .

ـ كان الموقف الامريكي من القصف الاسرائيلي للمدن اللبنانية، والمتكرر قبل الغزو، مؤيداً من الناحية العملية إن لم يكن من الناحية الكلامية .

ـ ورغم احتجاج الولايات المتحدة على قصف المفاعل النووي العراقي في حزيران / يونيو ١٩٨١ وايقافها شحن بعض الطائرات لاسرائيل الا انها لم تلبث بعد بضعة اسابيع ان اعادت تزويد اسرائيل بها .

ـ استعملت في كانون الاول / ديسمبر ١٩٨١ حق النقض في مجلس الامن على مشروع قرار يبغي تطبيق العقوبات على اسرائيل لضمها مرتفعات الجولان السورية .

ويمكن اعتبار هذا النمط من السياسة قبل الغزو بأنه يشكل بحد ذاته ضوءاً اخضر لاسرائيل للقيام بالغزو . وهذا لم يخف عليها . ولقد ذكر احد المسؤولين الاسرائيليين بأن الـولايات المتحـدة « تزودنا بكل هذه الطائرات ليس لاستعمالها في استعراضات عيـد الاستقلال وإنمـا لأن هناك مصلحـة استراتيجيـة مشتركة »[٣٣] .

ـ ٤ ـ

وسننتقل الآن لاستعراض الموقف الامريكي خلال الغزو : فنتيجة للعدوان الاسرائيلي على لبنان وقصف بيروت وبعض المدن اللبنانية الاخرى صباح الجمعة في الرابع من حزيران / يونيو ورد فصائل منظمة التحرير بقصفها شمال اسرائيل بعد ظهر اليوم ذاته، اجتمع مجلس الامن الدولي في اليوم التالي وتبنى بالاجماع القرار رقم ٥٠٨ الذي تضمن دعوة كل اطراف النزاع لأن توقف حالاً كل النشاطات العسكرية داخل لبنان وعبر الحدود اللبنانية الاسرائيلية . وكانت الولايـات المتحدة من المؤيدين لهذا القرار . هذا وقد اعلنت منظمة التحرير الفلسطينية عن استعدادها لتنفيذه اذا فعلت اسرائيل ذلك[٣٤] . ولكن الاخيرة تجاهلت القرار اذ قامت بغزوها للبنان يوم الاحد خارقة بذلك القانون

---

(٣٢) مصادر وزارة الخارجية السورية .

(٣٣) *Washington Post*, 21 / 7 / 1981.

(٣٤) *New York Times*, 6 / 6 / 1982.

الدولي وشريعة الامم المتحدة . وفي ذلك الوقت كان الرئيس ريغان وكبار مساعديه يحضرون القمة الاقتصادية في فرساي لرؤساء اكبر سبع دول صناعية رأسمالية . ولقد عرقلت اخبار الغزو اعمال المؤتمر[٣٥] . وصدر عن القمة بيان عن لبنان في اليوم نفسه (السادس من حزيران / يونيو) يؤيد بشدة دعوة مجلس الامن في اليوم السابق لكل الاطراف لايقاف اعمال العنف حالاً . كما ان جميع الرؤساء ، باستثناء ريغان ، ادانوا في مؤتمراتهم الصحفية وبشدة الغزو الاسرائيلي. اما الاخير فقد حث في مؤتمره الصحفي على ضبط النفس واستنكر « التزايد في اهراق الدماء في المنطقة». ولما سئل هيغ عن السبب الذي منع الولايات المتحدة من ادانة الغزو اجاب « بأن اهم شيء في الساعات الاولى هو التركيز على ايقاف العنف » . ولما سئل عما اذا كانت حكومته ستعمل على تحقيق الانسحاب الاسرائيلي الفوري من لبنان قال « من الواضح بأن هذا ما سعينا اليه ، لم نكن نرغب ان يدخلوا... وكنا واضحين جداً جداً حول هذا ولفترة طويلة »[٣٦] .

وتجاه استمرار اسرائيل في غزوها للبنان وتجاهلها لقرار مجلس الامن رقم ٥٠٨ ولبيان قمة فرساي عن لبنان تبنى مجلس الامن في السابع من حزيران / يونيو القرار رقم ٥٠٩ والذي تضمن الطلب من اسرائيل ان تسحب قواتها العسكرية كافة فوراً وبدون شروط الى حدود لبنان المعترف بها دولياً . ولقد أيدت الولايات المتحدة هذا القرار ولكنها اصرت على الا يتضمن اي ادانة لاسرائيل . كما انها رفضت بعض التعديلات المقدمة من لبنان والمتضمنة ادانة اسرائيل لعدم امتثالها لقرار مجلس الامن رقم ٥٠٨[٣٧] .

وكان من الواضح بعد تبني القرارين ٥٠٨ و٥٠٩ واستمرار اسرائيل في تجاهلها والمضي في عدوانها على لبنان حتى السابع من حزيران / يونيو ، كان هناك تناقض في الموقف **المعلن** للولايات المتحدة . فهذا الموقف تضمن من ناحية تأييدها لهذين القرارين اللذين يطلبان انهاء العمليات العسكرية فوراً وانسحاب اسرائيل الفوري وغير المشروط من جميع الاراضي اللبنانية ، ومن ناحية اخرى معارضتها لاية ادانة لاسرائيل التي تجاهلت هذين القرارين. وكان امام الولايات المتحدة لحل هذا التناقض خياران : الاول ؛ الالتزام بتأييد القرارين والعمل على تنفيذهما بوصفها عضواً دائماً في مجلس الامن وذلك بتأييد تطبيق عقوبات على اسرائيل لرفضها الانصياع لهما ، والثاني ؛ التراجع عملياً عن تأييدها لهذين القرارين. ولقد اختارت الحل الثاني مما جعل الموقف المعلن ينسجم مع الموقف الحقيقي . وهذا يظهر بأن تأييدها للقرار ٥٠٩ القاضي بالانسحاب الاسرائيلي الفوري وغير المشروط كان من قبيل الخداع والتمويه . ويحتمل ايضاً بأن الولايات المتحدة ايدت القرار ٥٠٩ لأنها لم تكن متأكدة كلياً في اليومين الاولين للغزو من ردود الفعل العربية . فلما وجدت بأن العرب قد عجزوا عن اتخاذ موقف موحد فعّال ، كما ان اغلب الاقطار العربية اكتفت بالاحتجاج الكلامي ، مضت قدماً في تنكرها للقرار المذكور .

---

(٣٥) كانت هذه هي المرة الثانية التي تعرقل فيها اسرائيل اعمال القمة الاقتصادية للرؤساء المذكورين . ولقد كانت المرة الاولى في ١٧ تموز / يوليو ١٩٨١ عندما قصفت بيروت بوحشية بينما كانت القمة منعقدة في اوتاوا (كندا) .

(٣٦) *New York Times*, 7/6/1982.

(٣٧) *New York Times*, 8/6/1982.

ولقد ظهرت اولى مؤشرات التراجع في الموقف الامريكي في اليوم الثاني للغزو . ففي الطائرة التي نقلت الرئيس ريغان وكبار مساعديه من روما الى لندن سئل هيغ عما اذا كانت الولايات المتحدة تريد انسحاباً فورياً للقوات الاسرائيلية من لبنان فأجاب « نعم ،نعم » ولكنه مضى يعبر عن شكوكه عما اذا كانت القوات الاسرائيلية ستنسحب بسرعة ، ذاكراً انها تتطلب وقتاً لتحقيق اهدافها ، كما انه استعمل عبارات تدل على ان الولايات المتحدة واسرائيل في صف واحد . فعندما اشار الى الخسائر الاسرائيلية قال « نحن لم نخسر البارجة فقط طائرةوهليوكبتر وانما هناك ادعاء بأن طائرة اخرى قد سقطت ، كما اسقطت هليوكبتر ثانية ، ودمرت ايضاً بعض وسائط نقل الجيش »[٣٨] . ثم مضى في حديثه مع الصحفيين ليظهر تفهماً لاسباب الغزو الاسرائيلي « في كل مرة تمارس اي عملية ارهابية ضد اسرائيل يوضع عبء ثقيل على الصبر الاسرائيلي » كما أظهر بأنه يريد تحقيق بعض الاهداف في لبنان « نرغب في ان نرى تقوية للحكومة المركزية في لبنان وان تصبح الحدود مع اسرائيل آمنة ... ومن الواضح بأنه يجب تحقيق شيء ابعد من ايقاف النار يجب اعادة تشكيل التركيبة الداخلية في لبنان . ونأمل ان يكون ذلك في اتجاه تقوية الحكومة المركزية »[٣٩] .

ففي الامم المتحدة استمرت الولايات المتحدة في تأييدها لاسرائيل فاستعملت حق النقض في مجلس الامن لاسقاط اي مشروع قرار يبغي ادانة اسرائيل او تطبيق عقوبات عليها وفقاً لميثاق الامم المتحدة،كما ان الولايات المتحدة عارضت اي قرار في هذا الاتجاه ناقشته وصوتت عليه الجمعية العامة . ولنعط بعض الامثلة :

ـ في الثامن من حزيران / يونيو نقضت مشروع قرار تقدمت به اسبانيا (وأيدته بقية اعضاء مجلس الامن اي ١٤ دولة) يؤكد على مضمون القرارين ٥٠٨ و ٥٠٩ وبالتالي الانسحاب الاسرائيلي الفوري وغير المشروط ، ويقرر في حال عدم الامتثال اجتماع مجلس الامن من جديد للنظر في الطرق والوسائل العملية وفق الميثاق، كما ادان مشروع القرار اسرائيل دون ذكر اسمها لعدم امتثالها للقرارين المذكورين اعلاه .

ـ نقضت الولايات المتحدة في ٢٦ حزيران / يونيو في مجلس الامن مشروع قرار تقدمت به فرنساوومما طالب به: (١) الانسحاب الفوري للقوات الاسرائيلية المتمركزة حوالى بيروت مسافة عشرة كيلومترات من حدود المدينة وذلك كخطوة اولى لتحقيق الانسحاب الكامل من لبنان .. كما طالب ان يتم في المرحلة الزمنية نفسها انسحاب القوات الفلسطينية المسلحة من بيروت الى مخيماتها ؛ (٢) تمركز قوات الامم المتحدة الى جانب القوات اللبنانية . ولقد ايدت بقية اعضاء مجلس الامن مشروع القرار[٤٠] .

ـ وفي اليوم نفسه صوتت الولايات المتحدة ضد مشروع قرار في الجمعية العامة ادان بشدة الاعتداء الاسرائيلي على لبنان وايد بقوة ما طالب به القراران (٥٠٨) (٥٠٩) . ولقد تم تبني مشروع القرار . اذ صوتت معه (١٢٧) دولة ، ولم تمتنع اية دولة عن التصويت . وعارضته فقط اسرائيل اضافة الى الولايات المتحدة[٤١] .

---

(٣٨) المصدر نفسه . التأكيد في النص من الكاتب.

(٣٩) المصدر نفسه .

(٤٠) *New York Times*, 27 / 6 / 1982.

(٤١) المصدر نفسه .

- في التاسع والعشرين من تموز / يوليو ١٩٨٢ امتنع مندوب الولايات المتحدة ان يشترك في التصويت في مجلس الامن على مشروع قرار يطلب من اسرائيل رفع حصارها عن بيروت الغربية[٤٢] .

- في ليلة الاربعاء بتاريخ ٤ آب / اغسطس وبعد القصف الاسرائيلي العشوائي لبيروت الغربية تقدمت اليابان واسبانيا بمشروع قرار في مجلس الامن ادان اسرائيل لعدم التزامها بقراراته الخاصة بالازمة اللبنانية . ولقد امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت علماً بأن مشروع القرار قد اعيدت صياغته قبل عرضه للتصويت استجابة لبعض اعتراضات الولايات المتحدة عليه . ولقد ايدت مشروع القرار بقية الدول الاربع عشرة الاعضاء في مجلس الامن[٤٣] .

- تبنت الجمعية العامة في ١٩ آب /اغسطس مشروع قرار يدين اسرائيل لتجاهلها قرارات مجلس الامن ويطالب بفرض عقوبات عليها . ولقد صوتت معه ١٢٠ دولة وامتنعت ٢٠ دولة عن التصويت . وعارضته بالاضافة الى اسرائيل الولايات المتحدة فقط[٤٤] .

يضاف الى ذلك فقد كانت جهود الولايات المتحدة في اخراج الفصائل الفلسطينية المسلحة من بيروت الغربية لمصلحة اسرائيل اذ مكنتها من احتلالها في ١٥ ايلول / سبتمبر دون تكبد اي خسائر ونزع سلاحها ومن ثم تدبير تنفيذ مذبحتي صبرا وشاتيلا . وكانت ردة الفعل الاولى للرئيس ريغان عند سماعه الاحتلال الجديد ايجاد المبرر لاسرائيل قائلاً بأنها استفزت من قبل بعض عناصر اليسار اللبناني[٤٥] . ورغم ان الادارة الامريكية دعمت بعد ذلك مشروع قرار مجلس الامن بتاريخ ١٧ ايلول / سبتمبر الذي ادان اسرائيل لاحتلالها بيروت الغربية[٤٦] ، الا انها لم تفعل اكثر من ذلك علماً بأن هذا الاحتلال تضمن خرقاً لتعهد كانت قد قدمته الولايات المتحدة لمنظمة التحرير بأن اسرائيل لن تحتل بيروت الغربية . وعلى كل كانت هذه الاخيرة مدركة عند احتلالها بأن الولايات المتحدة لن تفعل شيئاً جدياً لمنعها عن ذلك او لتحقيق انسحابها الفوري ، هذا اذا لم تكن الولايات المتحدة مؤيدة فعلاً لهذا الاحتلال . فهي قد ايدت اسرائيل في عدوانها على لبنان وما نجم عنه من مجازر بشرية وتدمير مادي هائلين ، فهل يعقل بعد ذلك ان تتوقف الولايات المتحدة عن دعم اسرائيل لمجرد احتلالها لبيروت الغربية وبالتالي مساهمتها في تحقيق الهدف الامريكي - الاسرائيلي المشترك وهو اعادة ترتيب الاوضاع السياسية الداخلية في لبنان . لذلك نجد بأنه عندما وصف الملك حسين عقب مذابح صبرا وشاتيلا مناحيم بيغن بأنه الارهابي الابدي وطالب الولايات المتحدة بتطبيق عقوبات على اسرائيل ، كانت ردة فعل السيد شولتز وزير الخارجية الامريكي بأن هذا غير وارد وان اسرائيل هي شريكة للولايات المتحدة في البحث عن السلام في المنطقة .

---

(٤٢) *New York Times*, 30/7/1982.

(٤٣) *Washington Post*, 5/8/1982.

(٤٤) *New York Times*, 20/8/1982.

(٤٥) « اربعة ايام من العار » .

(٤٦) *Washington Post*, 18/9/1982.

(٤٧) اذاعة راديو مونت كارلو (بالعربية)، ٢٢ ايلول / سبتمبر ١٩٨٢ .

وخلال قصف بيروت الغربية وخاصة بعد اجلاء القوات الفلسطينية عنها اتبعت الولايات المتحدة بالتوازي مع سياستها الداعمة لاسرائيل سياسة جانبية هدفت الى منع الضرر الممكن ان يلحق بمصالحها في الوطن العربي ، وبالتالي ايجاد المبررات لتلك الحكومات العربية التي كانت وما زالت تؤمن بصداقة الولايات المتحدة للاعتقاد بأن هذه الاخيرة راغبة في ايجاد حل عادل لمشكلة الصراع العربي ـ الاسرائيلي وللقضية الفلسطينية التي تشكل جوهر هذا الصراع . بكلمات اخرى هدفت هذه السياسة الى دعم مركز الحكومات العربية الصديقة تجاه شعوبها والحيلولة دون ظهور ردود فعل شعبية غير مناسبة . ومن المعلوم بأن الشعب العربي كان ينتابه شعور بالمرارة والغضب لعجز حكوماته عن القيام بعمل موحد فعّال يحول دون ما حدث في لبنان . ومن الطبيعي ان يكون هذا الشعور على اشده في صفوف الفلسطينيين . فياسر عرفات ادان بشدة في خطابه الذي القاه في الليلة التي سبقت رحيله عن بيروت موقف بعض الانظمة العربية قائلاً « كانت ثلوج جبل الشيخ اكثر حرارة من قلوب بعض الانظمة العربية وستتزعزع الارض عما قريب من تحت هذه الانظمة نتيجة بركان بيروت المتفجر »[٤٨] ، ولما سئل ابو اياد عن السبب الذي دفع ياسر عرفات الى ان تكون اثينا اول محطة له بعد مغادرته بيروت اجاب بأنه كان مشمئزاً جداً من الموقف العربي بحيث فضل ان تكون محطته الاولى عاصمة اوروبية[٤٩] .

كانت ادارة ريغان مدركة ، ولا ريب ، لهذا الشعور من المرارة والغضب الذي انتاب الوطن العربي . كما كانت مدركة لبعض الحقائق التاريخية عن المنطقة . فمن المعلوم مثلاً بأن تواطؤ بريطانيا وفرنسا مع اسرائيل في العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ كان من اهم الاسباب التي اطاحت بالنظام الملكي في العراق عام ١٩٥٨ والذي كان موالياً للغرب . كما كان دعم الولايات المتحدة لاسرائيل وخاصة في قصفها للمدن المصرية اثناء حرب الاستنزاف التي شنها الرئيس عبدالناصر في صيف ١٩٦٩ على الاحتلال الاسرائيلي من الاسباب الرئيسية التي ادت الى الثورة في ليبيا في ايلول / سبتمبر من ذاك العام .

لذلك كله نجد بأنه خلال القصف الاسرائيلي الوحشي لبيروت الغربية ، كانت تصدر من وقت لآخر من الساسة الامريكيين بعض المسكنات الكلامية لاصدقائهم العرب او تسرب بعض الاخبار الهادفة الى تحقيق الغرض ذاته .

لقد قيل مثلاً بأن الرئيس ريغان قد عبر عن نفاد صبره مرات عديدة من اسرائيل بسبب التدمير واهراق الدماء غير المبرر له[٥٠] ، كما انه اتصل في ١٢ آب / اغسطس ، ببيغن طالباً منه بحزم وقسوة التوقف عن قصف بيروت العشوائي[٥١] . ولقد سربت الادارة الامريكية خبر الرأي القائل بأن من اهم اسباب استقالة هيغ في ٢٥ حزيران / يونيو ١٩٨٢ واستبدال شولتز به هو دعم هيغ الشديد للموقف الاسرائيلي . ولقد تفاءلت بعض الاوساط العربية (التي تنظر دائماً بعين التفاؤل الى الولايات المتحدة) من التعديل رغم انه لم ينتج عنه اي تغيير في السياسة الامريكية تجاه الغزو .

---

(٤٨) *Guardian* (London), 31 / 8 / 1982.

(٤٩) **الانوار** (بيروت) ، ٢٠ / ٩ / ١٩٨٢ .

(٥٠) *New York Times*, 2 / 8 / 1982.

(٥١) *New York Times*, 13 / 8 / 1982.

وفي رأيي ان من اهم اسباب اتباع الولايات المتحدة لسياسة منع الضرر وخاصة بعد اجلاء الفصائل الفلسطينية عن بيروت هو الوضع في مصر . فادارة ريغان كانت مدركة بأن من اهم اسباب اغتيال السادات هو توقيعه لمعاهدة السلام المنفردة مع اسرائيل . فالغزو الاسرائيلي للبنان قد اغضب واربك كثيراً الحكومة المصرية ، كما احدث نوعاً من الغليان لدى الشعب المصري . اذ برهن للكثيرين في مصر ـ اذا كانت هناك ثمة حاجة لبرهان ـ بأن مخاوف منتقدي اتفاقية كامب دافيد قد تحققت . اذ ان تحييد مصر عملياً في الصراع العربي ـ الاسرائيلي ادى الى احداث خلل كبير في التوازن الاستراتيجي بين العرب واسرائيل مما نتج منه ان تصبح هذه الاخيرة اكثر رغبة في التوسع واكثر شراسة في اعتداءاتها واكثر عناداً في رفضها الانسحاب من بقية الاراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ . ولم يكن الغزو الاسرائيلي للبنان الا احدى نتائج اتفاقية كامب ديفيد والخلافات العربية الاخرى .

ولقد قامت الحكومة المصرية باتصالات مكثفة مع الولايات المتحدة خلال الغزو وذلك بغية كبح جماح اسرائيل . ومن اهم هذه الاتصالات الزيارة التي قام بها في اواخر تموز / يوليو وزير الخارجية المصري الى الولايات المتحدة حاملاً معه رسالة من الرئيس مبارك الى ريغن . ولقد ذكر المعلقان الامريكيان رولند ايفنس وروبرت نوفاك بأن الرسالة الحقيقية التي حملها الوزير المصري والتي صيغت بعبارات مهذبة « تحذر الرئيس ريغان من ان عجز الولايات المتحدة في ان توقف اسرائيل سيدفع الشرق الاوسط الى هاوية مدمرة ستؤدي الى انعدام نفوذ واشنطن ونفوذ حلفائها العرب المعتدلين .... وان تحرر اسرائيل من الضغط الامريكي في غزوها للبنان قد احزن القاهرة والوطن العربي المعتدل ... وان يأس مبارك يتجاوز لبنان والمشكلة الفلسطينية ... فهو يريد من ريغان ان يتذكر بأن السادات قد قتل من قبل المسلمين المتعصبين لأنه باع الحقوق العربية . وان هذا قد حدث قبل زمن من غزو لبنان . فرفض الولايات المتحدة ان تطرد اسرائيل من لبنان يمكن ان يعطي الاسلام المتعصب قوة لا يمكن مقاومتها »[٥٢] .

ويمكن اعتبار الركيزتين الاساسيتين في سياسة منع الضرر هما مشروع ريغان الذي اعلنه في خطاب القاه اول ايلول / سبتمبر ١٩٨٢ ، وفي الجهود الامريكية لتحقيق انسحاب القوات الاسرائيلية والقوات العربية غير اللبنانية من لبنان ، وذلك عن طريق التفاوض بين لبنان واسرائيل ، وسنتعرض لهما ادناه بشيء من التحليل المختصر ، يمكن تلخيص مشروع ريغان بالنقاط التالية :

١ ـ اعطاء الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة الحكم الذاتي الكامل بحيث لا يتعارض مع متطلبات الامن الاسرائيلي .

٢ ـ دعوة اسرائيل الى تجميد اقامة مستعمرات جديدة في الضفة لان انشاء مستوطنات جديدة لا يخدم متطلباتها الامنية.

٣ ـ التأكيد على ان مبدأ الانسحاب في قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ ينطبق على كل الجبهات مع اسرائيل وبالتالي على الضفة والقطاع.

---

(٥٢) *Washington Post*, 2 / 8 / 1982.

٤ ـ عدم تأييد انشاء دولة فلسطينية مستقلة في الضفة والقطاع وايضاً عدم تأييد بسط السيادة الاسرائيلية عليها.

٥ ـ بعد فترة الاعوام الخمسة من الحكم الذاتي يقرر مصير السيادة على الضفة الغربية والقطاع استناداً الى صيغة مشاركة سياسية بين فلسطين والاردن .

٦ ـ بقاء القدس موحدة وضمن هذا الاطار يبت بشأنها في المفاوضات المقبلة .

٧ ـ دعوة الاردن مع الفلسطينيين الى المشاركة في مفاوضات الحكم الذاتي بين مصر واسرائيل وذلك بغرض توقيع اتفاقية السلام مع اسرائيل تضمن لها العيش بسلام ضمن حدود آمنة ويمكن الدفاع عنها . كما ان على جيران اسرائيل ان يعترفوا بهذا الحق .

وفي رأيي ان اهم الاعتراضات الجوهرية على المشروع هي التالية :

ـ طالب بتجميد المستعمرات الاسرائيلية في الضفة والقطاع ولكنه سكت عن مصير المستعمرات القائمة . ولقد صرح بعدئذ وزير الخارجية الامريكية شولتز بأن الولايات المتحدة تعارض ازالة المستعمرات القائمة .

ـ اكد وفي نواح كثيرة منه على امن اسرائيل ومعارضة الولايات المتحدة بشدة لأي حل يهدد هذا الامن ، ولكنه تجاهل امن البلدان العربية علماً بأن امن هذه الاخيرة هو المهدد . فالاراضي العربية هي المحتلة والشعب العربي الفلسطيني هو المشرد والمضطهد والمعرض للمذابح والارهاب الاسرائيلي وسكان الضفة والقطاع هم الذين يعانون الاضطهاد والقمع الاحتلالي وهم الذين تصادر اراضيهم وتدمر مساكنهم .

ـ عارض المشروع حق الفلسطينيين في اختيار اقامة دولة مستقلة .

ـ ان تأكيده على امن اسرائيل مع تجاهله لأمن البلدان العربية دليل على ان الانسحاب الاسرائيلي من الضفة والقطاع لن يكون كاملاً او شبه كامل. وهذا يتضح بصورة ادق من تأكيد المشروع على حق اسرائيل في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ويمكن الدفاع عنها . ومن الواضح بأن فكرة حدود يمكن الدفاع عنها غير واردة في قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ . كما ان اسرائيل استعملتها لتبرير سياستها التوسعية .

ـ لم يتناول المشروع حق الفلسطينيين الذين في المنفى العودة الى الضفة والقطاع .

ـ اكد المشروع على ضرورة بقاء القدس موحدة وان يحل وضعها بالتفاوض ، ولكنه سكت عن ماذا يجب ان تكون عليه نتيجة التفاوض وعن دور الفلسطينيين او الاردن في القدس الموحدة . ومن المعلوم بأن الرئيس ريغان يفضل بقاءها موحدة تحت السيادة الاسرائيلية .

وعلى الرغم من مزايا المشروع من وجهة نظر اسرائيل فإنها رفضته وبشدة في اليوم التالي لاعلانه لأنها لا تريد تجميد بناء مستعمرات جديدة كما لا ترغب في اعطاء الحكم الذاتي الكامل للفلسطينيين . ولقد اتهم بيغن اي اسرائيلي يقبل المشروع بأنه خائن[٥٣] . كما أكدت تحديها له

---

(٥٣) *Times*, 3/9/1982.

اذ اعلنت خلال بضعة ايام من تاريخه ، اقامتها لثلاث مستعمرات جديدة ، اثنتين في الضفة الغربية وواحدة في قطاع غزة . كما أعلنت في الاسبوع الاول من كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٢ عزمها على اقامة خمس وثلاثين مستعمرة جديدة في الضفة الغربية على شكل مشاريع سكنية تباع او تؤجر باسعار مدعومة جداً لحوالى مائة الف مستوطن يهودي جدد وبكلفة حوالى ٤٨٥ مليون ليرة استرلينية[٥٤] . فماذا فعلت الولايات المتحدة تجاه هذا التحدي الاسرائيلي الفعلي لمشروعها ، علماً بأن اسرائيل خرقت وتخرق بعملها هذا القانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية الاراضي المحتلة ؟ لا شيء ، بل على العكس نجد بأن مساعداتها لاسرائيل وبالتالي تمويلها لسياسة اسرائيل العدوانية والتوسعية في تزايد . وهذا يؤدي الى الاستنتاج بأن مشروع ريغان كان غير جدي وهو عبارة عن نوع من التهدئة الكلامية للاقطار العربية، هدفه منع الضرر بمصالح الولايات المتحدة وايضاً خلق خلافات عربية جديدة .

ويظهر بأن سياسة التهدئة هذه تجاه العرب قد نجحت . فبدلاً من ان يدين العرب الدعم الامريكي لاسرائيل في اول مؤتمر قمة لهم بعد غزو لبنان نجدهم يسكتون عن ذلك . وبدلاً من ان يرفضوا مشروع ريغان لتعارضه الاساسي مع المشروع العربي المتفق عليه وايضاً لأنه نوع من التخدير الكلامي ، نجد بأن البعض قد رحب به . وهذا الضعف العربي لم يخف على الامريكيين ، فسرعان ما نجدهم يتخلون فعلياً عن مبادرتهم . فبالاضافة الى عدم قيامهم بأي عمل حسي تجاه التحدي الاسرائيلي والذي يشكل أساساً تخلياً عن مبادرتهم ، نجد بأن وزير الخارجية الامريكية شولتز يطلب من الاردن والفلسطينيين (باستثناء منظمة التحرير الفلسطينية) التفاوض مع اسرائيل دون شروط مسبقة ويؤكد بأنه ليس من الضروري الموافقة مسبقاً على مشروع ريغان او على اي مبدأ يتضمنه هذا المشروع للدخول في المفاوضات وان الخلافات القائمة بين الاطراف المعنية يجب حلها على طاولة المفاوضات[٥٥] . كما اكد وينبرغر بأن الولايات المتحدة لن تضغط على اسرائيل اذ صرح لمجلة يو اس نيوز اند ورلد ربورت قائلاً « ان الكثيرين في الشرق الاوسط يعتقدون بأننا نستطيع ان نمارس سيطرة على الحكومة الاسرائيلية . هذا خطأ تام .... اننا نعتبر اسرائيل حليفاً مهماً وضرورياً ونعتقد أنه من المهم ان نحافظ على هذه العلاقة ، وان من شأن التهديدات ان تؤذيها »[٥٦] .

وفي الواقع لم تكن هذه هي المرة الاولى التي تقدم فيها الولايات المتحدة مشاريع لتسوية النزاع العربي ـ الاسرائيلي ومن ثم سرعان ما تتراجع عنها نتيجة اعتباراتها الاستراتيجية وبسبب الرفض الاسرائيلي الشديد ، ففي كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٩ تقدمت بمشروع روجرز[٥٧] لتحقيق تسوية شاملة للنزاع ، ومن ثم تراجعت عنه في تشرين الثاني / نوفمبر اي قبل اعلانه نتيجة اعتبارات كيسنجر الاستراتيجية[٥٨] وبسبب المقاومة الاسرائيلية ، هذا علماً بأن مصر لم ترفض صيغة المشروع الذي كان سيطبق على مصر[٥٩] كما ان الاردن قد رحبت به

---

(٥٤) هيئة الاذاعة البريطانية ، كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٢ .

(٥٥) *International Herald Tribune*, 14/9/1982, and *Times*, 14/9/1982.

(٥٦) كما وردت في: **النهار** (بيروت)، ٢٠ / ٩ / ١٩٨٢.

(٥٧) انظر خطاب روجرز بتاريخ ٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٩ والمتضمن مشروعه والذي نشر في : *New York Times*, 10/12/1969 .

(٥٨) *International Herald Tribune*, 16, 17/4/1983.

(٥٩) Mahmoud Riad, *The Struggle for Peace in the Middle East* (London: Quartet Books, 1981), pp. 110-111.

وقبلته[٦٠] . ومرة اخرى تقدمت الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفياتي بمشروع للتسوية تضمنه البيان الامريكي السوفياتي بتاريخ اول تشرين الاول /اكتوبر ١٩٧٧[٦١] . ورغم ان المشروع قد حظي بتأييد مصر والاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية بينما لم تبد سورية رأياً رسمياً بشأنه ، الا ان الولايات المتحدة سرعان ما تراجعت عنه بعد اربعة ايام من اعلانه نتيجة اعتباراتها الاستراتيجية التي قضت بابعاد الاتحاد السوفياتي عن منطقة الشرق الاوسط ولسبب رفض اسرائيل القاطع، وايضاً بسبب معارضة تحالف اليمين المتطرف والصهيونية في الولايات المتحدة .

وعلى الرغم من تراجع الولايات المتحدة الفعلي عن مشروع ريغان ، الا انها ضغطت على الاردن التي قبلت المشروع وذلك للدخول في مفاوضات مع اسرائيل وايضاً نيابة عن الفلسطينيين . ولقد ذكر بأن الرئيس ريغان قد تعهد للملك حسين اثناء زيارته لواشنطن في كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٢ بأنه اذا اعلن قبوله الدخول في مفاوضات مع اسرائيل فإن ريغان سيعمل على ان تجمد اسرائيل اقامة مستعمرات جديدة في الضفة الغربية والقطاع[٦٢] .

ولكن ما قيمة هذا التعهد في وقت تراجعت فيه الولايات المتحدة عن مشروعها كما يتضح من تصريحي شولتز ووينبرغر المذكورين اعلاه . ويضاف الى ذلك ان تاريخ السياسة الامريكية تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي منذ ١٩٦٧ مليء بتعهدات ومشاريع تراجعت عنها الولايات المتحدة . وفيما يلي اضافة الى ما ذكر اعلاه بعض الادلة على سبيل المثال فقط .

ـ تراجعت الولايات المتحدة عملياً عن تأييدها لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ تاريخ عام ١٩٦٧ رغم انها أدّت دوراً اساسياً في صياغته عندما موّلت سياسة اسرائيل التوسعية في الضفة والقطاع ومرتفعات الجولان والمخالفة لنص وروح القرار .

ـ تراجعت عن قرار مجلس الامن رقم ٥٠٩ تاريخ ٧ حزيران / يونيو ١٩٨٢ والذي طالب بالانسحاب الاسرائيلي الفوري وغير المشروط من لبنان ، بل عملت على دعم العدوان الاسرائيلي على لبنان .

ـ تراجعت عملياً عن تعهدها في منع الاسرائيليين من دخول بيروت الغربية بعد جلاء القوات الفلسطينية عنها في اواخر آب / اغسطس ١٩٨٢ .

وهناك حقائق تاريخية اخرى يمكن اعطاؤها والتي تشير الى ان مصداقية الولايات المتحدة تجاه العرب في صراعهم مع اسرائيل هي معدومة او شبه معدومة ، يضاف الى ذلك الحقيقة التالية : فلقد فضلت الولايات المتحدة (او لم ترغب) ضمن اطار اتفاقية كامب ديفيد في ان تقنع اسرائيل بالتوقف عن انشاء مستوطنات جديدة او توسيع المستوطنات القائمة في الضفة والقطاع لقاء سلام مع مصر ، فهل من المتوقع ـ آخذين بعين الاعتبار الوضع العربي المتردي ـ ان تتمكن من تحقيق ذلك لقاء صلح مع الاردن علماً بأن هذه الاخيرة هي اقل اهمية من مصر من وجهة نظر

---

(٦٠) William B. Quandt, *Decade of Decisions: American Policy toward the Arab- Israeli Conflict, 1967-1976* (Berkeley, Calif.: University of California Press, 1977), p. 91.

(٦١) *New York Times*, 2 / 10 / 1977, and *Washington Post*, 2 / 10 / 1977.

(٦٢) *International Herald Tribune*, 31 / 3 / 1983.

المصالح الامريكية في المنطقة ؟ ولعل من المعقول القول بأن عدم ثقة الاردن ومنظمة التحرير بجدية الولايات المتحدة وبرغبتها او بمقدرتها على اقناع بيغن بالتوقف عن انشاء مستعمرات كانت احد العوامل التي ادت في العاشر من نيسان / ابريل من هذا العام الى وقف المباحثات بين الاردن ومنظمة التحرير بخصوص تفويض الاول بالتفاوض مع الاسرائيليين . ولقد القى الرئيس ريغان اللوم لفشل مشروعه على بعض العناصر الراديكالية ضمن منظمة التحرير(٦٣) . كما ان الكثير من اجهزة الاعلام الغربية وضعت اللوم على الفلسطينيين ، وهذا علماً بأن الحقائق التي ذكرناها اعلاه تظهر بأنه ولد ميتاً ومن ثم دفنته اسرائيل .

وكانت الركيزة الثانية لسياسة منع الضرر هي جهود الولايات المتحدة في انسحاب القوات الاسرائيلية والقوات العربية غير اللبنانية من لبنان وذلك عن طريق التفاوض بين لبنان واسرائيل . ولقد بدأت المفاوضات في كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٢ على مستوى عالٍ من الموظفين كما اشتركت فيها الولايات المتحدة بدبلوماسي على مستوى سفير. وفي الاسبوع الاخير من نيسان / ابريل ١٩٨٣ زار وزير الخارجية الامريكية شولتز المنطقة لوضع ثقله في كفة انجاح المفاوضات . ونتج من ذلك ان تم التوصل الى اتفاقية حوالى نهاية الاسبوع الاول من ايار / مايو تمت الموافقة عليها فيما بعد من قبل الجانبين اللبناني والاسرائيلي . ولعل اهم بنود الاتفاقية هي التالية:

ـ انسحاب جميع القوات الاسرائيلية من لبنان خلال مهلة تتراوح بين ثمانية اسابيع واثني عشر اسبوعاً من سريان مفعول الاتفاق « انسجاماً مع هدف لبنان الرامي الى انسحاب جميع القوات الخارجية من لبنان » .

ـ انهاء حالة الحرب بين لبنان واسرائيل .

ـ التفاوض وبنية حسنة خلال مدة ستة اشهر التالية للانسحاب « بغية التوصل لاتفاقات حول حركة السلع والمنتجات والاشخاص وتنفيذها على اساس غير تمييزي » .

ـ تحديد منطقة امنية في جنوب لبنان تكون حدودها نهر الاولي ، تخضع لترتيبات امنية خاصة من حيث تحديد عدد القوات اللبنانية ونوعية سلاحها ويكون من اهدافها منع اي نشاط عدائي لاسرائيل . وتكون المنطقة الامنية في تسلم الجيش اللبناني وحده تساعده القوات الدولية . ولقد اعطي سعد حداد دوراً في هذه الترتيبات .

ـ انشاء لجنة اتصال مشتركة لبنانية ـ اسرائيلية ـ امريكية يرأس كل جانب منها موظف كبير ، ويكون هدفها الاشراف على تنفيذ الاتفاق في جميع جوانبه والتأكد من عدم مخالفة بنوده .

ـ يلغي كل من الفريقين خلال عام من سريان مفعول الاتفاق المعاهدات والقوانين والانظمة التي تعتبر معارضة للاتفاق .

ـ يحق لكل فريق ان يقيم مكتب اتصال على ارض الفريق الآخر « وذلك للقيام بالمهمات المذكورة .. في اطار لجنة الاتصال المشتركة وللمؤازرة في تنفيذ هذه الاتفاقية » ويتمتع كل مكتب بالحصانات الدبلوماسية(٦٤) .

---

(٦٣) *Times*, 11 / 4 / 1983.

(٦٤) نشرت الصحف السورية النص الكامل للاتفاق انظر : **الثورة** ، ١٣ / ٥ / ١٩٨٣ ، و **البعث** ، ١٥ / ٥ / ١٩٨٣ . كما لخصت **النهار** البيروتية اهم بنود الاتفاق ، انظر : **النهار** ، ١٣ / ٥ / ١٩٨٣ .

وتجدر الاشارة هنا بأنه كان من المتفاهم عليه بأن الانسحاب الاسرائيلي مشروط بانسحاب القوات السورية والفلسطينية من لبنان . ولقد اكدت الولايات المتحدة هذا التفاهم في كتاب جانبي لاسرائيل[٦٥] . كما انه يجب التنويه بأن اللبنانيين ذكروا بأن ما نص عليه الاتفاق من ضرورة التفاوض حول حركة السلع والمنتجات والاشخاص بين لبنان واسرائيل لا يشكل التزاماً من حيث نتيجة المفاوضات[٦٦] . وهذا واضح من نص الاتفاق .

هذا ولقد ايدت بعض البلدان العربية الاتفاق كما مدحه الرئيس مبارك في خطاب له بتاريخ ١٤ / ٥ / ١٩٨٣ امام اجتماع مشترك لمجلسي الشعب والشورى المصريين ، وشكر الرئيس ريغان على جهوده ودعا بقية البلدان العربية الى تأييده[٦٧] . وهكذا نجد بأن سياسة منع الضرر قد نجحت في ان تحول الهلع المصري تجاه الموقف الامريكي من الغزو الاسرائيلي للبنان الى ثناء على الجهود الامريكية فيما بعد .

ولقد هاجمت سورية بشدة الاتفاق لأنه قيد سيادة لبنان وتعارض مع التزاماته العربية ولأنه اعطى مكاسب سياسية لاسرائيل نتيجة عدوانها على لبنان ونتيجة قيامها بدور السلاح الاستراتيجي لتحقيق اهداف الولايات المتحدة . يضاف الى ذلك ان الترتيبات الامنية في الاتفاق تعطي مبرراً لغزوها للبنان ، ذلك الغزو الذي ادانه العالم قاطبة باستثناء الولايات المتحدة واسرائيل. فالسوريون لا يرغبون في ان يكافأ العدوان وبالتالي كان من الطبيعي ان يعارضوا تحقيق الاهداف الامريكية في لبنان عن طريق القوة الاسرائيلية[٦٨] . اذ كان من الممكن للولايات المتحدة العمل على تحقيق هدفها في لبنان باجلاء القوات الفلسطينية والسورية عنه دون اللجوء الى الآلة العسكرية الاسرائيلية ودون تعريض لبنان للخسائر البشرية والمادية الهائلتين . فالفلسطينيون لم يكونوا يرغبون البقاء في لبنان ، وكانوا مستعدين لمغادرته اذا سمح لهم بالعودة الى الضفة الغربية والقطاع وهما جزء من وطنهم الاصلي . فلقد قدموا تنازلات في الماضي لتحقيق تسوية سلمية عندما قبلوا البيان السوفياتي ـ الامريكي تاريخ اول تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٧ وعندما قبلوا مشروع الامير فهد تاريخ آب / اغسطس ١٩٨١ . وفي الواقع ان قبولهم انشاء دولة فلسطينية في الضفة والقطاع ، اي في مساحة تبلغ ربع مساحة وطنهم الاصلي فلسطين يشكل اكبر تنازل . كما ان السوريين الذين دخلوا لبنان بطلب من سلطته الشرعية وبموافقة الاقطار العربية كانوا مستعدين للانسحاب قبل الغزو الاسرائيلي وبطلب من هذه السلطة ايضاً . ولكن شاءت الولايات المتحدة ان تحاول العمل على اجلاء الفلسطينيين والسوريين بطريقة تذل فيها الاتحاد السوفياتي وتدمر فيها الفلسطينيين والقوات السورية . لذلك ليس من العجيب ان تعارض هذه الجهات اهداف الاتفاقية . اضافة الى ذلك ما المبرر لشكر الولايات المتحدة؟ أليست هي التي سمحت لاسرائيل بالغزو ، وما نجم عنه من اهوال كما انها هي التي كافأتها بخلق مبرر للغزو ، ومكنتها من تحقيق مكاسب سياسية ؟

---

(٦٥) *International Herald Tribune*, 10/5/1983.

(٦٦) ذكرت هذه الناحية في تلخيص الاتفاقية في: **النهار** ، ١٣ / ٥ / ١٩٨٣ .

(٦٧) نقل جزء من الخطاب في «صوت امريكا»، ١٤ ايار / مايو ١٩٨٣ .

(٦٨) انظر الاسباب التي ذكرها الرئيس السوري حافظ الاسد لرفض الاتفاق كما لخصت في: **البعث**،١٥/٥/١٩٨٣ . كما اعطى السيد عبد الحليم خدام نائب رئيس وزراء سورية وزير خارجيتها عدة احاديث صحفية ضد الاتفاق . انظر مثلاً : **المستقبل** (باريس) ، (٢١ ايار / مايو ١٩٨٣) .

ولقد انطلقت وجهة نظر الحكومة اللبنانية من واقع الاحتلال الاسرائيـلي مع الاعتـراف بأن الاتفاقية غير كاملة ، ولكن ما هو البديل؟ لقد عانى لبنان اكثر من غيره من نتائج الصراع العربي ـ الاسرائيلي ومن نتائج الخلافات العربية ، كما ان اسرائيل لن تجلو عن لبنان بموجب قرارات مجلس الامن . فلبنان بمفرده غير قادر على اخراج اسرائيل من اراضيه دون قيد او شرط ، وان هذا يتطلب استراتيجية عربية موحدة وفعّالة ، وان الامل في تحقيقها ضعيف جداً . وفي الواقع انه لـو وجدت استراتيجية كهذه لما مكنت اسرائيل في المقام الاول من غزو لبنان او التمادي في هذا الغزو[٦٩] . وليس من الواضح حتى كتابة هذه الاسطر عما اذا كانت الاتفاقية ستنفذ ام لا .

ـ ٥ ـ

وختاماً يجدر القول بأن تصرف الدول على الصعيد الدولي لا يستند بشكل اساسي وفي الغالب على القانون الدولي او الاخلاقية الدولية ، وانما يعتمد على المصلحة وعلى علاقات القوة . فحينما تتعارض المصلحة وعلاقات القوة مع القانون الدولي يكون الاخير هو الضحية ، هذا هو الواقع في علاقات الدول مع الاسف . لذلك فسياسة الولايات المتحدة تجاه الغزو الاسرائيلي للبنان لم تكن فريدة في نوعها من حيث تأييد اسرائيل في استعمالها للقوة وخرقها لشريعة الامم المتحدة . اذ اعتقدت ادارة ريغان بأن مصلحة الولايات المتحدة اقتضت ذلك . ولكن ربما الشيء الفريد من نوعه هو الضعف العربي رغم الامكانيات العربية الضخمة التي تمكنهم، ان شاؤوا استعمالها ، من ان يتصرفوا بقوة .

كما ان الشيء الذي يدعو للعجب هو ايمان بعض العرب بأن الولايات المتحدة ستحقق تسوية عادلة . فتاريخ المنطقة منذ ١٩٦٧ يظهر بانها لن تفعل ذلك ما دام العرب يعانـون الضعف . فهي ستعمل على تحقيق تسوية عادلة ليس لأن العدالة والقانون الدولي وحرية تقرير المصير تقتضي ذلك بل لأن مصلحتها تفرض ذلك . وللاسف لم يتمكن العرب حتى الآن من الاتفاق على استراتيجية تظهر للولايات المتحدة فعلياً بأن ما تكسبه من استمرار دعمها غير المحدود لاسرائيل سيكون اقل بكثير من خسارتها مع العرب. فحين يفعلون ذلك تصبح غالبية اوراق الحل في يدهم وليست في يـد اي جهة اخرى □

---

(٦٩) انظر مثلاً مقالتي اميل خوري في : **النهار** ، ٢٧ / ٤ / ١٩٨٣ ، و ١٣ / ٥ / ١٩٨٣ ، وتصريح السيد رئيس الجمهورية اللبنانية الشيخ امين الجميل للوفد الاعلامي الخليجي في : **النهار** ، ٢٩ / ٥ / ١٩٨٣ .

التعاون الانمائي بين اقطار الخليج العربي : محاولة تجريبية للاسس المضمونية والعملية

د. فؤاد حمدي بسيسو

الامين العام للجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل .

اولاً : منهاج البحث والاطار العام

يستهدف هذا البحث استكشاف منهاج التعاون الاقتصادي الانمائي الذي يتسم بالجدوى التطبيقية بين دول مجلس التعاون العربي الخليجي الذي يضم كلاً من المملكة العربية السعودية والكويت ودولة الامارات العربية المتحدة وقطر والبحرين وسلطنة عمان ، والبالغ عدد سكانها خلال عام ١٩٨٠ حوالى ١٢,٧٥٠,٠٠٠ نسمة وما نسبته ٧,٦ بالمائة من اجمالي سكان البلدان العربية[١] . كما بلغت مساحتها ٢٤٧,٥ مليون هكتار او ما نسبته ١٨ بالمائة من اجمالي مساحة البلدان العربية ، وذلك كنموذج للتعاون شبه الاقليمي داخل اطار التعاون الانمائي العربي في الاطار الاقليمي .

ولدى البحث في استكشاف هذا المنهاج التطبيقي كان من المحتم اجراء التحليل المتعمق لاهداف وهيكل واتجاهات ومشاكل التنمية الاقتصادية في دول المجلس تمهيداً لبلورة الاحتياجات الانمائية ذات الطبيعة الحيوية والاستراتيجية التي يجب على المنهاج المقترح ان يلبي متطلباتها . وقد اخذ بالاعتبار هنا بصورة خاصة احتياجات المدى الطويل المرتبطة ببناء قاعدة التوليد الذاتي للنمو فور العبور الى عصر ما بعد النفط . كما استلزم التحليل اجراء تقويم لمسار حركة التعاون الانمائي الحديثة والجارية بين دول المجلس ، وذلك لاستكشاف العناصر والاتجاهات الايجابية والسلبية فيها في ضوء المنهاج الذي سيجري اقتراحه ، بالاضافة لتحديد قوة الدفع اللازمة لايجابيات هذه الحركة والتعديل المطلوب لتصحيح مسار الحركة نحو تحقيق الهدف .

واخذاً بالاعتبار، الطبيعة التطبيقية والعملية للمنهاج الذي سيقترح فقد بات من الضروري استعراض نتائج التجارب الحديثة للدول النامية في ميدان التعاون الانمائي ، وبصورة خاصة تجربة التعاون الانمائي العربي ، كما اخذت بالاعتبار بعض دروس تجربة التعاون في البلدان المتقدمة ذات

(١) World Bank, *World Bank Atlas, 1981* (Washington, D.C.: The Bank, 1982).

النظام الرأسمالي كالسوق الاوروبية المشتركة (EEC) ودول مجلس المساعدات الاقتصادية المتبادلة (الكتلة الشرقية) (C M E) وذلك لاستكشاف اشكال التعاون التي اتبعت ونتائجها ومدى ملاءمتها للاحتياجات الانمائية لتلك البلدان والتجمعات الاقليمية، واستطلاع مدى ملاءمتها لدول مجلس التعاون العربي الخليجي .

وفي ضوء التحليلات المذكورة اعلاه جرى تصميم المنهاج المقترح للتعاون الانمائي بين دول مجلس التعاون العربي الخليجي ، كما تم اجراء دراسة لأحد اشكال التعاون الجاري الذي ينسجم وشروط ومواصفات المنهاج المقترح .

وقد اعتبرت فترة الاساس لاجراء التحليلات المذكورة اعلاه فترة السبعينات، خاصة لكونها شهدت اهم التطورات الاقتصادية المحلية وشبه الاقليمية والاقليمية والدولية ، خاصة ما يتعلق بثورة اسعار النفط خلال عام ١٩٧٣ وعام ١٩٧٩ وازمة الغذاء العالمية ١٩٧٢ ، وبروز حركة نشيطة للتعاون الانمائي بين دول مجلس التعاون وهي التي تبلورت في تشكيل مجلس التعاون الخليجي في مطلع الثمانينات (شباط / فبراير ١٩٨١)، كما سجلت هذ الفترة بوضوح نتائج اشكال التعاون الانمائي المتبعة في الاطار الاقليمي العربي ، لذا فإن فترة السبعينات يمكن اعتبارها فترة التكييف لمسار حركة التنمية والتعاون الانمائي في هذه الدول ، تلك الحركة التي ستسهم في تشكيل مسار التنمية والتعاون الانمائي ـ اذا ما استمر ـ حتى نهاية عصر النفط[٢] .

ومما يجدر ذكره انه جرى افتراض الهدف التالي لمسار التنمية في دول المجلس ، وهو هدف مرتبط بما رسمته خطط التنمية في الدول الاعضاء . بناء قاعدة التنمية التي من شأنها ان تسمح بتحقيق النمو الاقتصادي التلقائي المتوازن والآمن خلال فترة ما بعد النفط . هذا وقد جرى الالتزام بتحديد مفهوم التنمية كما يلي : « ذلك النمو المتحقق بالكيفية والسرعة والمحتوى الشمولي والاتجاهات المصاحبة الناجمة عن احداث تغييرات جذرية في المؤسسات والهياكل والقوى الاقتصادية ـ الاجتماعية والسياسية بالاضافة الى احداث تغييرات مهمة في المناخ الاقتصادي الملائم »[٣] .

وعليه فإننا ننظر الى التنمية من زاوية واسعة ، وبمفهوم متكامل تتحكم في مسارها مجموعة كبيرة من المحددات المتوافرة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والادارية ، ويؤدي ذلك في النهاية الى اعتبار التنمية وبحق ـ ثورة حقيقية ـ وهو مفهوم يختلف عن مفهوم كل من النمو والتصنيع والتحديث[٤] .

كما التزم بمعنى التعاون الانمائي كما يلي : « اي عمل مشترك يتصف بالتوجه الانمائي وتستند دوافعه الاساسية الى الاعتبارات الانمائية والاهداف الانمائية المشتركة »[٥] .

---

(٢) انظر للكاتب :

F.H. Beseisu, «Pragmatic Approach to Arab Gulf States' Development Cooperation: The Conceptual and Practical Basis,» (Ph.D. dissertation, University of Durham, October 1982).

(٣) Yusuf A. Sayigh, *The Determinants of Arab Economic Development* (London:Croom Helm,1975),vol. 2, p. 10.

(٤) لتوضيح الفروق بين معنى كل من « التنمية development » و« التصنيع industrialisation » و« التحديث modernisation » ، انظر : المصدر نفسه ، ص ٨ ـ ١٠ .

(٥) Beseisu, «Pragmatic Approach to Arab Gulf States' Development Cooperation: The Conceptual and Practical Basis,» p. 319.

اما المنهاج الواقعي المستهدف تحديده في بحثنا فله وجهان احدهما افقي يتعلق بالمجال الاقتصادي الجغرافي او الدوائر المقترحة للتعاون ، بينما يتعلق الوجه الآخر ، وهو الرأسي بشكل التعاون المقترح من بين اشكال التعاون الاقتصادي والانمائي التي عرفت سواء في نظرية التكامل الاقتصادي او في تجارب التعاون الانمائي التطبيقية .

ثانياً : تقويم للهيكل الاقتصادي وخصائص حركة التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي

١ ـ تميّز الهيكل الاقتصادي لدول المجلس بسيطرة قطاع انتاج النفط والغاز والصناعات والانشطة المرتبطة بهما على قطاعات الاقتصاد الوطني في الدول الاعضاء ، علماً بأنه لم يلاحظ اي تراجع في هذا الدور المسيطر ، ففي مجموعة الدول الاعضاء سجلت مساهمة النفط خلال عام ١٩٧٩وما نسبته ٨٩,٢ بالمائة من اجمالي الايرادات العامة وما نسبته ٦٣ بالمائة للانتاج القومي الاجمالي وما نسبته ٩٣ بالمائة من اجمالي قيمة الصادرات خلال عام ١٩٨٠[٦] . كما بلغ متوسط مساهمة الصناعات التحويلية في الكويت خلال الفترة (١٩٧٠ ـ ١٩٧٦) ما نسبته ٣ بالمائة وفي السعودية ٤ بالمائة فقط .

٢ ـ بروز امكانات قيام صناعة الخدمات المالية ، كصناعة رائدة تشكل محور السياسة الاستثمارية الموجهة لخلق القاعدة الاقتصادية الانتاجية اللازم بناؤها خلال المرحلة الانتقالية التي تهيء لتحقيق النمو الاقتصادي الذاتي خلال عهد ما بعد النفط .

علماً بأن تعريفنا لصناعة الخدمات المالية يمثل تلك الصناعة التي تضم مجموعة الانشطة التمويلية المبنية على اساس الحلقة الاستثمارية التكاملية اللازمة لاقامة القاعدة الانمائية المشار اليها اعلاه،وفق تصور محدد يبدأ بتوجيه سياسات انتاج النفط وفق المعايير الاقتصادية والعملية التي تلبي احتياجات الاقتصاد الخليجي في اطاره شبه الاقليمي والعربي والدولي ، مروراً بسياسات استثمارية ترتكز الى اولويات الانشطة الاقتصادية الكمية والنوعية (الانتاجية والهيكلية بمفهومها الواسع ، كالابحاث والتدريب وتنمية الموارد البشرية وحماية البيئة والاستجابة لمتطلبات الامن الغذائي في المدى الطويل وتمتين القاعدة الهيكلية للصناعة لسد الفجوة القائمة في جهود التدريب والبحث العلمي والاساس اللازم للتقدم التكنولوجي ... الخ) . وما يتطلبه ذلك من تطعيم الجهاز المصرفي بكوادر فنية متخصصة تجيد التعامل مع مختلف قطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتبني الانشطة الانمائية المرتبطة بصناعة خدمات المال ، كالاشتراك في اقامة مراكز البحث العلمي ومؤسسات استكشاف ومسح فرص الاستثمار وفق الدوائر الثلاث (الخليجية ، العربية والدولية) ودراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشاريع والاشتراك كذلك في انشطة واقامة مراكز الاستشارات الانمائية بفروعها المختلفة .

٣ ـ حققت مجموعة الدول النفطية العربية خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩ معدلاً للنمو في انتاجها

---

(٦) International Monetary Fund [IMF], *International Financial Statistics Yearbook, 1981* (Washington, D.C.: IMF, 1981), and «Central Banks and Monetary Agencies of A G S,» *Economic Bulletin*, vol. 2, no. 1 (June 1981).

المحلي الاجمالي بلغ ما نسبته ١٧,٣ بالمائة ، كما سجل معدل النمو في الدخل الفردي لديها خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٩ ما نسبته ٤,٢ بالمائة وذلك بالاسعار الثابتة لعام ١٩٧٠ .

ومما يجدر ذكره ان اقطار النفط العربية تعتبر من مجموعة دول العالم المحدودة التي سجلت معدلات نمو عالية ، بينما ضربت العالم حلقة جديدة من الكساد العالمي منذ عام ١٩٧٩ وحتى الآن . وكان من نتيجة هذه الطفرة في اقتصاديات الدول النفطية ان اصبح معدل الدخل الفـردي في دولة الامارات العربية المتحدة من اعلى المعدلات في العالم ، حيث وصل معدل الدخل الفردي لـديها الى ٣٠,٠٠٠ دولار ودخلت مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء البحرين وعُمان ضمن تصنيف البنك الدولي لمجموعة الدول ذات الدخل الفردي المرتفع والبالغ عددها ٢٦ دولة خلال عام ١٩٨٠[٧] . وقد تركت هذه التطورات اثراً سلبياً على فجوة الدخل بين الدول الغنية والفقيرة في الوطن العربي حيث وصل مستوى الدخل الفردي في الامارات المتحدة على سبيل المثال الى ٧٤ مرة لمستوى الدخل الفردي في الصومال خلال عام ١٩٧٩ .

وبالنسبة لهذه التطورات ينبغي التأكيد على مجموعة من الحقائق الاقتصادية التالية :

أ ـ ان طفرة الدخل القومي والفـردي ، في مجموعـة الدول النفطيـة ، لم تكن نتاجـاً للتقدم الاقتصادي الانمائي بمفهوم التنمية الحقيقية التي عرفها التاريخ الاقتصادي للدول المتقدمة ، والتي كانت نتاجاً لزيادة الطاقة الانتاجية ، وتنويعها ، وتحقيق التقدم التكنولوجي الذي ساهم في تـوليد المدخرات التي اعيد استثمارها ، وساهمت في تحقيق النمو الاقتصادي الذاتي ، وانما كانت نتاجاً مباشراً لتغيير شكل الاصل الطبيعي الذي تمتلكه هذه الدول (النفط والغاز) الى اصل مالي سائل .

ب ـ رغم الدفعة القوية التي حققها القطاع الصناعي في دول المجلس ، وبدرجات متفاوتة ، الا ان الملاحظات التالية تشير الى ضعف الانجاز الحقيقي للتنمية الاقتصادية ، واستمرارية اتسام هيكلها بالضعف ، ومرورها بمرحلة ما قبل التصنيع :

(١) بلغ متوسط نصيب الفرد من الانتاج الصناعي الى متوسط نصيب الفرد من الانتاج القومي الاجمالي في الكويت ما نسبته ٣,٣ بالمائة فقط ، علماً بأن هذه النسبة والتي وصلت في مصر الى ١٧,٦ بالمائة اعلى نسبة في البلدان العربية ، فإنها تعتبر اقل بكثير من النسبة المقابلة في دول امريكا اللاتينية واوروبا والولايات المتحدة الامريكية[٨] .

(٢) سيطرة جميع المدخلات الانتاجية الاجنبية في العملية الصناعية (استيراد الآلات والمعدات والادارة والعمالة والخبرة الفنية والتسويقية .. وعدم بروز دلائل على تزايد الـدور الوطني في هـذه المدخلات بل تراجعه) .

(٣) لم يزد متوسط نصيب الفرد العربي من الاستهلاك الصناعي عن مائة دولار مقارناً بما قيمته ٢٢٣ دولاراً في امريكا اللاتينية و٢٧٩ دولاراً في المتوسط لمجموعة دول العالم[٩] .

---

(٧) World Bank, *World Bank Atlas, 1981.*

(٨) مركز التنمية الصناعية للدول العربية ، « مذكرة حول استراتيجية التنمية الصناعية »، مذكرة قـدمت الى : مؤتمر وزراء الصناعة العرب ، ١ ، الجزائر ، ٢٩ ـ ٣١ ايار / مايو ١٩٧٥، ص ٧ ـ ٨ .

(٩) المصدر نفسه .

(٤) لا يتوافر من الدلائل الاحصائية على وصول اي من الهيكل الاقتصادي للبلدان العربية الى مرحلة الانطلاق الذاتي للنمو الاقتصادي كما وصفها روستو .

(٥) ضعف علاقات التشابك الصناعي في جميع البلدان العربية الخليجية .

(٦) لم تزد نسبة مساهمة العمالة في الصناعات التحويلية في اي من البلدان العربية عن نسبة ١٦ بالمائة من مجموع السكان النشيطين اقتصادياً .

(٧) رغم بلوغ معدل نمو الانتاج الصناعي الى ما نسبته ١١ بالمائة سنوياً في الكويت منذ عام ١٩٦٦ ، فلم تزد مساهمة القطاع الصناعي فيها عن نسبة ٣ـ ٤ بالمائة من الانتاج المحلي الاجمالي حتى منتصف السبعينات[١٠] ، علماً بأن حوالى نصف الانتاج الصناعي تمثل في تكرير النفط ، كما لم تزد نسبة الانتاج الصناعي في السعودية خارج نطاق قطاع النفط عما نسبته ٢ بالمائة فقط من الانتاج القومي الاجمالي خلال السبعينات[١١] . هذه العملية تكاد ان تحول العملية الصناعية الى مجرد واحة من الصناعات المستوردة التي لم ترافقها اية جهود جدية لاقامة مراكز البحث العلمي ومؤسسات التدريب اللازمة وتطوير العلاقات العمالية الصناعية التي من شأنها ان تدفع بالتجربة الصناعية الجارية الى مرحلة التنمية الذاتية مستقبلاً .

(٨) هناك من الدلائل ما يشير الى ان نمط السلوك والتوجه العربي الخليجي لا ينسجم والانشطة الصناعية قدر انسجامه مع الانشطة والممارسات التجارية والمالية ، الامر الذي يهدد بفشل التجربة الصناعية .

(٩) اعتماد الجزء الاكبر في عملية التصنيع على قاعدة الصناعات التصديرية وهي التي يرتبط مصيرها بالمحافظة على استمرار وجود المنافذ التسويقية والخبرة بدروبها المختلفة والقدرة على التغلب على اشكال المنافسة المحتملة ، خاصة في فترات الكساد الاقتصادي ، ومع استمرار التقدم العلمي والتكنولوجي والذي يعتبر من الشروط الاساسية لنجاح الصناعات البتروكيمائية بصورة خاصة .

(١٠) ارتفاع تكلفة الانتاج الصناعي ، وقدرت زيادة تكاليف الانتاج في بعض فروع الصناعات البتروكيمائية بما نسبته ٤٠ بالمائة عن مثيلتها في الدول الصناعية المتقدمة .

ج ـ تتسم موارد دول مجلس التعاون الخليجي الطبيعية والبشرية بالضعف الخطير، اذا ما استثنينا النفط والغاز والى حد ما موارد الثروة السمكية والبحرية .

(١) فبالنسبة للموارد البشرية تعكس البيانات التالية ضعفها الشديد :

(أ) بلغ عدد سكان دول المجلس ١٢,٧ مليون نسمة خلال عام ١٩٨٠ وهو ما نسبته ٧,٦ بالمائة من اجمالي سكان الوطن العربي ، اقل من سكان العراق ، ويصل عدد سكان مصر على سبيل المثال الى ما يقارب ثلاثة اضعاف ونصف عدد سكان دول المجلس (بلغ عدد سكان مصر خلال عام ١٩٨٠ حوالى ٤٠ مليون) .

---

(١٠) «Kuwait,» *OPEC Bulletin* , vol. 10, no. 3 (22 January 1979) (Supplement).

(١١) R. El-Mallakh, «Industrialization in the Arab World:Obstacles and Prospects,» in: Naiem A. Shirbiny and Mark A. Tessler, eds., *Arab Oil Impact on the Arab Countries and Global Implications* (New York: Praeger, 1976), p. 65.

(ب) بلغت نسبة السكان الوافدين الى منطقة الخليج ٢٥ بالمائة من اجمالي عدد السكان خلال عام ١٩٧٥ ويتوقع ان ترتفع الى ما نسبته ٤٥ بالمائة خلال عام ١٩٨٥ حسب تقديرات البنك الدولي(١٢) .

(ج) بلغت نسبة قوة العمل ما نسبته ٢٢ بالمائة من اجمالي عدد السكان في دول المجلس وهي نسبة تعتبر من اقل النسب في العالم .

(د) بلغت نسبة من هم في سن العمل المنتج (١٥ ـ ٦٤) الى اجمالي السكان في دول الخليج ٥١ بالمائة خلال عام ١٩٧٩ مقارنة بما نسبته ٦٦ بالمائة في الدول الصناعية وما نسبته ٥٩ بالمائة في الدول الفقيرة(١٣) .

(هـ) تساهم العمالة الوافدة الى الخليج بما نسبته ٥١,٩ بالمائة من اجمالي العمالة في مجموعة الدول (وهي ٨٤,٨ بالمائة في الامارات و ٨١,١ بالمائة في قطر و٧٠ بالمائة في الكويت)(١٤) . وتؤدي دوراً هيكلياً في قطاعات التنمية الرئيسية المختلفة . فالعمالة الزراعية تمثل في غالبيتها العظمى ، في كل من السعودية وقطر والكويت ، عمالة وافدة. بينما سجلت العمالة الاجنبية في قطاع البناء ما نسبته ٦٠ بالمائة في الكويت وما نسبته ٤٨ بالمائة في السعودية وما نسبته ٩٦ بالمائة في ابو ظبي وما نسبته ٨٢ بالمائة في قطر. كما تساهم العمالة الاجنبية في الصناعة بما نسبته ٨١ بالمائة في الكويت و٦٧ بالمائة في البحرين ، ٥٥ بالمائة في السعودية(١٥) . وليس هناك من الدلائل ما يشير الى تراجع دور العمالة الاجنبية في هذه الدول ، وخاصة ان دراسات البنك الدولي تتوقع ارتفاع نسبة العمالة الوافدة في دول الخليج الى ٥٦ بالمائة خلال عام ١٩٨٥(١٦) .

(و) تعتبر مساهمة المرأة الخليجية في العمالة من اقل النسب في العالم حيث بلغت ما نسبته ٨ بالمائة من اجمالي العمالة الوطنية في الكويت ، وما نسبته ٢ بالمائة فقط من اجمالي العمالة الوطنية وغير الوطنية في الكويت على سبيل المثال ، وذلك خلال عام ١٩٧٥(١٧) .

(ز) يشير نمط التسجيل لمراحل التعليم المختلفة الى غلبة الاقبال على التعليم العام بدلاً من الاتجاه الى التعليم المهني الذي تستلزمه انشطة التنمية المختلفة . فعلى سبيل المثال بلغت نسبة المسجلين في مرحلة التعليم العام ضمن مجموع المسجلين في التعليم ما نسبته ٤٠ بالمائة ، كما بلغت نسبة المسجلين في مرحلة التعليم العالي ما نسبته ١٨,٥ بالمائة(١٨) .

---

(١٢) Nader Fergany, «Manpower Problems and Projections in the Gulf,» paper presented to: Arab Gulf Studies Centre, Symposium on Oil Revenues and Their Impact on Development in the Gulf States, Exeter, October 1982.

(١٣) M.A. Rasheed, «Education and Needs of the Society in the Arabian Gulf States,» paper presented to: Ibid.

(١٤) J.S. Birks and C.A. Sinclair, *Nature and Process of Labor Importing: The Arabian Gulf States of Kuwait, Bahrain, Qatar and U.A.E.* (Geneva: International Labor Organization, 1978).

(١٥) Abdel Wahab Bouhdiba, «Arab Migration,» in: Roberto Aliboni, ed., *Arab Industrialisation and Economic Integration* (London: Croom Helm, 1979), p. 170.

(١٦) Fergany, «Manpower Problems and Projections in the Gulf,» p.12.

(١٧) المصدر نفسه .

(١٨) Rasheed, «Education and Needs of the Society in the Arabian Gulf States,» pp. 11 and 16.

(٢) اما بالنسبة للموارد الطبيعية فيمكن الاشارة الى البيانات التالية :

(أ) لا يتوافر من الموارد المعدنية سوى النحاس في سلطنة عمان (قدر المخزون من خام النحاس بحوالى ١٢ مليون طن بنسبة ٢,١ بالمائة وتمت اقامة مصنع لاستغلال ٣٠٠٠ طن يومياً ، يتوقع ان يستمر لفترة ١١ سنة) وبعض خامات الكروم ومواد البناء كالجبس والرخام مع توافر بعض الاحتمالات لجدوى استغلال خامات الحديد والفوسفات في السعودية وبعض البلدان الاخرى بالاضافة الى النحاس واليورانيوم في دولة الامارات العربية المتحدة[١٩] .

(ب) تتسم موارد الثروة البحرية ببعض الوفرة النسبية، خاصة ما يتعلق بالثروة السمكية في منطقة الخليج وبصورة خاصة في المنطقة المحيطة بسلطنة عمان (الخليج العربي ، خليج عمان ، بحر العرب) وبينما بلغ معدل الانتاج السمكي خلال فترة السبعينات حوالى ٢٠٦,٥٠٠ طن ، الا ان حجم المخزون السمكي السطحي والقاعي يقدر بحوالى مليون طن[٢٠] ، الامر الذي يشير الى توافر الفرص لاستغلال هذه الثروة وما يرتبط بها من صناعات غذائية وطبية .

(ج) تتسم موارد الثروة الزراعية بالضعف الخطير ، كما سجلت نتائج جهود التنمية الزراعية نتائج غير مشجعة وذلك في ضوء الحقائق التالية :

ـ تشير التطورات الاقتصادية في الدول الخليجية الى تراجع دور الزراعة في الاقتصاد الوطني سواء بالنسبة لمساهمتها في حركة العمالة او بالنسبة للانتاج المحلي الاجمالي (انخفضت مساهمة الزراعة في عُمان من ٣٠ بالمائة خلال عام ١٩٦٠ الى ما نسبته ٣ بالمائة خلال عام ١٩٦٧ وفي السعودية من نسبة ١١ بالمائة الى ١ بالمائة ، والامارات من ١٥ بالمائة الى ٤ بالمائة[٢١] .

ـ تبلغ مساحة الارض الزراعية في دول المجلس ما نسبته ٠,٤٧ بالمائة من مساحتها الاجمالية .

ـ تتسم مواردها المائية بالضعف الشديد ، وهناك بعض الدلائل التي تشير الى ان عمر المخزون الجوفي المائي في معظم هذه الدول سينضب خلال خمسين عاماً[٢٢] ، الامر الذي سيجعلها تقع تحت رحمة نظريات تحلية مياه البحر ، ومن غير المتوقع ان تصبح اقتصادية للانتاج الزراعي والغذائي .

ـ رغم تبني دول المجلس لمشاريع التنمية الزراعية الا ان تقويم مسار التنمية الزراعية جعلها تخضع لهيكل تكلفة مرتفع جداً ، واعتمادها الرئيسي على الضخ المستمر لحجم المساعدات باشكالها المختلفة ، وقد اعترفت خطة التنمية السعودية الثالثة (١٩٨١ ـ ١٩٨٥) على سبيل المثال بعدم ارتباط هذه المساعدات بكفاءة الانتاج .

---

(١٩) United Nations, Economic Commission for Western Asia [ECWA], «Survey Report Pertaining to the Development of Mineral Resources in the Countries of ECWA Secretariat,» Beirut, 29 November 1977 (E/ECWA/NR/1/Rev. 1).

(٢٠) اجريت عدة مسوحات لمصادر الثروة السمكية في منطقة الخليج . ويتضمن الفصل الاول من : Beseisu, «Pragmatic Approach to Arab Gulf States' Development Cooperation : The Conceptual and Pratical Basis,» تحليلاً شاملاً لنتائج هذه المسوحات التي اجريت بالتعاون مع منظمة الاغذية والزراعة الدولية .

(٢١) K.McLachlan,«TheAgricultural Potential of the Arab Gulf States,» paper presented to: Arab Gulf Studies Centre, Symposium on Oil Revenues and Their Impact on Development in the Gulf States, Exeter, October 1982.

(٢٢) المصدر نفسه .

ـ رغم قدرة هذه الدول على تمويل فاتورة الغذاء المستورد بمعدلات متزايدة ، الا ان شبح مشكلة الامن الغذائي يهدد هذه المجموعة التي لن تبقى الى ما لا نهاية زمنية قادرة على تأمين فاتورة الغذاء المستورد ، ويشير الجدول رقم (١) الى ضعف موقف هذه الدول المتعلق بالاكتفاء الذاتي .

جدول رقم (١)

نسبة الاكتفاء الذاتي من بعض المواد الغذائية في بلدان مجلس التعاون الخليجي

المادة الغذائية / البلد	القمح	الشعير	الارز	الذرة	الاجمالي	السكر	الخضروات	الفواكه	السمك	اللحوم	الزيوت النباتية
بلدان مجلس التعاون الخليجي	١٤,٤	١٧,٧	صفر	٢,٩	١٨	صفر	٨٦	٦٣,٦	٩٤,٤	٤١,٣	صفر
الامارات العربية المتحدة	صفر	صفر	صفر	صفر		صفر	٦٤,٧	٢٥,٢	١٠٠	٢٣,٥	صفر
البحريـــن	صفر	صفر	صفر	صفر		صفر	٦١,٤	٧١,٧	٦٨,٨	٢٥,٦	صفر
السعوديـــة	٢٠,٨	٢٨,٥	صفر	٣,٥		صفر	٩٣,٩	٦٧,٧	٦٣,٥	٤٦	صفر
عُمـــان	٥,٥	ـــ	صفر	صفر		صفر	١٠٠	٩٧,٠	١٠٠	٤٩,٥	ـــ
قطـــر	صفر	صفر	صفر	ـــ		صفر	٩٠,٨	صفر	١٠٠	٤٠,٦	ـــ
الكويـــت	صفر	صفر	صفر	صفر		صفر	٣٨,٢	١,٣	٦٠	٤٠,١	صفر
البلدان العربية	٤٥,٦	٩٠,٨	٧٨,٩	٧٦,٢	٦٤,٢	٣٤,٥	١٠١,١	١١١	٤٩٧,٧	٨٦,٨	١٣٠,٦

المصدر : احتسبت من : غانم الخالدي ، معدّ ، « ازمة الغذاء والامن الغذائي في الوطن العربي ،» مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، الامانة العامة ، عمان ، آذار / مارس ١٩٨٠ .

د ـ اتسمت حركة التنمية الاقتصادية في دول مجلس التعاون خلال فترة السبعينات بأنها حركة نازفة الفائدة الكبرى فيها تعود على الاقتصاد الخارجي ، وليست حركة انمائية تبني القاعدة الذاتية الخلاقة . وذلك يعود بالدرجة الاولى الى ارتفاع مساهمة التجارة الخارجية (استيراداً وتصديراً) في انتاجها المحلي الاجمالي ، بالاضافة الى ارتفاع نسبة المدخلات الانمائية الاجنبية في حركة التنمية الخليجية (الانشاءات ، الآلات والمعدات ، الادارة والعمالة) .

فقد كان على الموارد المالية المتاحة ان تساهم في خلق جيل لا ينحصر دوره في معرفة نوع التكنولوجيا الواجب استيراده ، بل في صياغة المواصفات والتصميمات اللازمة وتنمية قدرته على تكييف التكنولوجيا المستوردة لخدمة الاحتياجات المحلية والمساهمة في احداث الاختراعات اللازمة ولتحقق التقدم في جميع المجالات ، وبمعنى آخر كان على حركة التنمية ان تُوجَّه لتحقيق التقدم الذي يصل الى جميع قطاعات المجتمع . فمسار التنمية في السبعينات على الرغم من انه شهد الكثير من القفزات المتعلقة باقامة الكثير من المشاريع الانمائية الا انه من المشكوك فيه ان تكون هذه المشروعات قد ساهمت في زرع واقامة التكنولوجيا على التراب الوطني في هذه الدول . كما ان النزيف المتصاعد لحجم التحويلات الخارجية نتيجة المساهمة الاجنبية المتعاظمة جعل من القفزة المتحققة في المشاريع الانمائية مجرد عملية تخفي وراءها ضعف فرص تحقيق التنمية الحقيقية (real) والمتوطنة (home-based) والمرهونة بقوة دفع المجتمع نفسه (Home manned) .

وبصورة عامة فإن حركة التنمية لم تتمكن من خلق القاعدة الصلبة التي من شأنها ان تحقق التشابك في علاقات الانشطة الاقتصادية الوطنية ضمن النظام الاقتصادي السائد ، بل على العكس استمر مجمل النشاط الاقتصادي مرهوناً لتأمين مدخلات التنمية المستوردة من النظام الاقتصادي الخارجي وهي المدخلات التي تتسم بضعف عنصري الانتظام والامان في عملية تأمينها .

وان تقويمنا لمسار التنمية الاقتصادية في السبعينات اوضح حدوث فجوة كبيرة بين متطلبات التنمية ومشروعاتها الكمية ومتطلبات التنمية النوعية ، وعليه يجب اعطاء الاولوية في المرحلة القادمة للمتطلبات النوعية ، وتوجيه اهتمام مركز على هذه الانشطة ضمن برنامج للتعاون شبه الاقليمي والاقليمي والدولي ، وتشتمل هذه الانشطة على مجموعة من الانشطة يتمثل محورها الاساسي في تنمية رأس المال البشري (التدريب ، التعليم ، قاعدة البحث العلمي تنمية الخبرة الفنية والطاقة الادارية) .

والخلاصة فيما ذكر اعلاه ان حركة التنمية الاقتصادية في دول المجلس استندت الى قاعدة غنية بموارد النفط والغاز الناضبين (متوسط عمر النفط ٥٦ سنة) وفقيرة جداً في الموارد الطبيعية الاخرى والبشرية . كما اتسمت بأنها تنمية تحويلية وليست تنمية ذاتية التوليد او خلاقة ، وتركت فجوة في الانشطة النوعية اللازمة لتحقيق التراكم الذاتي المطلوب لتوليد الموارد والخبرات اللازمة لقيادة حركة تنمية ذاتية ومأمونة .

ثالثاً : تقويم التعاون الانمائي الجاري في الاطار شبه الاقليمي والاقليمي[٢٣]

١ ـ التعاون في الدائرة الخليجية

يمكن تقسيم حركة التعاون الانمائي بين البلدان العربية الخليجية في فترة السبعينات الى قسمين يضم احدهما التعاون الانمائي الشامل ، ويضم القسم الثاني التعاون القطاعي ، اما التعاون الانمائي الشامل فينقسم بدوره الى ثلاثة اقسام فرعية تضم كلاً من التعاون الثنائي والتعاون متعدد الاطراف (يضم اكثر من دولتين) وتعاون شبه اقليمي (يضم دول مجلس التعاون) كما شمل التعاون القطاعي المتخصص كلاً من الزراعة والصناعة والتجارة والشؤون المالية والنقدية والتخطيط والمحافظة على البيئة وحمايتها من التلوث .

ونشير فيما يلي الى اهم الانجازات وايجابيات وسلبيات حركة التعاون الانمائي بقسميها المشار اليهما اعلاه .

---

(٢٣) هذا الجزء مستند الى :

Beseisu, «Pragmatic Approach to Arab Gulf States' Development Cooperation: The Conceptual and Practical Basis,» chap. 5, «Evaluation of Current Sub-Regional Development Cooperation,» and chap. 6 «Arab Gulf States Development Cooperation within the Regional Circle,».

أ ـ التعاون الشامل

وفيما يتعلق بالتعاون الثنائي فقد اعقب زيارات كبار المسؤولين في دول الخليج من حين الى آخر لتوقيع على اتفاقيات للتعاون الاقتصادي والثقافي والاعلامي ، نصت تلك الاتفاقيات على تشجيع التبادل التجاري وتحرير حركة انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال وعوامل الانتاج الاخرى ، كما شكلت لجان مشتركة لمتابعة تنفيذ الاتفاقيات المقررة . ويمكن الاشارة الى الاتفاقيات التالية على سبيل المثال :

- ترتيبات التعاون الكويتي ـ العماني في المجالات الاقتصادية والثقافية والاعلامية عام ١٩٧٢ .
- ترتيبات التعاون الكويتي ـ البحراني في المجالات الاقتصادية والثقافية والاعلامية ، عام ١٩٧٢ .
- ترتيبات التعاون الكويتي مع الامارات المتحدة في المجالات الاقتصادية ، عام ١٩٧٣ .
- ترتيبات التعاون السعودي ـ القطري ، عام ١٩٧٣ .
- ترتيبات التعاون السعودي ـ الكويتي عام ١٩٧٥ وتوقيع مذكرة تفاهم .
- ترتيبات التعاون العماني ـ القطري ، عام ١٩٧٦ .

وفيما يتعلق بهذه الاتفاقيات والجهود فقد لوحظ ان فاعليتها اتسمت بالمحدودية حيث لم يلاحظ اية نتائج فعلية ، كما ان منهج التعاون كما عكسته نصوص الاتفاقيات الثنائية يعكس تقليداً للمنهج التجاري في التعاون ، وهو المنهاج الذي جرى استيراده دون دراسة واعية لاحتياجات هذه البلدان الانمائية كما سيجري تحليله فيما بعد . يضاف الى ذلك سرعة انعقاد اللجان المنبثقة عن تلك الاجتماعات ، ودون دراسات مجهزة تعالج مختلف المسائل المطروحة ، الامر الذي جعل من نتائجها اقرب الى الدعاية الاعلامية منها الى الاثر الانمائي للتعاون .

وفيما يتعلق بالتعاون متعدد الاطراف فقد بدأ بتشكيل اللجنة الاقتصادية خلال عام ١٩٧٢ بين كل من قطر والبحرين انضم اليها خلال عام ١٩٧٣ كل من عمان والامارات المتحدة . وقد انبثق عن هذه اللجنة مشروع شركة ملاحة الخليج ، وقد بدأ هذا المشروع بين كل من قطر والبحرين والامارات وعُمان ونتيجة لرغبة كل من المملكة العربية السعودية والكويت في المشاركة في هذا المشروع،فقد تأجل التوقيع على اتفاقية تنفيذ المشروع في اجتماع وزراء خارجية الدول الاربع الاولى الذي عقد في البحرين خلال عام ١٩٧٤ وتم التوقيع على اتفاقية انشاء شركة ملاحة الخليج في ١٩ كانون الثاني / يناير ١٩٧٦ باشتراك الدول الخليجية الخمس (لم تنضم عمان للاتفاقية) ومقرها الكويت .

اما التعاون الشامل ضمن المجال شبه الاقليمي فقد تحقق **بانشاء مجلس التعاون العربي الخليجي** بين كل من المملكة العربية السعودية والكويت والامارات العربية المتحدة وقطر والبحرين وسلطنة عمان في شباط / فبراير ١٩٨١ . ورغم ان الدوافع الامنية والسياسية تشكل في رأينا المحرك الاساسي لانشاء المجلس ، خاصة لدى مراجعة الظروف التي تم انشاء المجلس خلالها ، وهي الظروف المرتبطة بالحرب العراقية ـ الايرانية التي بدأت خلال عام ١٩٧٩ ، والغزو السوفياتي لافغانستان في

تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ وتزايد الوجود الامريكي في منطقة المحيط الهندي وتشكيل قوة التدخل السريع[٢٤] .

رغم ذلك فقد جاء تشكيل المجلس ليبلور جميع جهود التعاون الشامل والقطاعي في جهازمركزي ، وقد اشارت نصوص اتفاقية تأسيس المجلس الى ان هدف المجلس هو دعم وتقوية علاقات التعاون والتنسيق بين الدول الاعضاء في مختلف المجالات السياسية والامنية والاقتصادية والاجتماعية والاعلامية والقانونية[٢٥] . ونشير فيما يلي الى اهم الانجازات التي قام بها المجلس حتى هذا التاريخ :

ـ استكمال الاطار التنظيمي للمجلس واجهزته المختلفة . وبينما تم تحديد المقر في الرياض بالمملكة العربية السعودية فقد عين امين عام المجلس من الكويت وهو عبدالله بشارة .

ـ تم تشكيل اللجان القطاعية التالية : لجنة الشؤون المالية والنقدية ؛ لجنة شؤون التجارة ؛ لجنة شؤون التخطيط ؛ لجنة شؤون النقل والمواصلات ؛ لجنة شؤون العمل ؛ لجنة شؤون النفط ؛ لجنة شؤون التنسيق الصناعي .

تم بلورة مشروع انشاء هيئة الاستثمار الخليجي برأسمال مقداره ٢ مليار دولار ، وذلك بهدف ممارسة الانشطة الاستثمارية الخارجية .

ـ تم اعداد اتفاقية للتعاون الاقتصادي جرى في الاجتماع الاخير للمجلس في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨٢ في البحرين وتأجل التوقيع عليها ، وقد صيغت الاتفاقية بروح المنهاج التجاري الداعي الى اقامة سوق مشتركة وهو المنهاج الذي لا ينسجم والاحتياجات الانمائية الحقيقية لدول المجلس كما ستجري الاشارة اليه فيما بعد .

ب ـ التعاون القطاعي

عقدت خلال فترة السبعينات واستمرت اجتماعات وزراء كل من الزراعة والصناعة والتجارة والتخطيط في دول الخليج والجزيرة العربية بالاضافة لاجتماعات تعلقت بشؤون حماية البيئة . بدأت الاجتماعات القطاعية باجتماع وزراء الزراعة العرب في الخليج والجزيرة العربية خلال شباط / فبراير ١٩٧٦ اعقبها اجتماع وزراء الصناعة خلال الفترة نفسها ثم وزراء التجارة في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٧ ، ثم حول المحافظة على البيئة ، ونشير فيما يلي الى اهم نتائج هذه الاجتماعات القطاعية .

بالنسبة لاجتماعات الزراعة اتخذت عدة قرارات بانشاء مشروعات مشتركة في مجالات البحث ، والمسوحات ، والتدريب الزراعي النباتي ، والحيواني ، والمائي ، واقامة المؤسسات المشتركة للرعاية البيطرية ، بالاضافة لوضع قوانين موحدة للحجز البيطري . وفي مجال الثروة السمكية تمت اقامة مركز الابحاث البحرية في دبي بدولة الامارات ، كما جرى تصميم نظام احصاء سمكي موحد ، وشرعت الدول الاعضاء في بلورة مشروع قانون بحري موحد .

ومما يجدر ذكره في هذا المجال ان دول مجلس التعاون الخليجي ، بالاضافة الى كل من العراق

---

(٢٤) فؤاد حمدي بسيسو ، « مجلس التعاون الخليجي وآفاق التوجه العربي الاستراتيجي المتوازن ،» **المستقبل العربي** ، السنة ٤ ، العدد ٣١ (ايلول / سبتمبر ١٩٨١) ، ص ٣٨ ـ ٥١ .

(٢٥) F.H. Beseisu, «Regional Cooperation in the Arab Gulf,» *Arab Gulf Journal*, vol. 1, no. 1 (1981).

وايران ، قامت خلال عام ١٩٧٥ بتنفيذ مشروعين مشتركين في مجال الثروة السمكية ، هما المركز شبه الاقليمي للثروة السمكية في الكويت ، والآخر المشروع الاقليمي لمسح وتنمية الثروة السمكية في الدول الاعضاء ، وانتهى تنفيذ المشروع الاخير بتوافر البيانات حول حجم المخزون السمكي السطحي والقاعي في منطقة الخليج حتى رأس الحد في سلطنة عمان ، وتم تنفيذ هذين المشروعين بالتعاون مع منظمة الاغذية والزراعة الدولية .

بالنسبة لاجتماعات الصناعة ، فقد تم انشاء منظمة الخليج للاستشارات الصناعية التي ضمت دول مجلس التعاون الخليجي ، بالاضافة الى العراق ، خلال عام ١٩٧٦ وقد ركّزت هذه المنظمة منذ انشائها على اجراء المسوحات ، ودراسات الجدوى الاقتصادية ، والفنية للمشروعات الخليجية الصناعية المشتركة في مجال كل من البتروكيمائيات ، ومواد البناء ، والصناعات المعدنية ، والهندسية (كالحديد والصلب والالمنيوم) ، علماً بأنه تم استكمال اجهزة هذه المنظمة وتتابع تنفيذ برنامجها . ونتيجة لمبادرتها فقد تم انشاء بعض المشروعات الصناعية الخليجية المشتركة كمشروع درفلة الالمنيوم في البحرين (السعودية ، الكويت ، البحرين والعراق) . كما تستهدف المنظمة تحقيق التنسيق بين الصناعات القائمة ، في دول المنطقة ، في مجالات التسويق والانتاج والصيانة والبحث العلمي والمواصفات والرقابة على الجودة وتبادل المعلومات والخبرات الادارية والتنظيمية .

وفي المجال التجاري وضمن منهاج التعاون المستند الى اسلوب تحرير التجارة ، وعوامل الانتاج ، يتابع وزراء التجارة دراسة الانظمة التجارية بين الدول الاعضاء لتنسيقها ، كما تم انشاء غرفة التجارة والصناعة المشتركة ، وتجري مناقشة المسائل المتعلقة بتنسيق عمليات الاستيراد ، واقامة المخزون السلعي المشترك .

ج ـ تقويم لمسار التعاون في الدائرة الخليجية شبه الاقليمية

يتميز سيناريو حركة التعاون الانمائي بين البلدان العربية الخليجية بتبنيه للمنهاج التجاري في التعاون الانمائي ، وضمن نظريات التكامل الاقتصادي ، وقد لوحظ ذلك سواء في اجتماعات الوزراء القطاعية ، او في الاتفاقية الاقتصادية المعروضة على مجلس التعاون لاقرارها . ويعتبر هذا التوجه استمراراً للتقليد الجاري في البلدان النامية لمناهج التعاون التي جرى تبنيها في الدول المتقدمة خاصة دول السوق الاوروبية المشتركة (EEC) ، وهو منهاج لا يحقق في رأينا الآثار الانمائية الحقيقية ، والمتاحة من التعاون وفق المنهاج التنموي الجزئي كما سيشار اليه فيما بعد .

ومما يجدر ذكره ان هناك مؤشرات على نجاح الدول الخليجية وبشكل جزئي في اقامة مشروعات انمائية مشتركة ذات اثر هيكلي مباشر على تنويع قاعدة التنمية في الدول الاعضاء ، خاصة المشروعات المشتركة ، كما في مجال الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية التي سبقت الاشارة اليها.

٢ ـ التعاون في الاطار الاقليمي

تعتبر البلدان العربية الخليجية جزءاً رئيسياً من حركة التعاون الانمائي العربي بقسميها الجزئي والشامل ، وفيما يلي نستعرض بصورة موجزة الدروس المستقاة من حركة التعاون في المجال الاقليمي .

أ ـ التعاون الشامل

تعتبر اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية التي جرى اعدادها لتضم كل البلدان العربية، بينما وقعها ثلاثة عشر بلداً فقط منذ عام ١٩٦٥ ، نموذجاً لمسار التعاون الاقتصادي العربي في اطاره الشامل وقد اتخذ مجلس الوحدة قراره بتاريخ ١٣ / ٨ / ١٩٦٤ بانشاء السوق العربية المشتركة والتي انضم اليها حتى الآن سبعة اقطار هي: مصر وسوريا والاردن والعراق واليمن الشمالي وموريتانيا والسودان . وفيما يلي ملاحظاتنا على انجازات هذه الاتفاقية :

(١) تبنت اتفاقية الوحدة المنهج الشامل في التعاون الانمائي (holistic Approach) سواء في جانبه التجاري المتأثر بنظرية الاسواق المشتركة ، او لدى تبني اسلوب تنسيق خطط الدول الاعضاء تقليداً للمنهاج الذي اتبع بين دول الكوميكون . وقد اثبت هذا المنهاج عدم فاعليته ، حيث لم تتحقق انجازات التعاون الشامل للاسباب التالية :

(أ) ضعف هيكل التجارة بين البلدان العربية ، الامر الذي يضعف فرص الاستفادة من تحرير التبادل التجاري ، فقد سجلت التجارة بين البلدان العربية اعضاء السوق المشتركة في مطلع نشاطها ما نسبته ٢,٧ بالمائة من اجمالي التجارة الدولية للدول الاعضاء . ومما يجدر ذكره ان التجارة بين بلدان السوق الاوروبية المشتركة بلغت ما نسبته ٤٠ بالمائة من اجمالي تجارتها الخارجية لدى اقامة السوق .

(ب) توتر العلاقات السياسية بين البلدان العربية ، الامر الذي خلق مناخاً ملوثاً للعمل العربي الاقتصادي المشترك ، وقد تترجم ذلك في اغلاق الحدود السورية ـ الاردنية خلال عام ١٩٧١ وتجميد عضوية مصر في اتفاقية الوحدة الاقتصادية وفي جميع مؤسسات الجامعة العربية منذ توقيعها على اتفاقيات كامب ديفيد خلال عام ١٩٧٩ .

(ج) صعوبة تنفيذ عملية تنسيق الخطط الاقتصادية بين الدول الاعضاء وتوحيدها في المرحلة الجارية، فلم يلاحظ تحقيق مشروع مجلس الوحدة المتعلق بالخطة الانمائية العربية المشتركة منذ عام ١٩٨١ . وحتى هذه العملية تواجه مشاكل كثيرة في بلدان الكوميكون .

(د) فشل المنهاج الشامل للتعاون الانمائي والمستند للقاعدة التجارية : Comprehensive and Trade-Oriented Approach ، كما أثبتته تجارب الدول النامية في التعاون والتكامل الانمائي في ضوء الاعتبارات التالية :

ـ ضعف الهيكل الانتاجي في الدول النامية وجمود استجابته لاعتبارات وقوانين حرية التجارة بين هذه الدول .

ـ ضعف الاجهزة المشرفة على ادارة التخطيط الانمائي .

ـ حساسية التنازل عن مبدأ السيادة لدى اقامة الاجهزة المركزية العليا .

ـ ضياع جهود التعاون في دروب السعي لوضع خطط مشتركة .

ـ تدخل الدول الكبرى ، والشركات العالمية متعددة الجنسيات وتوجيهها لمشروعات التعاون الانمائي وفقاً لمصالحها الذاتية ، كما حدث في امريكا اللاتينية .

ـ ميل عملية تحرير التجارة بين الدول النامية الى افادة الدول الاكثر تقدماً وتعميق الفجوة بينها وبين الدول الاقل نمواً ، كما اثبتته تجربة اقامة السوق المشتركة بين دول شرقي افريقيا : تانزانيا، كينيا ، غانا (١٩٦٧ ـ ١٩٧٧) . كما ان توسع اسواق الدول الاعضاء ادى الى قيامها باقامة بعض الصناعات البديلة للواردات (Import-substitution) وبالتالي الاستغناء عن استيراد هذه المنتجات من الدول الاعضاء في التجمع التعاوني ، وعليه فقد قيل بأن التكامل كثيراً ما ادى الى عدم التكامل[٢٦] . ومما تجدر الاشارة اليه الى ان اهم نجاحات اتفاقية مجلس الوحدة انعكست في تنفيذ بعض المشروعات الانمائية المشتركة كالشركة العربية للتعدين والشركة العربية للانتاج الحيواني .

ب ـ التعاون الجزئي

حقق التعاون الجزئي مشروعات انمائية مشتركة خاصة في ميدان التمويل الانمائي من ناحية والمشروعات المشتركة ضمن اطار منظمة الدول العربية المصدرة للنفط (OAPEC) من ناحية ثانية . ففي ميدان مشروعات التمويل الانمائي المشترك يمكن الاشارة الى اقامة الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي وشروعه في انشطته خلال عام ١٩٧٢ برأسمال زيد مؤخراً ليصل الى ١,٤ مليار دولار ، وقد لعب هذا الصندوق دوراً حيوياً في دراسة وتمويل المشروعات العربية المشتركة ، ويشار في هذا المجال الى المشروع المشترك الذي قام به الصندوق بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) لتحديد وتجهيز المشاريع الاستثمارية المشتركة ودراسات الجدوى الاقتصادية المتعلقة بها .

وذلك على الرغم من ان معظم انشطة هذا الصندوق تركّزت في تمويل المشروعات الانمائية الوطنية الا ان المستقبل يبدو انه سيشهد تركيزاً في اخراج المشروعات الاقليمية المشتركة الى حيز التنفيذ .

ويعتبر مشروع السلطة العربية للانماء والاستثمار الزراعي (Arab Authority for Agricultural Investment and development) وما انبثق عنه من برنامج للانتاج الغذائي في السودان (١٩٧٦ ـ ١٩٨٥ ـ ٢٠٠٠) من اهم مبادرات هذا الصندوق وسنشير الى هذا الموضوع فيما بعد . كما يشار الى مشروع البنك الاسلامي للتنمية (يضم ٤١ دولة اسلامية، ساهمت دول مجلس التعاون الخليجي بما نسبته ٥٨ بالمائة من رأسماله) . وكذلك صندوق النقد العربي الذي انشىء خلال عام ١٩٧٥ ومقره ابو ظبي لتقديم المساعدات لتغطية عجز ميزان مدفوعات بعض البلدان العربية وبرأسمال مقداره ٧٥٠ مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة ويضم في عضويته ٢١ بلداً عربياً .

وبالنسبة لمشروعات الاوابيك فقد تم تنفيذ المشروعات الانمائية التالية :[٢٧]

(١) **شركة ناقلات البترول** : انشئت في ٦ كانون الثاني / يناير ١٩٧٣ في الكويت برأسمال بلغ خلال عام ١٩٨٠ ما قيمته ٥٠٠ مليون دولار ، وتضم كلاً من السعودية ، الكويت ، البحرين ، قطر ، الامارات ، الجزائر ، العراق ، ليبيا ومصر .

---

(٢٦) Sena Eken, «Break Up of the East African Community,» *Finance and Development*, vol. 16, no. 4 (December 1979).

(٢٧) التقارير السنوية للامين العام لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (OAPEC) .

(٢) **الشركة العربية لبناء واصلاح وصيانة السفن** (Asry) انشئت في حزيران / يونيو ١٩٧٣ وتم افتتاح الحوض الجاف التابع لها في ١٥ / ١٢ / ١٩٧٧ ، وتعتبر آسري من المشاريع العربية الرائدة الناقلة للتكنولوجيا العالمية ولها شبكة تسويق منتشرة في انحاء العالم .

(٣) **شركة الاستثمارات البترولية** : انشئت عام ١٩٧٥ برأسمال مكتتب بلغ ٣٤٠ مليون دولار ، وتساهم الشركة في تمويل استثمارات القطاع النفطي في البلدان العربية .

(٤) **شركة الخدمات البترولية** : انشئت كشركة قابضة خلال عام ١٩٧٧ للقيام بانشطة الخدمات النفطية كالحفر واجراء الاختبارات وتطبيق الحاسب الالكتروني واجراء المسوحات والدراسات الجيولوجية والجيوفيزيائية وتأمين المعدات والخدمات اللازمة .

هذا واقامت الاوابيك مركزاً للتدريب المشترك واعدت خطة خمسية تستهدف دراسة الجدوى الاقتصادية لبعض المشروعات المشتركة كزيوت التشحيم والمطاط الصناعي واكسيد الكربون والمنظفات الكيماوية ودعم فرص تنمية الصناعات النفطية والبتروكيميائية والانشطة المرتبطة بها بشكل متكامل .

ومما يجدر ذكره ان منظمة اوابيك استكملت خلال عام ١٩٨٠ بنيتها التنظيمية باقامة المجلس القضائي وتشير كل الدلائل الى نجاح المنهاج الذي تبنته المنظمة في اقامة المشروعات المشتركة كنموذج للتعاون الجزئي الموجه لتلبية حاجة انمائية محددة ، رغم الصعوبات التي تواجهها مشروعاتها المشتركة .

ج ـ تقويم التعاون في الاطار الاقليمي

بينما فشل منهاج التعاون الانمائي العربي الشامل كما انعكس في اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وقرار السوق العربية المشتركة ، فقد حقق التعاون الانمائي العربي الجزئي نجاحاً ملحوظاً ، كما اثبت المنهاج الاخير ثباته في وجه العواصف الناجمة عن توتر العلاقات السياسية العربية ، ومما يجدر ذكره ان النتائج نفسها تميز التجربة الحديثة لحركة التعاون الانمائي بين الدول النامية .

ننتقل الآن الى البحث في منهاج التعاون الانمائي المقترح بين دول مجلس التعاون العربي الخليجي مع الاخذ بالاعتبار نتائج التحليل السابق لهيكل واحتياجات التنمية بالاضافة الى دروس تجربة التعاون الانمائي في الاطار الاقليمي .

رابعاً : منهاج مقترح للتعاون الانمائي[٢٨]

يتولى بالتحليل هذا الجزء كلاً من الاطار الفكري والتطبيقي لمناهج التعاون والتكامل الانمائي كما عرفت في النظرية وفي تجارب الدول النامية التكاملية .

---

(٢٨) هذا الجزء هو خلاصة ما ورد في :

Beseisu, «Pragmatic Approach to Arab Gulf States' Development Cooperation: The Conceptual and Practical Basis,» chaps. 9-12.

ننتقل بعد ذلك الى بحث دوافع التعاون الانمائي ومدى اعتبار هذا التعاون كمحور رئيسي ضمن محددات التنمية في بلدان الخليج العربية ، وذلك تمهيداً لتحديد مواصفات المنهاج المقترح للتعاون الانمائي في جانبيه الافقي او دوائر التعاون المقترحة والرأسي الذي يعكس اشكال التعاون المعروف .

١ ـ الاطار الفكري والتطبيقي

بينما ركّزت نظرية التكامل الاقتصادي على ما يسمى بالمنهاج التجاري للتكامل ، فقد عرف الفكر الاقتصادي الحديث وبشكل متناثر بعض اشكال التعاون الانمائي لتحقيق بعض الاهداف الانمائية المشتركة لمجموعة من الدول ، وهو المنهاج الذي اصطلح على تسميته (Development-Oriented Approach) يتضمن المنهاج التجاري عدة اشكال او مراحل للتكامل تبدأ باقامة منطقة التجارة الحرة وتتدرج مروراً بالاتحاد الجمركي ثم السوق المشتركة انتهاء بالوحدة الاقتصادية ، كما عرف المنهاج الانمائي للتعاون عدة اشكال ، كالتكامل القطاعي او اقامة المشروعات المشتركة او التعاون الموجه لحل مشكلة عامة ، وقد تبلور هذا الاتجاه فيما يسمى بالتعاون الانمائي الجزئي والمبرمج . اما التجارة التطبيقية للتكامل الاقتصادي فقد شهدت توجهاً اكثر تركيزاً على المنهاج التجاري خاصة بعد انشاء السوق الاوروبية المشتركة خلال عام ١٩٥٧ ، ومن ثم تتابعت عملية تقليد هذا المنهاج من قبل الكثير من بلدان العالم النامي الذي شهد اقامة الكثير من الاسواق المشتركة والاتحادات الجمركية مثل السوق المشتركة لدول امريكا الوسطى (CACM) او السوق المشتركة لدول افريقيا الشرقية (EAC) والاتحاد الجمركي لدول غرب افريقيا (UDAO) .

ومما يجدر ذكره ان بلدان العالم الاشتراكي قد تبنت منهاجاً للتعاون الانمائي يقوم اساساً على فكرة تنسيق خطط التنمية الاقتصادية والتحكم في عملية التخصيص في اقامة المشاريع الانمائية في مختلف الدول الاعضاء وفق مزايا التخصص النسبي لكل منها . وهو ما يسمى بمنهاج التخطيط الشامل .

ولدى تحليل جدوى تطبيق منهاجي التعاون الانمائي على البلدان العربية في منطقة الخليج ، فقد اوضحت تحليلاتنا عدم جدوى المنهاج التجاري للتعاون ، وذلك في ضوء الاعتبارات التالية :

ـ ضعف الهياكل الانتاجية لهذه الدول وضعف مستوى التبادل التجاري فيما بينها ، سجلت التجارة بين مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي ما نسبته ٢٠ بالمائة فقط من اجمالي تجارتها الخارجية خلال عام ١٩٧٧ كما سجلت تجارتها مع الوطن العربي ما نسبته ٥ بالمائة فقط من اجمالي تجارتها الخارجية خلال العام نفسه.

ـ يعتبر القطاع العام المحرك الاساسي للانشطة الاقتصادية والانمائية ، وعليه لا تلعب قوى السوق الحر دوراً رئيسياً في زيادة كفاءة المؤسسات الحالية او تحفيز اقامة مؤسسات جديدة لدى اتساع الاسواق ، وهي المبادىء التي قامت عليها أساساً فكرة الاسواق المشتركة .

ـ ان الانظمة التجارية والمالية تتسم بالحرية ، فالتجارة في هذه الدول لا تخضع لأية قيود صارمة كما ان حرية تحويل العملات لتمويل التجارة في السلع والخدمات مؤمنة وبالتالي فإن تحرير التجارة لن يضيف الكثير لفرص التنمية في هذه البلدان .

ـ صغر حجم اسواق هذه الدول ، الامر الذي يحد من امكانات اقامة المشروعات الانمائية ذات اقتصاديات النطاق Economics of Scale .

ومما يجدر ذكره ان منهاج التعاون الانمائي الجزئي الموجه لحل مشكلة انمائية محددة ، او اقامة برنامج انمائي قطاعي مشترك هو افضل منهاج يمكن تبنيه بين دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك على ضوء الاعتبارات التالية :

ـ ان المشكلة الاساسية لهذه الدول هي تدعيم قاعدة التنمية وتنويع اقتصادياتها بهدف خلق تنمية ذاتية ومأمونة تضمن التوليد الذاتي لحركة التنمية خلال فترة ما بعد النفط .

ـ اوضح مسار حركة التنمية في السبعينات ـ كما سبق ذكره ـ الحاجة الى التركيز على اقامة القاعدة النوعية للتنمية في هذه البلدان وهي الممثلة في تنمية الموارد الانسانية وتطوير مراكز البحث العلمي والتدريب وتمتين البناء التحتي للاقتصاد بمفهومه الشامل،وهو ما يتناسب والمنهاج الانمائي للتعاون ، حيث يتحتم على هذه الدول ان تتابع اقامة هذه المشاريع بصورة مشتركة بدلاً من توجهها المنفرد .

ـ ان ضعف الموارد البشرية والطبيعية في هذه الدول يشكل معوقاً جدياً امام تنويع قاعدتها الانتاجية وعليه فقد اوضحت التحليلات المتعلقة بمحددات التنمية كالاسواق والعمالة واعتبارات الطاقة الاستيعابية ، انه لا يمكن توفير هذه المحددات إلاّ من خلال التعاون الخليجي في الاطار العربي الاقليمي . وعليه فقد وجدت افضل صيغة للتعاون في الاطار الاقليمي من خلال تبني برنامج مشترك لحل مشكلة محددة او لتطوير قاعدة انتاجية بعينها ، كما هو الامر بالنسبة لمشكلة الامن الغذائي التي وجد ان افضل اطار لحلها هو الاطار الاقليمي ، وهو ما يتناسب ومنهاج التعاون الانمائي الجزئي ، ذي الآفاق التكاملية .

ومما يجدر التأكيد عليه ان نتائج تجارب التكامل الاقتصادي في الدول النامية بصورة عامة والبلدان العربية بصورة خاصة ، خاصة من خلال اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية تؤيد جدوى المنهاج الانمائي الجزئي للتعاون وليس المنهاج التجاري ، خاصة لفشل تجربة السوق العربية المشتركة والعائد لعدة اسباب من اهمها تبني فكرة السوق المشتركة التي يعتقد بضعف قدرتها على تحقيق الاهداف الانمائية المشتركة كما اثبت اسلوب التكامل من خلال التخطيط الشامل ـ الذي تم استيراده من دول مجلس التعاون الاقتصادي المتبادل (CMEA) ـ فشله .

ويصعب تحقيق هذا المنهاج على دول الخليج التي تتسم اجهزة ادارة التنمية لديها بالضعف الشديد وحداثة تجربتها التخطيطية . لذلك كله فإن افضل منهاج للتعاون الانمائي بين دول مجلس التعاون الخليجي ، هو منهاج التعاون الانمائي الجزئي والمبرمج لتحقيق هدف محدد او موجه لحل مشكلة بذاتها ، على ان يتم هذا التعاون وفق آفاق تكاملية .

وبالنسبة للوجه الآخر لمنهاج التعاون الانمائي المقترح والمتعلق بالمجال الاقتصادي الجغرافي للتعاون فقد اثبتت تحليلاتنا جدوى المنهاج الثلاثي للتعاون Trilateral Approach ، وهو التعاون ضمن دوائر ثلاث ، الدائرة شبه الاقليمية (مجموعة دول الخليج) الدائرة الاقليمية (مجموعة دول الجامعة العربية) والدائرة الدولية

اما الحاجة **للدائرة الاقليمية** فقد اوضحتها اعتبارات تأمين عوامل ومحددات التنمية الاساسية خاصة ما يتعلق بالعمالة والاستثمار في الموارد الطبيعية وبالذات موارد الانتاج الغذائي ، كما ان التنمية الصناعية لا يمكن ان تتحرك في اتجاه التصنيع الحقيقي سوى ضمن هذه الدائرة . وعليه فإن الانشطة الاستثمارية الانتاجية لتنويع قاعدة التنمية لدول النفط لا يمكن تحقيقها الا بالتوجه الاستثماري المكثف ضمن هذه الدائرة ، وتبرز الحقائق التالية ذلك على سبيل المثال[٢٩] :

ـ بينما بلغ عدد سكان دول الخليج ما نسبته ٧,٦ بالمائة من سكان البلدان العربية خلال عام ١٩٧٨ ومساحتها ١٨ بالمائة من مساحة البلدان العربية،الا ان اراضيها الزراعية بلغت ما نسبته ٢,٤ بالمائة فقط من اجمالي الاراضي الزراعية العربية .

ـ ضعف نسب الاكتفاء الذاتي في الغذاء في دول مجلس التعاون الخليجي كما سبق ان رأينا .

ـ يتمتع الوطن العربي بثروة كبيرة في موارد الانتاج الزراعي ، فبينما يتراوح معدل الاستغلال الحالي لمياه الري ما بين ١١٥ ـ ١٢٥ مليار متر مكعب سنوياً (٩٠ بالمائة من مياه الانهار) فإنه يعتقد بامكانية زيادة عرض مياه الري بحوالى ٥٠ ـ ١٠٠ مليار متر مكعب سنوياً تؤدي الى زيادة المساحة المروية بحوالى ٦ ملايين هكتار حتى عام ١٩٨٥ .

ـ وتستغل البلدان العربية حالياً ما نسبته ٥٥ ـ ٦٥ بالمائة من مصادرها المائية السطحية والجوفية يضاف الى ذلك ضعف كفاءة استغلال هذه المياه .

ـ تقدر مساحة الاراضي المطرية بحوالى ٣٩ ـ ٤٤ مليون هكتار تستحوذ السودان على النصيب الاكبر منها (حوالى ٣٠ مليون هكتار) .

ـ بينما تصل مساحة الارض المزروعة حالياً الى حوالى ٤٩ ـ ٥٢ مليون هكتار ، يعتقد بتوافر الامكانية لزراعة ٨٠ مليون هكتار .

ـ تنحصر معظم امكانات التوسع الزراعي وفق الزراعة المروية في كل من مصر والعراق والسودان وسوريا والمغرب حيث تستحوذ هذه الاقطار الخمسة على ما نسبته ٩٠ بالمائة من اجمالي المساحات العربية الزراعية المروية .

ـ بينما تستحوذ السودان على ما نسبته ٥٠ بالمائة من امكانات التوسع في الزراعة العربية المطرية بالاضافة لانخفاض تكاليف الانتاج الغذائي لديها ، تشير التقديرات الى امكانية توسع العراق في الزراعة المروية وزيادتها بحوالى ٥,٧ مليون هكتار (اي بنسبة ٣٦٠ بالمائة) . وهي تمثل ما نسبته ٣٥ بالمائة من اجمالي امكانات التوسع في الانتاج الزراعي العربي .

هذا وتجمع تقديرات الخبراء العرب والاجانب على امكانية مضاعفة الانتاج الزراعي العربي الحالي او ايصاله الى ثلاثة اضعاف مستواه الحالي خلال نهاية هذا القرن ، اذا ما تم استغلال الموارد المعطلة وأحسنت ادارة الموارد المتاحة .

---

(٢٩) انظر : التقارير السنوية للهيئة العربية للانماء والاستثمار الزراعي ، و
K.T. Ali, «Food Security and the Joint Arab Effort,» in: *Sources and Problems of Arab Development* (Kuwait: Organisation of Arab Petroleum Exporting Countries [OAPEC], 1980).

والخلاصة ان امكانات الانتاج الزراعي تنحصر في الدائرة العربية التي تتعدى الدائرة الخليجية . ومن هنا فإن مشكلة الامن الغذائي لا يمكن حلها سوى على مستوى اقليمي .

اما التعاون ضمن **الدائرة الدولية** فستلزمه الاعتبارات التالية التي نشير اليها بشكل موجز :

ـ ضعف الهيكل الانتاجي العربي ، فلا زال الوطن العربي يمر في اولى مراحل النمو وقد سبقت الاشارة الى مؤشرات هيكل الصناعة العربية ونضيف هنا حقيقة ان هيكل الصناعة العربية يتصف بالضعف الشديد بالمقارنة مع معظم المناطق في العالم كما يتبين من الجدول رقم (٢) :

جدول رقم (٢)

هيكل الصناعة التحويلية في العالم
(نسب مئوية)

المنتجات / البلدان	المنتجات الاستهلاكية غير المعمرة	المنتجات الوسيطة	المنتجات الرأسمالية والاستهلاكية المعمرة والمعدنية
العالم	٣٤	٢٩	٣٧
البلدان الرأسمالية	٣٥	٢٩	٣٦
البلدان الاشتراكية	٣٢	٢٩	٣٩
امريكا اللاتينية	٥٢	٣٣	١٥
البلدان العربية	٥٨,٥	٢٦,٧	١٤,٨

المصدر : احتسبت من : مركز التنمية الصناعية للدول العربية ، « مذكرة حول استراتيجية التنمية الصناعية العربية ،» قدمت الى : مؤتمر وزراء الصناعة العرب ، ١ ، الجزائر ،٢٩ ـ ٣١ ايار / مايو ١٩٧٥ ، ص ١٣ .

ـ التخلف العربي التكنولوجي ،فالفجوة التكنولوجية بين الوطن العربي والعالم المتقدم كبيرة ، ولا يمكن تغطيتها او تقليصها سوى بالتعاون مع الدائرة الدولية التي تشكل المصدر الاساسي لاستيراد واقلمة التكنولوجيا تمهيداً لتطوير جهود خلقها بصورة ذاتية،ويستشهد هنا على سبيل المثال بأن عدد المهندسين في الوطن العربي بلغ ١٢٠ الفاً من مختلف التخصصات بينما يحتاج الوطن العربي الى مليون ونصف مليون للحاق بمستوى الدول المتقدمة وهو ما يحتاج الى اكثر من ٧٠ عاماً وفق معدلات الزيادة السنوية الحالية في عدد المهندسين ، وفي الوقت الذي يبلغ فيه عدد المهندسين ٢٤ لكل عشرة آلاف نسمة في الوطن العربي يقفز هذا الرقم الى ١٧٠ في الولايات المتحدة و١٢٤ في اسرائيل .

ـ الحاجة للاسواق ومصادر التمويل للكثير من انشطة ومشاريع التنمية الجارية في الوطن العربي .

٢ ـ مشكلة الامن الغذائي كمثل تطبيقي للمنهاج المقترح

تستجيب عملية التوجه الخليجي العربي المشترك لحل مشكلة الامن الغذائي الى الكثير من الاعتبارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، ونشير الى اهمها فيما يلي :

أ ـ الجانب السياسي والامني لمشكلة الغذاء التي اصبحت من الوضوح لدرجة لا يمكن اغفالها .

ب ـ يعتقد الباحث بأن افضل قطاعات التعاون الانتاجي في الاطار الخليجي العربي يتعلق بالقطاع الزراعي والصناعات المرتبطة به نظراً لأن هذا التوجه يعيد مسار التنمية الى مراحلها الاساسية التي يجب ان تمر عبرها ، فالزراعة هي مهنة الاغلبية من العمالة العربية ، والزراعة هي الميزة النسبية الرئيسية للاقتصاد العربي ، كما يمثل هذا القطاع احد المنافذ الرئيسية لانتقال وبناء التكنولوجيا الذاتية في الوطن العربي . كما يهيىء التعاون في هذا القطاع للحد من فجوة الدخل التي ازدادت اتساعاً بين مجموعة الدول النفطية العربية ومجموعة الدول العربية الاخرى ، كما يتيح التعاون في هذا الميدان لدول الخليج ان تكون مقراً للكثير من الصناعات الزراعية التي تتمتع فيها بميزة نسبية كصناعات الاسمدة ومقاومة الآفات الزراعية والجرارات الزراعية .

كما ان الوفرة النسبية لموارد الثروة البحرية خاصة السمكية في منطقة الخليج تهيىء لتعاون انتاجي صناعي رائد في هذا القطاع (انتاج وتصنيع وتعليب الاسماك والمسحوق السمكي والادوية البحرية) .

ج ـ تشير مختلف الدراسات الى ان اكبر نسبة من الموارد الطبيعية المعطلة او غير المستغلة في الوطن العربي موجودة في هذا القطاع كما ان امكانات تحقيق الاكتفاء الذاتي في الانتاج الغذائي متوافرة في الوطن العربي ، علماً بأن فجوة الغذاء التي تم حصرها على المستوى العربي تتمثل في القمح والحبوب والرز والذرة والسكر ومنتجاته والانتاج الحيواني (اللحوم والحليب والبيض والدواجن والزيوت النباتية) ، كما يظهرها برنامج المؤسسة العربية للانماء والاستثمار الزراعي في السودان المشار اليه فيما يلي :

٣ ـ برنامج تحقيق الامن الغذائي العربي في السودان

يعتبر برنامج المؤسسة العربية للاستثمار والانماء الزراعي نموذجاً تطبيقياً ورائداً للمنهاج المقترح للتعاون الانمائي ليس فقط للبلدان العربية في الاطار الاقليمي ، وللدول النامية بأجمعها وهو المنهاج القائم ، كما سبق بيانه على التعاون الجزئي الموجه لحل مشكلة انمائية ذات طبيعة استراتيجية ووفق برنامج آفاقه تكاملية ويتضمن دوائر التعاون الثلاث شبه الاقليمية من خلال فائض الاموال المتاحة لدول الخليج والاقليمية من خلال الموارد الانتاجية والبشرية المتاحة والامكانات التسويقية والدولية من خلال التعاون التكنولوجي والتسويقي والتمويلي ، وفيما يلي استعراض موجز لمكونات هذا المشروع الذي تبنته المؤسسة التي تم انشاؤها خلال عام ١٩٧٥ عقب المسوحات والدراسات التي اجراها الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي حول امكانات السودان في دعم فرص تحقيق الامن الغذائي العربي . وهي المؤسسة التي بلغ رأسمالها ٥٠٠ مليون دينار كويتي ساهمت فيها الدول التالية : دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة ٦٤,٥ بالمائة كما ساهمت بالنسبة الباقية كل من الجزائر والسودان والعراق وسوريا ومصر والمغرب والصومال وموريتانيا ، ويلاحظ بأن هذه المؤسسة تجمع معظم الدول ذات الموارد الوفيرة من الناحيتين المالية والزراعية . ونشير فيما يلي الى عناصر البرنامج الاساسية :

أ ـ تضمن البرنامج الانمائي لمشروع السودان (١٩٧٦ ـ ٢٠٠٠) عدة خطط فرعية ويضم البرنامج مائة مشروع زراعي تستهدف تحقيق ما يلي :

ـ فتح الطريق امام تحقيق الاكتفاء الذاتي العربي .

ـ زيادة مساحة الاراضي الزراعية المروية بحوالى ٦٠٠,٠٠٠ هكتار لتصل الى ٢,٥ مليون هكتار .

ـ استصلاح وتعمير واستيطان مليوني هكتار من اصل ٢٥ مليون هكتار متاحة لذلك .

ـ زيادة انتاج اللحوم بحوالى ٤٠٠,٠٠٠ طن من اصل الزيادة المتاحة والبالغة ٣ ملايين طن .

ب ـ شملت المرحلة الاولى من البرنامج (١٩٧٦ ـ ١٩٨٥) والمقدرة تكاليفها بحوالى ٢٠,٣ مليار جنيه سوداني المشروعات التالية :

ـ مشاريع هيكلية تتضمن تطوير وتحسين الطرق والموانىء والمطارات لاقامة شبكة مواصلات متطورة وتحسين طرق الاستفادة من نهر النيل وتوليد الطاقة الكهربائية واقامة مخازن للحبوب واللحوم وتسهيلات التسويق والتصدير وآبار المياه اللازمة للزراعة والشرب وكذلك اقامة مراكز للتدريب وخدمات الابحاث المتصلة .

ـ مشاريع تجارية : وتشتمل على ٣١ مشروعاً لانتاج الخضار والانتاج الحيواني والصناعات الزراعية والخدمات الزراعية المتصلة .

ـ مشاريع انتاجية خاصة بالسودان : يتولى تنفيذها مستثمرون سودانيون من القطاع العام والخاص .

ـ مشاريع انتاجية يقوم بتنفيذها مستثمرون عرب .

كما يتميز البرنامج بالتنسيق الكامل مع احتياجات الخطة الانمائية السودانية بالاضافة لوجود مكونات دولية في البرنامج تتمثل في مساهمات تمويلية دولية واستيراد الاجهزة والمعدات اللازمة للمشاريع المقررة، واشراك المؤسسات الدولية في دراسات الجدوى الاقتصادية بالاضافة الى الاستفادة من الخبرات التنظيمية والادارية لبعض المؤسسات الدولية .

خامساً : الخلاصة العامة والتوصيات

تشير التحليلات السابقة الى ان نمط التنمية الجارية واتجاهاتها في دول مجلس التعاون الخليجي اتسم بالتركيز على الجوانب الانتاجية خاصة في القطاع الصناعي من ناحية ، وبروز ظاهرة الاقتصاد الاستهلاكي المرتبط بارتفاع مستوى خدمات الرفاهية ونزوع المجتمع الخليجي للاستهلاك المتطرف . بينما تستدعي اقامة قاعدة التنمية لعصر ما بعد النفط احداث تنمية تعبوية يتم من خلالها اعطاء الاولوية للوجه الآخر لحركة التنمية المرتبط بالانشطة النوعية التي سبقت الاشارة اليها من ناحية ، بالاضافة الى توسيع دائرة التعاون الانمائي لتشمل المجال الاقليمي والدولي اذا ما اريد لجهود توسيع القاعدة الانتاجية وتنويعها وخلق مصادر للنمو الذاتي ان تنجح . فعامل الزمن وفق مستوى التكنولوجيا الحالية في غير مصلحة البلدان العربية الخليجية .

والخلاصة ان توجهاً انمائياً مكثفاً ومعبأً وفق منهاج للتعاون الانمائي دوائره ثلاث (شبه اقليمية عربية اقليمية ؛ دولية) ويتبع اسلوب البرمجة لبعض المشاريع الانمائية او الانشطة ذات

الاولوية من الزاوية الاقتصادية لهذه البلدان ، وتم الاستشهاد بمشكلة الامن الغذائي كحالة تطبيقية على ذلك .

يستلزم ذلك اعادة بلورة استراتيجية التنمية والتعاون الانمائي لدول المجلس مع الاخذ بالاعتبار العناصر التالية :

١ ـ صياغة استراتيجية لاستثمار فوائض النفط المالية تتجه للتوطن بشكل اساسي ضمن المجال الاقليمي العربي ، مع ابقاء جزء من هذه الاستثمارات في حدود (١٠ ـ ١٥ بالمائة فقط) ضمن الدائرة الدولية بهدف اكتساب التكنولوجيا اللازمة لتمتين القاعدة الانمائية لعهد ما بعد النفط .

٢ ـ احداث بعض التعديلات في اجهزة مجلس التعاون الخليجي والمؤسسات الخليجية المشتركة كمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية، بحيث يتم استحداث اقسام للتعاون الانمائي الخليجي العربي تكون كصمام الامن الاقتصادي الذي ينظم مسار حركة التعاون الاقتصادي في اطارها الخليجي والعربي وفقاً لاعتبارات المصلحة الاستراتيجية العربية الموحدة .

٣ ـ ان التوجه في التعاون الانمائي لدول مجلس التعاون الخليجي يعتبر توجهاً استنزافياً للموارد المتاحة لهذه المجموعة خلال المرحلة الجارية الانتقالية ، وذلك اذا ما انحصر تركيز هذا التعاون ضمن الدائرة الخليجية ، وعليه فإن عملية بناء قاعدة التوليد الذاتي للنمو الآمن والمتوازن مرهونة بتعميق التشابك بين البرامج والمشروعات الانمائية المشتركة في الاطار العربي الاقليمي على ضوء ما تم الاستشهاد به حول مثل مشكلة الامن الغذائي .

٤ ـ تستدعي حركة التنمية الاقتصادية في دول الخليج احداث تعبئة تنموية تستهدف توطين مقومات هذه الحركة على التراب الوطني وبذل جهود مضنية لخلق مصادر التوليد الذاتي للنمو واحداث التشابك المطلوب فيما بينها ، وبالتالي تمويل مسار التنمية من تنمية استنزافية لمصلحة الاقتصاد الخارجي الى تنمية ذاتية التوليد وخلّاقة □

الدراسات والبحوث النسائية في العالم وفي الاقطار العربية خاصة

روز غريّب
رئيسة تحرير مجلة الرائدة ـ معهد الدراسات النسائية
في العالم العربي في كلية بيروت الجامعية .

مقدمة

تحاول هذه المقالة القاء الضوء على وضع الدراسات النسائية ، مستعرضة نشأتها ، اغراضها ، مراكزها ، تعميمها وتدريسها في البرامج الجامعية ، مع تركيز على دور البلدان العربية ومقدار اهتمامها بهذا الموضوع .

رافقت البحوث المتعلقة بالمرأة نشوء الحركة النسائية منذ اواخر القرن الثامن عشر حتى اليوم . وانقسمت على اختلاف مصادرها الى قسمين: قسم يعرض اوضاع المرأة ومشكلاتها كما هي من غير تعليق او اشارة الى ضرورة تعديل تلك الاوضاع وتطويرها . وقسم آخر ، وهو الاكثر ظهوراً يتخذ موقفاً معارضاً او ثورياً ، يدعو الى تبديل الاوضاع او تعديلها ويساند حركة تحرير المرأة .

ظهرت في العقدين الاخيرين عوامل سياسية واجتماعية دفعت بالحركة النسائية الى الامام . اولها اعتبار عام ١٩٦٧ عاماً دولياً لافرار حقوق الانسان ، وفي العام التالي (١٩٦٨) ، احتفل بمرور خمسين سنة على منح النساء قسطاً من الحقوق البرلمانية . وبين السنوات ١٩٦٧ و ١٩٧٥ تكاثرت البحوث الخاصة بالمرأة وتعددت المقارنات بين اوضاعها في مختلف الاقطار . اعلنت كثير من الحكومات رغبتها في تعزيز منزلة المرأة في ميادين التعليم وسائر وجوه التنمية والمشاركة السياسية . وبعد ان دعا المجلس الدولي سنة ١٩٦٧ الى القضاء على التمييز بين الجنسين في المعاملة عُززت هذه الدعوة في مؤتمر مكسيكو العالمي سنة ١٩٧٥ .

إلا ان الحاجة ظلت ملحّة الى دراسات تقدم المعلومات الصحيحة المتميزة بالدقة العلمية الاحصائية عن المرأة ونشاطاتها في المجالات السياسية وغيرها وعن علاقتها بالنمو السكاني بما فيه شؤون الديمغرافيا والخصوبة والهجرة . وتبدو هذه الحاجة خصوصاً في اقطار العالم الثالث حيث لا نجد سوى قدر ضئيل من الدراسات النسائية وفي بعضها يكاد ينعدم وجودها .

اغراض الدراسات النسائية ومضامينها

انبثقت في الولايات المتحدة حركة هذه الدراسات في اواخر الستينات على غرار الدراسات التي عالجت قضية السود . وكان حافزها استبعاد النساء من فهارس العلماء والباحثين وسواهم من المشاهير في كتب التاريخ وغيرها ، وحرمانهن حق الاسهام في اتخاذ القرارات السياسية والمشاركة الفعّالة في اعمال الادارة والتدريس في الجامعات .

من جهة اخرى لوحظ ان الاحصاءات المتعلقة بالدخل القومي تغفل دور المرأة في الاعمال المنزلية وفي رعاية الاطفال والمرضى والمسنّين باعتبارهما عملاً غير مأجور . وتحسب عملها الزراعي قسماً من عمل الرجل . في مجال الاحكام الاجتماعية تختلف المقاييس المطبّقة على الجنسين ، بحيث تُحسب المرأة مخلوقاً قاصراً عاجزاً عن اتخاذ قرار ذاتي . لذلك تقضي الضرورة بتصحيح التوجيه والمنهجية المفروضين على الموضوعات التقليدية التي يغلب عليها طابع الذكورة ويتعمدون فيها اغفال كل ما يتعلق بالمرأة .

كشفت في الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ، البحوث النظرية عن وجوه الضعف في التفسيرات الليبرالية والاجتماعية والديمقراطية والماركسية . اذ تبين ان جميعها لا تنصف المرأة . كما اتضح للدول الاشتراكية ان المساواة بين الجنسين في القوانين وحق العلم والعمل لا تحمي المرأة من العبء المزدوج المتمثل في تحملها مسؤوليات الاسرة ومسؤولية العمل خارج المنزل .

إن الدراسات النسائية بحملها المؤرخين وكتّاب السِيَر على الاعتراف ، بمنجزات المرأة في حقل العلم والسياسة والاقتصاد وسائر المظاهر الحضارية ، تستطيع ان تعيد الى المرأة شعور الرضا والثقة بالنفس .

وفي المجالات السياسية والادارية يسود الاعتقاد بأن السيطرة يجب ان تكون للرجال لأن تدخّل المرأة يحد من حرية الرجل . مثل هذا الرأي يفتح باب الصراع في سبيل التفوق وتنعدم فكرة التوازن والمساواة . والعلاج يقوم في تبديل الموقف والسعي لاحلال التعاون مكان التنافس وسوء الظن .

نشوء الدراسات النسائية

اخذت الطالبات والمعلمات الجامعيات ، في الستينات ، يشعرن بأن غياب المعلومات الخاصة بالمرأة عن برامج التعليم ، وإغفال الجامعات لموضوع التمييز بين الجنسين ، انما هو ظاهرة سياسية تعالَج بطريقتين : احداهما انشاء الدراسات النسائية ، والاخرى اعطاء المرأة فرص الترقية في الميادين الاكاديمية والمهنية .

نشأت هذه الدراسات في الولايات المتحدة سنة ١٩٦٨ . كان عددها في البرامج الجامعية لسنة ١٩٧٠ اثنتين وعشرين دراسة . وارتفع عدد الدراسات في العام ١٩٧٤ الى ٤٦٥٨ وعدد البرامج الجامعية النسائية الى ١١٢ ، بحثت دور المرأة في مجالات كثيرة كالفلسفة ، والحقوق ، الانتروبولوجيا ، التربية ، الاقتصاد ، الرياضة ، الكلاسيكيات ، الفنون وبعض العلوم . وفي السنوات العشر الماضية تحسّن وضع المتخصصات بتدريس المناهج النسائية وانشئت لها مراكز مستقلة او تابعة لبعض المؤسسات وتصاعد الاهتمام بمساعدة النساء الراغبات في استئناف

الدروس الجامعية بعد انقطاع، والاسهام في وضع البحوث النسائية . كذلك تم انشاء مجلات نسائية ذات اتجاه علمي رفيع المستوى منها مجلة « ساينز »(Signs) التي تصدر عن مطبعة جامعة شيكاغو . الا ان المُشرفات على تلك المشاريع يشكون نقصاً في الموارد المالية ويحاولن توسيع ميزانياتهن .

في اوروبا : كان انتشار الدروس الخاصة بالمرأة في اوروبا ابطأ منه في الولايات المتحدة لأنها اكثر افتقاراً الى المال . في انكلترا ركزت هذه الدروس اهتمامها منذ ١٩٧٠ على تثقيف الراشدات خصوصاً اللواتي اضطررن الى الانقطاع عن الدرس . ففي سنة ١٩٧٥ وجد ٢١ درساً (Course) في ١٨ جامعة . وفي عام ١٩٨٠ ارتفع العدد الى ٤٠ درساً نسائياً في ٢٠ جامعة ، منها ١٦ في السوسيولوجيا ، ٦ ـ ٧ في التربية والدروس المشتركة وفي دروس اخرى كالادب ، الحقوق ، التاريخ ، السيكولوجيا ، الاقتصاد المنزلي .

ويوجد في بريطانيا مركز خاص بالبحوث النسائية نشأ من غير اعتماد على مؤسسة عامة . يتضمن مركز توثيق ومعلومات حول الدراسات النسائية وتطورها على جميع المستويات . وهناك ايضاً ثلاث مجلات اكاديمية المستوى تنشرها جمعيات تعاونية لا تعتمد على المؤسسات العامة .

كما يوجد في سائر الاقطار الاوروبية ، وفي كندا واستراليا ، افراد وجماعات تهتم بالبحوث النسائية . وفي فرنسا ، هولندا ، بلجيكا ، اسكندينافيا ، كندا ، استراليا ونيوزيلندا اعداد كبيرة من الدراسات النسائية ، ظهرت خصوصاً في الجامعات الحديثة النشأة . في بعض الاقطار تأسست مراكز خاصة بالدراسات النسائية : « مركز سيمون دو بوفوار » في جامعة كونكورديا ، مونتريال ، كندا . مركز جامعة بروفانس ، فرنسا . في باقي اقطار اوروبا ، المانيا ، اسبانيا ، ايطاليا ، يقل عدد هذه الدراسات في الجامعات او يكاد ينعدم . ويقتصر الاهتمام بها على مراكز نسائية خاصة ومجلات نسائية . ويلاحظ تشجيع الحكومات لهذه الدراسات بقصد الحصول على معلومات تسعفها على حل بعض المشكلات الاجتماعية .

اما في الاتحاد السوفياتي حيث تعتمد سياسة الدولة مبدأ المساواة التامة بين الجنسين ، تمس الحاجة الى دراسات تستكشف مدى تطبيق القوانين ومقدار نجاحها . وهناك حاجة الى دراسات مماثلة في المانيا الديمقراطية ودول اوروبا الشرقية .

اقطار العالم الثالث : تكاد تنحصر الدراسات النسائية في اقطار العالم الثالث في وضع البحوث لأن تدريس الموضوع في الجامعات وغيرها قليل جداً او مفقود . وفي معظم الاحيان تخضع هذه الدراسات لمؤثرات سياسية وتاريخية الى جانب العوامل الثقافية والاقتصادية تتفاوت قيمتها بالنسبة لثقافة واضعيها وخبرتهم وقدرتهم على التجرد وعدم الانحياز .

وفي المجتمعات التقليدية ، تختلف مقاييس قوة المرأة عما هي في المجتمعات المتطورة . تميل هذه المجتمعات الى اغفال الدور الاقتصادي الذي تؤديه المرأة في الزراعة وفي العمل المنزلي . ورغم ذيوع الافكار الحديثة لا يزال الاقبال على تعليم البنات دون الاقبال على تعليم الصبيان ، ولاسيما في مجال التعليم المهني . فنسبتهن في العمل المأجور اقل منها في اقطار اخرى ، واكبر نسبة من العاملات توجد بين العازبات اللواتي يمارسن اعمالاً لا تحتاج الى مهارة او تدريب كثيرين ولا تغريهن رواتبها بممارستها مدى الحياة .

الاقطار العربية : على الرغم من حصول النساء على حقوق سياسية واجتماعية كاملة في بعض الاقطار العربية ورغم التعديلات الحاصلة في قوانين الاحوال الشخصية ، لا يجري تطبيق تلك القوانين بصورة عادلة وموضوعية وفي احيان كثيرة تظل التعديلات حبراً على ورق . ولم يتبدل الموقف التقليدي من المرأة : ما زال دورها محصوراً في الزواج والامومة اي ولادة الذكور[١] ، والمحافظة على شرف الاسرة بالتزام قانون العفة المطلقة الذي يُعفى منه الرجل .

مقابل هذا الوضع ، تنتشر آراء جديدة منها فكرة تنظيم الاسرة وتقليل عدد الاولاد . وتتبدل قواعد قديمة في تحديد القوة والوضع الاجتماعي . في تقويم الفرد ، تبرز الدعوة الى احلال العلم محل المال ، والكفاءة الذاتية محل الشرف الموروث ، والتحسس الوطني ، الاجتماعي ، الانساني محل التعصب العائلي والديني والطائفي . هنا نتساءل : كيف يمكن التوفيق بين مبادىء حديثة واخرى رجعية؟ كيف تُلصق رقعة جديدة بثوب قديم بال ؟ ان التطور لا يمكن أن يحدث من جهة واحدة ولا يستطيع الشيخ الهرم ان يرتدي ملابس طفل . لذلك نلاحظ ان التطور الشديد البطء في الاقطار العربية يعود الى حدوث هذا التطور بصورة جزئية غير متوازية . كثير منه يؤلف نظريات مجردة هوائية بعيدة عن التطبيق . والتبديل يتخذ احياناً شكلاً رجعياً يتّضح في بعث الحجاب وفرض قيود تقليدية على المرأة .

مراكز دراسات نسائية في الوطن العربي

١ ـ اقدمها **معهد الدراسات النسائية في العالم العربي** الذي تم تأسيسه في كلية بيروت الجامعية عام ١٩٧٣ واستهدف تنمية الدراسات النسائية باعتماد اصول البحث العلمي الحديث . هذا المعهد واحد من تسع مؤسسات تؤلف بجملتها « معهد النساء الآسيويات » الذي تأسس سنة ١٩٧٢ في مؤتمر انعقد في سيول ، كوريا الجنوبية ، وجمع مديرات تسع كليات وجامعات نسائية . جرى فيه بحث التعاون وتنسيق الجهود بين المعاهد الجامعية التسعة ومما جاء في مقرراته : « لن يتحقق سلام عالمي ما لم يشترك الرجل والمرأة على قدم المساواة في توجيه وتقرير سياسة المجتمع » .

لقد تقرر في ذلك المؤتمر انشاء مركز للدراسات النسائية في كل من الجامعات والكليات التسع، تشرف عليه مديرة محلية وتقوم المسؤولة عن تنسيق اعمال«المعهد النسائي الآسيوي»بتأمين وسائل الاتصال والتعاون بين المراكز المختلفة . اما المراكز التسعة فتوزعت كما يأتي : بيروت ، كلية بيروت الجامعية ؛ ايران كلية دامافند ، باكستان ، كلية كينيرد لاهور ؛ كوريا ، كلية سيول للنساء ؛ جامعة ايوا للنساء ؛ اليابان ، كلية النساء المسيحية طوكيو ؛ الهند ، كلية النساء المسيحية ، مدارس وكلية ايزابيلا توبورن، لوكنو ، جامعة سانت كريستوفر ، مدراس .

تشترك هذه المراكز في اهداف واحدة يلخصها معهد الدراسات النسائية بما يأتي : وضع دراسات منهجية حول اوضاع المرأة ومشكلاتها في الاقطار العربية ، انشاء مركز توثيق يجمع ما يمكن جمعه من مصادر عربية واجنبية حول موضوع المرأة العربية . اصدار نشرة دورية تتضمن

---

(١) كلمة « ولد » في اللهجة الدارجة تعني « الولد الذكر » ولا تشمل الانثى . كأنما البنت لا تحسب عقباً او نسلاً ، وولادتها ، اذا لم تعتبر كارثة او مصيبة ، تبقى حدثاً غير مرغوب فيه .

اخبار المعهد وتقارير وملخصات لدراسات ومنشورات نسائية . تقديم درس خاص بالدراسات النسائية على مستوى جامعي .

من منجزات المعهد المذكور ، وضع سلسلة دراسات في اللغتين العربية والانكليزية ، نشر مجموعة ببليوغرافية انكليزية واعداد مجموعة عربية ؛ اصدار « الرائدة » نشرة فصلية تصدر بالانكليزية ويؤمل استئناف نشرها بالعربية ، تقديم برنامج درس جامعي يتناول شؤون المرأة العربية يجري تدريسه منذ ثلاث سنوات . وقد باشر مؤخراً وضع سلسلة جديدة من البحوث والدراسات بوسائله الخاصة او بالتعاون مع بعض المؤسسات الدولية .

٢ ـ **المركز الدولي الاسلامي** للدراسات والبحوث السكانية في جامعة الازهر . تأسس سنة ١٩٧٥ بالتعاون مع اليونيسيف . هدفه بحث مشكلات خاصة بوضع المرأة ودورها في المجتمع في اطار التقاليد الدينية الاسلامية ، ويخص بالاولوية المشكلات الاجتماعية والاقتصادية . ومن نشاطات هذا المركز :

ـ مشروع دراسة يتناول فيها حاجات النساء المصريات ومشكلاتهن في بيئة « والي » الحضرية .

ـ برامج تنمية لاعضاء دائرتي السوسيولوجيا والسيكولوجيا في كلية البنات الاسلامية .

ـ درس حاجات المرأة ووسائل تنميتها في المناطق الزراعية . هنا نذكر ان النساء في مصر يؤلفن ٦٥ بالمائة من القطاع الزراعي ولا يمكن احداث اي تقدم من غير مشاركتهن .

ـ وضع برنامج تدريب اجتماعي للطالبات المسلمات الاجنبيات (١٩٧٧) تعريفهن بمصر وتقويتهن في اللغة العربية .

ـ تنظيم سلسلة حلقات تدريس .

ـ اصدار نشرة شهرية وعدد من التقارير والكتب .

٣ ـ **لجنة المرأة العربية** التابعة لدائرة الانماء الاجتماعي في **الجامعة العربية** . من اعمالها : الاهتمام بمحو الامية بالتنسيق مع مركز سرس الليان (مصر) ؛ اصدار كتيّب حول حقوق المرأة الدولية والمحلية ؛ وضع مشروع عمل لتحسين وضع المرأة ؛ دراسة حول قوانين الاحوال الشخصية في الاقطار العربية . خطط لتشجيع تعليم المرأة ومنع تسرّب التلميذات . تدريب العاملات ، زيادة مشاركة المنظمات النسائية في الشؤون العامة ، انشاء وسائل الخدمة البيتية الجاهزة للنساء العاملات ، زيادة عدد دور الحضانة ، خدمة الريفيات بانشاء برامج تثقيفية وتعاونيات زراعية ، تنظيم محاضرات وندوات عمل.

عدا المراكز الثلاثة التي جرى ذكرها ، هناك مراكز دراسات عامة في الوطن العربي تخص المرأة بقسم من اهتماماتها .

بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية وقد خص الاسرة والمرأة ببعض دراساته مثل كتاب : **المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية** ، وبعض المقالات التي تنشرها مجلته « المستقبل العربي » .

سوريا : الاتحاد النسائي السوري تأسس سنة ١٩٦٧ ، ويقوم بنشاطات ثقافية خاصة بالمرأة ؛ ومكتب الاحصاء المركزي تأسس عام ١٩٦٨ ، واجرى دراسات حول السكان والخصوبة ؛ ثم **مركز الخدمة الاعلامية عن المرأة العربية** ، أُنشىء سنة ١٩٨١ ، وغايته جمع المواد والوثائق الخاصة بالمرأة العربية ،الصادرة في اقطار العرب .

العراق : هناك مؤسسات للعلوم الاجتماعية انشئت حديثاً ، ركزت على الاسرة ومن ابحاثها « البغاء وادمان المخدرات » و« الاسرة ورعاية المرأة » . ومنها « مركز الابحاث التربوية والسيكولوجية » اقيم عام ١٩٦٠ ، وهو يشجع البحث في مشكلات التربية للاحداث ومشكلات المرأة .

ـ الجهاز المركزي للاحصاء انشىء عام ١٩٧١ وقد اصدر ابحاثاً حول مشكلات الاسرة العراقية .

ـ « الاتحاد النسائي العراقي » اصدر سلسلة دراسات في موضوع « نمو الطفل في الخليج العربي » ، تعالج الموضوع من وجهاته المختلفة ، وتتضمن ايضاً ببليوغرافيا خاصة بموضوع الطفل في الوطن العربي قديماً وحديثاً ، اعداد كوركيس عواد . وهناك ايضاً دراسات قامت بها مليحة القصير .

الكويت : هناك دراستان عن المرأة الكويتية صدرتا في عام ١٩٧٥ ، ونستدل منهما على انتشار عملية التغريب ، الا ان التقاليد الدينية والاجتماعية القديمة لا تزال مسيطرة . وفي سنة ١٩٧٠ ، كانت نسبة ادماج النساء في العمل ٥,٢ بالمائة ، ونسبة الطلاب والطالبات معاً في المدارس ٤٣ بالمائة ، واكثرية النساء العاملات ينتمين الى القطاع الحكومي او التربوي . وفي دراسة فهد الثاقب ، استمرار نظام الاسرة الممتدة والنظام التراتبي الذي يقدِّم السن والنفوذ الاجتماعي ، ومنظمة « النهضة الاسرية » وضعت دراسة عن موقف النساء من الزواج ، الطلاق ، التربية والعمل . ومن قائدات الحركة النسائية ، السيدة نورية السداني صاحبة كتاب **تاريخ النساء الكويتيات** والدكتورة غادة الانصاري من دائرة السوسيولوجيا والفلسفة في جامعة الكويت ، وضعت دراسة عن نفوذ النساء والحموات في مسائل الزواج والطلاق . والدكتورة بدرية العوضي ، عميدة كلية الحقوق بجامعة الكويت ، وصاحبة دراسات قانونية نسائية منها « مسائل مختارة من مشروع قانون الاحوال الشخصية الكويتي » ، الصادر سنة ١٩٨٢ م .

الجزيرة العربية : منذ سنة ١٩٧٥ بدأ اهتمام المسؤولين بالدراسات الاجتماعية لكن البحوث الخاصة بالمرأة نادرة جداً، يحول دونها مبدأ الفصل التام بين الجنسين .

وفي بحث اجرته د. ثريا التركي في جدة ١٩٧٠ ـ ١٩٧١ ، اظهرت نفوذ المرأة في موضوع « الزواج المدبر » وبينت اهمية هذا النفوذ في عقد الصلات وتوثيقها بين الاسر لغاية تبادل الفوائد الاقتصادية وتعزيز مكانة الاسرة . وتتحدث ايضاً عن دور الثقافة والاسفار في تطوير موقف المرأة من قَبَلي الى فردي . كما نلاحظ ان المرأة المثقفة تعارض سيطرة الاهل في موضوع الزواج .

اليمن الشمالية : في عام ١٩٧٥ كتبت ربيكا سوانسُن عن النساء في هذا البلد : «يمارسن معظم الاعمال اليدوية التي يحتقرها سكان الجزيرة ، الاولاد يبدأون العمل في سن السابعة ، فرص العمل قليلة

للجنسين ، التعليم المختلط ممنوع ، الزواج نتيجة اتفاق بين الاسر ، نسبة الطلاق عالية » . وتضيف ان هجرة الرجال للعمل في الخارج احدثت مقداراً من التبدل في وضع المرأة ، وارغمتها على العمل لاعالة الاسرة ، غير ان برامج التنمية والتدريب التقني تنحصر في الرجال الذين يؤلفون نصف السكان ويقومون بربع العمل .

في دراسة اجرتها كارلا مخلوف وجيرالد اوبرماير ، « ان اليمن الشمالية اشد الاقطار العربية عزلةً عن الخارج » .

اليمن الجنوبية : في هذا القطر مثلت المرأة دوراً في حركة التحرير ، وحدث في وضعها مقدار من التطور منه : تخفيف وطأة الحجاب ، السماح بعمل النساء في المصانع ، في دوائر الحكومة ، الاذاعة والتلفزيون . هناك اتحاد نسائي ومندوبة نسائية في اللجنة المركزية للحكومة الثورية . ومنذ اعلان الاستقلال سنة ١٩٧٦ حدث تطوير مهم في قانون الاحوال الشخصية[٢] ، لكننا لا نعلم بوجود دراسات عن نساء هذا القطر الا ما يكتبه باحثون أجانب .

عُمان : اصدر باحث غربي يدعى و . فيلبس ، بحثاً تناول فيه وضع المرأة في عُمان : تتزوج في العاشرة او الحادية عشرة ، ارتفاع نسبة الطلاق ، ومن نتائج ذلك ان المرأة تتزوج نحو ست الى عشر مرات في حياتها . قسوة الرجال على نسائهم تظهر في شيوع ختن النساء حفاظاً على العفة .

يبدو من تقرير منشور بالانكليزية عن نساء الشرق الاوسط ، ان نساء القرى في عُمان افضل حالاً من نساء المدن . لا يستعملن الحجاب ولا يلازمن بيوتهن ملازمة تامة ، ولا يُحرمن حق طلاق رجالهن . اما المرأة في الطبقات الثرية فهي سجينة منزلها ، عملها ينحصر في خدمة الزوج والاولاد ، بعكس الريفية التي تشارك الرجل في العمل وتحظى بمقدار من الحرية . مصدر الفرق بين الفئتين ان الحياة الريفية المرتكزة على رعي المواشي والعناية بها تهمل قانون ملكية الارض الذي يستتبع ملكية النساء .

البحرين : كانت البحرين اول دولة في الخليج العربي انشأت مدارس للبنات سنة ١٩٢٨ . وتدل التقارير الواردة من هذا القطر عام ١٩٧٧ على نمو مستمر في ميدان التربية والعمل النسائي ، اذ هناك خمس جمعيات نسائية اهلية وثلاث مختلطة تقوم بنشاطات اجتماعية مختلفة في ميادين : تنظيم الاسرة ، رعاية الطفل والامومة ، تدريب الاسرة المحدودة الدخل على الصناعات البيتية ، تأهيل المعاقين ، تدريب الرائدات المتطوعات للعمل الاجتماعي .

انشىء مؤخراً ـ ٤ ايلول / سبتمبر ١٩٧٠ ـ لجنة وطنية دائمة للدفاع عن حقوق المرأة في المجالات الاجتماعية والمهنية والثقافية ، تترأسها فايزة الزياني مديرة الشؤون الاجتماعية في وزارة العمل[٣] . وباستثناء هذه اللجنة ، لا نعرف بوجود دراسات خاصة بالمرأة في هذا القطر .

ليبيا : تسعى الحكومة الى تشجيع تطوير المرأة ضمن التعاليم القرآنية . ويزداد عدد النساء في المدارس والجامعات ، وقد جرى مؤخراً تأسيس جمعية نسائية وتهتم الحكومة بتمويل مشاريع دراسات نسائية وأسرية ، عبْر « معهد الانماء العربي » .

---

(٢) انظر :

«Progressive Family Status in South Yemen,» *Al-Raida* (Institute for Women's Studies in the Arab World), vol. 3, no. 14 (November 1980), p. 11.

(٣) *Al-Raida*, vol. 4, no. 15 (February 1981), p. 12.

الجزائر : « مركز جمع الوثائق للعلوم الانسانية (C.D.S.H) » في جامعة وهران ، الجزائر ، قام بوضع عدد من الابحاث والدراسات ، في اللغة الفرنسية ، حول مشكلات المرأة الجزائرية في ميادين العلم والتعليم والعمل ، وموقفها من التطور الاجتماعي الحديث . نشرت مطبوعة بالاستنسيل بين السنوات ١٩٨٠ و ١٩٨٢[٤] .

تونس : مركز الدراسات والابحاث الاقتصادية والاجتماعية يتناول في دراساته موضوعات نسائية .

المغرب : في طنجة ، « المركز الافريقي للبحث والمساعدة على التنمية » .

السودان : دراسات متفرقة في « معهد الدراسات الافريقية والآسيوية » وفي المجلس السوداني للابحاث .

الجامعات العربية : يوجد اهتمام شامل بمشكلات المرأة واحوالها . يبدو في كثرة الدراسات الخاصة بالمرأة ، التي تُقدَّم لنيل الرتب الجامعية . نخص بالذكر الجامعة المصرية في القاهرة ، الجامعة الاميركية في القاهرة ، جامعة عين شمس، الجامعات المحلية والاجنبية في لبنان ، جامعة تونس ، جامعة الاردن ، جامعة المغرب ، جامعة الجزائر (وهران) .

ولا يفوتنا ان نذكر المؤتمرات التي تعقد لتشجيع العلوم الاجتماعية في الشرق الاوسط، مثلاً المؤتمر الذي عقد في الاسكندرية سنة ١٩٧٤ برعاية الجامعة الاميركية في القاهرة وتمويل مؤسسة فورد . ثم تأسيس « منظمة تشجيع العلوم الاجتماعية في الشرق الاوسط » التي انتجت ثلاث نشرات اجبارية ونظمت ندوات عمل تناولت فيها موضوعات خاصة بالمرأة وبالطفل العربي .

استنتاجات

ـ من وجوه الضعف في الدراسات النسائية ، في الوطن العربي ان الباحثين غالباً ما يستعملون قواعد وأساليب مستوردة ، ويقيسون اوضاع المجتمعات العربية بمقاييس غربية ، ويستعملون استجوابات تتطلب الصراحة والثقافة في مجتمع غير مثقف وغير معتاد على الصراحة ولا الالفة والتفاهم بين الجنسين .

ـ لم يتبلور بعد مثل اعلى شامل ينتظر من النساء ملاحقته والسعي اليه . وليس هناك مقاييس واضحة غير منحازة تؤلف قاعدة لنشوء هذا المثل الاعلى .

ـ في بحث موضوع المرأة في الاسلام ، يسود الجدل حول دور الشريعة في رفع منزلة المرأة وخفضها ، واهمال لناحية تأثير الاسلام في حياة المرأة وتفكيرها وبناء شخصيتها .

ـ تدل الدراسات السوسيولوجية والانتروبولوجية والاثنولوجية على ان التقاليد والعادات المترسخة ذات مسؤولية اولية في التمييز بين الجنسين في الوطن العربي وترسيخ الازدواجية القائمة فيه .

---

(٤) *Al-Raida*, vol. 4, no. 16 (1 May 1981), p. 9, and vol. 4, no. 17 (1 August 1981), p. 7, والاعداد الصادرة عام ١٩٨٢ . وانظر ايضاً : جامعة وهران ، مركز جمع الوثائق للعلوم الانسانية (م ج وع١) ، **دليل الاطروحات والرسائل المتعلقة بالجزائر والموجودة بوهران** ، اعداد جمال حاج علي ، دفاتير م ج وع١ ، ٦ (وهران : المركز ، ١٩٨١) .

ـ قوانين الاحوال الشخصية لا تساوي المرأة بالرجل ، والجهود المبذولة في هذا السبيل لم تؤتِ ثمارها بعد .

ـ الدراسات الموضوعة حول المرأة العربية ترينا تضخُّماً في معالجة بعض النواحي مثلاً عمل المرأة ، ادماجها في التنمية ، الخصوبة وتنظيم الاسرة ، وهزالاً في النواحي الاخرى .

ـ خطأ آخر في الدراسات هو البدء بالمدن بدلاً من الريف والعكس هو الاصح . من جهة ثانية نلاحظ ان تطور المرأة العربية الحديثة يكاد ينحصر في المدن اما في الارياف فالحالة تكاد تكون غير متبدلة .

ـ يبدي المسؤولون في الاقطار المختلفة اهتماماً باشراك المرأة في التنمية لكنهم غير متفقين على انجع الوسائل المؤدية الى ذلك .

ـ الباحثون يهملون المرأة نفسها . يتكلمون عنها ولا يعطونها مجال الكلام والاعراب عما يجول في نفسها عن تأثير الافكار الجديدة في حياتها ومدى انعتاقها من ربقة التقاليد ووعيها للمشكلات التي تواجهها .

ـ من معوقات البحث،**ضعف التواصل** بين المراكز كما بين الاقطار المختلفة وفقدان الخطط المنظمة لنشر المعلومات وتوزيعها . هناك دراسات ومعلومات وتقارير غير منشورة ، لا تزال محفوظة في الادراج والخزائن ، في مكتبات الجامعات ومراكز التوثيق ، تنتظر من يكتشفها ويستفيد منها ويمهّد للآخرين طريق الوصول اليها .

توصيات

ـ تخطيط دراسات شاملة ذات موضوعات مشتركة ، تستهدف الحصول على معلومات اضافية عن الاقطار المختلفة وعن الطبقات الاجتماعية فيها خصوصاً في الاقطار المنعزلة كالجزيرة العربية واقطار الخليج .

ـ تصميم المشاريع بحيث يجري تنفيذها في آن واحد في عدة اقطار مع تشجيع التعاون بين منفذي المشاريع واعطاء المرأة مجالاً اكبر للاشتراك في البحوث .

ـ التعاون بين الاقطار للحصول على المعلومات والدراسات الجاهزة . منها الوثائق المدرسية والحكومية ، احصاءات الزواج والطلاق وما الى ذلك . الدراسات الميدانية الجامعية المطبوعة بالاستنسيل والتي لم تجد طريقاً الى النشر والتعميم .

ـ تضمين الدراسات النسائية بيانات بالطبقات الاجتماعية ، العمر ، الاقامة ، التربية ، مع الاشارة الى **العنصر** ، **الدين** ، **الطائفة** . باعتبار ان جميعها تؤلف عوامل اختلاف ولأن نساء الاقطار العربية لا يؤلّفن كتلة واحدة متجانسة .

ـ تأمين آليات الدرس والبحث مع اعطاء النساء فرصة التعبير الحر المباشر عن وجهة نظرهن .

ـ لا يكفي تحديد مطالب النساء تحديداً نظرياً . مثلاً تعريف الاستقلال الاقتصادي ، المساواة بين الجنسين ، التحرّر ، تحقيق الذات ، القوة والنفوذ والكرامة الذاتية . ويجب تعميق البحث وربطه بالمكان والاوضاع المحلية الخاصة .

ـ تشجيع قيام منظمات محلية ، مثل « منظمة تشجيع العلوم الاجتماعية في المنطقة العربية » ، التي تسعى لتأمين التواصُل والمراسلة بين علماء الاجتماع في المنطقة .

ـ ضرورة ادماج موضوعات الدراسات النسائية في برامج الجامعات المحلية والاجنبية في الاقطار العربية .

ـ مطالبة منظمة اليونسكو بتقديم مساعدات معنوية تتلخص في ارسال اختصاصيين يعاونون المسؤولين في انشاء برامج البحث وآلياته .

ـ تخصيص اعتمادات مالية لمراكز الدراسات النسائية تضطلع بتقديمها الحكومات المحلية ومنظمة اليونسكو □

المراجع(*)

Chamie, Mary. «Sexuality and Birth Control Decisions among Lebanese Couples.» *Signs:* Vol. 3, no. 1 (Autumn 1977). pp. 294-312.

Chmoun, Mounir. «Image de la mère et sexualité au Liban.» *Travaux et Jours:* No. 44 (1972), pp. 107-114.

Ginat, Joseph. *Women in Muslim Rural Society.* New Brunswick, N.J.: 1982.

Minces, Juliette. *The House of Obedience: Women in Arab Society.* London: Zed Press, 1982.

Philips, Wendell. *Unknown Oman.* London: Longmans: New York: McKay, 1966.

El-Saadawi, Nawal. *The Hidden Face of Eve: Women in the Arab World.* Boston, Mass.: Beacon Press, 1982.

Saffan, Linda Usra. *The Women of the United Arab Emirates.* London: Croom Helm, 1982.

Wikan, Unni. *Behind the Veil in Arabia: Women in Oman.* Baltimore, Mad.: Johns Hopkins University Press, 1982.

——. *Life among the Poor in Cairo.* Trans. by Ann Henning. London: Tavistock, 1980.

عبد القادر ، سهى . « وضع الدراسات حول المرأة في البلاد العربية في سنة ١٩٦٠ ـ ١٩٨٠ .»(بالانكليزية) ورقة قدمت الى : كارل فاسال، مدير قسم الحقوق الانسانية ،الجامعة الامريكية في القاهرة ، ١٩٧٩ .

المؤتمر العالمي لعقد الامم المتحدة للمرأة ، كوبنهاغن ، ١٤ ـ ٣٠ تموز / يوليو ١٩٨٠ . « تقرير عن برامج البحوث والتعليم الخاصة بالمرأة .» ورقة اعدتها مرغريتا رندل (الرئيسة المشاركة للجنة البحوث المختصة بدراسة دور كل من الجنسين والسياسات المتعلقة بالجنسين) .

(*) نلاحظ في الآونة الاخيرة تكاثر الدراسات الاجنبية الخاصة بالمرأة العربية ، تتعهدها مؤسسات ودور نشر اجنبية في امريكا واوروبا ، يضطلع بها باحثون متخصصون ، رجالاً ونساء ، بعضهم عرب واكثرهم اجانب ، ويضعونها بلغات اجنبية ، انكليزية او فرنسية او غيرها . هذه الدراسات وإن اتخذت طابعاً علمياً توثيقياً واعتمدت التفصيل والاسهاب ، لا تخلو من وجوه نقص ، سببه اما محدودية المعلومات او ضيق وجهة النظر . لكنها تسد فراغاً في حقل لا يلاقي اهتماماً كافياً في الاقطار العربية .

ازمة الديمقراطية في الوطن العربي

د. خالد الناصـر

مفكـر عربي مختص بالجراحـــة ،

يدرس حالياً في آسن بالمانيا الغربية .

مقدمـــة

في ظل الانحسار الشديد الذي يعم المنطقة العربية وعزوف الانسان العربي بشكل عـام عن المساهمة الايجابية في كثير من الاحداث المصيرية التي مرت وتمر على الوطن العربي في هذه المرحلة، وامتناعه عن اتخاذ المواقف التي تتطلبها كما حدث اثناء الغزو الاسرائيلي للبنان ، حيث كان فتور ردود الفعل لدى الجماهير العربية تجاهه ابلغ نموذج لذلك .. في ظل هذا كله يتعاظم الحديث عن وجود ازمة عميقة للديمقراطية في الوطن العربي يعزى اليها جزء كبير من اسباب هذا الانحسـار وذلك البـرود الجماهيري تجاه دعوة التغيير والقوى التي تنادي به . ان الحديث عن هذه الازمة لا يمكن ان يغفل انها جزء من الازمة العامة التي تمر بالوطن العربي على مختلف الصعد والتي استفحلت مظاهرها في مرحلة السبعينات وتزداد تفاقماً في الثمانينات . والحديث عن الازمة العامة يتجاوز نطاق دراستنا هذه[1] ، ولكن يهمنا هنا ان نشير الى انه بالاضافة الى الوضع المزق للامة العربية ولعلاقات الاستغلال التي ترزح تحت وطأتها معظم القطاعات الشعبية في غالبية اقطار الوطن العربي ولعلاقات التبعية التي تشد كثيراً من اجزاء الوطن العربي الى الدوائر الاستعمارية،وبالذات الهيمنة الامريكية شبه المطلقة على مصادر القرار في منطقتنا العربية ، بعد انتكاسة حركة النهوض القومي والتحرر العربي في مـرحلة السبعينات وإضافة الى الاذلال المستمر للعرب من خلال انتصارات اسرائيل المتتالية وعربدتها فوق اي بقعة عربية تختارها دون مقاومة او دفاع عن النفس[2] .. إضافة الى كل ذلك يعاني الانسان العربي في

---

(١) لقد تناولت هذا الموضوع بالتفصيل في الورقـة التي قدمتها الى ندوة « ازمة الثورة العربية ومستقبل العمل القومي » التي نظمها النادي العربي في فيينا في اواخر تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٢ بعنوان « خصائص المرحلة العربية الراهنة : المهام المترتبة والاساليب المطلوبة » .

(٢) الامثلة على ذلك كثيرة .. منها : قصف المفاعل الذري قرب بغداد مروراً بأجـواء عدة بلدان عربية ، ومنهـا ضم الجولان الى اسرائيل ، ومنها ايضاً اجتياح لبنان واحتلال بيـروت صيف ١٩٨٢ ، وكذلـك البناء المكثف والمطـرد للمستعمرات الاسرائيلية في الضفة الغربية .

حياته اليومية من كبت وقهر متصاعدين باستمرار . ولا يكاد المرء يجد استثناءً مهماً على امتداد الرقعة العربية .

لقد كان من السهل في السابق ارجاع العلاقات اللاديمقراطية في كثير من الاقطار العربية الى سيطرة طبقات او فئات مستغلة محدودة على مصادر الانتاج والثروة واستغلالها للطبقات الشعبية الواسعة ، وكذلك الى وجود احتلال اجنبي او قواعد اجنبية او علاقات تبعية تربط هذه الاقطار بالمعسكر الاستعماري . الا ان الوضع ازداد تعقيداً عندما نهضت حركات واحزاب سياسية تطرح بشكل او بآخر شعارات التحرر الوطني والعدل الاجتماعي وتدعو للوحدة القومية ، واستطاعت استلام السلطة في كثير من اقطار الوطن العربي . فبرغم كون هذه الحركات قد نشأت تعبيراً واستجابة لمطالب حقيقية للطبقات الشعبية العربية ، وأنها ـ نتيجة ذلك افتراضياً ـ ممثلة هذه الجماهير ووسيلتها لتحقيق امانيها ، نجد ان صورة الواقع الملموس تختلف عما يطرح وعما يفترض . فالانسان العربي في هذه الاقطار يعاني ايضاً من الكبت والقهر بشكل قد يفوق احياناً ما يحدث في الاقطار العربية التقليدية ؛ فتحريم الرأي المعارض ومطاردة القوى السياسية الاخرى ومحاولة تصفيتها حتى لو كانت تنطلق من اسس فكرية وسياسية مقاربة تكاد تكون قاعدة عامة . ومع انه ليس من الموضوعي اغفال بعض التغييرات التي تمت في الاوضاع الاجتماعية في هذه الاقطار ، ومن هذا البعض ما هو عميق ومهم ، الا ان هذا في الغالب ترافق بخرقٍ شديد للحريات وبإرساء علاقات بعيدة كل البعد عن الديمقراطية التي تدّعيها كما تصاحب مع نمو فئات وطبقات طفيلية استطاعت تركيز مفاتيح القوة والقرار في ايديها . ووصل الامر الى بنية هذه النظم من خلال صراعات مراكز القوى ومحاولة الاستئثار بسلطة القرار وانتقل الى تصفية الرأي المعارض حتى داخل التنظيم الواحد والحزب الواحد والفئة الحاكمة الواحدة . ولقد ساهم هذا في بث شك عميق لدى الجماهير العربية في كل ما يطرح من شعارات حول التغيير والتحرير والديمقراطية والاشتراكية والوحدة ، وبدأ هذا الشك ينتقل من شك بجديّة القوى السياسية التي تطرحها الى شك في هذه الاهداف نفسها .

من هنا فإن ازمة الديمقراطية في الوطن العربي لم تعد محصورة بفشل الاشكال التقليدية لها ، بل تجاوزتها الى الاشكال الجديدة البديلة التي طرحت والى القوى السياسية التي تتبناها. ان ازمة الديمقراطية بلغت حداً لم تعد تتحمل معه الانتظار ، مثلها في ذلك مثل الجوانب الاخرى للازمة العامة في الساحة العربية ؛ فالانسان العربي الذي يرزح تحت وطأة التخلف والاستغلال والاقامة الجبرية ضمن الحدود الاقليمية المفروضة من الاستعمار على الوطن العربي .... لم يعد يطيق الهموم الجديدة الثقيلة المحتملة في القهر السياسي وحجر الرأي ومصادرة الحقوق الاساسية وامتهان الكرامة .

إن الحديث عن هذه الازمة يكتسب اهمية خاصة بالنظر الى ان اولى مهمات القوى السياسية العربية على مختلف مشاربها ومنطلقاتها ، وبالذات القوى التي تتصدى لتغيير الواقع العربي الى المستوى الامثل المنشود ، تتركز في بناء جسور الثقة بينها وبين الجماهير الشعبية العريضة واستعادة لغة الحوار معها ، تمهيداً لتحريكها من اجل الاهداف التي تنادي بها .. فكيف يتحقق بناء هذه الجسور إن لم ترتفع قيود الكبت والقهر عن الجماهير .. وإن لم تشعر هذه الجماهير بأنها صاحبة القرار في صنع مصيرها وبناء مستقبلها ؟!

اولاً : حول مفهوم الديمقراطية

ينطبق على موضوع الديمقراطية الوصف العربي البليغ : « السهل الممتنع » حيث يخيل للمرء عندما يرى الاكداس الهائلة من الكتب والدراسات والمقالات التي تناولته ، وكذلك عندما يستعرض التجارب المتنوعة لتطبيق الديمقراطية ... يخيل اليه ان الكلام عن الديمقراطية تحصيل حاصل ولا يحتاج الا الى جهد الجمع والتبويب ؛ وخاصة ان الكل يكاد يتفق على تعريف واحد للديمقراطية يقترب من المعنى الحرفي لهذه الكلمة التي اتت من اندماج كلمتين من اللغة اليونانية القديمة تعنيان : « حكم الشعب »[٣] . فالكل يكاد يقر ان الديمقراطية هي : « حكم الشعب بالشعب وللشعب »[٤] .

ولكن الصعوبات تبدأ بالظهور عندما نغوص في اعماق هذا التعبير الانيق حيث يصطدم المرء بتساؤلات اساسية مثل : ماذا نعني بالشعب الذي سيحكم ؟ من هو الشعب الذي سيكون من اجله الحكم ؟ كيف تتم ترجمة « الحكم بالشعب » ؟.. اي كيف يكون الشعب هو الحاكم ؟

هنا يبرز الاختلاف وتتعارض المدارس الفكرية والاجتماعية حيث يعطي كل تيار فكري او اجتماعي للديمقراطية معاني ومضامين مشتقة من منطلقاته الايديولوجية مما يكاد يجعل الاتفاق مستحيلاً على مفهوم واحد لها . يضاف الى ذلك العلاقة المتداخلة بين الديمقراطية ونظام الحكم حيث يكاد يتفق الجميع على انها اسلوب لممارسة الحكم مما يجعل الحديث عنها يعني بالضرورة الحديث عن نظام الحكم بكل ابعاده النظرية والتطبيقية والذي يتحدد بطبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع .

إضافة الى ذلك تداخل موضوع الديمقراطية مع موضوع الحرية وجوانبها المتشعبة ومدارسها الفلسفية المختلفة ، والجدل المستمر حول ايهما صاحب الاولوية : حرية الفرد ام حرية المجتمع ؟ فالبعض يعرّف الديمقراطية بأنها اسلوب ممارسة الحرية ، ويحدد البعض الآخر فيرى انها تعني الحرية السياسية[٥] .

من جهة اخرى لم تعد الديمقراطية تنحصر في مفهوم نظام الحكم ، بل انتقلت لتصبح اسلوباً للممارسة السياسية وصفة لاسلوب الحركة السياسية او الاجتماعية لفرد او مجموعة او نظام ؛ بل اصبحت نمط سلوك حياتي وصفة للعلاقات الاجتماعية بين الافراد او بين المجموعات او داخل هذه المجموعات ؛ فأصبح المرء يسمع عن اسلوب ديمقراطي للعمل السياسي .. وعن علاقات ديمقراطية بين القوى .. وعن اسلوب ديمقراطي للحوار ... الخ .

اما **بشأن المدارس المختلفة للديمقراطية وانظمة الحكم** : فإن الاختلاف بموضوع الديمقراطية لا يقتصر على المضمون بل يتعداه الى مجال التطبيق حيث تختلف الاشكال التطبيقية للديمقراطية والمؤسسات المنبثقة عنها باختلاف المدارس الفكرية والاجتماعية التي تطبقها .

---

(٣) الكلمتان هما «Demos» وتعني الشعب و «Kratien» وتعني حكم او سيطرة ، انظر :
Neues Brockhaus Lexikon (1978).

(٤) يعزى هذا التعريف الى أ . لنكولن ، انظر : المصدر نفسه ، مادة «Demokratie» .

(٥) جمال عبد الناصر ، **ميثاق العمل الوطني** (بنغازي : ١٩٨٣) ، الباب الخامس ، «عن الديمقراطية السليمة» ، ص ٥٦ .

١ ـ **فالمدرسة الليبرالية** التي تشمل الصورة التطبيقية في الدول الرأسمالية او المتشبهة بها تقوم اساساً على فكرة التمثيل النيابي ونظرية فصل السلطات (التشريعية والتنفيذية والقضائية) وتعدد الاحزاب السياسية التي تتنافس على حيازة اغلبية مقاعد المجلس النيابي وبالتالي تشكيل الحكومة (اي السيطرة على السلطتين التشريعية والتنفيذية مع بقاء السلطة القضائية ـ نظرياً ـ فوق الاحزاب المتنافسة) . كما تتشكل من خلال ذلك معارضة تضم الاحزاب الاخرى التي لم تحز على الاغلبية ، تقوم بمهمة مراقبة الحكومة ونقدها . وينظر الى هذه الصورة غالباً على انها الصورة المثلى للديمقراطية وللحرية السياسية . ويشار بالاعجاب والتعجب كيف ان الحكم ينتقل من الحزب الحاكم الى الحزب المعارض بكل سهولة وبدون البطش والعنف المعهودين في دول العالم الثالث .

٢ ـ **والمدرسة الاشتراكية** تشمل صوراً تطبيقية متعددة ومتنوعة سواء في دول المعسكر الشيوعي او في تجارب بعض دول العالم الثالث ـ بما في ذلك الوطن العربي ـ والفكرة الرئيسية هنا تقوم على حصر حق الممارسة السياسة بطبقة او تحالف طبقات اجتماعية معينة (الطبقة العاملة .. تحالف العمال والفلاحين .. تحالف قوى الشعب العاملة) . والتعبير السياسي التطبيقي لذلك يتراوح بين حكم حزب واحد (كما في الاتحاد السوفياتي وبعض الدول الاشتراكية)او حزب حاكم يقود جبهة احزاب ثانوية وبين تنظيم سياسي عريض يمثل تآلف عدة طبقات او فئات اجتماعية (مثلاً التجربة الناصرية في مصر)[٦]. وتتعرض هذه المدرسة لحملات النقد واحياناً التجريح بحجة غياب او تغييب الرأي المعارض وتحريمه او تجريمه احياناً .

٣ ـ اضافة الى هاتين المدرستين الرئيسيتين واحياناً بشكل متداخل معهما تجدر الاشارة الى شكل آخر للديمقراطية وهو اسلوب **الديمقراطية المباشرة** .حيث تنتفي فكرة التمثيل النيابي ويتخذ المواطنون قراراتهم مباشرة في شؤون الحكم بأساليب متعددة منها الاستفتاءات والمجالس والمؤتمرات ... الخ . وقد مورس هذا الشكل في مدن اليونان القديمة وكذلك في روما القديمة قبل تحولها الى امبراطورية . ويطبق بعض اشكاله الآن في سويسرا (الكانتونات) . كما تجري محاولة لتطبيقه في ليبيا عبر فكرة المؤتمرات واللجان الشعبية ورفض مبدأ التمثيل النيابي والممارسة الحزبية .

٤ ـ كذلك توجد انظمة حكم كثيرة لا ينطبق عليها اي شكل من الاشكال التي ذكرنا وتشمل انواعاً مختلفة من الحكم المطلق والديكتاتوريات والملكيات الاستبدادية .

علاوة على ذلك فإن المدارس والاشكال المذكورة تتداخل فيما بينها احياناً ، وتتمايز او تتغاير النماذج داخل المدرسة الواحدة احياناً اخرى. فداخل المدرسة الاشتراكية تتنوع الاشكال بين الديمقراطيات المركزية (حكم الحزب الواحد كما في الاتحاد السوفياتي) والديمقراطيات الشعبية (الوصف الذي يطلق على انظمة الحكم في اوروبا الشرقية وبعض دول العالم الثالث وتقوم على حكم حزب قائد لجبهة احزاب ثانوية) وبين صيغة تحالف قوى الشعب العاملة التي قالت بها الناصرية وبعض الحركات الثورية المشابهة لها . وضمن المدرسة الليبرالية توجد الانظمة الملكية الدستورية والانظمة الجمهورية ، كما توجد الانظمة الرئاسية التي يقوم فيها الشعب مباشرة باختيار رئيس الدولة

---

(٦) في هذا النموذج يقود التنظيم السياسي العريض تنظيم طليعي ضيق يوجّه تحالف قوى الشعب العاملة نحو الغاء الفوارق الطبقية وبناء الاشتراكية ويحثها على الممارسة السياسية.

الذي يعين الحكومة ويمارس معها ومن خلالها السلطة التنفيذية .. بينما تتنافس الاحزاب على مقاعد السلطة التشريعية ، وهكذا يتحقق ـ نظرياً ـ فصل كامل بين السلطات الثلاث (مثال ذلك الولايات المتحدة الامريكية) . وكثيراً ما تقوم هذه الانظمة ـ على اختلاف مشاربها ـ باللجوء الى بعض اساليب الديمقراطية المباشرة مثل اجراء الاستفتاءات ... الخ .

إن هذه التباينات العميقة في قضية الديمقراطية، مضموناًوشكلاً، تدل على ان الديمقراطية عانت دائماً وتعاني من ازمة مستمرة . وهذه حقيقة أساسية لا بد من وعيها والقاء الضوء عليها .. فهذا يشكل المدخل السليم لفهم ازمة الديمقراطية في الوطن العربي ويكشف الاسس العامة للمشكلة التي تنعكس بدورها على كل الخصوصيات التي يضيفها الواقع العربي في هذه الازمة . وبالتالي تكون الحلول المستنبطة جذرية وشاملة .

ثانياً : الاسباب العامة لأزمة الديمقراطية

إن تعريف الديمقراطية ـ كما رأينا ـ يحمل في طياته بذور التناقض والاختلاف .

١ ـ فمقولة « حكم الشعب بالشعب » بمعناها الاصلي ، اي ان يقوم الناس مباشرة بحكم انفسهم وتسيير امورهم ـ اي امور المجتمع ـ بأنفسهم ، يصعب بل يستحيل تطبيقها من الناحية العملية وخاصة بالنظر الى كبر حجم التشكيلات الاجتماعية وتعقد العلاقات بين الناس . ومن هنا جاء الاضطرار الى تفويض الامور الى مجموعة قليلة تنوب عن بقية الشعب في ادارة الاعمال العامة وتسيير امور الحكم . ومن هنا ايضاً اخذ مفهوم الدولة ابعاده وصورته العصرية. ولا نكاد نجد لهذا استثناء حتى في تجارب تطبيق الديمقراطية المباشرة ، حيث ان الامر في النهاية يفوّض الى مجالس او لجان او افراد تنوب بدورها عن الناس . وهكذا فإن اول التناقضات التي تحملها الديمقراطية في طياتها هو كون حكم الشعب ينحصر في النهاية وبالضرورة في يد جزء ضئيل منه .

٢ ـ إن الديمقراطية تواجه معضلة حل المعادلة الصعبة بين الفرد والمجتمع ، حيث لا يستطيع المرء قبول الرأي القائل بأن الديمقراطية هي ممارسة الحرية على علاتها ، ولاسيما اذا كان المقصود بها الحرية الفردية . ولا يمكن ان تكون ممارسة الحرية في المجتمع محصلة حسابية للحريات الفردية ، لأنه من البديهي ان حريات الافراد ومصالحهم تتعارض مع بعضها البعض في كثير من الجوانب . ومن هنا يبرز مفهوم الحرية النسبية اي ان يتنازل المرء عن جزء من حريته للمجتمع مقابل ان يصون الاخير له الجزء الباقي منها . ومن هنا فإن التناقض الثاني في مسألة الديمقراطية هو انها ممارسة لحرية منقوصة وليست مطلقة .

٣ ـ كذلك تواجه الديمقراطية ، بغض النظر عن شكل النظام ، والايديولوجية التي يرتكن اليها ، مأزقاً دائماً وهو استحالة اتخاذ القرار في مؤسسات وهياكل النظام باجماع آراء الافراد المكونين لهذه الهياكل اذ يتوزعون الى آراء مختلفة تتبلور في النهاية في اغلبية تحبذ قراراً ما واقلية تعارضه . ويكاد يتفق الجميع على مسألة خضوع الفرد او الاقلية لرأي الاغلبية . اي ان الاغلبية تمارس كبتاً لرأي الاقلية بشكل او بآخر . وهذا هو التناقض الثالث .

٤ ـ إننا عندما نتأمل فقرة « .. بالشعب وللشعب » في تعريف الديمقراطية يبرز لنا تناقض خطير آخر ، حيث ان هذا الشعار يفترض ان الشعب كلٌ متجانس من حيث المكونات ، وان الحكم يمثل بالضرورة هذا الكلّ المتجانس ويحقق مصالح كل اجزائه . بينما ترينا النظرة الموضوعية العلمية ان الشعب يتكوّن من طبقات وفئات اجتماعية متباينة ، بل ـ بدرجة او باخرى ـ متعارضة في المصالح . ولقد اصبح من بديهيات الفكر السياسي ان نظام الحكم في اي مجتمع ، ما هو الا انعكاس للعلاقات الاجتماعية القائمة فيه وان السلطة فيه تملكها الطبقات والفئات الاجتماعية التي تحوز الثروة والقوة الاقتصادية . ولما كانت الديمقراطية اسلوباً لممارسة الحكم يتضح لنا بجلاء التباين بين الافتراض النظري في تعريف الديمقراطية وبين الواقع الملموس . وهذا هو التناقض الرابع .

فعندما تطرح الليبرالية مسألة الحرية الفردية كأساس فلسفي لنظامها والحرية الاقتصادية كاسلوب له ، وعندما تفترض بشكل مثالي ان ممارسة الديمقراطية تشمل كل طبقات المجتمع دون استثناء حيث ان حق الترشيح والانتخاب متاح لكل فرد من افراد المجتمع[٧] ، يبدو للوهلة الاولى ان هذا هو ارقى صور الديمقراطية واكملها ، خاصة عندما تدعمها الجوانب النظرية الاخرى كنظرية فصل السلطات واستقلال السلطة القضائية وسيادة القانون وحرية الصحافة ... الخ . الا ان هذه الصورة المثالية تتبدد عندما ننظر الى العلاقات الاجتماعية فيها حيث تسيطر الطبقة الرأسمالية بحكم امتلاكها لوسائل الانتاج ومرافق الاقتصاد في المجتمعات، فتتحول كل هذه المعطيات النظرية الى حبر على ورق وتصبح هذه الصورة البراقة والمغرية عملية خداع تخفي العلاقات الظالمة التي تسود هذه المجتمعات، كما تصبح واجهة للتعمية عن حقيقة تلك السيطرة والتحكم .

بالمقابل فإن النظام الاشتراكي الذي يركّز على ازالة العلاقات الاجتماعية التي يراها مؤدية للاستغلال، يقوم بعزل الطبقات التي يعتقد انها تمارسه فيُحرّم بذلك الممارسة السياسية على بعض طبقات المجتمع (مثلاً الطبقة الاقطاعية او الطبقة الرأسمالية او كليهما والشرائح الاجتماعية المشابهة لهما) ويستثنيها من العملية الديمقراطية ؛ في حين انه يضع تمثيل الطبقات والفئات الاجتماعية الاخرى في يد طليعة او حزب او تنظيم سياسي ينوب عنها في ممارسة السلطة وتسيير الحكم . وعلى وجه الخصوص تواجه الديمقراطية معضلة رئيسية في الفكر الماركسي الكلاسيكي الذي يطرح مقولة تصاعد الصراع الطبقي بين الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة عبر ازدياد حدة التناقضات الطبقية في المجتمع حتى تصل الى حد تنفجر معه الثورة وتستولي عبرها الطبقة العاملة على السلطة وتفرض ديكتاتورية البروليتاريا التي تنتظم طلائعها في الحزب الشيوعي . وبذلك تتم سلسلة من الاحالات والانابة ؛ حيث تقوم الطبقة العاملة بالنيابة عن الشعب في خوض الصراع الطبقي وتفرض عليه بعد انهاء الصراع لمصلحتها ديكتاتورية البروليتاريا (تعني بالاصل العمال الصناعيين) ويقوم الحزب الشيوعي بممارسة الحكم نيابة عن الطبقة العاملة . إن هذه المعضلة التي تواجه مسألة الديمقراطية في الفكر

---

(٧) حتى في هذا المجال فإن كثيراً من الديمقراطيات الغربية تضع قيوداً تبطل فاعلية هذه الحقوق . فعلى سبيل المثال فإن نظام المانيا الغربية ـ وهو من النماذج التي يفخر بها انصار الديمقراطية الليبرالية ـ لا يسمح بخوض الانتخابات الا على شكل احزاب او تجمعات . ولا يسمح للحزب الذي يحوز على اقل من نسبة ٥ بالمائة من اصوات الناخبين بالتمثيل في البرلمان حتى لو فاز بعض مرشحيه في دوائرهم الانتخابية .

الماركسي وانظمة الحكم السائرة على هداه هي احد الجذور الموضوعية الرئيسية للمتاعب والانتفاضات التي تحدث في هذه الدول[٨] .

٥ ـ إن مما يزيد في تعقيد ازمة الديمقراطية بشكل عام ان نظام الحكم او بالاحرى القوى الاجتماعية المسيطرة عليه تلجأ الى ان كل السبل الممكنة لفرض استمرارها وفرض استمرار الشكل الذي تدّعيه للديمقراطية . فلتجأ الى اسلوبين متكاملين :

الاول : استخدام وسائل القمع المعنوية والمادية التي تردع الناس عن مس الاسس التي يرتكز عليها النظام او السعي الى تغييرها . ويتبلور ذلك في ارساء مفاهيم الشرعية الدستورية وسيادة القانون (بالطبع في اطار خدمة مصالحها) واضفاء صفة القداسة عليها لتصبح رادعاً معنوياً كامناً في النفوس . وكذلك في بناء ادوات القمع من محاكم وبوليس ومخابرات وقوى عسكرية ... الخ ، التي تقوم بالردع المادي لمن لم تجد معه الروادع المعنوية .

الثاني : اسلوب الترغيب الذي يتكامل مع اسلوب الترهيب الذي اشرنا اليه ويتلخص في تسخير وسائل الاعلام التي يسيطر عليها النظام وقواه السياسية والاجتماعية المتحكمة،فتتولى هذه الاجهزة الدعاية للاسس التي يقوم عليها هذا النظام وللشكل الديمقراطي الذي يطرحه . وتقوم بتشكيل الرأي العام وغزو عقول الناس وبث المفاهيم المناسبة وتحويلها الى قناعات بديهية اضافة الى تشويه ومحاربة الاشكال والافكار الاخرى المناقضة او المغايرة . ولا حاجة لضرب الامثلة اذ ان كلا الاسلوبين يمارس بنسبة او باخرى في كل النظم الرأسمالية والاشتراكية على حد سواء .

ثالثاً : العلاقة بين الديمقراطية وعملية التغيير الاجتماعي والاشكالات الناتجة منها

١ ـ الشرعية والثورة

بالرجوع الى تعريف الديمقراطية الذي اشرنا اليه في مطلع الدراسة (حكم الشعب بالشعب وللشعب) نجد انه من السهل ان ينزلق المرء الى الاستنتاج المبسط بأن الديمقراطية تفترض وجود نظام مستقر له الشرعية طالما انه يستوفي اركان هذا التعريف . ولقد رأينا خلال عرضنا السابق كيف ان المدارس المختلفة التي يدعي كل منها انه الصورة الحقيقية للديمقراطية ، تبني شرعيتها على هذا الاساس وتصون هذه الشرعية ـ كما أسلفنا ـ بالترغيب والترهيب .

ونتيجة لذلك يبدو للوهلة الاولى ان عملية الثورة في مجتمع ما (وهي في الحقيقة خروج على القانون السائد وهدم له) تتناقض مع الديمقراطية حيث انها بخروجها على الشرعية القائمة وهدمها لكثير من

---

(٨) من العوامل الرئيسة الاخرى العامل القومي وكذلك مسألة الدين والتراث . أما اهم ابرز الامثلة على ذلك فهي : احداث المجر عام ١٩٥٦ ، وكذلك احداث تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ . ولعل اهم من ذلك كله الاحداث الدائرة في بولندا حتى الآن التي تكتسب معناها المميز من كون الطبقة العاملة هي القوة الرئيسة الرافعة للواء المعارضة ضد من يفترض ان يمثلها .. وان دور العوامل الثلاثة التي ذكرنا واضح جداً في اندلاعها .

مؤسسات النظام السائد وفرضها وجهة نظر اجتماعية مضادة او مغايرة ، عمل لا ديمقراطي وفق منظور ذلك النظام . ووجه المغالطة في هذا التصور هو ـ بالاضافة الى ما ذكرنا من ان الشعب ليس كلاً متجانساً بل هو مجموعة من قوى اجتماعية متباينة المصالح ـ ان الشعب ايضاً ليس مفهوماً سكونياً بل هو تلك القوى الاجتماعية المتفاعلة في مجتمع معين وزمن معين وفي صيرورة تاريخية مستمرة يخلقها التحول المستمر ضمن القوى الاجتماعية بسبب تفاعل التناقضات والتباينات وايضاً التوافقات فيما بينها . وبالطبع ليس في مجال هذه الدراسة تقديم نظريات تفسر حركة التاريخ لكننا نستطيع ان نقول ـ من خلال الاستقراء التاريخي ـ ان المجتمعات البشرية تمر في تطورها بمراحل اختناقات تشتد فيها التناقضات بين القوى الاجتماعية بسبب اختلال العلاقات الاجتماعية وسيطرة فئة او فئات على فئات اخرى يضاف الى هذا احياناً عوامل اخرى ـ قد تبرز لتصبح العوامل الاولية والاساسية ـ كوجود احتلال اجنبي او استعمار او علاقات تبعية او حالة تمزق قومي ؛ فتحتدم عملية الصراع الاجتماعي بين هذه القوى الى حد يصبح معه النظام القائم عاجزاً عن احتواء هذه التناقضات ويفشل في ان يكون تعبيراً عن محصلة هذا الصراع ، بل يصبح في كثير من الاحيان عقبة في طريق هذه العملية التاريخية. عندها تنضج الظروف لحدوث تغيير اجتماعي عميق يقلب موازين القوى السائدة ويفرض نظاماً يعبر عن القوى الاجتماعية الجديدة .. بكلمة اخرى تحدث الثورة ؛ اي ان النظام السائد حينئذٍ يكون قد فقد الشرعية من وجهة النظر التاريخية التي تنسجم دائماً مع القوى الاجتماعية الصاعدة رغم ان القوى الاجتماعية القديمة لا تزال ترى في هذا تجاوزاً للشرعية وبالتالي تقويضاً للديمقراطية . لقد حدث هذا عندما نهضت البرجوازية الاوروبية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر منسجمة مع حركة التاريخ ، فقوضت النظم الاقطاعية القديمة وقامت بثوراتها الليبرالية ، وابرز الامثلة هنا الثورتان الامريكية والفرنسية . وانسجاماً مع حركة التاريخ ايضاً قامت الحركات الاشتراكية بثوراتها في اوروبا اواسط القرن التاسع عشر وفي النصف الثاني منه[٩]، رغم الاخفاقات المتكررة ، الى ان توّجت تحركها بانتصارها الاكبر مع ثورة تشرين الاول / اكتوبر عام ١٩١٧ في روسيا التي كانت فاتحة لسلسلة الثورات واستلام الحركات الاشتراكية لمقاليد الحكم في كثير من البلدان الاخرى .

٢ ـ الطليعة والثورة والسلطة

إن عملية الثورة او التغيير الاجتماعي تحمل معها اشكالات اخرى بالنسبة لمسألة الديمقراطية ، فبالاضافة الى كونها انحيازاً الى طبقات اجتماعية معينةوإبعاداً لطبقات اخرى عن السلطة السياسية ، فإن الذي يقود الثورة وينفذها بشكل فعلي طليعة تمثل القوى الاجتماعية الشعبية او تسعى الى تمثيلها. وفي غالب الاحيان تتطور الامور وفق آلية شبه ثابتة حيث تملأ كوادر الدولة ومؤسسات النظام الجديد بعناصر الطليعة التي قادت عملية التغيير وينغمس هؤلاء في العمل السلطوي . ثم تأتي قضية المحافظة على النظام الثوري الجديد وصيانة الشرعية الجديدة فتنمو اجهزة الامن والقمع وتسخر اجهزة الاعلام للتبشير بالفكر الجديد ودحض كل ما عداه . وتبدأ السلطة الجديدة باقصاء القوى السياسية الاخرى ويتطور الامر في الغالب الى كبتها ومحاربتها .

هذه الظاهرة التي تتكرر بشكل يكاد يكون دائماً جديراً بالدراسة ؛ فالمرء يلاحظ التغاير بين

---

(٩) من هذه الثورات .. ثورات ١٨٣٠ و ١٨٤٨ وكذلك كومونة باريس في الثلث الاخير من القرن التاسع عشر .

سلوك الحركة السياسية او الحزب قبل استلامه للسلطة وسلوكه بعده ، وكذلك بين سلوكه اثناء وجوده في السلطة وبين سلوكه بعد اقصائه عنها . حيث نجد ان الحزب قبل استلامه للسلطة او بعد اقصائه عنها يروّج لضرورة العمل الديمقراطي وتحالف القوى الوطنية من اجل اقامة حكم وطني ديمقراطي يحقق مصالح اوسع القطاعات الشعبية،ويتودد الى القوى السياسية الاخرى ويسعى الى عقد التحالفات معها . اما عند استلامه للسلطة نجده يتناسى مقولاته السابقة وينزع الى ابعاد هذه القرى إن لم يعمد الى اضطهادها .

إن بنية الاحزاب والتنظيمات الطليعية التي تقوم بـ- او تسعى الى عملية التغيير الاجتماعي تعاني هي الاخرى غالباً من ازمة ديمقراطية داخلها . فأسلوب ما يعرف بالديمقراطية المركزية يتيح للحزب حقاً درجة عالية من الانضباط والفاعلية ـ وهي امور مطلوبة ومهمة ـ الا انه يفتح الباب بسهولة للانزلاق الى ديكتاتورية قيادة الحزب واحياناً سيطرة الفرد . فإذا اضيف الى ذلك ظهور الشللية وتعدد مراكز القوى وصراعات الاجنحة ـ وهي امور ليست نادرة الحدوث ـ فإن الازمة تكتسب ابعاداً اكثر خطورة .

إن الطليعة تأخذ مبرر وجودها من كون القطاعات الشعبية قاصرة عن إداء دورها الثوري بشكل كامل او فعّال ـ غالباً بسبب تخلّفها وعدم وعيها لمصالحها وللعلات الاجتماعية غير العادلة القائمة في المجتمع ، فتشعر بأنها ـ على هذا الاساس ـ مطالبة بأن تتصدى لعملية التغيير الاجتماعي نيابة عن هذه القوى والطبقات . الا ان هذا غالباً ما يقود الطليعة ـ وعبر دورها الذي ذكرنا ـ الى ان تظن أنها وصية بشكل دائم على الجماهير وانها المعادل الآخر للثورة . وتبدأ بذلك سلسلة من التفاعلات والتداعيات تنتهي الى التباعد بين الطليعة والجماهير التي قامت من اجلها وباسمها الثورة .

٣ ـ التغيير الاجتماعي في المجتمعات المتخلفة ودور المؤسسة العسكرية

إن قضية التغيير الثوري تكتسب خصوصية اخرى في مجتمعات ما يسمى بالعالم الثالث حيث تسود هذه المجتمعات اوضاع اجتماعية وطبقية لا تنطبق عليها المقاييس التقليدية : اذ تتداخل حدود الطبقات والفئات الاجتماعية فيما بينها ، وتتعقد في ظل التخلف الشامل كل العلاقات بين هذه القوى ، فيضعف دورها بشكل كبير ويصبح فرز الطليعة التي تسعى للتغيير معقداً . فمن جهة تقوم مجموعات المثقفين ـ الذين يبرز دورهم ويتعاظم ـ بالتبشير لعملية التغيير الاجتماعي ، وتعطي كل مجموعة لهذه العملية مفهوماً ينسجم مع المدرسة الفكرية والسياسية التي تربت فيها . وفي معظم الاحوال تكون امتداداً لمدرسة اوروبية غربية او شرقية . الا ان هذا الدور لا يستطيع ، موضوعياً ، حسم الصراع الاجتماعي والقيام بالتغيير الثوري .

ولكن من جهة اخرى فإن هذه المجتمعات ، في ظل التكوينات الطبقية المشوهة والقاصرة او غير الفعّالة التي تتوازع شرائحها الاجتماعية ، تملك فئة اجتماعية منظمة ومنضبطة تتمثل في المؤسسة العسكرية .

إن هذه الحقيقة هي التي افرزت الظاهرة التي لا يمكن اغفالها في المجتمعات المتخلفة وهي ان معظم عمليات التغيير فيها تتم عبر هذه المؤسسة ، وبذلك تقوم بالدور المعادل للطليعة . وهذه الحقيقة تحمل في طياتها بالنسبة لمسألة الديمقراطية مآزق كثيرة ..

اولها ، ان المؤسسة العسكرية سلاح ذو حدين ، فهو يمكن ان يفتح الباب للتغيير الثوري باتجاه العدل والتقدم . كما يمكن أن يكون اداة بيد القوى المحافظة والمعادية للتغير تستخدمه في قمع او اجهاض التغيير الثوري او تزييفه وحرفه ان حدث(١٠) .

ثانيها ، ان المؤسسة العسكرية مهما كان انضباطها ووعي المجموعة الثورية فيها فإنها لا يمكن ان تكون بديلاً عن التنظيم السياسي ، لذا نجد هذه المؤسسة عندما تقوم بالتغيير وتنجح في استلام السلطة تحاول بناء التنظيم السياسي الذي يؤطر القوى الشعبية من اجل الوصول الى اهداف الحركة . وينشأ الاشكال الاساسي من كون ان الناس ينظرون الى هذا التنظيم انه تنظيم السلطة ويبدأ السباق الى الوصول للمراكز القيادية فيه ويلبس الانتهازيون في هذا السبيل لبوس الثوريين المتطرفين ويصبح الفرز بين الثوريين الحقيقيين والادعياء على غاية من الصعوبة(١١) . ومع الوقت يتزايد شعور هؤلاء الثوار بأنهم محاربون ومبعدون . ويتعاظم شعور الجماهير بأن هذا التنظيم الذي قصد منه بالاساس ادخالهم الى ساحة العمل السياسي وتحقيق مشاركتهم في حكم انفسهم تحول الى سلطة عليهم .

ثالثها ، ان المجموعة العسكرية التي قامت بالتغيير ستكون مضطرة فيما بعد الى ملء فراغ اجهزة الدولة والنظام بأفرادها . ومن خلال ممارسة السلطة تطرأ تحولات فكرية على افرادها بسبب عدم وجود التكوين السياسي الكامل في اطار منظم مسبق، وبذلك تتشعب الاتجاهات السياسية وتنشأ الصراعات والتصفيات فيما بينها الى ان يتبلور اتجاه سياسي محدد يسيطر على نظام الحكم ويكبت الاتجاهات الاخرى او يُحرّمها .

رابعها ، ان الانضباط الصارم الذي تتميز به المؤسسة العسكرية وسيادة مفهوم الخضوع التام المتسلسل للقيادة دون مناقشة ينعكس بدوره على اسلوب ممارسة الحكم في ظل سيطرة هذه المؤسسة ويؤدي بسهولة الى ظهور ظاهرة الفرد والحاكم المطلق والديكتاتورية من جهة ، وعدم تحمل الآراء المخالفة من جهة اخرى . ويتطور الامر الى ادارة المجتمع وفق الاسلوب الذي اعتادته ضمن قطعاتها العسكرية .

---

(١٠) المعيار هنا هو مدى إيمان المجموعة العسكرية التي قلبت النظام بقضية التغيير الاجتماعي لمصلحة الطبقات الشعبية . فإذا كان الامر كذلك فإن الحركة تتحول الى ثورة تُغيّر المجتمع وموازين القوى في المنطقة كما حدث في مصر والمنطقة العربية من خلال حركة الضباط الاحرار في ٢٣ تموز / يوليو ١٩٥٢ . اما اذا ظلت في اطار تغيير الطقم الحاكم فقط فإنها تتحول الى انقلاب عسكري غالباً ما يستهدف استباق عملية التغيير الحقيقية وامتصاص النقمة الشعبية على النظام السائد . واحياناً يستهدف الانقلاب العسكري اسقاط نظام ثوري وإبطال التغييرات التي يجريها، فيحدث عندها ما اصطلح عليه بـ « الثورة المضادة » وابرز الامثلة هنا انقلابات امريكا اللاتينية على اختلاف انواعها .

(١١) ابرز نموذج على هذا تجارب التنظيمات السياسية التي اقامتها ثورة ٢٣ يوليو بدءاً من الاتحاد القومي ووصولاً الى التنظيم الطليعي . انظر المقابلات التي اجرتها مجلة **الشراع** مع فريد عبد الكريم وضياء الدين داود وغيرهم من الذين شاركوا في هذه التجارب في الاعداد : ٦١ (١٦ ايار / مايو ١٩٨٣) ؛ ٦٢ (٢٣ ايار / مايو ١٩٨٣) ؛ ٦٣ (٣٠ ايار / مايو ١٩٨٣) ، و٦٤ (٦ حزيران / يونيو ١٩٨٣) .

رابعاً : التطبيقات العربية للديمقراطية ومظاهـــــر الازمـــة فيهـا

١ ـ تطور انظمة الحكم فـي المنطقـــة العربية وصور الديمقراطية فيها

لا شك في ان اهم الصور الاولى لممارسة الديمقراطية في المنطقة العربية كانت في صدر الاسلام الذي يشمل عصر دعوة الرسول العربي وعهد الخلفاء الراشدين مع بعض الاستثناءات اثناء ولاية عثمان بن عفان[١٢] . فبعد ان تكاملت جوانب الثورة الشاملة التي جاء بها الاسلام اوائل القرن السابع

---

(١٢) تخالف الدراسة هنا رأي الجماعات الدينية الاسلامية التي ترفض مقولة ان الشعب مصدر السلطات وتنادي بالحكم الديني (الثيوقراطية Theokratie) وان الحاكمية لله ، وتستند في ذلك الى القرآن الكريم ولاسيما الآيات ٤٤ ـ ٥٠ من سورة المائدة ﴿... **ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الكافرون**...**ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الظالمون**...**ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الفاسقون** ... **افحكم الجاهلية يبغون ومن احسن من الله حكماً لقوم يوقنون** ﴾ . وبالتالي لا تعترف هذه الجماعات بالديمقراطية وتعتبرها بدعة ينطلق عليها وصف الآية (حكم الجاهلية) .. ومن ثم يصبح الحديث عن الممارسة الديمقراطية في صدر الاسلام او في عصوره الاخرى باطلاً . وترى الدراسة ان الاسلام ـ على العكس من ذلك ـ يعطي الناس حق تصريف امورهم بأنفسهم بحرية كاملة وذلك بالنص القرآني ﴿.. **وامرهم شورى بينهم** ... ﴾(سورة الشورى : الآية ٣٨) . وكذلك بثابت الحديث النبوي « ما كان من امر دينكم فالي ، وما كان من امر دنياكم فأنتم اعلم به » رواه مسلم وابن باجة وابن حنبل عن طلحة بن عبيد الله والسيدة عائشة وانس بن مالك وعديد غيرهم . والخلل في موقف هذه الجماعات مبني على سببين رئيسيين :

الاول: عدم مراعاة السياق الذي وردت فيه الآيات القرآنية وعدم معرفة او عدم الرجوع الى اسباب نزولها عند الاستشهاد بها وبناء الاحكام عليها . مع ان هذا باجماع كل مفسري القرآن الكريم وشارحيه مفتاح الفهم الصحيح لها . فعلى سبيل المثال عندما تخاطب الآية ٢١ من سورة المائدة نفسها بني اسرائيل ﴿**يا قوم ادخلوا الارض المقدسة التي كتب الله لكم** ..﴾ ـ المقصود فلسطين ـ فإننا نفهم منها ، عندما نراعي السياق واسباب النزول ، انها مقولة تضمنها تراث بني اسرائيل وأنها تأتي في معرض الحديث عن تاريخهم القديم . ولولا ذلك فإن منطق الجماعات الدينية المذكورة سيقودنا بالضرورة الى ان القرآن الكريم يؤيد حديث فلاسفة الصهيونية عن « وعد الله لبني اسرائيل في ارض الميعاد »!! .

الثاني : ان هؤلاء عندما يقولون بحكم الله يظنون ان القرآن ومن ثم فكر الاسلام السياسي يستخدم كلمة « الحكم » للدلالة على النظام السياسي والسلطة السياسية في المجتمع اي بالمفهوم الحديث لمصطلح « الحكم». في حين ان اغلب الاستخدامات القرآنية لهذه الكلمة وردت ضمن معنيين : ١ : بمعنى القضاء والفصل في المنازعات . على سبيل المثال الآيات ﴿ ... **ثم إليّ مرجعكم فاحكم بينكم فيما كنتم تختلفون** ﴾ (سورة آل عمران : الآية ٥٥) ، ﴿**إنّا انزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما اراك الله** ... ﴾ (سورة النساء : الآية ١٠٥) وكذلك ﴿ ... **فاصبروا حتى يحكم الله بيننا وهو خير الحاكمين** ﴾ (سورة الاعراف : الآية ٨٧) ، وآيات كثيرة غيرها . ٢ : بمعنى الفقه والعلم . فمثلاً في وصف النبي يحيى تقول الآية ﴿...**واتيناه الحكم صبياً**﴾ (سورة مريم : الآية ١٢). كذلك يدعو النبي ابراهيم ربه فيقول ﴿**ربّ هب لي حكماً والحقني بالصالحين** ﴾ (سورة الشعراء : الآية ٨٣) . وكما نلاحظ فإنه لا علاقة لكلا المعنيين بالخلافة او الامامة او ما يصطلح عليه الآن « نظام الحكم » .

اما المصطلح الذي استخدمه القرآن والادب السياسي في صدر الاسلام للتعبير عن السياسة والسلطة ونظام الحكم في المجتمع الاسلامي فهو مصطلح « الامر ». فالامر كلمة ذات صلة « بالائتمار » اي التشاور والشورى التي هي فلسفة الحكم في الاسلام . ومنها سُمّي الحاكم بـ « الامير » والقادة بـ « اولي الامر » ؛ ومن هنا جاءت الآية ﴿ **يا ايها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم** ﴾ (سورة النساء : الآية ٥٩) . وكذلك الآية ﴿ ... **وشاورهم في الامر** .. ﴾ (سورة آل عمران : الآية ١٥٩). وايضاً الآية التي ذكرنا ﴿ ... **وامرهم شورى بينهم** ... ﴾ . حما نقرأ للشهرستاني في كتابه **نهاية** =

الميلادي بقيادة النبي الفذ محمد بن عبدالله والطليعة الثورية التي التفت حوله تحقق تغيير عميق في المنطقة العربية والمجموعات البشرية التي تقطنها آنئذٍ حيث أرسيت اسس فكرية جديدة مخالفة لتلك التي كانت سائدة ، كما تغيرت العلاقات الاجتماعية وسحبت السلطة من يد زعماء القبائل والبيوتات الثرية . كما تمّ لم شمل وتوحيد القبائل والفئات المتبعثرة والمتناحرة فنشأ بذلك مجتمع جديد يقوم على اسس محددة وعلاقات وقواعد اجتماعية جديدة كُرّست على اساسها شرعية النظام الجديد ووجدت تطبيقها العملي في عهد الرسول والخلفاء الراشدين وعهد عمر بن عبد العزيز الاموي .

ولسنا بصدد عرض التجربة الاسلامية في مجال نظام الحكم او كيل المديح لها الا أننا لا يمكن ان نغفل ان هذا التطبيق في اطار معطيات ذلك العصر جسّد بما لا يقبل الشك جوهر الديمقراطية . ونستطيع ان نلمس ذلك في الملاحظات التالية :

ـ كان الاسلوب الذي تحقق به ، في مجمله ، يقوم على الدعوة والحوار والاقناع . (**لا اكراه في الدين قد تبيّن الرشد من الغيّ** ...)[١٣] و (**ادعُ الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة ، وجادلهم بالتي هي احسن** ...)[١٤] .

ـ ألغيت الصورة الاجتماعية القديمة القائمة على تمايز الناس وتفاوتهم وتناحرهم وحلّت محلها صيغة تتسم بالمساواة والتفاعل والتلاحم . وعبر عن ذلك الحديثان النبويان الشائعان « الناس سواسية كأسنان المشط » و« لا فضل لعربي على اعجمي الا بالتقوى » وكذلك الآيات التالية : (**يا ايها الناس إنّا خلقناكم من ذكر وانثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا ، إن اكرمكم عند الله اتقاكم** ..)[١٥] و (**واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرّقوا واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم اعداء فالف بين قلوبكم فاصبحتم بنعمته إخوانا** ...)[١٦] .

ـ تم ارساء قيمة اجتماعية أساسية تتحدد وفقها مكانة الانسان في المجتمع وهي العمل والتقوى : (**وانّ ليس للإنسان إلّا ما سعى ، وانّ سعيه سوف يُرى ، ثم يُجزاه الجزاء الأوفى**)[١٧] . كما تم وضع قواعد دقيقة للمحاسبة والمسؤولية . (**من اهتدى فإنما يهتدي لنفسه ومن ضلّ فإنما يضلّ عليها ، ولا تزر وازرة وزر اخرى ، وما كنا معذبين حتى نبعث رسولاً**)[١٨] .

تم تحديد الاسس الرئيسية في المجتمع والتي تحكم العلاقات الاجتماعية وتحقق العدل والتوازن فيه . فأعلن أن الإنسان مستخلف في الارض وفي المال وان الملكية هي ملكية انتفاع وأن الناس شركاء في المرافق العامة للمجتمع ومصادر الثروة فيه كما ورد في الحديث النبوي الشائع « الناس شركاء في ثلاثة : الماء والكلا والنار » ودُعّم ذلك بمبدأ التكافل الاجتماعي « من يكن ذا فضل زاد فليعد به على من لا زاد له ومن يكن ذا

= **الاقدام**، حديث ابي بكر عن السلطة في ظل وفاة الرسول « إن محمداً قد مضى لسبيله ولا بدّ لهذا الامر من قائم يقوم به » . وللمزيد في هذا المجال ، انظر : محمد عمارة ، **الاسلام والسلطة الدينية** ، ط ٢ (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٨٠) .

(١٣) سورة البقرة : الآية ٢٥٦ .
(١٤) سورة النحل : الآية ١٢٥ .
(١٥) سورة الحجرات : الآية ١٣ .
(١٦) سورة آل عمران : الآية ١٠٣ .
(١٧) سورة النجم : الآيات ٣٨ ـ ٤١ .
(١٨) سورة الاسراء : الآية ١٥ .

فضل كساء فليعد به على من لا كساء له ومن يكن ذا فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له »[١٩] . وتجلّت هذه الاسس في مؤاخاة المهاجرين والانصار وقسم اموالهم واملاكهم فيما بينهم وكثير من الامثلة الاخرى .

ـ وضعت السلطة السياسية في ايدي الناس واصبحوا اصحاب القرار في تصريف امورهم وفي هذا المعنى يقول الرسول : « ما كان من امر دينكم فإلي وما كان من امر دنياكم فأنتم اعلم به » . كما حددت صيغة الممارسة السياسية التي تحقق مشاركة الناس في صنع القرار السياسي في الآيتين القرآنيتين (**وامرهم شورى بينهم**) و (**وشاورهم في الأمر**) .

ـ اصبح متاحاً لأي فرد في المجتمع الوصول الى قمة السلطة شريطة ان تتوافر فيه صفات الايمان والحكمة والاستعداد لتحمل المسؤولية وان يحوز رضى الناس ليبايعوه حاكماً عليهم . ولقد تكرس هذا المبدأ منذ مبايعة الرسول في بيعتي العقبة الشهيرتين . كما أرسي نظام الاختيار المباشر عند انتخاب الخلفاء الراشدين .

ـ الاعتراف بالعقائد الاخرى وتوفير الحرية لمعتنقيها في ممارسة شعائرهم وصيانة حقوقهم كمواطنين ضمن المجتمع شريطة احترامهم للاسس الجديدة التي أُرسيت . (**إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى ، من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً ، فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون**)[٢٠] .

ـ حضّ الناس على المشاركة الايجابية في شؤون الحكم ومطالبتهم بالنقد الفعّال للحاكمين . وابلغ مثال في هذا الصدد القصة الشهيرة لعمر بن الخطاب ثاني الخلفاء الراشدين وواضع الخطوط الرئيسية لنظام الحكم الاسلامي حينما قال : « من رأى منكم فيّ اعوجاجاً فليقوّمه » فقام احد الاعراب فقال : « والله يا عمر لو راينا منك اعوجاجاً لقوّمناه بحدّ سيوفنا » . كما لا يخفى المغزى العميق للحادثة الشهيرة التي قال فيها عمر : « اصابت اعرابية واخطأ عمر » . حيث يلمس المرء التفاعل الخلّاق بين السلطة السياسية والجماهير الى حد يكاد يذوب الفرق بينهما . ومثال آخر ما اورده ابو جعفر الطوسي في كتابه « تلخيص الشافي » عن الخليفة الاول ابي بكر الصديق وهو يخطب بالناس ، فيقول ضمن ما يقول : « .. إن رسول الله كان يُعصم بالوحي ، وكان معه ملك ، وإنّ لي شيطاناً يعتريني ألا فراعوني ، فإن استقمت فأعينوني وإن زغت فقوّموني !»[٢١] .

ـ إعطاء الشرعية للتغيير عندما يحصل انحراف او عندما يتوقف النظام عن التعبير عن الناس، في هذا يقول الرسول : « السمع والطاعة على المرء المسلم فيما احب وكره، ما لم يؤمر بمعصية ، فإذا أُمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة »[٢٢] . وإلزام المرء ان يلجأ الى كل وسائل التغيير الممكنة حيث يقول الحديث النبوي : « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وهو اضعف الايمان »[٢٣] . بل إن هذا التغيير يجب ان يمتد الى الجذور التي ينشأ فيها الخلل او الانحراف وفي هذا تقول الآية الكريمة : (**إن الله لا يغيّر ما بقوم حتى يُغيّروا ما بأنفسهم**) .

---

(١٩) حديث نبوي رواه مسلم ، والمقصود بالظهر وسيلة الركوب والانتقال .
(٢٠) سورة المائدة : الآية ٦٩.
(٢١) عمارة ، **الاسلام والسلطة الدينية** ، ص ١٦ .
(٢٢) رواه ابو داود عن عبدالله بن عمر .
(٢٣) رواه البخاري ومسلم.

ـ من خلال هذه الاسس التي أُرسيت نشأت ثقة متبادلة وتلاحم خلّاق بين السلطة والناس وزالت الحواجز بينهما وانتفى وجود الخوف المتبادل بينهما بشكل لم تعد فيه حاجة لوجود اجهزة القمع التي تحرس السلطة وتحميها .. وحادث رسول كسرى الذي قدم الى المدينة فلقي عمر بن الخطاب نائماً تحت ظل شجرة دون حرس .. فقال قوله الشهير الذي يكاد يكون قانوناً تاريخياً : « عدلت .. فأمنت . فنمت » ابلغ مثال على ذلك . ان تلك الممارسة التي تمت على الارض العربية قبل اربعة عشر قرناً كانت تجربة متقدمة على عصرها ، بل سابقة لنداءات جان جاك روسو ومونتسكيو وجون لوك وغيرهم حول الحرية والمساواة والعدل الاجتماعي وأحقية الشعب بالسلطة في عصور لاحقة . وليس المقصود بهذا القول مداعبة الغرور القومي او التحسر على الماضي ، بل إن لهذا علاقة بالازمة التي نعاني وكذلك بصورة الحل الذي نسعى جميعاً للوصول اليه .

ومع انتصار معاوية بن ابي سفيان[٢٤].والقوى المساندة له في الصراع على السلطة مع آخر الخلفاء الراشدين الامام علي بن ابي طالب[٢٥]، تمت انتكاسة كبرى لتلك التجربة المتقدمة وتحول نظام الحكم الى نظام ملكي استبدادي وراثي لا دور للارادة الجماهيرية فيه[٢٦] .

رغم ذلك استمرت جملة من الحقائق الايجابية تتابع تأثيرها في المجتمع الجديد الذي نشأ متخطية كل المعوقات . اهم هذه الحقائق :

ـ لم توقف هذه الانتكاسة استمرار عملية تفاعل المجموعات البشرية التي شملها الفتح العربي ووصلتها الدعوة الاسلامية حتى تم تبلور امة عربية واحدة في رقعتها الحالية وضمن عالم اسلامي يشمل اممـاً اخرى . كما استمرت المبادىء والاسس التي رسخت في صدر الاسلام في الانتشار بين جماهير كل مجموعة تصلها الدعوة الجديدة .

ـ اتاح استقرار الحكم في العهدين الاموي والعباسي، بالرغم من التحول في طبيعة نظام الحكم وبفعل المبادىء الجديدة التي قدمها الاسلام وفجّر بها الطاقات الخلاقة الكامنة ... اتاح ذلك قيام عملية تفاعل عميق وشامل انتجت الحضارة العربية الاسلامية في شتى الميادين الفكرية والتطبيقية .

ـ لم تتوقف قطاعات كبيرة من الناس عن الرغبة في العودة الى الاسلوب الديمقراطي الذي تجلى في صدر الاسلام والمضمون الاجتماعي الذي جسّده . وقامت حركات كثيرة تعترض على الانحراف الذي طرأ عن ذلك النموذج ، والتاريخ العربي حافل بأخبار هذه الحركات التي نشأ اهمها اثناء ذلك التحول مباشرة ؛ فخلال عملية الصراع الذي جرى بين معاوية والامويين وما مثّلوه من اسلوب مرتد عن المبادىء التي كرسها نظام صدر الاسلام وبين الامام علي ونظام الخلافة الراشدية من جهة اخرى نشأت حركتان مهمتان :

اولاهما : حركة الشيعة التي ناصرت الامام علي وغالت فحصرت حق الخلافة ومن ثم السلطة السياسية في آل البيت، فابتعدت بذلك ايضاً عن مفهوم الاختيار الشعبي المباشر للحاكم وقدمت

---

(٢٤) ٢٠ ق هـ ـ ٦٠هـ / ٦٠٣ ـ ٦٨٠م .

(٢٥) ٢٣ ق هـ ـ ٤٠ هـ / ٦٠٠ ـ ٦٦١م .

(٢٦) باستثناء عهد عمر بن عبدالعزيز (٦١ ـ ١٠١هـ / ٦٨١ ـ ٧٢٠ م) الذي يعتبره الكثيرون خامس الخلفاء الراشدين .

نموذجاً جديراً بالدراسة للحركة السياسية التي تناصر نظام حكم عادل،ويلتبس عليها الامر فتحصر ولاءها ومناصرتها بالحاكم وتنقل ولاءها الى ذريته ، ويغيب عنها ان الولاء يجب ان يكون في الحقيقة للفكرة والمبادىء التي يقوم عليها ذلك النظام العادل والتي تسعى اليها تلك القيادة العظيمة .

ثانيتهما : حركة الخوارج التي عارضت الفريقين المتصارعين وتمسكت بمبادىء الاختيار المباشر للحاكم وخضوع السلطة السياسية للارادة الشعبية، غير انها وقعت في التباس آخر اضاع عليها الفرصة في ان تكون الحركة التاريخية التي تتحمل مسؤولية التغيير . فهي انحازت حقاً الى المبادىء العادلة، إلا انها عادت القيادة التي كانت تجسد هذه المبادىء وعاملتها وكأنها مماثلة لحركة الامويين التي كانت العدو الفعلي الاساسي . وأدّى بها هذا الموقف الخاطىء الى تقديم خدمة هائلة للمعسكر المعادي بقتلها للامام علي[٢٧] ، مما فتح الطريق لاستلام الامويين للسلطة وحدوث الردة الكاملة . وجنت بذلك هذه الحركة نتيجة خطئها التاريخي القاتل هذا التشريد والتنكيل واشد انواع المحاربة من النظام الجديد .

ومع الزمن اخذت هاتان الحركتان ، إضافة الى حركات اخرى متفرقة[٢٨]، تكتسب ابعاداً اجتماعية متزايدة وتضم الكثير من ابناء الفئات المسحوقة والمضطهدة والمستغَلة .

وبدءاً من النصف الثاني من العصر العباسي بدأ تغلغل القوى الاجنبية في شؤون الدولة العربية ، ثم جاء غزو المغول والحروب الصليبية ومن بعدهما الاحتلال العثماني ، فدخلت المنطقة العربية لعدة قرون في ما عرف بعصر الانحطاط ، حيث تجمدت اوصال العملية الحضارية وتوقف الابداع وساد الاستبداد والاستغلال تحت ستار الدين الاسلامي نفسه والخلافة الاسلامية .

ولم يتوقف الامر عند هذا بل اخذت الدول الاوروبية التي استكملت بناء كياناتها القومية وعبرت بواسطة الثورات الليبرالية مرحلة الاقطاع الى مرحلة الرأسمالية وبدأت تفتش لنفسها عن مناطق تغترف منها المواد الاولية وتصدر اليها نتاجها ..اخذت هذه الدول تنهش في جسم الدولة العثمانية المريضة . وبدأ بذلك تسلل الاستعمار الاوروبي الى المنطقة العربية فأجهضت تجربة بناء نظام سياسي حديث سعى اليها محمد علي الذي جاء الى الحكم في مصر بداية بالاختيار الشعبي عبر القيادات الشعبية في تلك المرحلة مثل السيد عمر مكرم وغيره .. كما أُجهض التحرك الوحدوي الذي قاده ابراهيم بن محمد علي في المنطقة العربية . وتدخلت الدول الاوروبية مباشرة لاحماد تلك التجربة وذلك التحرك .

إلا انه في الوقت نفسه ـ النصف الثاني من القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين ـ بدأت تباشير الصحوة العربية في الجسم العربي الذي طال رقاده مع نداءات جمال الدين الافغاني وعبد

---

(٢٧) قتله عبد الرحمن بن ملجم المرادي احد متعصبي الخوارج ، وذلك في اطار الخطة التي وضعت لقتل زعماء الاطراف المتنازعة .. علي بن ابي طالب ، معاوية بن ابي سفيان ، عمرو بن العاص في وقت واحد اثناء الصلاة بالناس : اعتقاداً بأن قتلهم سينهي النزاع ويعيد الوضع الى نظام الشورى والاختيار المباشر . ولقد قتل الامام علي بينما جُرح معاوية وقتل نائب عمرو بن العاص في مصر الذي كان يصلي بالناس عوضاً عن الاخير بسبب مرضه،وبذلك نجا ايضاً .

(٢٨) من هذه الحركات حركة القرامطة في الجزء الشرقي من الجزيرة العربية وكذلك ثورة الزنج في البصرة . للاستزادة حول هذا الموضوع انظر كتابي محمد عمارة : **مسلمون ثوار** ، ط٢ (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٩) ، و **ثورة الزنج** .

الرحمن الكواكبي ومحمد عبده وغيرهم الذين اخذوا يذكّرون بعهد صدر الاسلام والمبادىء والقيم التي ارساها ولاسيما في المجال السياسي والاجتماعي . ويفندون دعوى تعارضها مع معطيات العصر الجديدة .

ولقد ادى الاحتكاك مع المجتمعات الاوروبية الى آثار هي بلا شك مجانبة لرغبة المستعمر الاوروبي . فلقد بدأت العناصر العربية التي كانت تتلقى العلم في اوروبا بالمقارنة بين اوضاع هذه المجتمعات المتقدمة والوضع العربي المتخلف . وبدأوا بالتفكير في كيفية الاصلاح وتغيير الامور فيه[٢٩] .

كذلك فإن المحاولات التي بذلتها الحركة القومية التركية من خلال جمعية الاتحاد والترقي بعد استلامها زمام الحكم اوائل هذا القرن لتتريك الامم الواقعة تحت الاحتلال التركي وبالدرجة الاولى الامة العربية[٣٠] ، ادت الى نشوء ردود أفعال قومية عربية تبلورت في تشكيل الجمعيات والاحزاب العربية القومية المطالبة ، بشكل او بآخر ، بالتمايز او الانفصال عن تركيا .

من جهة اخرى فلقد ادّى انتصار الثورة الاشتراكية التي قادها لينين في روسيا عام ١٩١٧ الى ادخال عامل جديد في المنطقة العربية من خلال بدء انتشار الافكار الاشتراكية وتشكيل الحركات التي تنادي بها وتطالب بالتغيير الاجتماعي لمصلحة الطبقات الفقيرة .

وبانتهاء الحرب العالمية الاولى تم استكمال السيطرة الاوروبية على معظم المنطقة العربية وكُرّست التجزئة فيها بمعاهدة سايكس ـ بيكو . كما تم تسليم فلسطين، عبر وعد بلفور ١٩١٧ والهجرة اليهودية تحت حماية الانتداب البريطاني، الى الحركة الصهيونية لتقيم دولة اسرائيل فيها رسمياً في ١٥ ايار / مايو ١٩٤٨ .

ونشأ بذلك جسد عربي ممزق ومجتمعات متخلفة مستعمرة او تحت النفوذ الاستعماري تسودها علاقات اجتماعية مختلة وغير عادلة .

بعد هزيمة العرب امام اسرائيل ١٩٤٨ ـ التي كانت صدمة عنيفة ايقظت الرأي العام العربي وكشفت له تهافت الانظمة العربية وبعدها عن تمثيل الارادة الشعبية ـ طرأت على المنطقة تحولات واحداث مهمة نوجز ابرزها فيما يلي :

١ ـ حصول الاقطار العربية، التي كانت خاضعة للاستعمار المباشر في اوقات متفرقة ، على استقلالها السياسي .

٢ ـ تعاظم المد القومي وتفاعله مع الطرح الاشتراكي وتبلوره في احزاب قومية ذات طرح اشتراكي استطاعت فيما بعد الوصول الى السلطة في بعض الاقطار العربية .

---

(٢٩) ابرز هؤلاء رفاعة رافع الطهطاوي (١٨٠١ ـ ١٨٧٣) الشيخ الازهري الذي رافق البعثة التي اوفدها محمد علي للتعلم في فرنسا ، فسجل انطباعاته عن الاوضاع الاوروبية المتقدمة وقارنها بأوضاع بلده .

(٣٠) وصلت هذه المحاولات الى حد تصفية قيادات ورموز الحركة القومية بالجملة حيث قام جمال باشا ـ احد قياديي الاتحاد والترقي والمسؤول عن المنظمة العربية ـ بإعدام ٢١ شخصية عربية بارزة يوم ٦ ايار / مايو ١٩١٦ وعُرف هذا اليوم من وقتها بعيد الشهداء ، كما حمل جمال باشا من حينها لقب السفاح .

٣ ـ قيام ثورة الثالث والعشرين من تموز / يوليو ١٩٥٢ التي أحدثت تغييراً استراتيجياً مهماً في هذه المنطقة عندما وضعت مصر، بما تمثله من وزن بشري وحضاري وجغرافي، في صف التيار العربي القومي الاشتراكي بل في قيادته .

٤ ـ تغير اسلوب الدول الاستعمارية في تعاملها مع المنطقة العربية وتحولها الى اسلوب الاستعمار الجديد من خلال ربط الاقتصاد العربي بالاحتكارات الرأسمالية ، ومن خلال الضغوط المتصاعدة اقتصادياً وسياسياً ومن خلال تصعيد العدوانية الاسرائيلية الى حدها الاقصى بشكل اصبحت معه اسرائيل العامل الاستراتيجي الاول في تحديد مجريات الامور في المنطقة العربية .

٥ ـ استمرار الصراع العربي ـ الاسرائيلي وتعقّده وعصيانه على الحل مما وفّر للانظمة العربية باستمرار مشجباً يعلق عليه كل اوزار القصور والاوضاع الظالمة واللاديمقراطية .

٦ ـ سعي الدول الاستعمارية ولاسيما الولايات المتحدة الامريكية الى إبطال فاعلية التيار القومي الاشتراكي من خلال وسائل متعددة منها :

ـ التسلل الى كثير من الحركات والاحزاب التي بلورها هذا التيار وحرفها او توجيهها لخدمة اهدافه ومخططاته .

ـ اسلوب المحاصرة ومحاولات الاسقاط من الداخل والخارج التي قد تصل الى شن الحرب المباشرة كما تم عام ١٩٥٦ وعام ١٩٦٧ ضد النظام الناصري في مصر .

٧ ـ تكوين منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤ لتجسّد الشعب الفلسطيني بشكل مادي لمجابهة ادعاء اسرائيل امام المحافل الدولية عدم وجود هذا الشعب، إضافة الى دورها الاساسي كحركة تحرير وطنية ضد الاستعمار الاستيطاني في فلسطين . وتعاظمت اهمية هذه المنظمة بعد نكسة حزيران ١٩٦٧ عندما برزت ظاهرة المقاومة الفلسطينية المسلحة وتجمعت منظماتها المختلفة ضمن إطار منظمة التحرير ووفق ميثاق وطني فلسطيني يستهدف تحرير كامل تراب فلسطين . وبغض النظر عن كل الملاحظات ـ وهي كثيرة وبعضها خطير ـ التي تؤخذ على حركة المقاومة وفصائلها المتعددة فإن حركة المقاومة الفلسطينية وإطارها المتفق عليه (منظمة التحرير الفلسطينية) اصبحت، بما ايقظت من آمال في حسم الصراع العربي ـ الاسرائيلي لمصلحة العرب مصدر استقطاب للجماهير العربية على امتداد الوطن العربي كله ؛ تدخل عبره هذه الجماهير دائرة الوعي السياسي وبذلك اخذت تمثل ـ بقصد او بغير قصد ـ خطراً كبيراً على القوى التقليدية العربية من جهة وعلى اسرائيل والقوى الاستعمارية من جهة اخرى[٣١] .

---

(٣١) تجلى ادراك القوى التقليدية العربية لهذا الخطر ورد فعلها عليه في جانبين :

١ ـ محاولة شراء براءة الذمة امام الجماهير العربية وامام جماهير المقاومة من خلال دفع المساعدات المالية للمقاومة الفلسطينية وبالذات للمنظمات التي توصف بالمعتدلة فيها .

٢ ـ الصدام المسلح عندما تصل الامور الى الحد الحرج كما تم في احداث ايلول / سبتمبر ١٩٧٠ والتي انتهت بخروج المقاومة من الاردن .

اما بالنسبة لاسرائيل والقوى الاستعمارية وبالذات امريكا فقد كانت تتحين الفرص المناسبة لتوجّه ضربتها التي تنهي بها حركة المقاومة وبذلك تتخلص من هذا العامل المزعج والخطر ،الى ان تم تنفيذ هذا في الاجتياح الاسرائيلي للبنان صيف ١٩٨٢والذي انتهى باخراج المقاومة الفلسطينية من جنوب لبنان وبيروت وتشتيتها بعيداً على اطراف الوطن العربي .

٨ ـ تراجع المد الثوري الذي ترافق بالتفاف وتجاوب جماهيري ضخم على كل الساحة العربية خلال فترة الخمسينات والستينات ، وكانت آخر ثمرات هذا المد قيام ثورة الاول من ايلول / سبتمبر ١٩٦٩ في ليبيا .

ولقد بدأ هذا الانحسار مع وفاة جمال عبد الناصر ـ القيادة التاريخية التي حازت ولاء معظم القطاعات الشعبية العربية وثقتها على امتداد الارض العربية ـ في ٢٨ ايلول / سبتمبر ١٩٧٠ ، وتصاعد هذا الانحسار ليصل في النهاية الى عصر السيطرة الاسرائيلية في المنطقة .

من هذا العرض التاريخي يتضح لنا الواقع العربي المعقد الذي نتج عبر هذه التطورات واستشرت فيه الازمة بكل جوانبها المتفاعلة سواء على صعيد التمزق القومي او في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .

وما يهمنا هنا هو جانب الممارسة السياسية وطبيعة انظمة الحكم ومدى ابتعادها او اقترابها من الديمقراطية . فمع بدء اليقظة العربية وبالاحتكاك مع معطيات العصر سواء في المعسكر الرأسمالي او في المعسكر الشيوعي وتحت ضغط دخول قطاعات كبيرة من الجماهير العربية حلبة الوعي السياسي، واجهت المنطقة العربية وقواها الاجتماعية على اختلاف مشاربها اختيارات محددة كثيراً ما وضع بعضها موضع النقيض من الاختيارات الاخرى . هذه الاختيارات هي :

ـ العودة الى تراث الماضي واسلوب الممارسة السياسية فيه ، وهو كما اسلفنا يتضمن جوانب مشرقة منظوراً اليها من خلال معطيات ذلك العصر .

ـ اسلوب الديمقراطية الليبرالية المطبق في دول الغرب وهي صورة براقة ومغرية الا انها تغفل البعد الاجتماعي ـ كما رأينا ـ اضافة الى ذكريات التراث الاستعماري الكريه الذي لا تزال آثاره فعّالة في المنطقة .

ـ النموذج الذي بلورته النظم الشيوعية والتي حاولت فيه حل التناقضات الاجتماعية والانحياز الى الطبقات الشعبية الاكثر فقراً ، إلا ان هذا شابته جوانب اخرى مهمة مثل انعدام حرية الرأي واختلال المعادلة بين الفرد والجماعة ـ كما أسلفنا ـ .

الى جانب هذه الاختيارات تعاظم دور المؤسسة العسكرية في المجتمعات العربية وتزايد تدخلها في مجال التغيير الاجتماعي والعمل السياسي وفق الآلية التي أشرنا اليها في بحثنا للاسباب العامة لأزمة الديمقراطية .

ومن جهة اخرى فإن نماذج تقليدية لانظمة الحكم استمرت بالبقاء في بعض الاجزاء العربية ، ومن بينها اشكال تُذكِّر بالنماذج التي تواجدت في اوروبا في عصر ما قبل الثورة الفرنسية وبروز الديمقراطية الليبرالية الحديثة .

لقد ادى هذا كله الى توافر نظم حكم سياسية متنوعة ومتباينة على الارض العربية تتراوح من نظم المشيخات والامارات والممالك المقيدة والمطلقة،مروراً بأنظمة ليبرالية على النمط الغربي وانتهاء بنظم حكم الحزب الواحد التي يصل بعضها الى محاكاة النظام السوفياتي .

ولا يستطيع المرء ان يرتاح الى هذا التصنيف المطلق حيث نجد تداخلات كثيرة في معظم الانظمة العربية . فالنظام الليبرالي الموجود في لبنان مثلاً يحاكي ارقى الانظمة الليبرالية في الغرب

سواء في وجود الاحزاب او البرلمان المنتخب او حرية الصحافة ... الخ . الا ان النظام يرتكز على مبدأ الطائفية الذي يتناقض مع جوهر الليبرالية الذي ينادي بمساواة الناس بغض النظر عن مذاهبهم الدينية او اصولهم العرقية . وهناك تداخلات مماثلة في انظمة عربية اخرى .

٢ ـ خصائص ومظاهر ازمة الديمقراطية في الوطن العربي

إضافة الى الاسباب والجوانب العامة لأزمة الديمقراطية التي استعرضنا، تكتسب هذه الازمة في المنطقة العربية ابعاداً ومظاهر خصوصية افرزتها المعطيات الموضوعية في الواقع العربي من جهة والممارسات السياسية لأنظمة الحكم العربية والقوى السياسية والاجتماعية العربية حاكمة ومعارضة ولا مبالية من جهة اخرى .

أ ـ الاسباب الموضوعية الخاصة بالواقع العربي

(١) إن علاقات التبعية التي تربط كثيراً من الانظمة العربية بالقوى الدولية الخارجية ، وبالدرجة الاولى الولايات المتحدة الامريكية ، ولاسيما في المجال الاقتصادي والمالي تؤدي الى نفوذ سياسي متعاظم لهذه القوى يصل في كثير من الاحيان الى تشكيل القرار السياسي في هذه الاقطار . اضافة الى التواجد المباشر لهذه القوى الدولية في المنطقة العربية سواء عن طريق القواعد او الخبراء ... الخ . كذلك فإن استمرار الصراع العربي ـ الاسرائيلي والرجحان المستمر لاسرائيل فيه ، والتصور الخاطىء المتزايد الذي يضع مفاتيح حل هذا الصراع في يد الولايات المتحدة التي يعرف الجميع انها الشريك الاكبر لاسرائيل ، إن هذا كله يفرز تأثيره على اشكال نظم الحكم واسلوب ادارته ويضع سلطات هذه النظم من البداية في موضع تعارض الارادة الشعبية في هذه الاقطار . وبكلمة اخرى فإنه يعطل العملية الديمقراطية فيها .

(٢) إن الاوضاع الطبقية والعلاقات الاجتماعية اللامتكافئة وغير العادلة التي تسود معظم اقطار الوطن العربي تجعل الاشكال والممارسات السياسية المطبقة في هذا الجزء او ذاك والتي تنسب دائماً الى الديمقراطية ، بغض النظر عن المدرسة الايديولوجية ، مبتورة الصلة بالمعنى الحقيقي للديمقراطيةوتحولها الى اشكال مزيفة تخدم الطبقات والقوى المسيطرة في النظام .

(٣) إن التجزئة المفروضة على الوطن العربي خلقت جملة من الحقائق : منها حالة الضعف السائدة في كل جزء وفي الوطن العربي ككل : وحالة الضعف هذه تؤدي امام جسامة التحديات الخارجية والداخلية بالضرورة الى الاعتماد على القوى الخارجية والتبعية وما ينجم عنها من نتائج . كما ان هذه التجزئة افرزت وتفرز قوى عربية متعارضة : حيث تنشأ قوى سياسية ترتبط مصالحها بهذه التجزئة وبالانظمة الحاكمة في هذه الاجزاء : ومن ثم فإنها تقاوم بكل الوسائل اية دعوة لالغاء هذه التجزئة وتقوم ـ او تشارك ـ بقمع القوى التي تسعى من اجل ذلك .

وهذا جانب مهم من جوانب ازمة الديمقراطية في الوطن العربي .

(٤) إن حالة التخلف الاجتماعي والثقافي وسيادة الامية في معظم اقطار الوطن العربي وبالذات لدى الطبقات الشعبية من عمال وفلاحين تقدِّم ارضية خصبة لهذه الازمة . لأن هذه الحالة تجعل سواد الشعب العربي خارج العملية السياسية وتسهّل على القوى الحاكمة عملية تزييف الديمقراطية . وكلنا يعرف كم من مرة قامت فيها هذه القوى الشعبية في كثير من الاجزاء العربية

بانتخاب افراد ومجموعات لا تنتمي اليها ولا تمثلها بل تعمل ضد مصالحها بسبب انعدام الوعي او الخوف على لقمة العيش .

(٥) إن المعادلة الصعبة بين التراث والمعاصرة التي تواجه الوطن العربي وقواه الاجتماعية والسياسية الفاعلة عند البحث عن مكان في الحقبة التاريخية التي تمر بعالم اليوم، تشمل ايضاً فيما تشمل مسألة البحث عن الاسلوب السياسي المناسب والشكل السياسي المناسب الذي يؤخر عملية التفاعل الاجتماعي على الساحة العربية . ان معظم المفاهيم الحديثة للديمقراطية والاشكال التطبيقية لها هي افراز لتطورات تاريخية تمت في مجتمعات اخرى ، وبالدرجة الاولى في المجتمعات الاوروبية ، ولذا فإنه عندما تم نقل تلك المفاهيم والاشكال الى المنطقة العربية لم تراعَ مناسبة هذه الافكار والاشكال للواقع العربي ببعده المكاني والزماني التاريخي اي التراثي . ولم تفكر القوى التي قامت بالنقل ما اذا كان بالامكان تطبيق هذه الاشكال على علاتها دون تعديل او تغيير . ولقد نشأ عن هذا نوع من فقدان اللغة المشتركة بين الجماهير العربية وبين قواها السياسية التي جلبت تلك الافكار والاشكال ؛ إضافة الى الغربة التي ترسبت لدى هذه الجماهير تجاه ما يطبق عليها .

ب ـ مسؤولية النظم والقوى السياسية العربية

إن قسطاً كبيراً من المسؤولية في ازمة الديمقراطية في الوطن العربي تتحمله القوى السياسية العربية على اختلاف انواعها سواء أكانت في السلطة او في خانة المعارضة او في موقع ما بين بين . وتتجلى هذه المسؤولية في جوانب كثيرة منها :

(١) على صعيد الانظمة العربية والتنظيمات السياسية التي تعتمد عليها يتراوح فيها تحريم الرأي الآخر وقمع القوى السياسية الاخرى من عدم الرضا حتى يصل الى التصفية الجسدية . وتقوم في مقابل ذلك بطرح قناعاتها وتصوراتها في مجال الممارسة السياسية على انها الصحيح الوحيد وما عداها خطأ بل خطيئة . وتعمد الى فرض التصورات على الآخرين بغض النظر عن ملاءمة هذا للمعطيات الموضوعية لواقع المجتمع او عدمه .

وعلى العموم فإن الاشكال التطبيقية للممارسة السياسية التي تنتهجها النظم العربية الحالية مقتبسة عن النماذج الاوروبية غرباً او شرقاً مع تشويه هذه الاشكال ومسخ مضامينها .

(٢) اختلال العلاقة بين السلطة (قوى سياسية حاكمة واشكال ومؤسسات تطبيقية) وبين الجماهير ناجم إما عن رفض مبدئي لدور الطبقات الشعبية في الممارسة السياسية الايجابية وهذا هو الحال في معظم الاقطار العربية التقليدية ، وإما عن قناعة بعدم مقدرة الجماهير الشعبية على قيادة زمام نفسها ومن ثم لا بد من ان تنوب عنها النخبة في ادارة شؤون الحكم ، وإما عن خوف من القوى الشعبية التي قد تكون ـ لو اتيحت لها الفرصة ـ ذات اختيارات سياسية مغايرة . وامثلة هذا كثيرة في معسكر معظم الاقطار العربية التقدمية .

(٣) يرتبط بما سبق ويساهم فيه ان معظم القوى السياسية العربية ـ ولا سيما القوى التقدمية منها ـ تتسم غالباً بازدواجية واضحة في سلوكها السياسي وتتناقض غالباً ممارساتها مع الشعارات التي تطرحها ، فمعظم هذه القوى يطرح قضية الديمقراطية وينادي بها ، وعندما يصل الى السلطة ينفرد بها ويحارب القوى الاخرى ويقمعها بل وينتقل قمعها الى الجماهير ايضاً . كما يطرح كثير من

هذه القوى قضية الوحدة ويملأ الدنيا بشعارات وكتابات حولها وعندما يصل الامر الى التطبيق تكون اولى القوى المعرقلة لها والمتخلية عنها . وربما استطاع المرء تعليل هذا السلوك المزدوج وكذلك ظاهرة رفض الرأي الآخر بوقوع هذه القوى في دوامة المحافظة على الحكم الذي استلمته ، حيث تتداعى آلية الريبة في القوى الاخرى الى اعتبارها قوى مناوئة ومعادية ؛ ومن ثم ينمو مسلسل المواجهة معها وتنمو الاجهزة القمعية والامنية لتصبح قوى ضاغطة ينعكس تأثيرها حتى ضمن الحركة السياسية الحاكمة فينتقل القمع الى داخلها فتنشأ الاجنحة والشلل ويحتدم الصراع على السلطة وتبدأ التصفيات . وهكذا تصبح السلطة غاية في حد ذاتها بعد ان كانت وسيلة لتحقيق الاهداف التي نشأت من اجلها تلك الحركة واستمدت منها شرعية وجودها . والامثلة على هذا متوافرة لكل ناظرٍ في ارجاء وطننا العربي .

ج ـ مسؤولية المثقفين العرب

إن جزءاً ليس باليسير ايضاً من المسؤولية عن ازمة الديمقراطية في الوطن العربي يقع على عاتق المثقفين العرب الذين يفترض ان يمثلوا الطليعة التي تفتح الطريق ـ بالتوعية ـ امام الجماهير للمشاركة في صنع الحياة والمستقبل . هذه المسؤولية تتمثل في عدة جوانب ، اهمها :

(١) تغرب القسم الاكبر من المثقفين العرب : بمعنى ارتباطهم الواعي او غير الواعي بثقافة الغرب وحضارته واعتبارهما معيار التقدم والتمدن ، وبالتالي ابتعاد مطرد وغربة متنامية بينهم وبين الفئات والطبقات الشعبية ، وبينهم وبين تراث الامة وتاريخها . ويزيد في هذا التباعد تعالي كثير من المثقفين العرب على الجماهير الشعبية واحياناً احتقارهم لها ، واحساسهم بالتميز عنها وخجلهم من الانتماء اليها . ولما كان هؤلاء المثقفون هم الذين سيشغلون وظائف الدولة ومؤسساتها ؛ وبالتالي يتبوّأون المراكز الاجتماعية القيادية يتضح لنا مدى الفصام المتزايد بين الجماهير وبين الفئات المثقفة التي تقود المجتمع .

(٢) انغماس معظم المثقفين العرب في تدبير مصالحهم الذاتية يحكمهم في ذلك اتجاه متزايد للأخذ بنمط الحياة الاستهلاكي يغزو المنطقة العربية ويسري فيها سريان النار في الهشيم (النهم المتزايد للحصول على السلع الاستهلاكية .. سيارة.. تلفزيون .. فيديو ... الخ). وبالتالي انصرف هذا القطاع من المثقفين عن الانشغال بالقضايا الاجتماعية الى الانغماس في مشاكل الحياة اليومية ؛ وبالتالي تعطل دورهم في عملية التوعية الجماهيرية والدفاع عن قضايا القطاعات الشعبية بما فيها قضية الديمقراطية.

(٣) اعتكاف البعض الآخر من هؤلاء المثقفين على العمل الاكاديمي البحت والتحول الى ادوات حيادية تبحث في مسائل العلم المجرد دون التفات للصراع السياسي والاجتماعي الدائر في المجتمع فيغيبون بذلك عن دورهم الطليعي في هذا الصراع .

(٤) نفور كثير من المثقفين العرب من الالتزام السياسي والامتناع عن الانضواء تحت شكل تنظيمي ، إمَّا بحجة ان الظروف اللاديمقراطية في الوطن العربي لا تسمح بالعمل السياسي الصحيح ، او ان التزامهم السياسي سيفقدهم الموضوعية لأنهم ينحازون بهذا الى وجهة نظر معينة ، او بسبب شعور بعضهم بأنه اكبر من اي عمل سياسي . ويغيب عن بال هؤلاء ان ازالة الظروف اللاديمقراطية في الوطن العربي لا تتم الا بمحاربة القوى التي تكرسها استهدافاً لخلق ظروف ديمقراطية سليمة،وهذا لا يمكن تحقيقه الا بالعمل السياسي المنظم والمشاركة الايجابية الفعّالة فيه . اما بالنسبة لقضية الحياد

والموضوعية فإنه من بديهيات العلم أن الموقف الموضوعي هو الانحياز للصحيح ضد الخطأ وللموقف السليم ضد الموقف المغلوط .. فكيف يمكن للمثقف الواعي ان يظل على الحياد بين الديمقراطية والاضطهاد والقمع ، بين الاستغلال والعدل الاجتماعي ، بين التجزئة والتشرذم وبين الوحدة القومية ؟

(٥) إن اخطر دور أدّاه ويؤديه كثير من المثقفين العرب هو التحول الى ابواق للانظمة العربية القائمة ، واقلام تبرر لها كل ممارسات القمع ومصادرة الحريات . بل تفلسف ذلك لها واحياناً تدفعها اليه .

إن المستعرض للاعداد الهائلة من المثقفين العرب المتوزعين في الصحف والمجلات واجهزة الاعلام ودور النشر ومراكز الدراسات على اختلاف مشاربها يلمس هذه الحقيقة المخجلة والمأساوية .

إن الكلمة التي يفترض ان تكون مقدمة للحركة والفعل ومن ثم موصلة للحرية والديمقراطية تحولت في الوطن العربي في كثير من الاحيان الى خادم للسلطة ومبرر لارهابها ، بل احياناً موصلة اليه . واصبح دور المثقف العربي ـ عبر ذلك ـ يقترب كثيراً من دور مهرّج السلطان في عصور خلت .

إن هذه الاسباب والجوانب الموضوعية والذاتية التي استعرضنا افرزت على الساحة العربية **ظواهر كثيرة تشكل في مجملها القسم المرئي من ازمة الديمقراطية** فيها . واهم هذه الظواهر هي :

ـ إن الانسان العربي في هذه المرحلة يعاني حالة حرمان من اهم حقوقه الاساسية كإنسان فهو محروم من ابداء الرأي والتعبير في شؤون مجتمعه ووطنه وامته . وهو مغلول عن المشاركة في تقرير مصيره ومصيره بلده . ومكبل بقيود القهر والخوف والحاجة . كما انه محكوم عليه بالاقامة الجبرية داخل سجن اقليمه الضيق حيث ان انتقاله الى اي قطر عربي آخر تقوم في وجهه الوف العقبات والعوائق . والامر الاكثر مأساوية ان دخول الاجنبي الى اي بلد عربي مصحوب بأشد انواع التسهيلات عكس ما هو الحال بالنسبة للعربي . كذلك فإن العربي الذي ينتقل للعمل في بلد عربي آخر يشعر فوراً وفي كل معاملة أنه اشد غربة من الاجنبي الذي يعمل في تلك البقعة .

ـ والانسان العربي في كثير من اجزاء الوطن العربي محروم من المعلومات التي تتعلق بشؤون بلده وامته وحياته ومشاكله .. فهو لا يرى ولا يسمع الا ما يسمح به النظام ، ولا يقرأ إلا ما تسمح به الرقابة . فهو ليس ممنوعاً عن ابداء الرأي فحسب بل ممنوع عن تكوينه.. والمفارقة المأساوية ان الاوساط الخارجية ـ وكثير منها معادٍ للوطن والامة واحياناً للنظام نفسه ـ تعلم عن مجريات الامور في ذلك البلد العربي اكثر مما يعلمه ابناؤه .. وانى لهم ان يعلموا ؟!

ـ ولقد تطور الامر في كثير من الاجزاء العربية الى اهدار قيمة الانسان وامتهان كرامته والتنكيل به جسمياً ومعنوياً ، بل ان التصفية الجسدية للانسان العربي اصبحت اسلوباً طبيعياً داخل هذه الاجزاء ، كما ان كثيراً من القيم العامة التي كانت تسود المجتمع العربي، والتي كانت موضع اعتبار من الجميع وفوق اي خلاف شخصي او اجتماعي اوسياسي، قد انهارت او بالاحرى اهدرت ..

فصيانة الاعراض وعدم المساس بها مثلاً كانت قيمة شبه مقدسة في المجتمع العربي في حين اصبح انتهاك الاعراض الآن وسيلة متداولة لدى كثير من القوى الحاكمة لتعذيب خصومها السياسيين او لابتزاز المعلومات منهم .

كذلك لم يعد هناك اعتبار لتلك القيم العربية التي كانت تصون المرأة وتحافظ على الطفل وتحترم المسنين ؛ فأصبحت المرأة تعذب وتسجن وتقتل ، واصبح الطفل يعتقل ويُصفى، واصبح الشيخ يهان وسُحل .

ـ في اطار هذا الحصار والقمع والتعتيم وفي ظل الانحسار العام الذي يسود المنطقة العربية تسيطر على الجماهير فيها سلبية شديدة وانصراف واضح عن القضايا العامة واستغراق كبير في ملاحقة مشاكل الحياة اليومية ولقمة العيش ؛ الامر الذي يكاد يجعلها على هامش الممارسة السياسية .

ـ بروز ححالة انفصام لا تخطؤها العين بين السلطة الحاكمة وبين الناس في معظم بل ربما كل اقطار الوطن العربي . فالسلطة السياسية من جانبها لا تكاد تقيم وزناً للشعب وقواه وطبقاته الاجتماعية وتتصرف كأنها ذات حق الهي في حكمه ، او انها ـ في احسن الاحوال ـ مخوَّلة بالنيابة عنه ؛ بل ربما هي تخاف منه فتحاول جهدها إقصاءه عن الممارسة السياسية . أما من جهة الشعب فتسود السلبية التي أشرنا اليها والى اسبابها فيما سبق .

ـ تعاظم حالة البرود وعدم الاستجابة لدى الطبقات والفئات الشعبية تجاه قوى المعارضة والتغيير في الوطن العربي ونشوء حالة من عدم الثقة في كل هذه القوى وذلك إمَّا بسبب خيبات امل متكررة معها او بسبب الاعتقاد بعجز هذه القوى عن تنفيذ ما تطرحه ، او بسبب قصور في تلاحم هذه القوى والحركات بالجماهير الشعبية .

ـ تفشي كثير من الاساليب والممارسات اللاديمقراطية مثل التعصب والارهاب الفكري وعدم تحمل الرأي الآخر والاستعلاء وفرض الذات داخل معظم الحركات السياسية العربية بما فيها الحركات المعارضة والساعية للتغيير .

ولقد انعكس هذا في جوانب منها :

الاول ، داخل كل حركة من هذه الحركات حيث يسود الفصام بين القواعد والقيادات حيث تنفرد الاخيرة بدخول المناورات السياسية وتتقلب بين المواقف المختلفة واحياناً المتناقضة دون ان يكون للقاعدة دور في تحديد هذا كله ، بل تساق وتجند لخدمة هذه المواقف .

الثاني ، بين هذه الحركات بعضها بعضاً حيث تسود علاقات الريبة والشك وتبادل الاتهامات والمحاربة حتى بين الحركات المتقاربة في الاصول الاجتماعية والفكرية .

الثالث ، اسلوب المخاطبة والحوار واللغة السياسية لدى الحركات العربية، الذي يتسم بالعنف والعصبية وعلو النبرة (الصراخ احياناً) ومراراً بالسادية .. فأصبح من اسهل الامور وصف الخصم بأنه ذيل او نذل او قذر ... الخ . واصبح رائجاً لدى كثير من هذه القوى القول بأنها ستسحق وتدمر ... الخ .

وإذا كان هذا الاسلوب يعبر عن تغلّب النظرة الذاتية والانفعالية لدى هذه القوى على التحليل الموضوعي العلمي فإنه يعبّر ايضاً عن فقدان القيمة الديمقراطية التي تعترف بالآخرين وتعطيهم الحق في ان يكون لهم رأياً .

كما انه في ظل ضعف معظم هذه الحركات يصبح هذا الاسلوب نوعاً من التعويض النفسي الذي يغطي العجز عن الفعل بالقول الصارخ المنفعل .

ـ هذه الامور مجتمعة ساهمت في خلق حالة عجز شامل في كل المنطقة العربية وعلى كل اصعدتها وقواها .. نظماً ومنظمات وجماهير .. حالة تشبه الشلل العام وعدم الارتكاس مهما بلغت قوة المنبه او المؤثر . ولعل ابرز مثال لهذا الموقف العربي الرسمي والشعبي الحاكم والمعارض تجاه تصاعد العدوانية الاسرائيلية وبلوغها حد ضرب اي هدف عربي دونما رادع او حتى حركة مجدية للدفاع عن النفس .. إن ضم الجولان وقصف المفاعل الذري قرب بغداد واجتياح لبنان وبناء المستعمرات الاسرائيلية المتلاحق في الضفة والقطاع والمخطط السائر حالياً لأنهاء الصراع العربي ـ الاسرائيلي بما يضمن تثبيت اسرائيل والاعتراف بها وتكريس تبعية المنطقة العربية للهيمنة الامريكية .. كلها امثلة لا تحتاج الى تفصيل .

خامساً : ملامح اساسية لحل ازمة الديمقراطية في الوطن العربي

إن الوضع المعقد الذي تتسم به ازمة الديمقراطية في الوطن العربي والوشائج الجدلية التي تربطها ببقية ازمات ومشاكل الواقع العربي الراهن يجعل من الحلول المتوخاة لهذه الازمة حلولاً معقدة ومركبة .

ان إدراك هذه الحلول ووضعها موضع التنفيذ يقع بالدرجة الاولى على عاتق الطلائع العربية الواعية والمتواجدة في كل القوى السياسية العربية وخارجها والتي اصبحت تدرك اكثر من اي وقت مضى ان الازمة التي تعصف بالامة العربية تعدت مرحلة ان تكون مجرد تهديد لمصلحة حزبية او فئوية او طبقية لتصبح تهديداً للوجود القومي كله .

١ ـ حقائق اساسية في مسألة الديمقراطية

إن التحليل الذي اسلفنا يؤدي بنا الى جملة من الحقائق المبدئية في مسألة الديمقراطية التي بمراعاتها يصبح تعريف الديمقراطية المتداول ممكن التطبيق والتطوير .

إن الديمقراطية ليست مفهوماً مطلقاً ، فهي من خلال علاقتها العضوية بمفهوم الحرية لا يمكن ان تصل الى الكمال المطلق . فمن جهة تتداخل حرية الافراد فيما بينهم وتتعارض في كثير من الجوانب ، كما تتواجد معادلة صعبة بين حرية الفرد ومصلحة المجتمع من جهة اخرى . ولقد اسلفنا فيما سبق ان الفرد يتخلى عن جزء من حريته للمجتمع ليستطيع الاخير حماية الجزء الباقي منها . فالمعادل الحقيقي لمقولة الديمقراطية المطلقة هو الفوضى المبنية على الحرية الفردية الكاملة والتي توصل الى سيطرة القوي على الضعيف ومن ثم نشوء الاستغلال والقهر،وبذلك ينتج النقيض الواضح لجوهر الديمقراطية .

من هنا فإن الديمقراطية ـ من حيث المضمون ـ تستهدف التوازن الخلاق العادل بين الفرد والمجتمع ؛ بحيث تنتفي امكانية طغيان مصلحة فرد او مجموعة افراد على المجتمع ككل كما يحصل في المجتمعات الرأسمالية ، بقدر ما ينتفي فيه ايضاً تحول الفرد الى مجرد ترس في آلة المجتمع الضخمة ، فتنمّي لديه روح المبادرة والابداع كما يحصل احياناً في المجتمعات الشيوعية .

ولقد رأينا ايضاً من خلال التحليل ان الديمقراطية المباشرة المطلقة غير ممكنة وانه لا بد من

مسألة الانابة والتمثيل والتي تتشكل وفقها مؤسسات الحكم كما تنفرز عبرها القوى والمنظمات السياسية التي تمثل القوى الاجتماعية المكونة للشعب . والشيء الحاسم هنا هو مدى انسجام هذه المؤسسات وتلك القوى مع الواقع الاجتماعي السائد ومدى تمثيلها الفعلي للارادة الشعبية . اي ان الديمقراطية ـ من حيث الشكل ـ تستهدف اوسع مشاركة شعبية ممكنة في العمل السياسي وافضل تمثيل للارادة الجماهيرية .

إن الديمقراطية ليست قضية مجردة فهي لا بد من ان تنسب الى المكان والزمان . فالديمقراطية لا يمكن ان تقوم في الفراغ بل تمارس ضمن واقع اجتماعي محدد وفي اطار مرحلة تاريخية معينة .

إذ لا يمكن ان نغفل خريطة القوى الاجتماعية في المجتمع كما لا يمكن ان نغفل حصيلة التطور التاريخي الذي مر به وما نتج عن ذلك من تراث وقيم . كما اننا لا نستطيع ان نغفل معطيات العصر الراهن وتجارب الشعوب الاخرى .

إن الخريطة الاجتماعية في المنطقة العربية ترينا بوضوح ان طبقتي الفلاحين والعمال تمثلان القسم الاعظم من تركيبة السكان في الوطن العربي في حين تشكل مساهمتهما في العملية السياسية جزءاً هامشياً فقط . ويتشكل القسم الباقي من خليط من الطبقات والقوى الاجتماعية المتداخلة مثل الرأسمالية الوطنية والمهنيين والتكنوقراط والطلاب وافراد المؤسسة العسكرية ... الخ . ورغم صغر حجم هذا القسم فإنه يملك في الواقع الراهن النصيب الاكبر في الممارسة السياسية . إذاً فـإن اية محاولة لارساء ديمقراطية سليمة في الوطن العربي لا بد من ان تعالج هذا الخلل وان تتجه الى تمثيل الطبقات الشعبية الاوسع واستهداف مصالحها .

كذلك فإن هذا التطبيق الديمقراطي المتوخى لا بد له من ان ينسجم مع القيم والحقائق التاريخية التي بلورتها الامة العربية عبر تاريخها فيكون حلقة موصلة بين الماضي والمستقبل ؛ اي لا بد له من ايجاد حل متوازن لمعادلة التراث والمعاصرة . بحيث لا يصبح مفهوم الديمقراطية نبتة غريبة منقطعة الجذور .

اما عن بعد الزمان فلا يمكن إغفال معطيات العصر الذي نعيش فيه ؛ فثورة الاتصالات الحديثة ووسائل الاعلام المسموعة والمرئية والمقروءة وعصر الكمبيوتر والاقمار الصناعية حققت قفزات هائلة في اتصال الامم ببعضها البعض وجعل عسيراً حصر فكرة من الافكار في بقعة واحدة ، كما جعلت من غير الممكن اخفاء الازمات التي تفرزها ثغرات اي نظام سواء على المستوى الايديولوجي او التطبيقي . ولقد قدّم تطور وسائل الاعلام امكانيات هائلة لمخاطبة الجماهير وجذب قطاعاتها الكبرى الى حلبة العمل السياسي وبذلك اصبح من الممكن الاقتراب بشكل اكبر واكثر فاعلية من مفهوم الديمقراطية الاصلي . إلا ان هذا سلاح له حدّه الآخر حيث اصبح ـ بوساطته ـ ممكناً لأية قوة سياسية التدخل في تشكيل الرأي العام واحياناً تزييفه .

ـ إن الديمقراطية ، باعتبارها قضية اجتماعية ، ليست مفهوماً ساكناً . فهي ليست فقط تعبيراً عن القوى الاجتماعية الاوسع ، بل هي ايضاً تعبير عن اتجاه التطور التاريخي والقوى الاجتماعية الصاعدة .. فهي بذلك مفهوم حركي يتناسب مع اتجاه التطور الاجتماعي المتصاعد . وعلى ذلك فإن مفهوم الشرعية المنبثق عن مفهوم الديمقراطية ، هو الآخر مفهوم متحرك ايضاً . فشرعية اي نظام إنما تأتي من مدى انسجام هذا النظام مع اتجاه التطور التاريخي للمجتمع وتمثيله للقوى الاجتمـاعية

الاوسع . فعندما يتوقف النظام عن مواكبة هذا التطور وعندما يقف عن تمثيل مصالح الطبقات الشعبية الواسعة ، او عندما يمثل القوى الاجتماعية الداخلية او القوى الخارجية المعادية لهذا فإن عملية التغيير الثوري على اختلاف انواعها ودرجاتها تصبح مطلوبة لاعادة التوازن الاجتماعي ولفتح الطريق امام تطبيق الديمقراطية الحقيقية .

٢ ـ وسائل حل ازمة الديمقراطية في الوطن العربي

أ ـ إزالة العوائق الموضوعية

إن تطبيق الديمقراطية السليمة واستكمالها في الوطن العربي لا بد من أن يبدأ وان يترافق بإزالة العوائق الموضوعية التي أشرنا اليها مما يجعل السعي من اجل الديمقراطية يتداخل جدلياً مع السعي من اجل الاهداف الاخرى للامة العربية[٣٢] .

(١) لا بد من مواجهة المخاطر الخارجية التي تهدد الوجود العربي القومي والتغلب عليها وبالذات في مسألة الصراع العربي ـ الاسرائيلي .

(٢) متابعة عملية التحرر الوطني والتخلص من السيطرة الاستعمارية وعلاقات التبعية المعششة في معظم الاجزاء العربية .

(٣) تنشيط السعي الوحدوي للمّ الشتات العربي وخلق القوة العربية القادرة على مواجهة التحديات الخارجية والداخلية . والنضال لإزالة الاشكال الناشئة عن التجزئة من افكار ومؤسسات وطقوس اقليمية تقيد المواطن العربي وتمنع حرية انتقاله بين اجزاء الوطن العربي .

(٤) تقويم الخلل الراهن في العلاقات الاجتماعية ورفع الاستغلال المتحكم فيها وإزالة الظروف التي تؤدي الى ذلك ، وتحقيق تكافؤ الفرص بين المواطنين العرب، والتوزيع العادل للناتج الاجتماعي بما يتناسب مع اسهام الفرد او الفئة الاجتماعية في المجتمع . او بكلمة اخرى تحقيق الحرية الاجتماعية التي تفتح الطريق امام الحرية السياسية .

(٥) إعطاء الاهتمام الاكبر لنشر الوعي الاجتماعي والسياسي لدى الجماهير الشعبية ومحاربة الامية لتستطيع اخذ زمام المبادرة في العمل السياسي، وتسقط بذلك الظروف الموضوعية التي كانت تتيح للقوى المتسلطة استغلال هذه الجماهير والتلاعب بها وعليها . إن اي انجاز ايجابي في اي جانب من هذه الجوانب سيدفع دوماً باتجاه الخروج من دائرة العجز التي تهيمن على الساحة العربية .. انظمة وقوى وجماهير ، وسيكون خطوة باتجاه اطلاق الطاقات الخلاقة لدى القوى الشعبية العربية وأرضية سليمة للممارسة السياسية الديمقراطية الصحيحة .

ب ـ معالجة الظواهر التي افرزتها ازمة الديمقراطية

إن معالجة الظواهر التي تفشّت في الوطن العري وشكلت ازمة الديمقراطية التي ناقشناها لم تعد

---

(٣٢) لا يعني هذا تأجيل العملية الديمقراطية الى حين استكمال هذه الاهداف . بل ان النضال من اجل الديمقراطية له اولوية واهمية متساوية معها .

تحتمل الانتظار او التأجيل واصبحت في مقدمة المهمات الراهنة التي تواجه القوى العربية السياسية الفاعلة .

(١) إن الخطوة الاولى الملحة هي اعادة الاعتبار للأنسان العربي واحترام قيمته الانسانية وكفالة حقه في الحياة وتقرير المصير وعدم اخذه بجريرة غيره[٣٣] ، وضمان حقه في الدفاع عن نفسه امام قضاء نزيه وفق قانون عادل عند اتهامه . وذلك بغض النظر عن موقعه الطبقي او انتمائه السياسي .

(٢) العودة الى احترام القيم العربية الايجابية الاصيلة التي ترسخت في المجتمع العربي عبر التطور التاريخي للامة العربية[٣٤] ، واعتبار هذه القيم فوق الاوضاع الطبقية والمواقف السياسية والانتماء المذهبي .

(٣) اطلاق حرية الكلمة والتعبير والمعتقد كمقدمة اولى لا غنى عنها لممارسة الديمقراطية[٣٥] . وبالذات لا بد من توفير حرية الرأي المعارض والبناء والمبني على الاسس الموضوعية التي أشرنا اليها فيما سبق . ان تعدد الآراء وتفاعلها هما الطريق الاسرع الى كشف الحقيقة التي توحد الجميع . وعملية النقد البنّاء والمعارضة الايجابية هي التي تكشف الخطأ والانحراف وتصححهما .

(٤) إن التيار الشعبي العريض الذي يضم قوى اجتماعية متعددة من فلاحين وعمال ومهنيين وموظفين وعسكريين ومثقفين ورأسمالية صغيرة لا يزال اوسع بكثير من كل الحركات السياسية المتواجدة على الساحة العربية . ولا يستطيع اي منها أن يدّعي انه يحتكر تمثيل هذه القوى الاجتماعية الضخمة بالكامل . ومن جهة اخرى فإن التيارات الفكرية الرئيسية الثلاثة التي يتوزع عليها ولاء هذه الجماهير وهي الفكر القومي والطرح الاشتراكي والاتجاه الديني ما هي الا وجوه لحقيقة مركبة متكاملة وهي حقيقة الوجود القومي العربي الذي لا بد له في سعيه من اجل العدل الاجتماعي من انتهاج الاسلوب الاشتراكي العلمي العصري ، والذي لا بد له ايضاً من مواصلة مسيرته الحضارية المستندة الى تراثه الغني الذي يرتكز في جوهره على الاديان السماوية الثلاثة وبالدرجة الاولى الاسلام .

وبمقدار ما تستوعب اية حركة عربية هذه الحقيقة وتنسجم معها فإنها تقترب من التعبير الصحيح عن ضمير هذا التيار الشعبي العريض . إلا ان هذا لا يمنع ولن يمنع نشوء حركات سياسية تأخذ بجانب واحد من هذه الجوانب وتعطيه الاولوية على ما عداه. إن هذا التعدد في وجهات النظر يجب ان يتجه الى التكامل مع القوى الاخرى، لا الى الصراع والمحاربة لأن هذا لن يؤدي إلّا الى عرقلة التحرر والتقدم في الوطن العربي والى استمرار الازمة فيه .

(٥) إن الاسلوب الذي اتبعته حتى الآن معظم الحركات السياسية العربية بادعاء انها صاحبة الصواب المطلق وأنها الوصية على كل القوى الاجتماعية الاخرى .. والشعور بأن اية حركة سياسية اخرى هي حركة منافسة او معادية مهما كان طرحها السياسي والاجتماعي يجب ان ينتهي ليحل محله اسلوب الحوار والتفاعل والتعاون من اجل الاهداف المشتركة .

---

(٣٣) يتجلى هذا المعنى في الآية القرآنية : ﴿... **ولا تزر وازرة وزر اخرى**...﴾ (سورة الاسراء : الآية ١٥) .

(٣٤) بعض هذه القيم تجسدها الوصية الشهيرة التي اوصى بها ابو بكر الصديق اول الخلفاء الراشدين جنود الفتح العربي الاسلامي بألا يتعرضوا لشيخ او طفل او امرأة او رجل دين ، والا يحرقوا زرعاً ولا يقطعوا شجراً .

(٣٥) عبد الناصر ، **ميثاق العمل الوطني** ، الباب السابع « الانتاج والمجتمع،» ص ١٠٧ .

(٦) كذلك فإن العلاقات داخل اية حركة او تنظيم سياسي عربي يجب ان تقيم رقابة القاعدة على القيادة وان تفتح المجال للآراء المتعددة المختلفة لتتفاعل لانضاج القرار السليم . وان يكون رأي التنظيم هو رأي قواعده العريضة وليس القرار الضيق الذي تنفرد به قيادته .

(٧) ايضاً فإن من الاولويات إعادة الثقة المفقودة لدى الجماهير العربية في طلائعها ، وكذلك اعادة ثقة هذه الجماهير في نفسها وبقدرتها على التغيير والمشاركة في العمل السياسي .

إن هذا يثير قضيتين على غاية من الاهمية :

الاولى ، مسؤولية المثقفين ودورهم الاجتماعي والسياسي ، حيث ان لم تتجه ثقافتهم وجهودهم باتجاه توعية الطبقات الشعبية بمصالحها وبدورها الاجتماعي ، وحفزها على الممارسة السياسية فإنهم يتحولون الى فئة معزولة عن المجتمع ونخبة مقطوعة الجذور عنه . وينقلبون الى محطات تبشيرية للحضارات التي نهلوا منها ثقافتهم ، وتخسر بذلك الجماهير طلائعها التي كانت ستفتح لها باب التغيير والممارسة السياسية .

الثانية ، العلاقة بين الطليعة والجماهير : وهي علاقة يثور حولها الجدل بسبب ما أشرنا اليه من إمكانية انزلاق الطليعة الى اسلوب النخبة المسيطرة ومن ثم الديكتاتورية، وتتطرف بعض الاتجاهات فتحارب فكرة الطليعة وتدعو الى نبذ العمل الطليعي والاهتمام بالاسلوب الجماهيري المباشر في العمل السياسي . ومثل هذا الرأي يفترض تناقض العمل الطليعي مع العمل الجماهيري بينما هما وجهان لعملة واحدة يتكاملان ويؤدي احدهما الى الآخر . فالعمل الطليعي يوعّي الجماهير ويحرّضها ويدخلها ميدان العمل السياسي، والعمل الجماهيري يستوعب هذه الجماهير التي تسيّست وينظم طاقاتها ويفرز من بينها العناصر الحركية الواعية التي ترفد العمل الطليعي وتوسعه باستمرار .

والطليعة في المجتمع عنصر موضوعي لا يمكن شطبه بمجرد رفضه او محاربته ، فالمثقفون بحكم وعيهم المتقدم بالضرورة طلائع ، وكذلك الجموع المكونة للحركات السياسية هي الاخرى طلائع .. هذا بشكل عام اما بالنسبة لمجتمعات العالم الثالث ـ ووطننا العربي منها ـ فإن قضية الطليعة تصبح ضرورة لازمة تحتمها الاشكالات التي استعرضناها في الجزء السابق من هذه الدراسة .

إن تجنب اسلوب النخبة المسيطرة في الحكم ومنع حدوثه لا يتم بإلغاء فكرة الطليعة ـ وهذا غير ممكن موضوعياً ـ وإنما يجب ان يتجه الى إزالة الشروط التي تحوّل الطليعة الى فئة ديكتاتورية متحكمة . واهم الضمانات في هذا الصدد التحام الطلائع بالجماهير ومعايشتها واستلهام رغباتها وتحويل ذلك الى تحرك سياسي متنامٍ يكتسب ثقة القطاعات الشعبية ويؤطرها من حول الطليعة .

(٨) إن ازمة الديمقراطية في الوطن العربي لا تقتصر على ازمة المضمون ولا على ازمة القوى السياسية فيه بل تتعداها الى ازمة الاشكال والتطبيقات المتواجدة في الساحة العربية . والازمة لا تكمن في قلة هذه الاشكال او المؤسسات او في تنوعها بل تكمن في مدى تعبير هذه الاشكال والمؤسسات عن الارادة الجماهيرية والقوى الاجتماعية المكونة لها ، وفي مقدمتها على ان تكون ادوات تمارس عبرها الجماهير العمل السياسي بكل حرية وتؤمن لها السيطرة المستمرة على القرار السياسي في المجتمع .

إن الوطن العربي يزخر بالمؤسسات السياسية والاشكال التطبيقية التي يُدّعى انها تقوم بذلك الغرض . فمعظم الاقطار العربية تملك برلمانات او مجالس شعب وكذلك مؤسسات سياسية او شعبية

مختلفة .. إضافة الى الجبهات الوطنية والقومية وهيئات الحكم المحلي والنقابات والتشكيلات المهنية والاتحادات الطلابية وغيرها .. ومع ذلك فإن العجز الذي يهيمن على كل هذه التشكيلات والمؤسسات الوفيرة واضح للعيان ولا يحتاج الى البرهان . والسبب الاساسي في هذا هو انها لا تمثل الجماهير وإنما هي اشكال صورية لتحسين وجوه النظم الحاكمة والتستر على القوى المسيطرة فيها . ومن هنا فإن نظام الحكم المطلوب لا بد من أن يقوم على مؤسسات واشكال ديمقراطية تستطيع فعلاً ترجمة الارادة الشعبية وتفتح الباب امام الجماهير العربية للممارسة السياسية دونما حدود او عوائق .

(٩) إن الثغرة الرئيسية تكمن في القنوات الموصلة بين الجماهير وبين اشكال نظام الحكم والمؤسسات المتفرعةعنه،هذه القنوات تتمثل في التنظيمات السياسية التي تضطلع بالدور الاكبر في كون الحكم يمثل الشعب ويستهدف مصالحه او ان يكون اداة قمع وقهر له . ولقد رأينا فيما سبق ان قسطاً كبيراً من الازمة يكمن في مدى تمثيل القوى السياسية العربية للطبقات والقوى الاجتماعية العريضة . ومدى صدق هذه الحركات والاحزاب في الالتزام بما تطرح ، وفي اسلوب التعامل بينها وبين القوى الشعبية من جهة وفيما بينها بعضها بعضاً من جهة اخرى .

(١٠) إن معالجة ازمة الديمقراطية في الوطن العربي لا يمكن أن تقتصر على الكلام المجرد بل تستدعي مواجهة اختيارات محددة .

فعندما نقول بضرورة توفير حرية الرأي والتعبير ، وبالتالي وجود الرأي والرأي المعارض والرأي المجادل ؛ فهل يعني هذا ان نلتزم ضرورة بنقل النموذج الليبرالي للديمقراطية الذي يطرح هذا ويحاول تجسيده عبر تعدد الاحزاب وفكرة فصل السلطات وسيادة القانون ... الخ ؟

وعندما نقول بوجوب ارساء علاقات اجتماعية عادلة خالية من الاستغلال تحقق للقوى الشعبية حريتها الاجتماعية وتفتح لها الباب لممارسة الحرية السياسية ، اي عندما يتم الالتزام بالاشتراكية كنهج للبناء الاجتماعي . فهل يعني هذا الالتزام بالصورة التطبيقية لنظم الحكم الموجودة في دول المعسكر الشيوعي التي لا تسمح بالرأي المعارض احياناً واحياناً تضطهده ؟

وعندما نقول بضرورة الرجوع الى التراث الحضاري للامة العربية ومراعاة المعطيات التاريخية والقيم الاجتماعية التي تبلورت في المجتمع العربي ، فهل يعني هذا الرجوع الى الوراء والاعتقاد بأن حلول مشاكل المجتمع العربي موجودة بالكامل في تراث الماضي ، وان ندير ظهورنا لمعطيات العصر وان نرى في تجارب الامم الاخرى والحلول التي افرزتها تذويباً او الغاء لشخصيتنا لو اخذنا بها ؟

إن اسلوب طرح البدائل على هذا النحو يحمل في طياته مغالطات كبيرة :

اولاها ،حصر امكانية حرية الرأي وتعدد منابر التعبير ووجود الرأي والرأي المعارض بالنظام الرأسمالي فقط بحجة انه قائم على الحرية الفردية والحرية الاقتصادية .

ثانيتها ، الربط الحتمي بين الاشتراكية والحزب الواحد والرأي الواحد استناداً الى مقولة ان الاشتراكية تقوم انتصاراً لفئة اجتماعية معينة وعزلاً لفئة اخرى .

ثالثتها ، وضع التراث في موضع التناقض مع المعاصرة ، وإغفال ان حركة المجتمع تأخذ اندفاعها من معطيات الماضي وتحكمها ظروف الحاضر،وبدون تكامل هذين العاملين لا تستطيع استشراف آفاق المستقبل .

وبالطبع فإن الاسلوب الصحيح الذي يفنّد هذه المغالطات هو الصيغة الجدلية التي تجمع بين الحرية الاجتماعية وحرية الرأي والتعبير وتوفق بين الاصالة والمعاصرة .

وهكذا من خلال هذا الاستعراض لاسباب ومظاهر ازمة الديمقراطية وجوانبها المختلفة ، وعبر استقصائنا لصور الحلول المطلوبة لمواجهتها تتبلور امامنا صورة الاختيار الديمقـراطي المطلوب في الوطن العربي ، وهو اختيار لا بد منه ، ولا بد من تحويل القناعة النظرية به الى تحرك عملي فعّال لتحقيقه والى اسلوب سلوك سياسي يومي ؛ فهو الطريق الوحيد الذي يمكن الامة العربية من تجاوز حالة العجز الشامل المسيطـر عليها للانطلاق الى بناء مجتمع عربي قوي قادر على مجابهة التحديات ، وقادر على تأمين العدل الاجتماعي والطمأنينة لافراده وضمان حقوقهم الاساسية ، وقـادر على المسـاهمة الحضارية في صنع التاريخ مرة اخرى □

ازمة المشاركة السياسية في الوطـــن العربـــي

جلال عبدالله معوض

مدرس العلوم السياسية المساعد فـــي كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة .

مقدمـــة

تعاني النظم السياسية العربية ، شأنهـا في ذلك شـأن غيرهـا من نظم العالم الثـالث ، عدة ازمات سياسية ، من ابرزها ازمة المشاركة السياسية ، وقبل ان نغوص في تحليل ابعاد هذه الازمة والعوامل التي تقود اليها والنتائج المترتبة عليهـا وخاصـة فيما يتعلق بقضـايا التنمية والوحـدة ووضع حد للخطر الاسرائيلي، يجب ان نحدد مـاذا يقصد بـالمشاركـة السياسيـة وما هي الـدلالة التاريخية لهذه الازمة في المنطقة العربية ذات التقاليد الحضارية الثابتة .

اولاً : معنى المشاركة السياسية والدلالة التاريخية لأزمـة المشاركـــة فـــي الوطن العربـــي

المشاركة السياسية تعني ، في اوسع معانيها ، حق المواطن في ان يؤدي دوراً معيناً في عملية صنع القرارات السياسية ، وفي اضيق معانيها تعني حق ذلك المواطن في ان يراقب هذه القـرارات بالتقويم والضبط عقب صدورها من جانب الحاكم .

ويجب ان نميـز في هذا الخصـوص بين المشـاركة بهـذا المعنى وبين الاهتمـام من نـاحيـة والتفاعل او التجاوب من ناحية ثانية . فالاهتمام يعني عدم السلبية ، بحيث يشعر المواطن العادي ان الدولة والشؤون العامة والقرارات السياسيـة ترتبط بحيـاته ووجـوده الذاتي تـأثيراً وتـأثراً ، وسواء ادى ذلك الى استخدام حق معين في عملية اتخاذ القرار السياسي ام لا ، فإن الاهتمام يظل مفهوماً مستقلاً عن المشاركة . اما التفـاعل فـإنه يعني التجـاوب ، وبحيث ينسى المواطن ذاتـه في نطاق الوجود السياسي ، هذا التفاعل يشكل حلقة تتوسط الاهتمام والمشاركة ، فالاهتمام قد يؤدِّي الى التفاعل ، وكذلك المشاركة تفرضه .

مـن هذا المنطلق يمكن تحديد العلاقـة بين المفـاهيم الثلاثـة السابقـة على النحـو التالـي : الاهتمام حقيقة ذاتية تنبع من شخصية المواطن ، اما المشاركـة فإنهـا اجراء نظـامي يسمح بهـا الهيكل السياسي ، اما التفاعل فإنه نتيجة لاي منهما من حيث علاقة الفرد بالدولة[١] .

المشاركة السياسية، بهذا المعنى، تصير اهم عناصر المفهوم الديمقراطي للممارسة السيـاسية كقيمة عليا ، ومن العناصر الاخرى للـديمقراطيـة تعدد الارادات في عمليـة صنع القـرار ، انتشار السلطة ، التوازن بين القوى السياسية والاجتماعية ـ الاقتصادية والرقابة السياسية .

البلدان العربية منذ قُدِّر لها الاستقلال السياسي ، بل قبل الاستقلال في بعض الحالات مثـل مصر ، حـاولت نظمها الحـاكمة تحقيق المشـاركة والـديمقراطيـة ، ولكنها سـواء جعلت منطلقهـا النموذج الليبرالي الغربي ـ مثل تونس ولبنان ومصر بعد عام ١٩٧٠ ـ او النموذج الاشتراكي ومـا يسمى « بالديمقراطية الشعبية » ـ مثل ليبيا والجزائر وسوريا والعراق ـ انتهت من حيث الواقع الى الاخفاق ولو الجزئي[٢] .

اخفاق النظم العربية المعاصرة في توسيع قاعدة المشاركـة السياسيـة وتحقيق الديمقـراطية يشكل نتوءاً شاذاً في التطور التاريخي لوطننا العربي الذي عاش في ظل الدولة الاسلاميـة الكبرى حتى نهـاية العصر العبـاسي الاول ، صورة من انقى صـور المشاركـة والديمقـراطية في التـاريـخ الانساني ، ولنتذكر في هذا الخصوص مبدأ الشورى والبيعة واحترام كرامة وحريـة الانسان وحق مقاومة الطغيان ، ومن هنا فإننا نرفض كلياً ما انتهت اليه احدى الدراسات الغربيـة من ان فشل النظم العربية في تحقيق الديمقراطية وتعميق المشاركة إنما يشكل امتداداً للتـراث الاسلامي غـير الديمقراطي[٣] .

ثانياً : ابعـــاد ازمـــة المشاركـــة السياسية في الوطن العربي

على الرغم من تشابك وتعقد ابعاد هذه الازمة ، الا انه يمكن تحديد ابرز هـذه الابعاد عـلى النحو التالي :

١ ـ الاختلال في شرائـح المجتمع السيـاسي : تقلص واضح في شـرائح المشـاركين والمهتمـين ، وتضخم ملحوظ في شرائح غير المهتمين والمتطرفين .

---

(١) حامد عبدالله ربيع ، **ابحاث في النظرية السياسية** (القاهرة : مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٧١) ، ص ٢١٧ ـ ٢١٨ .

(٢) حول تعثر التجارب الديمقراطية في البلدان العربية ، انظر : محمد عبد الرحيم عنبر ، **محنة الديمقراطية العربية** (القاهرة : مطبعة عابدين ، ١٩٨٠) ، ص ٥٠ ـ ١٠٠ ، و

Helen Desfosses, ed., *Socialism in the Third World* (New York: Praeger, 1975), pp. 100-155.

(٣) Willard A. Beling, «Mobilization of Human Resources in Developing Nations: Algeria, Tunisia and Egypt,» in: Willard A. Beling and George O. Totten, eds., *Developing Nations: Quest for a Model,* New perspectives in political science, 27 (New York: Van Nostrand Reinhold, 1970), pp. 180-200.

٢ ـ مشاركة شكلية موسمية غير فعّالة : ظاهرة المرشح الواحد ، الانتخابات غير النظيفة واختفاء المعارضة الحقيقية .

٣ ـ مشاركة اجبارية متحكم فيها تأخذ شكل التعبئة بغرض خلق المساندة الشكلية للنظم الحاكمة ، دون ان تعبر عن مشاركة حقيقية نابعة من اهتمام المواطن بما يجري حوله في المجتمع السياسي وارادته وقدرته على التأثير فيما يُتخذ من قرارات .

إذا ما بدأنا بالبعد الاول نلاحظ انه عند النظر الى المجتمع السياسي كحقيقة كلية ومحاولة تحديد شرائحه من حيث المشاركة ، وما قد يرتبط بها من اهتمام وتفاعل ، يمكن التمييز بين شرائح اربع هي[٤] :

ـ شريحة اولى تضم المشاركين ، اي الافراد الذين يمارسون حقوقهم السياسية ، ويتصفون بالاهتمام بما يجري حولهم من احداث ووقائع ، ولديهم الشعور بالثقة بالذات والقدرة على التأثير في العملية السياسية ، ويتسمون بالتفاعل والتجاوب، و هم اعضاء نشطون في التنظيمات السياسية الوسيطة من احزاب سياسية وجماعات مصالح : جماعات ضاغطة .

ـ شريحة ثانية تضم المهتمين ، او ما يمكن وصفهم بالمتابعين On lookers ، هم مشاركون بالمعنى الضيق : التصويت في العملية الانتخابية ، مناقشة الاحداث العامة والاهتمام بالتطورات السياسية .

ـ شريحة ثالثة تضم السلبيين وغير المهتمين ، هم من لا وعي لهم ولا اهتمام لديهم بما يجري حولهم من وقائع سياسية ، تعتصرهم مشكلات الحياة اليومية ، وتتركز حياتهم حول الوقائع والاحداث غير السياسية ، وعادة ما توصف هذه الشريحة من الافراد « باللاسياسيين » ، وقد تتسع تلك الشريحة لتحتضن ايضاً اولئك الذين يسقطون فريسة للتغرب alienation .

ـ شريحة رابعة تضم المتطرفين السياسيين ، او ما يُعبر عنهم احياناً بالحركيين او النشطين ، هم تلك الشريحة من الافراد الذين يقومون بالمظاهرات والاضرابات واعمال الشغب والتخريب والاغتيالات السياسية واختطاف الشخصيات السياسية .

النظم السياسية العربية تعاني تضخماً واضحاً في الشرائح المعبرة عن عدم الاهتمام والتطرف ، وتقلصاً ملحوظاً في الشرائح المعبرة عن المشاركة والاهتمام ، ويثور التساؤل : ما هي العوامل التي تقود الى ذلك الاختلال ؟

وعلى الرغم من ان الحديث عن هذه العوامل سيكون في موضع لاحق من هذه الدراسة ، الا انه يمكن الاشارة هنا الى ان تضخم شريحة المتطرفين يرجع الى طغيان عنصر الشباب على التكوين السكاني العربي ، وما يتصف به الشباب عموماً من عاطفية وحركية وسرعة اندفاع وسهولة اشتعال ورفض اي قيود تحد من حرية الحركة[٥] ، وتزايد حدة التفاوت الاجتماعي ـ

---

(٤) David F. Roth and Frank I. Wilson, *The Comparative Study of Politics* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1980), pp. 151-153.

(٥) Kenneth Keniston, *Youth and Dissent: The Rise of a New Opposition* (New York: Harcourt Brace Jovanovich, 1971), pp. 11-15.

الاقتصادي او ما يسمى بالحرمان النسبي Relative Deprivation ، وضعف التنظيمات السياسية الوسيطة التي كان يمكنها تأمين القنوات اللازمة لاستيعاب مطالب الجماعات والقوى الجديدة ، بما فيها مطلب المشاركة ، دون ان تضطر هذه القوى والجماعات الى الالتجاء الى العنف والخروج على اطر الشرعية القائمة . أما تضخم الشريحة اللامبالية فإنه يرجع الى انتشار الامية وانخفاض الوعي السياسي ، وميل المواطن العادي في الوطن العربي لتحاشي السلطة وتجنّبها ، بالاضافة الى عدم توافر الحد الادنى للكفاف الاقتصادي ؛ بمعنى المستلزمات المادية للمشاركة السياسية . اما تقلص شريحتي المهتمين والمشاركين فيرجع ليس فقط الى غياب المستلزمات المادية للمشاركة السياسية ، ولكن ايضاً الى عدم توافر حرية الرأي والتعبير وحق تشكيل التنظيمات السياسية وحرية الانضمام اليها ، وعدم ضمان حق المواطن في الحصول على المعلومات من مختلف مصادرها .

إذا انتقلنا الى البعد الثاني لازمة المشاركة في الوطن العربي ، اي الطابع الشكلي الموسمي غير المؤثر للمشاركة ،نلاحظ ان هذا البعد يعكس قصور النظم العربية في ادراك طبيعة التطور الانساني المعاصر الذي يجسد ظاهرة « المجتمع الجماهيري » وتزايد وزن الرجل العادي في الحياة السياسية.

المشاركة السياسية في غالبية البلدان العربية تتصف بالشكلية وعدم الفاعلية ، فالقرارات السياسية تُتخذ بالفعل من قبل القيادات السياسية العليا ، ثم تكون دعوة الجماهير للمشاركة ـ من خلال التصويت ـ في انتخابات واستفتاءات تخضع لصور كثيرة من التلاعب والتزوير من جانب السلطات الحاكمة ، ومن هنا لا يلعب المواطن العربي دوراً حقيقياً في عملية صنع القرارات ، بما في ذلك اختيار رئيس الدولة واعضاء المجالس النيابية والمحلية ، بل عادة ما يجد ذلك المواطن نفسه خاضعاً لقرارات وسياسات لم يسهم حقيقة في صنعها ، ولا تعبر عن آماله ومطالبه ، وحتى اذا لجأت بعض النظم الحاكمة العربية ، خاصة تلك النظم التي تقوم على اساس التثقيف المذهبي ، الى اتباع اسلوب النقاش العام ، فإن الاسئلة سابقة التحديد والاجابات الموضوعة سلفاً تجعل العملية كلها ذات طابع شكلي غير حقيقي .

وتأتي ظاهرة المرشح الواحد في الكثير من النظم السياسية العربية لتؤكد بدورها مدى شكلية وعدم فاعلية المشاركة السياسية ، ولا يقتصر ذلك على نظم الحزب الواحد ، بل يمتد الى ما عداها من نظم قد تأخذ شكلياً بالثنائية او التعددية الحزبية ، فالانتخابات وإن كانت رسمياً مفتوحة ويتعدد فيها المرشحون والبدائل ، الا أن المعارضة تشكل في العادة اقلية ضعيفة من حيث الموارد المادية والاعلامية وغيرها من المقومات اللازمة للفوز في الانتخابات ، وهي المقومات التي عادة ما يستأثر بها حزب الحكومة ، ناهيك عن تلاعب السلطات الحكومية بنتائج الانتخابات وممارسة جميع صور الضغط على الناخبين .

ومن الملاحظ ان المشاركة السياسية في البلدان العربية ليست فقط شكلية غير فعّالة ، ولكنها ايضاً « موسمية » ، بمعنى انها تقتصر على التصويت في الانتخابات الدورية ، سواء أكانت قومية او محلية ، او استفتاء بخصوص واقعة قومية مهمة . وتظل هذه المشاركة الموسمية في غالبية الاحيان شكلية غير مؤثرة لا تختلف كثيراً عما تشهده النظم الافريقية السوداء التي هي من اكثر

نظم العالم الثالث ابتعاداً عن مفاهيم المشاركة والديمقراطية[٦] .

إذا انتقلنا الى البعد الثالث لأزمة المشاركة السياسية في النظم العربية ، نلاحظ ان المشاركة في تلك النظم اقرب الى التعبئة منها الى المشاركة بالمعنى المحدد المتفق عليه ، اي المشاركة كمبدأ سياسي واجراء نظامي كجوهر للمفهوم الديمقراطي للممارسة السياسية ، ولنتذكر في هذا الخصوص ما تلجأ اليه الكثير من هذه النظم ، ورغم طبيعتها التسلطية غير الديمقراطية ، من تعبئة قطاعات من الجماهير لمساندة قراراتها وسياساتها ، من خلال المظاهرات والمسيرات الشعبية والمؤتمرات والاحتفالات العامة ، بل تصير الانتخابات التي تسمح تلك النظم باجرائها ليست وسيلة للمشاركة الحقيقية ، وإنما اداة لتدعيم شرعية هذه النظم في مواجهة الرأي العام الخارجي والذي قد تضلله نتائج هذه الانتخابات ، خاصة في ظل عدم وجود معارضة نظامية قوية قادرة على مناقشة ومساءلة هذه النظم الحاكمة ، بل والطعن في نتائج انتخابات خضعت لصور متنوعة من التلاعب.

ثالثاً : عوامل ازمة المشاركة السياسية في الوطن العربي

إن اخفاق النظم السياسية العربية في توسيع قاعدة المشاركة السياسية وتحقيق الديمقراطية يرجع الى شبكة معقدة من العوامل الاجتماعية ـ الاقتصادية والسياسية ، ويمكن ابراز هذه العوامل على النحو التالي :

١ ـ التفاوت الاجتماعي ـ الاقتصادي الحاد وعدم ضمان الحد الادنى للكفاف الاقتصادي .

٢ ـ انخفاض درجة الوعي السياسي نتيجة لانتشار الامية ونقص الخبرة وغياب الحرية الاعلامية .

٣ ـ ضعف المشاركة في المجالات الاخرى غير السياسية للحياة الاجتماعية .

٤ ـ غياب ، او على الاقل ضعف الطبقات والقوى الاجتماعية الوسطى .

٥ ـ طغيان العنصر الشخصي على العملية السياسية وما يرتبط بذلك من عدم الرسمية .

٦ ـ ضعف التنظيمات السياسية الوسيطة من احزاب سياسية وجماعات مصالح : جماعات ضاغطة .

إذا ما بدأنا بالعامل الاول ، نلاحظ ان التفاوت الاجتماعي ـ الاقتصادي ، او بعبارة اخرى عدم المساواة الاجتماعية ـ الاقتصادية ظاهرة ملموسة في جميع النظم العربية ، حيث الاختلال الواضح في توزيع الدخول والثروات والتفاوت الملحوظ في الاوضاع المعيشية ، فالبلدان العربية تنقسم بشدة الى اغنياء وفقراء دون ان توجد طبقات وسطى حقيقية ، وبصفة عامة نجد ان ٥

(٦) Geraint Parry, ed., *Participation in Politics* (Manchester: Manchester University Press, 1972), pp. 13-16.

بالمائة من السكان الذين يمثلون الشريحة ذات الدخل الاعلى في الوطن العربي تمتص ما يتراوح بين ٢٠ بالمائة ، ٤٠ بالمائة من اجمالي الدخل القومي[٧] .

هذه الشريحة الضئيلة تمثل الطبقات العليا التي تضم تقليدياً ملّاك الاراضي الزراعية والعقارات ، وإن كانت قد بدأت تظهر الى جانبهم عناصر جديدة من المستثمرين ورجال البنوك والاستيراد والتصدير . هذا في الوقت الذي اضحت فيه البلدان العربية تعاصر ظاهرة « الاحياء القذرة » و« مدن الاكواخ والصفيح » و« احزمة الفقر » التي تحيط بالعواصم او المدن العربية الكبرى ، او تتخللها ، وتقطنها اعداد غفيرة من السكان الفقراء ممن يؤدون اعمالاً هامشية منخفضة الاجور ، او يعانون البطالة ، في مبانٍ هي اقرب الى الاكواخ « والعشش » منها الى المنازل الحديثة ، وهو ما يتناقض جذرياً مع المساكن الفاخرة والاوضاع المعيشية المعبرة عن الترف والرفاهية التي تتمتع بها الطبقات العليا ، ولقد اضحت هذه الاحياء والمناطق القذرة تحتضن في جنباتها ما يتراوح بين ٢٥ بالمائة ، ٥٠ بالمائة من سكان العواصم والمدن العربية. كما تضم هذه المناطق نسبة ضخمة من افراد الطبقات العمالية الناشئة والتي لا تزال تمثل نسبة ضئيلة من اجمالي سكان الوطن العربي بسبب ضآلة النشاط الصناعي ، وتتكون هذه العناصر العمالية في معظمها من العمالة غير الماهرة او محدودة المهارة[٨]. وتتكون من سكان هذه المناطق القذرة الفقيرة في المدن والعواصم العربية ، بالاضافة الى الغالبية العظمى من الفلاحين في المناطق الريفية ، الطبقات الدنيا في البلدان العربية ، وهي تشكل غالبية سكان الوطن العربي .

إن غالبية النظم الحاكمة العربية لا تضمن لهؤلاء « الفقراء » الحد الادنى للكفاف الاقتصادي والحريات الاقتصادية الاساسية مثل الحق في الحصول على عمل مناسب واجر مناسب ومسكن ملائم ، اذ ان هذه النظم لا تعرف دلالة وخطورة الوظيفة التوزيعية للنظام السياسي ، رغم اهمية تلك الوظيفة في تأمين الحد الادنى من المستلزمات المادية للمواطن العادي حتى يمكنه أن يشارك سياسياً ، وفي تحقيق التوازن بين القوى الاجتماعية او بعبارة اخرى تحقيق العدالة الاجتماعية التي تمثل في حد ذاتها عنصراً مهماً من العناصر والمحكات التي على أساسها يتحدد مدى اقتراب اي مجتمع سياسي من الديمقراطية .

ومن هنا نجد ان غالبية السكان في الوطن العربي من الفقراء المعوزين الذين يعيشون على حافة الفقر ودون مستوى الكفاف ، وتتبدد طاقاتهم واوقاتهم في الصراع اليومي من اجل الحصول على القوت ، دون ان يتبقى لهؤلاء السكان من الطاقة والحيوية والوقت ما يمكن توجيهه نحو المشاركة السياسية ، ثم اية شجاعة تلك التي يمكن أن تتوافر لمثل هؤلاء الافراد في مواجهة سلطة يمكنها أن تغلق امامهم ابواب الرزق ؟ وتبرز خطورة هذه الناحية الاخيرة ، اذا ما تذكرنا أن الحكومات في غالبية البلدان العربية ـ وفي ظل ضعف الانشطة الخاصة المستقلة نسبياً ـ تصير هي المستخدم الرئيسي للافراد[٩] .

---

(٧) John Waterbury and Ragaei El-Mallakh, *The Middle East in the Coming decade: From Well Head to Well-Being?* introduction by Catherine Gwin (New York: McGraw-Hill, 1978), p. 120.

(٨) Peter Lioyd, *Slums of Hope: Shanty Towns of the Third World* (Manchester: Manchester University Press, 1979), pp. 207-209.

(٩) لمزيد من التفاصيل عن ابعاد وآثار التفاوت الاجتماعي ـ الاقتصادي في البلدان العربية ، انظر : د. سعد الدين =

المشاركة السياسية تتطلب ليس فقط توافر حد ادنى من المستلزمات المادية والطاقة والوقت والشجاعة ، ولكن ايضاً درجة معقولة من الوعي السياسي ، وهو ما ينقلنا الى العامل الثاني من عوامل ازمة المشاركة في الوطن العربي . يجب ان نتذكر ان الوعي السياسي يعني معرفة المواطن لحقوقه السياسية وواجباته وما يجري حوله من احداث ووقائع ، وكذلك قدرة ذلك المواطن على التصور الكلي للواقع المحيط به كحقيقة كلية مترابطة العناصر وليس كوقائع منفصلة واحداث متناثرة لا يجمعها رابط ، بالاضافة الى قدرة المواطن على تجاوز خبرات الجماعة ، او الجماعات ، الصغيرة التي ينتمي اليها ليعانق خبرات ومشكلات المجتمع السياسي الكلي .

الوعي السياسي بهذا المعنى يفترض عدة متطلبات اهمها : التعليم ، الخبرة والحرية الاعلامية بمعنى حق المواطن في الحصول على المعلومات من مختلف المصادر . هذه المتطلبات لا تتوافر في غالبية البلدان العربية ، ويبرز ذلك واضحاً بخصوص التعليم ، فطبقاً لتقديرات البنك الدولي بلغت نسبة الامية عام ١٩٧٧ ٨٧ بالمائة في اليمن الشمالي ، ٨٠ بالمائة في السودان ، ٧٣ بالمائة في عدن والمغرب ، ٦٣ بالمائة في الجزائر ، ٥٦ بالمائة في مصر ، ٥٠ بالمائة في ليبيا ، ٤٧ بالمائة في سوريا ، ٤٥ بالمائة في تونس(١٠) .

ومن ناحية ثانية فإن غالبية سكان الوطن العربي من العاملين بالزراعة ، او الرعي ، تظل خبرات معظمهم تتحدد بحدود القرية ، او القبيلة ، التي تحتضنهم ولا تتجاوزها كثيراً ، وتصير المشاركة السياسية والعملية السياسية والحقوق السياسية وغيرها ظواهر غريبة لا قبل لهم بفهمها او التعامل معها ، ومن هنا يكون من الافضل ـ من وجهة نظرهم ـ تحاشي هذه الظواهر، ويعمق من ذلك عنصر الخوف التقليدي من السلطة السياسية وكل ما يرتبط بها .

ومن ناحية ثالثة فإن المشاركة السياسية الفعّالة ، وهي تفترض توافر قدر معقول من المعلومات يتاح بسهولة ويسر للافراد والجماعات ، يصير لا موضع للحديث عنها في غالبية البلدان العربية حيث الرقابة الاعلامية الصارمة ، وحيث يسيطر على اجهزة الاعلام عدد محدود من الافراد لا صلة حقيقية لهم بالجماهير ، وتربطهم علاقات معينة بالعناصر الحاكمة فقط ، ومن ثم لا يعنيهم سوى تغطية اخبار هذه العناصر والشخصيات والعائلات الكبرى المرتبطة بها ، ناهيك عن عدم توافر مصادر بديلة للمعلومات في ظل السيطرة المحكمة للسلطات الحاكمة على الاجهزة الاعلامية ، هذا وإن كان التطور الاتصالي العالمي ، ومن خلال الاذاعات الموجهة ، يسمح بمثل هذه المصادر البديلة للمعلومات ، مما يكشف في احيان كثيرة عن تخبط السلطات الحاكمة واجهزتها الاعلامية ، مما يوسع من « فجوة التصديق » ، وهو ما يؤدي عادة الى انتشار اللامبالاة وعدم الاهتمام بين الجماهير(١١) .

العامل الثالث لازمة المشاركة السياسية في البلدان العربية يقودنا الى طبيعة عملية صنع القرارات في الجماعات الاجتماعية في هذه البلدان ، فمن المعلوم ان هناك قدراً من الارتباط بين

= ابراهيم ، **النظام الاجتماعي العربي الجديد : دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٢) ، ص ٢٣٥ ـ ٢٤٤ .

(١٠) The World Bank, *World Development Report, 1980* (Washington, D.C.: The Bank, 1980), pp. 154-155.

(١١) جلال عبدالله معوض ، « ظاهرة التخلف : حول التعريف بعلاقة المتغير الاقتصادي بالتطور السياسي ،» (رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٢) ، ص ٢٥٣ ـ ٢٥٤ .

المشاركة السياسية والمشاركة في المجالات غير السياسية للحياة الاجتماعية ، مثل المشاركة من جانب الفرد في صنع القرارات في نطاق الاسرة والمدرسة والجامعة والمصنع ، فمثل هذه المشاركة في المجالات الاجتماعية تؤثر في اتجاهات الافراد نحو النظام السياسي والعملية السياسية ، وبحيث يمكن القول بأن المشاركة السياسية على نطاق واسع عادة ما تصاحبها مشاركة واسعة فعّالة في هذه الميادين الاجتماعية ، ولما كانت علاقات السلطة في هذه الميادين ـ وخاصة على مستوى الاسرة ـ في غالبية البلدان العربية غير ديمقراطية ولا تشجع المشاركة ، كان لا بد من ان ينعكس ذلك على الحياة السياسية في شكل انخفاض معدلات المشاركة السياسية ، خاصة في ظل انتشار الخوف التقليدي من السلطة وكل ما يرتبط بها على مستوى المواطن العادي في الوطن العربي ، وهو ما يقود الى ما يُسمى بسياسة التحاشي[١٢] .

ولا يمكن أن نتجاهل سمة اخرى مميزة للحياة الاجتماعية العربية ـ على المستوى الاسري ـ تؤثر سلبياً على امكانيات المشاركة السياسية ، ونقصد بذلك التنافس الشخصي. ففي الاسرة المصرية على سبيل المثال يظل ذلك التنافس ملازماً للفرد عبر مراحل نموه المختلفة ، حيث يميل الاب الى اذكاء التنافس والتوتر بين الابناء بجميع السبل ، بما في ذلك اطلاق صفة الغباء على الابن الاكبر وصفة الذكاء على الابن الاصغر ، ولنتذكر ايضاً تلك النتيجة التي انتهت اليها احدى الدراسات للحياة الريفية اللبنانية ، حيث اتضح ان نصف افراد عينة البحث فقط تمكنوا من ذكر اسماء لثلاثة اصدقاء لهم ، وألا يكفي الاشارة الى المثل الشعبي الذي لاتكاد تخلو منه دولة عربية « انا على اخي وانا واخي على ابن عمي ، وانا وابن عمي على الغريب » كتعبير عن التنافس والصراع في الحياة الاجتماعية العربية[١٣] ، الامر الذي يؤدي الى صعوبة التنظيم الجماعي والعمل بروح الفريق من اجل تحقيق مطالب سياسية معينة .

العامل الرابع لازمة المشاركة السياسية في الوطن العربي يتعلق بضعف، إن لم يكن غياب الطبقات والقوى الاجتماعية الوسطى ، فالبلدان العربية ـ كما سبق وذكرنا ـ تنقسم بشدة الى طبقات وقوى اجتماعية غنية واخرى فقيرة دنيا ، دون ان تكون هناك طبقات مهنية من المدرسين والاساتذة الجامعيين والمهندسين والاطباء والمحامين والصحفيين ... الخ . فمثل هذه العناصر المهنية لم تشكل حتى الآن طبقات اجتماعية وسطى بالمعنى المحدد ، هي لم تدرك بعد ولم تشعر بوجود مصالح مميزة لها يجب حمايتها في مواجهة الطبقات والقوى الاجتماعية الاخرى ، والواقع ان هذا العامل يشكل احد العناصر الاساسية لاخفاق النظم البرلمانية التي ظهرت في بعض البلدان العربية ، إذ ان النظم البرلمانية لا تعدو ان تكون تعبيراً عن طريقة الطبقات البورجوازية الغربية في الحكم ، وهي جزء لا يتجزأ من البناء القومي للمجتمعات الغربية بخصائصها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والحضارية . ولذلك جاء تطبيقها في بعض البلدان العربية مجرد نقل لواجهة غربية غريبة مقطوعة عن جذورها الاساسية . فالمجتمعات العربية ليست بأي معنى من المعاني مجتمعات بورجوازية ، حيث ان الكثير منها اقرب من حيث الواقع الى المجتمعات الاقطاعية والقبلية والرعوية ،

---

(١٢) Dennis Kavanagh, «Political Behaviour and Political Participation,» in: Parry, ed., *Participation in Politics*, pp. 112-114.

(١٣) James A. Bill and Carl Leiden, *The Middle East: Politics and Power* (Boston, Mass.: Allyn and Bacon, 1974), pp. 118-119.

ولذلك ظلت النظم والمؤسسات البرلمانية فيها عاجزة عن الوفاء بمطالب الجماهير ، بما في ذلك المطلب المتعلق بالمشاركة السياسية ، وظلت عاجزة عن ترسيخ جذورها في الحياة السياسية العربية ، ومن هنا اضحت الانقلابات العسكرية ، والمحاولات الانقلابية ، ظاهرة ملازمة لهذه النظم ، بل ان الاخذ بالاشكال البرلمانية الغربية يُعد من اوجه التخلف السياسي في عالمنا العربي ، لأنه يعكس عدم ايمان القيادات السياسية العربية بذاتها القومية وتراثها الحضاري التاريخي الاسلامي[١٤] .

العاملان الخامس والسادس لأزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي عاملان مترابطان ويؤديان سوياً الى نتيجة واحدة وهي غياب الاطار النظامي / المؤسسي رغم اهميته في توافر القنوات اللازمة للمشاركة السياسية .

من ناحية نجد ان **شخصية** الممارسة السياسية وطغيان العنصر الشخصي على العملية السياسية في كل النظم العربية ،وهو ما يسمى شخصانية Personalism،حيث تلعب العناصر والولاءات الشخصية والاسرية والعشائرية والقبلية دوراً حاسماً في عملية صنع القرار ، مما يجعل القيادات السياسية تمارس السلطة استناداً الى هذه العناصر الشخصية ، دون تدخل يُذكر من جانب تنظيمات ومؤسسات رسمية، وحتى اذا ما وجدت هذه المؤسسات فإنها تظل هياكل « كرتونية » عاجزة عن القيام بدور حقيقي مؤثر في العملية السياسية . وتظل عملية صنع القرارات السياسية حبيسة شبكة ضخمة من العلاقات الشخصية يمسك الحاكم بخيوطها ، متلاعباً بها ، وواضعاً كلاً منها في مواجهة الاخرى من منطلق سياسة « الصراع المتوازن » ، او بعبارة اخرى سياسة « فرّق تسد» . ومن هنا تنظر القيادات السياسية العربية الى بلدانها على انها تشكل عائلة او قبيلة ضخمة تمثل هي ـ اي القيادات ـ بالنسبة لها « الرأس » ، ولنتذكر في هذا الخصوص ما يردده «الحسن الثاني » عن الطبيعة الفريدة للعائلة المغربية الحاكمة والتي تتصف بالحكمة والنبل ومتانة روابطها بالعائلة الكبرى ، اي المجتمع المغربي[١٥] ، ولا تقتصر هذه النظرة الى المجتمع كتعبير عن العائلة ، على النظم الملكية العربية ، بل تتعداها الى النظم الجمهورية ، ولنتذكر في هذا الخصوص ما كان الرئيس السادات يردده في اكثر من مناسبة بأنه « كبير العائلة المصرية » .

وفي اطار هذا الحكم الابوي ؛ الرعوي ؛ العصبوي Patrimonial Rule يعتمد التأثير السياسي ، بمعنى المساهمة في عملية صنع القرار ، يعتمد على مدى الاقتراب من بؤرة السلطة السياسية Proximity ، بمعنى ان موقع الشخص من الحاكم ، من حيث علاقة التواجد المكاني والاستمرار الزماني ، هو الذي يحدد القدرات الفعلية لهذا الشخص من حيث التأثير السياسي ، بصرف النظر عن التخصصات المهنية والمناصب الرسمية ، ويطلق على هؤلاء الاشخاص الاكثر اقتراباً من الحاكم عبارة « الدائرة الضيقة » Inner Circle ، ومن هنا قد لا يكون من المبالغة القول بأن النظم السياسية العربية ، رغم ما ترفعه من شعارات ديمقراطية ، هي من حيث الواقع تعبر عن نظم الحكم الفردي ، او على الاقل حكم وسياسة النخبة Elite Politics ، دون ان تكون نظم مشاركة حقيقية .

---

(١٤) خاشع المعاضيدي ،« التخلف السياسي وابعاده الاقتصادية ،» **الاصالة** (وزارة التعليم الاصلي والشؤون الدينية في الجزائر) ، السنة ٤ ، العدد ٢٥ (ايار / مايو ـ حزيران / يونيو ١٩٧٥) ، ص ٢٦٥ ـ ٢٦٩ .

(١٥) انظر في هذا الخصوص :

Bill and Leiden, *The Middle East: Politics and Power*, pp. 111-114, and Robin Theobald, «Patrimonialism,» *World Politics*, vol. 34, no. 4 (July 1982), pp. 550-560.

ومن ناحية اخرى نلاحظ ان طغيان العنصر الشخصي على العملية السياسية في البلدان العربية يصاحبه غياب المؤسسات وعدم الرسمية Informality ، حيث تصير المؤسسات السياسية - إن قدر لها الوجود - محدودة الاهمية والفاعلية . فالقيادات العربية تتحرك داخل شبكات العلاقات الشخصية ، ولا تثق في قدرة المؤسسات السياسية على الحركة ، ومن هنا فإن صنع القرارات السياسية يتم من وراء « الكواليس » ومن خلال تدبير الدسائس والمكائد ، وليس من خلال البرلمانات والاحزاب السياسية والتي تظل مجرد واجهة شكلية لا تملك ادنى تأثير في العملية السياسية . وينجم عن ذلك عدة نتائج خطيرة منها ان صنع القرارات السياسية لا يتم من خلال اطر نظامية وقنوات واضحة محددة ، مما يصعب معه على المواطن العادي التنبؤ المسبق بالقرار السياسي بدرجة معينة من الثقة في ظل ما يطغى على عملية صنع القرار من شكوك وغموض وعدم تأكد من ناحية وتزايد خطورة الشائعات السياسية من ناحية اخرى(١٦) .

أضف الى ذلك ما تعانيه معظم البلدان العربية من ضعف - إن لم يكن غياب - التنظيمات الوسيطة ، اي الاحزاب السياسية والجماعات الضاغطة / المصلحية ، وعدم اتصافها بالاستقلالية والفاعلية والتعبير عن قوى اجتماعية ذات وزن مؤثر ، كل ذلك لا يمكن هذه التنظيمات من أن تقول كلمتها في عملية صنع القرار ، رغم انها تمثل نظرياً قنوات تسمح بالمشاركة السياسية ، بل في العادة تنتهي العلاقة بين هذه التنظيمات السياسية الوسيطة والنظم العربية الحاكمة، الى احتواء الثانية للاولى ، وينجم عن ذلك صعوبة قيام معارضة سياسية منظمة ذات فاعلية ، ويفسر لنا ذلك تحول القوى المعارضة في اكثر من قطر عربي الى اقامة الخلايا والتنظيمات ذات الانشطة السرية(١٧) .

رابعاً : آثار ازمة المشاركة السياسية على مستقبل التطور العربي

تطرح ازمة المشاركة السياسية في المنطقة العربية عدة آثار سلبية تعرقل تطور هذه المنطقة نحو مستقبل افضل ، سواء في ميدان التنمية الاقتصادية والسياسية ، او في ميدان مواجهة الخطر الصهيوني ، وكلها ميادين مترابطة عضوياً .

في ميدان التنمية الاقتصادية ، ورغم قناعتنا بأن تحقيق التنمية في الوطن العربي لا يمكن أن يتم الا من منطلق الوحدة الشاملة السياسية والاقتصادية ، نجد ان تعثر محاولات التنمية الاقتصادية القطرية في البلدان العربية يرجع في جانب كبير منه الى ازمة المشاركة السياسية . فالتنمية الاقتصادية - حتى على المستوى القطري - تمثل في حقيقتها معركة او مواجهة بين المجتمع المعين والتخلف ، والمجتمع حتى يقدر له النجاح في تلك المواجهة المصيرية لا بد من ان يتصف بالتماسك والتكتل بين عناصره الحاكمة والمحكومة ، فكيف يمكن للنظم العربية ، وهي لا تعرف سوى

---

(١٦) حامد عبدالله ربيع ، « الظاهرة الانمائية وخصائص القيادة في الامة العربية »، **قضايا عربية** ، السنة ٧ ، العدد ٣ (اذار / مارس ١٩٨٠) ، ص ١٥٥ - ١٥٦ .

(١٧) بخصوص اهمية التنظيمات الوسيطة في تحقيق المشاركة السياسية ، انظر :

Sandor Halebsky, *Mass Society and Political Conflict: Toward a Reconstruction of Theory* (Cambridge: Cambridge University Press, 1976), pp. 70-73.

مشاركة شكلية غير فعّالة، ان تحقق مثل هذا التكتل والتماسك؟ وكيف يمكن لهذه النظم في ظل غياب المشاركة الفعّالة ان تستغل طاقات وقدرات مواطنيها من اجل تحقيق التنمية ؟ وكيف يمكن لتلك النظم ان تطالب هؤلاء المواطنين بما تستلزمه معركة التنمية من تضحيات ، في ظل عدم التماسك وعدم الثقة بين الطرفين ؟ بعبارة اخرى فإن اية محاولة للتنمية الاقتصادية ، ومهما كانت جدية وصدق نوايا النظام القائم بها ، لا يمكنها ـ بدون مشاركة جماهيرية حقيقية ـ ان تقطع اكثر من نصف الطريق(١٨) .

وفي ميدان التنمية السياسية ، نجد ان اخذ النظم العربية بالاشكال والتنظيمات السياسية الاجنبية ، من الغرب او من الشرق ، يؤدي الى عرقلة التطور العربي نحو التنمية السياسية بمعنى الديمقراطية كقيمة سياسية عليا ، حيث التنمية السياسية تعني تجديد وتطوير النظم والممارسة السياسية لتصير اكثر ديمقراطية في التعامل واكثر احتراماً لكرامة الانسان ومطالبه بما في ذلك حقه في المشاركة السياسية . وهذا التطوير لا بد من أن يتم من منطلق الاصالة القومية والثقة بالذات الحضارية والتراث القومي . فالقيم السياسية ـ وعلى رأسها الديمقراطية ـ هي بالاساس ذات طبيعة حضارية ، فهل حاولت النظم الحاكمة العربية ان تعود الى التراث السياسي العربي الاسلامي لتستنبط المبادىء التي قام عليها النموذج الاسلامي للممارسة السياسية ، وتعمل على تطويعها وتكييفها بما يتفق ومتطلبات الواقع المعاصر ، بدلاً من ان تأخذ من تجارب الدول الاجنبية ما لا يتفق وخصائص الوطن العربي ؟

وفي ميدان الوحدة العربية التي تشكل الاطار الوحيد الذي يسمح للامة العربية بتحقيق اهدافها القومية في التنمية والتحرير ، نجد ان غياب الجماهير في جميع الاقطار العربية عن الساحة السياسية ، وحيث لا تزال القيادات الحاكمة تنفرد باتخاذ القرارات دون مشاركة او رقابة حقيقية من جانب الجماهير ، يؤدي الى ان العناصر الشخصية ، بمعنى الاهواء والعواطف المتقلبة والمدركات المتباينة للحكام العرب ، تدفع بالاقطار العربية الى خلافات ونزاعات قد تصل في احيان كثيرة الى حد الصدام المسلح ، مما يغرق المنطقة العربية في سلسلة لا تنتهي من الحروب الباردة ـ الساخنة ، الامر الذي يتيح للقوى الاجنبية ، خاصة موسكو وواشنطن ، فرص التدخل في شؤون المنطقة لزيادة حدة النزاعات العربية ، خاصة من خلال تطبيق سياسة « الطرف الثالث » او بعبارة اخرى « الفتنمة » ، مما يؤدي الى « بلقنة » المنطقة العربية والحفاظ على اوضاعها الراهنة من تجزئة وتفتت(١٩) .

وفي ميدان الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، نلاحظ ان احد العوامل المهمة في الاخفاق العربي في مواجهة الخطر الاسرائيلي ، يتمثل في ازمة المشاركة السياسية في البلدان العربية ، فهذه الازمة تؤدي ـ ضمن عوامل اخرى ـ الى عدم تحوّل الامة العربية الى « امة محاربة » Nation At War قادرة على تكتيل طاقاتها البشرية والمادية وصبها نحو غاية واحدة : وضع حد لمشكلة الوجود الاسرائيلي . فالجماهير العربية ـ في ظل ما يطغى عليها من عدم اهتمام وسلبية ـ لا تزال غير واعية بحقيقة مخاطر

---

(١٨) معوض ، « ظاهرة التخلف : حول التعريف بعلاقة المتغير الاقتصادي بالتطور السياسي ،» ص ٢٥٧ .

(١٩) عبد الخبير محمود عطا ، « الحرب الباردة الساخنة في المنطقة العربية ،» **الموقف العربي** ، السنة ٢ ، العدد ١٥ (تموز / يوليو ١٩٧٨) ، ص ٧٢ ـ ٧٨ .

الوجود الاسرائيلي على المستقبل العربي ، وقد ظهر ذلك بوضوح في موقفها ـ الذي لا يقل سلبية عن مـواقف النظم العربيـة ـ من الغزو الاسـرائيلي للبنـان وما صـاحبه من عمليـات ابـادة للشعبـين الفلسطيني واللبناني . فالمظاهرات الضخمة التي شهدتها بعض العواصم الاوروبيـة ، والعاصمـة الاسرائيلية ذاتها ،احتجاجاًعلى ذلك الغزو وتلك الابادة ، لم تشهد مثلها اي عاصمة عربية ، ولكن انصافاً للحقيقة نقول ان مدينة الجزائر شهدت مظاهرة جماهيرية ضخمة اثناء ذلك الغزو ، ولكنها لم تكن بغرض الاحتجاج على هذا الغزو ، وإنما للاحتجاج على سوء التحكيم في مباريات كـأس العالم لكرة القدم التي شارك فيها الفريق الجزائري !

خاتمـــة

إن الوطن العربي ، ونتيجة لعوامل اجتماعية ـ اقتصاديـة وسياسيـة يعاني ازمـة مشاركـة سياسية ، والواقع ان البلدان العربية تشهد عمليات للتحديث الاقتصادي ، بصرف النظر عن مداها ونصيبها من النجاح او الاخفاق ، تتجاوز الانجـازات المتحققة في ميـدان التنمية السيـاسية ، اي المشاركة السياسية والتطور الديمقراطي ، ومن هنا فقد كتب احد الباحثين المتخصصين في الشؤون العربية « .. إن العالم العربي لم يشهد بعد ثورة سياسية ، في ظل القومية ، ولم يعان تغيراً جوهريـاً في العلاقـات السياسية ، اي العلاقات بين الحكام والمحكومين ، تغيراً كان من شأنه ارساء مبدأ جـديد للسلطـة واقامـة مؤسسات سياسية مستقرة ذات فاعلية ونمط جديد للحياة السياسية يقوم على المشاركة ...»[٢٠] .

وقد رأينا ان ازمة المشاركة السياسية ترتبط عضوياً بالازمات المختلفـة التي تعرقـل التطور العربي : ازمة التفتت والتجزئة وعدم الوحـدة ، ازمة التخلف الاقتصـادي والسياسي ، ازمـة عدم التجديد الحضاري وازمة الوجود الصهيوني بخصائصه التوسعية □

---

(٢٠) Panayiotis J. Vatikiotis, *Conflict in the Middle East* (London: Allen and Unwin, 1971), p. 25.

ميثاق حقوق الانسان العربي ضرورة قومية ومصيرية

د. محمد عصفور

استاذ بكلية الحقوق ـ جامعة تونس .

مقدمة

هناك لحظات حاسمة في تاريخ الشعوب والحركات السياسية والافراد يجب ان يتوقف فيها السير او الدوران الرتيب في الحركة لكي يُعطى العقل فرصة للتفكير والتدبر ، ولتقويم ما فات من العمر : فكراً او عقيدة او مسلكاً . وفي يقيني ان الامة العربية الآن ـ ومنذ سنوات ـ مدعوة لأن تفكر وان تعاود التفكير فيما آل اليه أمرها اليوم واقل ما يوصف انه العجز واصدق ما يُصوّر انه المهانة .

وإذا كانت الامة العربية مدعوة للتفكير ، فإن اكثر من توجه اليهم الدعوة للتفكير هم ابناؤها ممن يفكرون او من يدعون ان بضاعتهم او صنعتهم هي التفكير .. غير انه من غير المجدي اي تفكير منغلق ينحصر في اطار معتقد جامد صارم ، ذلك انه من البديهي ان نشاطاً ذهنياً موجهاً او تابعاً على هذا النحو لا يمكن ان يكون تفكيراً بالمعنى الصحيح ... وإنما اقصد بالتفكير انطلاق العقل العربي من إسار المعتقدات المذهبية المتعصبة والمتحجرة ... ولست اخص بقولي فرقة دون اخرى، او حزباً دون حزب ، او مذهباً دون مذهب ... فالبلوى المشتركة ، بين الفرق والاحزاب والمذاهب ، هي هذا الفكر الرسمي الذي لا يجوز للمنتمين او اصحاب الولاء ان يخرجوا على الخط الذي يرسمه .

وهناك امور كثيرة لا بد من ان يعاد النظر فيها ويعاد تقويمها ، وهي امور جوهرية وخطيرة تشمل فيما تشمله : السلطة والشرعية ، والدين والطائفية ، والقومية والاقليمية ... الخ . وكل بند من هذه البنود هم ثقيل ، وليس في استطاعة مقال ان يتناول كل هذه الهموم العربية مرة واحدة ، غير انه يهمنا من هذه الهموم ما نعتقد أنه اكثرها ـ اليوم ـ الحاحاً واشدها اقتحاماً للوجدان العربي: ونعني به « كرامة الانسان العربي » . واقصد بهذه الكرامة الحريات والحقوق الانسانية التي بدون توفير حد ادنى منها ، لن تتحقق لأي انسان كرامة ولن تكون له قيمة .

وربما اتهمني البعض بالغلو اذا أنا قررت ان كل الكوارث اصابت الشعب العربي ومزّقت شمله مردها الى حرمان الانسان العربي من حرياته ... ولست ابرىء نفسي كلياً من هذا الغلو او هذا الاسراف في نسبة التدهور (او قل السقوط) العربي الى سبب واحد هو الحرمان من الحرية ، فلربما

كان انشغالي منذ شبابي بموضوع الحرية ، وعكوفي التام على دراسة ازمة الحريات وطغيان السلطة المتزايد والمتنامي هو الذي ادى بي الى هذه النتيجة .. غير انه مما يطمئنني كثيراً ان كثيراً من المفكرين العرب البارزين يكادون يسلمون بهذا الرأي الآن ، وبعد ان ضاع من حياة الامة العربية عمر ثمين لا يعوّض ، انشغلنا خلاله بالشعارات عن العمل البنّاء ، وبهرتنا بعض الانجازات ـ سواء كانت سياسية او اقتصادية او عسكرية ـ عن ان نسائل انفسنا : اين الانسان العربي وحرياته وارادته ؟ واين موقعه من هذا كله الذي يجري على الساحة العربية؟ اهو الصانع لهذه الانجازات ام انه يتلقاها من الزعامات ؟! ولو اننا طرحنا على انفسنا هذه التساؤلات منذ عشرين سنة او اكثر، لربما تبيّنا حقيقة الكارثة التي توشك ان تقع ، ولما انتظرنا لما بعد نكبة ١٩٦٧ . لكي ننقد انفسنا نقداً ذاتياً بعد ان وقعت الهزيمة فعلاً ، متلمسين في الشخصية العربية بوجه عام بعض اسبابها وذلك بكشف تلك السلبيات القاتلة التي انتهت لزاماً الى الهزيمة ...[١] .

واذا كانت السلطة لا تُعفى من المسؤولية ـ لأي عذر كان ـ فإن مسؤولية المفكرين العرب في رأيي تفوق مسؤولية الحكام او نظم الحكم ، فلقد كادوا يتوزعون جميعاً على المذهبيات المتصارعة،ولهذا السبب انصرفت جهودهم الى مناصرة مذاهبهم في صراع السلطة ... وكانوا اقرب الى «فقهاء السلطان » منهم الى المفكرين الاحرار والمستشارين او الناصحين المستقلين .. كان كل همهم التبرير: التبرير لتقلد السلطة حتى اذا تم تقلُّدها جرى تبرير كل تصرفاتها وسلوكها!!وفي غمرة مشكلات الحكم وامتيازاته ، لا بد من ان تختفي هموم المحكوم وتضيع حقوقه ... لأن الفكر المذهبي ـ وهو في الحقيقة ليس فكراً وإنما هو مجرد نشاط ذهني موجّه ـ يفقد الاحساس بالانسان الحي ، ويسخِّر نفسه لخدمة رغبات السلطان .

ولا يمكن ان يعفى من المسؤولية اي فريق من المفكرين العرب ، فالجميع مشتركون ـ وإن بدرجات متفاوتة ـ في مذبحة حقوق الانسان العربي وحرياته إن لم يكن في صنعها ، فعلى الاقل ، في تبريرها او السكوت عنها ... حتى هؤلاء المفكرون الذين انتموا الى الفكر القومي الوحدوي والذي كان من ابرز شعاراته « الحرية » ، قد جنحوا الى ان يفسروا « الحرية » تفسيراً سلطانياً او قيصرياً يتساوى كلياً مع الانقياد المطلق للزعامة تحت ستار التحول الاشتراكي وما يتطلبه من انتقاص او نقض لحريات تقليدية بورجوازية !! وقد فات هؤلاء ان التفسير الصحيح والانساني لأية اشتراكية ، لا يمكن أن يعني افتئاتاً على حريات تقليدية عزيزة او تضحية بها من اجل توفير ما يسمى بالحقوق الاجتماعية .. وإنما يجب ان تكون هذه الحقوق الاخيرة فصلاً جديداً يضاف الى كتاب الحرية . وليس الفصل الوحيد في هذا الكتاب ... وقد كان في وسع المفكرين القوميين العرب ان يفيدوا من تجارب خصومهم الشيوعيين ، فلقد أكدت اجنحة كثيرة منهم من بعض الاحزاب الشيوعية الاوروبية ـ بل قيادات بعض هذه الاحزاب ـ ان التحول الاجتماعي الحتمي نحو الشيوعية ـ في نظرهم ـ لا يمكن أن يعني التفريط في مكاسب الانسان الضخمة في الحريات التقليدية .

وإذا كان المفكرون القوميون العرب لم يفيدوا من تجارب مذاهب وحركات سياسية غربية لما يقدرونه من تفاوت كبير في درجة الحضارة التي بلغتها اوروبا ، والتخلف الشائن الذي اصاب العرب ، فإنه ليس هناك عذر لهؤلاء المفكرين في الّا يفيدوا من تجارب الانسانية على المستوى الدولي ... وإلّا فما

---

(١) صادق جلال العظم ، **النقد الذاتي بعد الهزيمة** ، ط ٤ (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧٧) .

الذي يعنيه كل من ميثاق الامم المتحدة وإعلان حقوق الانسان العالمي إلا التأكيد على قداسة الحقوق والحريات التقليدية ، وفي الوقت نفسه الاعتراف بأهمية حقوق اجتماعية جديدة وافدة ؟

اولاً : المطالبة بحق المواطن العربي في الالتجاء الى محكمة عدل عربية

لم يكن التيار الدولي المطالب بضمانات دولية لحقوق الانسان ، مجهولاً للفكر العربي . فلقد نادينا منذ سنة ١٩٦١ بضرورة الاعتراف بقدر من الشخصية الدولية لحماية حقوق الانسان في مواجهة دولته[٢] . ومنذ وقت بعيد نادى كثيرون سواء من الفقهاء او المثقفين العرب بحاجة المواطن العربي اكثر من غيره الى حماية ومظلة القانون الدولي في رعاية حقوقه وحرياته . ومن هذا القبيل جمعيات حقوق الانسان في الوطن العربي التي نادت بتوقيع اتفاقية عربية لحقوق الانسان على غرار الاتفاقية الاوروبية والاتفاقية الامريكية[٣] . وإن كان كثيرون يفضلون النمط الاوروبي في شكل محكمة اوروبية لحقوق الانسان[٤] . وقد تجددت الدعوة وبقوة في ندوة جامعة الدول العربية : الواقع والطموح[٥] . فقد ابرز الاستاذ حسين جميل حقيقة مهمة وهي ان : « بعض دول الجامعة العربية لم يصدر دستوراً للحكم ، ولبعضها دساتير مؤقتة ولبعضها الآخر دساتير دائمة . هذه الدساتير يتفاوت احدها عن الآخر في مضامينه قرباً او بعداً عن مفاهيم الحكم الديمقراطي الصحيح .. وبعض الدول العربية وافقت على « الاعلان العالمي لحقوق الانسان » ... وبعضها صادق على الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية ، والاتفاقية الدولية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .... واصدرت قوانين بالتصديق عليها . غير ان الملاحظ ان الشكوى من وقوع الانتهاكات لحقوق الانسان وحرياته الاساسية ترتفع من مختلف انحاء وطننا العربي على الرغم مما تنص عليه الوثائق ـ سبقت الاشارة اليها ـ والتي يفترض انها تحمي تلك الحقوق والحريات . وهذا يدل على ان القوانين الداخلية لا تكفي لضمانة احترام حقوق المواطنين وحرياتهم واقامة دفاع فعّال لحمايتها . وهذا يعني اننا يجب ان نتحرى عن ضمانات اضافية من شأنها أن تحقق حماية فعّالة للحقوق والحريات »[٦] .

« هذه النتيجة توصلت اليها قبلنا دول كثيرة في مختلف انحاء العالم . ومنها دول اوروبا الغربية وامريكا . فإذا كانت بلاد عريقة بممارسة الديمقراطية ـ مثل دول اوروبا الغربية ـ استقرت فيها حقوق الانسان وحرياته الاساسية واصبحت من الضمير العام للامة ، وجدت ان الضمانات الدستورية والقانونية في بلدانها لا تكفي لحماية تلك الحقوق والحريات ، وان

---

(٢) محمد عصفور ، **ازمة الحريات في المعسكرين الشرقي والغربي** (القاهرة : لجنة البيان العربي ، ١٩٦١) ، ص٣٣٦ .

(٣) وحيد رأفت ، « القانون الدولي وحقوق الانسان ،» **المجلة المصرية للقانون الدولي**، السنة ٣٣ (١٩٧٧) ، ص ٦٥ (محاضرة القيت في الجمعية المصرية للقانون الدولي).

(٤) المصدر نفسه ، ص ٥٦ ، وعثمان خليل عثمان ، « تطور مفهوم حقوق الانسان ،» **عالم الفكر** (الكويت) ، السنة ١ ، العدد ٤ (كانون الثاني / يناير ـ آذار / مارس ١٩٧١) .

(٥) حسين جميل ، « دور الجامعة العربية في انشاء محكمة عربية لحماية حقوق الانسان ،» ورقة قدمت الى : مركز دراسات الوحدة العربية ، ندوة جامعة الدول العربية : الواقع والطموح، تونس ، ٢٨ نيسان / ابريل ـ ٢ ايار / مايو ١٩٨٢ ، **جامعة الدول العربية : الواقع والطموح** (بيروت : المركز ، ١٩٨٣) ، ص ٣٤٩ ـ ٣٧٦ .

(٦) المصدر نفسه ، ص ٣٦٠ .

لا بد لذلك من تقرير حماية دولية لها ، فإني اعتقد اننا في بلادنا العربية اكثر حاجة لتقرير مثل هذه الحماية للحقوق والحريات »[٧] .

والاستاذ حسين جميل في دعوته الاعتراف للافراد بحق الشكوى امام محكمة دولية (وعدم قصر هذا الحق على الدول) ، يستند الى ان دولة من الدول لا تقدم شكوى ضد دولة اخرى بأنها خالفت اتفاقية حقوق الانسان فتُفسِر ما بينهما من علاقات ، إلّا اذا كان بينهما خلاف ، وجامعة الدول العربية جامعة تضامن وتعاون ، ونريدها اكثر من ذلك جامعة وحدة لأمة واحدة . فلا يفترض ان يكون بين حكوماتها خلاف . وهو عندما يقع فإنه يعتبر امراً غير طبيعي لا يجوز ان يبنى عليه حكم . وعلى كل حال ، فإن تجربة الماضي اثبتت ان حق الدول في شكوى بعضها بعضاً لم يكن له اثر فعّال ...

« إن الاشخاص الطبيعيين والمنظمات غير الحكومية ـ كالاحزاب السياسية والنقابات العمالية والصحف لاسيما المعارضة ـ هي التي قد تتعرض لهدر حق من حقوقها من قبل سلطة حكومية في الدول التي هم فيها ، فإذا لم يكن لهم حق الشكوى مما يصيبهم من انتهاك حق لهم ، فمن يرفع الشكوى عنهم اذا اقتصر حق رفع الشكوى على الدول »؟[٨]

« .. إن الحرية للمواطن ، والسيادة للشعب ، بالرغم من أنهما ـ من الوجهة النظرية ـ من الحقوق الطبيعية التي لا يجادل فيها احد ، اصبحا بالنسبة للمواطن العربي وللامة العربية في واقع الامر ، مطمحاً يبتغيه كل من المواطن والامة »[٩] . « إننا اذا كنا نعيش اليوم مع العالم المتقدم الذي لا تفصل بيننا وبينه الا مئات الكيلومترات ، بحيث يمكن القول إننا نعيش معه في وحدة جغرافية ، تفصلنا عنه قرون من الحضارة . فالمطلوب منا أن نطوي هذه القرون بأعوام ، ونلحق ركب الحضارة بأسرع ما نستطيع ، وهذه مهمة خطيرة لا تقدر على القيام بها الا شعوب حرة تنطلق منها قوى جميع ابنائها ، رجالاً ونساء ، ليعطي كل فرد لوطنه كل ما يستطيع تقديمه من طاقات ، وليحقق الشعب في كل قطر عربي ذاته ، ويواجه التحديات التي ما زالت تجابهه قوياً كفياً لخوض الصراع العالمي المفروض عليه ، مالكاً كل متطلبات الحياة المعاصرة ،مقرراً شؤون حاضره ومستقبله بارادته الحرة . ومن هنا جاءت دعوتنا الى الديمقراطية للشعب ، وحقوق الانسان للمواطنين »[١٠] .

« ويلاحظ ان في المنظمات الاقليمية التي يكون الاندماج او الاتحاد السياسي غرضاً من اغراضها ـ مثل جامعة الدول العربية ـ تجد المنظمة في رعاية حقوق الانسان وحمايتها خير مساعد لها على تحقيق الغرض السياسي للمنظمة . هذا من جهة ، ومن جهة اخرى تستطيع المنظمة الاقليمية لاسباب التشابه والتجانس توفير حماية اشد فاعلية لحقوق الانسان من تلك التي توفرها الهيئات العالمية المتخصصة بحقوق الانسان »[١١] .

وقد ادرك فقهاؤنا المصريون وبعض شراح القانون الدولي هذه الحقيقة: حقيقة عدم كفاية الضمانات الداخلية لرعاية حقوق الانسان وحرياته . فكتب د. رأفت تحت عنوان : « عجز المواثيق الدستورية عن حقوق الانسان وحرياته » : « لقد أدرك الناس بفطرتهم ـ والمثقفون منهم خاصة ـ ولهم دوماً دور الرواد في كل حقل وعهد ـ انه لا امل في ضمان حقوق الانسان وحرياته الاساسية ما لم يهتم الرأي العام العالمي بهذه

---

(٧) المصدر نفسه ، ص ٣٦١ ـ ٣٦٢ .
(٨) المصدر نفسه، ص ٣٦٨ .
(٩) المصدر نفسه ، ص ٣٧٣ .
(١٠) المصدر نفسه ، ص ٣٧٤ .
(١١) المصدر نفسه ، ص٣٧٥ .

الحقوق والحريات ، وما لم تتضافر الدول والحكومات جميعاً على تأكيد هذا الاحترام وإيجاد الاجهزة الدولية الكفيلة بتحقيق تلك الغاية »[١٢] .

ويقول ايضاً : « إنهم يحاولون الآن انشاء محكمة على غرار المحكمة الاوروبية والمحكمة الامريكية للحريات (في الاتفاقيتين الدوليتين) وكذلك بإنشاء منصب مدع عام او مندوب سام لحقوق الانسان »[١٣] . ويساير هذا الرأي الاستاذ حسين جميل فيقول : « والحاجة الى الحماية الدولية لحقوق الانسان ، ليس على الصعيد العربي فحسب، بل في مختلف بلاد العالم اظهرتها التجربة في كل مكان ، فقد وجد ان مجرد النص على الحقوق والحريات في دستور الدولة او غيره من القوانين الداخلية لا يضمن دائماً تمتع الانسان فعلاً بالحقوق والحريات المنصوص عليها ، فقد يكون الغرض من الاعتراف بحقوق الانسان في الدستور هو مجرد الاعلام ، او اخفاء الطبيعة الحقيقية للنظام السياسي الذي يتعارض مع تمتع الانسان بحقوقه وحرياته الاساسية ، وقد يعود عدم التمتع بحقوق الانسان المنصوص عليها في الدستور الى انعدام سلطة مختصة بالنظر في شكاوى انتهاك تلك الحقوق »[١٤] .

ثانياً : مشروع ميثاق حقوق الانسان العربي

لقد اشتدت الدعوة في الوطن العربي الى حماية دولية لحقوق الانسان العربي ، وذلك باصدار ميثاق لحقوق الانسان العربي في حمى المنظمة الاقليمية العربية (جامعة الدول العربية) ، وبضمان محكمة العدل العربية .. وقد وضعت بالفعل مشروع هذا الميثاق ، ومهدت له بمذكرة ايضاحية ترصد اهم اتجاهاته .

اما الميثاق فهو مطمح قومي منذ وقت بعيد . حتى ان اتحاد الحقوقيين العرب ، وضع مشروعاً لهذا الميثاق . كما ان جامعة الدول العربية نفسها أولت موضوع حقوق الانسان اهتماماً كبيراً تمثل في امرين أساسيين : **اولهما** : قرار مجلس الجامعة العربية رقم ٣٢٥٩ / ٤٦ / حـ ٢ الصادر في ١٢ / ٩ / ١٩٦٩ بتشكيل لجنة خاصة في الامانة العامة لدراسة موضوع مساهمة جامعة الدول العربية في الاحتفال بعام ١٩٦٨ عاماً دولياً لحقوق الانسان طبقاً لقرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ١٩٦١ (١٨) الصادر في ١٢ / ١٢ / ١٩٦٣ . وقد أعقب هذا القرار قرار آخر من مجلس الجامعة العربية (رقم ٢٣٠٤ / ٤٧ بتاريخ ١٨ آذار / مارس سنة ١٩٦٧) بتشكيل لجنة توجيهية لحقوق الانسان (بجانب اللجنة الخاصة في الامانة العامة) تضم ممثلين عن دول الجامعة لمتابعة وتنفيذ برنامج الاحتفال بالعام الدولي لحقوق الانسان.ولما كانت الجمعية العمومية للامم المتحدة قد اصدرت قرارها المؤرخ في ٢٣ / ٣ / ١٩٦٧ بدعوة الدول الاعضاء الى دراسة موضوع إنشاء لجان اقليمية لحقوق الانسان ، فقد اوصت اللجنتان العربيتان المشكّلتان : « بالاستجابة الى هذه الدعوة على ان تتم في اطار المنظمات الحكومية الاقليمية » . واخذاً بهذه التوصية اصدر مجلس الجامعة قراره رقم ٢٤٤٣ بتاريخ ٣ / ٩ / ١٩٦٨ **بانشاء لجنة اقليمية عربية دائمة لحقوق الانسان** وهي كسائر اللجان الدائمة في الجامعة تماثلها من حيث التشكيل وطريقة العمل.وطبقاً لخطة العمل التي وضعتها هذه اللجنة فهي تختص بكل

---

(١٢) رأفت ، « القانون الدولي وحقوق الانسان ،» ص ٢٣ .

(١٣) المصدر نفسه .

(١٤) جميل ، « دور الجامعة العربية في انشاء محكمة عربية لحماية حقوق الانسان ،» ص ٣٧٤ .

الامور التي تتعلق بحقوق الانسان على الصعيدين العربي والعالمي وعلى الاخص: العمل على حماية حقوق الانسان العربي ، وتنمية وغرس الوعي بحقوق الانسان لدى الشعب العربي .

وبغض النظر عن مدى اهمية المؤتمرات التي دعت هذه اللجنة الدائمة الى عقدها او دورها في المحافل الدولية وأنشطتها التي تتعلق بحقوق الانسان . فإن الملاحظ ان القضايا الخاصة بانتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان في الاراضي المحتلة هي التي استغرقت الجزء الاكبر من نشاطها . في حين ان هذا النشاط لم يشمل « موضوع حقوق الانسان في الدول العربية » ذاتها .....[١٥] . وبجانب ذلك فإنه بعد الانتقال المؤقت لمقر جامعة الدول العربية الى تونس ، لم يكن من الواضح ـ في بداية الامر ـ المركز القانوني للجنة العربية الدائمة لحقوق الانسان . ذلك انه يبدو ان ثم نوعاً من علاقة التبعية بينها وبين الادارة القانونية بالامانة العامة ... وان زالت هذه التبعية مع بقاء الرابطة القوية بين الجهتين .

اما **الامر الثاني** المهم في موضوع حقوق الانسان هو قرار مجلس الجامعة رقم ٦٦٨ بتاريخ ١٥ / ٩ / ١٩٧٠ الذي تضمن تشكيل لجنة من الخبراء لوضع مشروع إعلان عربي لحقوق الانسان تمهيداً لوضع ميثاق عربي ، وقد وضعت اللجنة بالفعل مشروعاً باسم « إعلان حقوق المواطن في الدول والبلاد العربية ».. وقد عمم المشروع على الدول الاعضاء جميعهم ، غير ان تسع دول فقط هي التي عُنيت بالرد .. « وقد تباينت مواقف هذه الدول تبايناً كاملاً . فبينما أيدته بعض الدول دون اية تحفظات ، رفضته دول اخرى شكلاً وموضوعاً ، وطالب فريق ثالث باجراء تعديلات عليه تراوحت بين مجرد التعديلات الشكلية والتعديلات الجوهرية »[١٦] .

ويبدو ان هذا المشروع قد غمره النسيان كلياً ، ولذلك فإن الامانة العامة ـ بعد الانتقال المؤقت لمقر الجامعة ـ قد عهدت الى خبيرين آخرين ـ كنت احدهما ـ بوضع مشروع ميثاق لحقوق الانسان العربي ، ولقد حرصت في صياغة المشروع الذي قدمته على ان أفيد من كل المشروعات التي قدمت في هذا الشأن وكذلك من الاعلانات والمواثيق الدولية، واخترت احياناً صيغاً بذاتها وردت في مشروع او إعلان سابق ، وفي احيان اخرى وفقت بين اكثر من صيغة ونص ، وفي احيان ثالثة وضعت صيغة جديدة كلياً لمواجهة حالة جديدة .... غير انه لا يجوز ان يفهم من ذلك ان عملية الصياغة هذه قد تمت بالاقتباس او الانتقاء بطريقة آلية ، وإنما كان لا بد من ان تجرى العملية استناداً الى ادراك وفهم وتحليل للادب السياسي العالمي في هذا الموضوع ، وفي الوقت نفسه كان يجب ان توضع في الاعتبار ظروف الوطن العربي ونظم الحكم فيه (وهي نظم متباينة جداً) .. وأن تنصرف الجهود بقدر الامكان الى محاولة الوصول الى الحد الادنى مما يمكن الاتفاق عليه كأرضية مشتركة بين اتجاهات سياسية واجتماعية وفكرية متباعدة .

اما بشأن **المذكرة التفسيرية** ، نظراً لاهميتها ، ارى من الضروري تسجيلها كاملة فيما يلي : « طرحت في الساحة العربية مسألة مهمة تتعلق بالطريقة التي يصدر بها ميثاق حقوق الانسان العربي ، وفي ضوء الغاية من اصداره .. ايكون محاولة لابراز وجهة نظر عربية خالصة لمفهوم عربي متميز لحقوق الانسان يأخذ في اعتباره السمات

---

(١٥) حسن السيد نافعة ، « الجامعة العربية وحقوق الانسان ،» **شؤون عربية**، العدد ١٣ (آذار / مارس ١٩٨٢) ، ص ٤٩٤ ـ ٤٩٥ .

(١٦) المصدر نفسه ، ص ٤٩٥ .

الخاصة للواقع الاجتماعي العربي ومنطلقاته الفكرية والفلسفية »؟ أم يكون مجرد تأكيد للاعلان العالمي وإعلان الوطن العربي تأييده وتبنيه للتراث الغربي الذي جاء الاعلان العالمي معبراً عنه ؟ « إن المناقشات التي دارت حول هذه القضية قد اثارها مشروع حقوق الانسان الذي وضعته لجنة الخبراء العرب لجامعة الدول العربية ، والتي كان مشروعها هذا مثار مواقف متباينة من الدول العربية ... » .

« والواقع ان المحورين الاساسيين اللذين يدور حولهما الجدل (في شأن المنحى الذي يجب ان ينحوه ميثاق عربي لحقوق الانسان) هما محورا **الخصوصية والعالمية** : **فهناك موقف واضح في بعض الاقطار العربية في تأكيد ان مبادىء الشريعة الاسلامية هي وحدها التي يجب الاخذ بها دون غيرها في تحديد لحقوق الانسان** . وتساند هذا الموقف كتابات بعض رجال القانون التي تؤكد انه ليس صحيحاً ان تاريخ حقوق الانسان هو تاريخها في الغرب ... وليست كتابات روسو ـ وكذلك مونتسكيو ورجال الثورتين الامريكية والفرنسية ـ هي الاساس النظري الوحيد لتلك الحقوق .. إن حضارات الشرق القديمة في مصر والهند وبلاد النهرين وفي الصين واليابان .. ثم في الجزيرة العربية منذ اشرقت عليها شمس الاسلام .. تقدم رؤى واضحة ومحددة لقضية حقوق الانسان قد لا تكون مطابقة للرؤية التي صدر عنها الاعلان العالمي » . ويرتب البعض على هذه المقدمة ان تباين الرؤى الحضارية في شأن حقوق الانسان قضية مطروحة ، وانه لا بد للفكر العربي من أن يحدد موقفه منها بوضوح . وهناك من كان اقل تطرفاً في هذا الاتجاه ، فأوجب ان يكون تناول حقوق الانسان واقعياً وعالمياً يدخل في اعتباره تصور الحضارات الاخرى لتلك الحقوق من الناحيتين الفلسفية والتاريخية .

« وانطلاقاً من اعتبارات الخصوصية العربية او التميز الحضاري العربي ، عيب على مشروع الخبراء العرب ، انه لم يأت بجديد ،وإنما جاء انعكاساً صادقاً للمبادىء المنصوص عليها في الاعلان العالمي،فكان تركيزه على عنصر الاستمرارية للمبادىء التي نادى بها الاعلان العالمي اكثر بكثير من تركيزه على الملامح المميزة للفكر العربي،ومفاهيمه الخاصة لحقوق الانسان »[١٧] .

وقد يكون واضحاً من مطالعة آراء الذين ينادون بميثاق عربي متميز لحقوق الانسان انقسامهم بين رافض رفضاً مطلقاً لعالمية حقوق الانسان داعياً للأخذ بوجهة نظر اسلامية بحتة او قومية بحتة .. وفي الطرف الآخر هناك من يدعو الى تساند الحضارات كلها في هذا الشأن : اي الجمع بين العالمية والخصوصية . وقد كانت هذه الاعتبارات والخلافات في تقديرنا عندما وضعنا مشروع الميثاق .. ويقيناً أن قضية حقوق الانسان لا يمكن ان تكون قضية عالمية بحتة وإنما هي الى جانب ذلك قضية محلية .. غير ان هذه الصفة المحلية (بما تعكسه من صفات او مكتسبات حضارية متميزة) لا يمكن ان تتعارض مع / او تنقض ما تكون قضية حقوق الانسان قد حققته من مكاسب على الصعيد العالمي ، سواء فيما تمثل في ميثاق انشاء منظمة الامم المتحدة ، او الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، او ما تاب هذا الاعلان من مواثيق . وانطلاقاً من هذا الفهم ، فإن الغاية من اصدار ميثاق حقوق الانسان العربي اقل تواضعاً بكثير ـ او هي يجب ان تكون كذلك ـ من ابراز سمات عربية خاصة او مفهوم مميز لحقوق الانسان وهي ـ من باب اولى ـ أبعد من ان تكون رؤية عربية واضحة ومحددة لقضية حقوق الانسان كمظهر للاسهام الحضاري العربي في التراث العالمي .. فليس الامر هنا امر مزايدة او منافسة او حتى مواجهة بين الحضارة العربية الاسلامية وبين الحضارة الغربية المسيحية ، ولهذا السبب فإننا ، وإن كنا نؤكد في التطبيق الجانب القومي او

---

(١٧) المصدر نفسه ، ص ٤٨٦ـ ٥٠٦ .

الخصوصي لحقوق الانسان ، الا اننا نؤكد في الوقت نفسه وبالقوة نفسها عالمية حقوق الانسان ، بمعنى ان هناك من المبادىء الكافلة لهذه الحقوق ، ما يتجاوز الخصوصية الحضارية لأنه يعبر عن معان وقيم انسانية مشتركة سواء كانت هذه القيم سماوية (ما اوحى الله به لرسله) او وضعية تكون قد استقرت في وجدان البشرية وضميرها خلال التطور الحضاري . وقد انطلقنا في صياغة المشروع المطروح من حقيقتين :

الحقيقة الاولى : أننا لا نتبارى مع الاعلانات والمواثيق الدولية في محاولة لإثبات الابتكار المتصرف او الاسهام العربي والاسلامي الحضاري في قضية حقوق الانسان ، وإنما نحن نتبنى من تلك الاعلانات والمواثيق ما نراه اصولاً انسانية ليست تراثاً لحضارة بذاتها وإنما هي تراث البشرية كلها . دون ان يغيب عنا في الوقت نفسه ان اهم هذه الاصول قائمة في الشريعة الاسلامية منذ حوالى قرن ونصف لهم وللدول العربية (التي يتمسك قادتها وحكامها او يدعو الدعاة فيها الى تطبيق الشريعة الاسلامية) كل السلطة في ان يزيدوا - إن شاءوا - على تلك الحصيلة الانسانية ما يرونه من القيم الاسلامية المؤكدة لكرامة الانسان وحقوقه . اما ان نجعل نقطة البدء في صياغة مشروع لميثاق حقوق الانسان العربي ، « الاسهام الحضاري العربي » ، ورؤية عربية واضحة ومحددة لقضية حقوق الانسان ، فإنه في نظرنا خطأ محض ، لأنه سوف ينزلق بنا في صراع الايديولوجيات لسنا في حاجة الى اثارته .

والحقيقة الثانية التي نصدر عنها هي اننا أغفلنا كلياً الحقوق ذات الطابع الدولي اي التي لها صلة بالمنظمات الدولية او المؤسسات الدولية ، والتي تدخل حمايتها في ولايتها ، فحق تقرير المصير الذي عيب على لجنة الخبراء السابقة عدم ادراجه ، ليس محله ابداً ميثاق اقليمي عن حقوق الانسان العربي ، وإنما وضعه الطبيعي هو في الاعلان العالمي لحقوق الانسان والمواثيق الدولية التالية له . كما أغفلنا للاسباب ذاتها الحقوق التي اشارت اليها بعض الدول في شأن الاقليات العربية المقيمة على ارض دول اجنبية او المقيمة في اقاليمها المغتصبة والمحتلة . وما كان يمكن أن يتضمن ميثاق حقوق الانسان العربي ما تضمنته مقترحات بعض الجهات في شأن ما يسمح به من اجراءات في مقاومة ونضال في اقاليم بعض الاقطار العربية . فهذا موضوع سياسي بحت لا يمت بصلة الى وثيقة تؤكد على حقوق للانسان العربي في اقطاره العربية قاطبة . .. واذا كانت هذه هي بعض الحقائق التي صدرنا عنها في صياغة المشروع فإن الحقائق التي اردنا أن نؤكدها هي :

- إن هذا العمل مسبوق وليس بدعة او ابتكاراً ، وهو ممتد الجذور في المواثيق الدولية .

- ان الحافز الاساسي لنا على تبني ما ورد في المواثيق الدولية ، هو ان نسبة كبيرة من الاقطار العربية لم تصدق على هذه المواثيق ، وانه ليس هناك ما يحول دون هذا التصديق في نطاق الوحدة الاقليمية العربية ، فالتعامل يجري بين اشقاء عرب .

- إن التجربة الاوروبية بالذات في مجال حماية حقوق الانسان العربي تجربة رائدة ، وهي تفوق كثيراً سواء في ضماناتها او تحديدها او مستقبلها الممارسة الدولية جميعاً.وما من شك في انه كلما ضاق نطاق المنظمة الدولية ، زاد الامل في تحقيق الاتفاق او الاسهام ، وقلت فرص التعارض والاختلاف في امور معنوية مثل حقوق الانسان .. وهذه حقيقة صارخة في العلاقات الدولية ، لم يكن من شأنها الاعتراف بها ان تفتّ في عضد محبي الانسانية ، او ان تصرفهم عن ان يبذلوا الجهود المضنية للوصول الى صيغ ومعايير في شأن الحدود الدنيا لاحترام حقوق الانسان .

ثالثاً : صعوبات جوهرية في شأن الاتفـــاق على حمـــــاية دولية لحقوق الانسان

وحتى تتحقق حماية فعلية لحقوق الانسان تتجاوز الحماية التي يوفرها النظام القانوني الداخلي. لا بد من ان يكون هناك مسعى لذلك في نطاق مجموعة اقليمية من الدول . لتفادي المشكلات التي تثور في المجال العالمي . وما من شك في ان هناك صعوبات كثيرة في شأن وضع ميثاق دولي يحمي حقوق الانسان على المستوى الدولي . وقد اشار فقهاء وشراح القانون الدولي الى اهم هذه الصعوبات :

فالدول الاعضاء في الامم المتحدة موزعة ومشتتة بين نظم سياسية اقتصادية ، وسياسية مختلفة اختلافاً جوهرياً على نحو يباعد كثيراً فيما بينها في الاتفاق على فهم واحد لما يعد وما لا يعـد حقوقـاً للانسان،وتفاوتها في تفسير ما يجري الاتفاق على انه حقوق للانسان[١٨]. ويشير ايكهيرست Akehurst الى ان الايديولوجيات والمصالح المتنازعة تجعل من الصعب على الامم المتحدة ان تصل الى اتفاق في شأن حقوق الانسان . **فالدول الغربية** تتجه الى تأكيد الحقوق المدنية والسياسية في حين ان **الدول الشيوعية** والنامية غالباً ما تحاول ان تعرف الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بطريقة تؤدي الى ان تفرض التزاماً على الدول الصناعية بأن تعطي العون الاقتصادي للدول النامية . ويشير المؤلف الى انه اذا قرنت المادة (٥٨) من الاعلان العالمي لحقوق الانسان (والتي تنص على ان لكل انسان الحق في نظام اجتماعي وعالمي يمكن أن تتحقق فيه بالكامل الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الاعلان) مرتبطة بالحق في مستوى معيشة ملائم ، لكان ذلك مثلاً متحايلاً ـ حسب قول المؤلف ـ على هذه التقنية في الصياغة[١٩] .

والدول الاعضاء في الامم المتحدة مختلفة كذلك،وبصفة خاصة،اختلافاً جوهرياً ـ متعارضاً في بعض الاحيان ـ في شأن العلاقة بين الفرد او الشخص الانساني،وبين الدولة ومدى اعتبارها او عدم اعتبارها امراً داخلياً بحتاً يخضع للسيادة الكاملة للدولة . حتـى إذا كان هناك اتفاق عام في شأن ميثاق للحقوق يحمي الانسان ، فإن الاختلاف سوف يكون كبيراً في شأن قائمة الحقوق التي تحمي . فقد توافق بعض الدول على الحقوق الشخصية مثل : الحريـة الشخصية او حـرية الـدين والقول والاجتماع والجمعيات والمساواة امام القانون ... الخ ، إلاّ ان الاتفاق قد يكون اقل بالنسبة لما يسمى بالحقوق السياسية ، وبصفة خاصة ، الحق في الاّ يحكم الشعب الا من قبل اشخاص يُنتخبون انتخاباً حراً ، ويكونون محاسبين امام ناخبيهم .

وهناك جدال أشد بالنسبة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية مثل حق العمل بشروط مناسبة ، والحق في الضمان الاجتماعي ، والتعليم وما شاكل هذه الحقوق ...[٢٠] . ويشير بعض الفقهاء الى ان هذه الصعوبات قد انعكست على تلك الصياغة المرنة التي تضمنها ميثاق الامم المتحدة فيما يتعلق بحقوق الانسان دون تحديد لها .... وما افلح الاعلان العالمي لحقوق الانسان في إزالة الغموض او التغلب على عدم التحديد الذي يشوب تلك الحقوق .

---

(١٨) L. Oppenheim, *International Law*, 8th ed. (1955), vol. 1, p. 733.

(١٩) Michael Akehurst, *A Modern Introduction to International Law* (1980), p. 79.

(٢٠) Oppenheim, Ibid., vol. 1, p. 744.

يقول شوارزنبرغر Schwarzenberger إن ميثاق الامم المتحدة ، في تناوله لحقوق الانسان ، لم يكن كافياً وأنه كان هناك مطلب عاجل للغاية « لوضع معايير نافذة بوجه عام تضيق ـ على الاقل ـ الهوة بين الحقيقة الواقعة ، والحد الادنى من متطلبات الجماعة الدولية المتحضرة » . ويتساءل : هل توجد مثل هذه المعايير النافذة؟ وهو يجيب عن ذلك بقوله : « إن الحقوق والحريات الاساسية التي تضمنها ميثاق الامم المتحدة مبهمة وغير محددة للغاية بحيث تعجز عن القيام بهذه الوظيفة . وقد يبدو على السطح او ظاهرياً ان الاعلان العالمي لحقوق الانسان قد سد هذه الثغرة . بما تضمنه من حقوق للفرد المنعزل ، او للفرد في تعامله مع جماعة حرة . بالاضافة الى بعض المثل العليا لدولة الرخاء .. غير ان ثمن تقبل هذا الميثاق الاعظم للبشرية ، كان فحسب صفته الخلقية والتعليمية (وليست صفته الالزامية القانونية) . وذلك في شكل مجرد توصية من الجمعية العمومية . وعندما حاول اعضاء الامم المتحدة ان يترجموا هذه المثل العليا التي وردت في الاعلان العالمي الى اتفاقيات ملزمة تكفل الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وان يصوغوا نصوصاً لوضع هذه الحقوق موضع التطبيق والتنفيذ ، انفضحت على الفور صعوبات مثل هذه المحاولة . ذلك انه إذا حاولت منظمة دولية (مؤسسة على مبدأ العالمية غير المتجانسة) ان تضع قواعد ملزمة في امور تقسم الدول الاعضاء الى ديمقراطية وسلطوية وشمولية بنظمها المختلفة الفردية او الجماعية او الاجتماعية المختلطة ، فنتيجة ذلك المحتملة كلياً هي اختلاط واضطراب في اللغات والالسنة كما في برج بابل ، واشتداد الانشقاقات الايديولوجية القائمة . وعلى احسن الفروض ، فإن الاتفاقيات التي تتولد من امثال هذه الشعارات ، تبقى اختيارية محضة ولن تتبناها سوى دول هي اقلها حاجة الى مثل هذا الالتزام الشكلي او الرسمي »[٢١] .

رابعاً : حماية حقوق الانسان اكثر واقعية وجدوى في المنظمات الاقليميـــة

يقول ايكهيرست ان القواعد الدولية المتعلقة بحماية حقوق الانسان هي مثال طيب عن الصعوبة في تقرير ما اذا كان الافراد يستمدون حقوقاً من القانون الدولي ام أنهم يستمدون منه مجرد مزايا . وفي الواقع ، فإن ثمة مشكلة اكبر في التصنيف في هذا الصدد ، طالما ان كثيراً من الالتزامات التي تعهدت بها الدول ، يجري التعبير عنها في شكل لغة مبهمة ومثالية بحيث انه من غير المؤكد ما إذا كانت تعبر اطلاقاً عن التزامات قانونية تتميز عن مجرد الآمال الادبية[٢٢] . ويعتبر شوارزنبرغر انه لا مفر من هذه النتيجة بسبب الاختلافات الايديولوجية العميقة بين نظم سياسية واجتماعية غير متجـانسة ، وأن الاجدى من الناحية العملية القيام بمحاولة حماية حقوق الانسان في نطاق دولي اضيق ، في المنظمات الاقليمية التي تكون نظمها وعقلياتها وايديولوجياتها متقاربة او متجانسة . فيقول : « إن تنميـة حقوق الانسان بطريقة اقل في صفتها البراغماتية (الذرائعية) والانتقائية ، تتطلب درجة اكبر من التجانس مما تستطيع الامم المتحدة ان توفره . وبطريق المقارنة فإن الاتفاقية الاوروبية عن حقوق الانسان (سنة ١٩٥٠) هي مثال إيجابي لهذا الاتجاه ... فالانجازات الاعظم تتحقق من مزيد من الاندماج الذي بلغته الجماعات الاوروبية »[٢٣] .

---

(٢١) Georg Schwarzenberger, *Power Politics: A Study of World Society*, 3rd ed. (New York: Praeger, under the auspices of the London Institute of World Afrairs, 1964), pp. 454-455.

(٢٢) Akehurst, *A Modern Introduction to International Law*, p. 76.

(٢٣) Schwarzenberger, Ibid., p. 466.

وهكذا نستطيع ان نفسر نشاط الحركات القارية التي استهدفت توفير ما عجزت المنظمات الدولية عن تحقيقه من الحماية للانسان وحرياته ... فسواء في امريكا او اوروبا جرت المحاولات من جانب المنظمتين الاقليميتين الكبريين (على مستوى القارتين الامريكية والاوروبية) لفرض حماية لحقوق الانسان الامريكي او الاوروبي .. وهي حماية دولية ووضعية تمت داخل البيت الامريكي او الاوروبي ، على نحو لا يثير الحساسيات التي تثيرها على المستوى العالمي فكرة السيادة .. وانطلاقاً من هذه المحاولات الرائدة والناجحة وضع مشروع ميثاق حقوق الانسان العربي الذي اوردت من قبل مذكراته التفسيرية التي رافقته والتي وضعتها لكي ابين منهجيتها .

وما من شك في ان تنوع الايديولوجيات في العالم المعاصر ـ ولاسيما في المجال السياسي ـ يشكل صعوبات جمة في وجه جمع الكلمة على معانٍ قانونية محددة في شأن حقوق الانسان . وما خفيت هذه الصعوبات على فقهاء القانون الدولي لحقوقٍ الانسان ، اذ يرى اوبنهايم ان اهم الصعوبات التي تعترض توفير حماية دولية لحقوق الانسان هي التفاوت الهائل في فهم هذه الحقوق ، وأنه يمكن التغلب عليها بطريقتين : **الطريقة الاولى** : هي : قصر الاشتراك في نظام فعّال لحقوق الانسان على تلك الاقلية من الدول الاعضاء في الامم المتحدة التي تمكنها تقاليدها السياسية وتركيبها الاقتصادي ونظامها الدستوري من ان تفعل ذلك . **والطريقة الثانية هي** : طريقة النظم الاقليمية التي تكفل حماية دولية لحقوق الانسان مثل الاتفاقية الاوروبية لحقوق الانسان . وهو ما يقرره الفقه حيث يقرر انه اسهل على الدول ذات القيم والمصالح المشتركة ، ان تحقق الحماية على مستوى اقليمي . اما بالنسبة لصعوبات ـ لا منازعة فيها ـ في شأن وضع وثيقة حقوق شاملة ، فإنها قد تحل باتباع وسائل متفاوتة للتطبيق بقدر تفاوت الطوائف المختلفة للحقوق وتجاوباً مع هذا التفاوت(٢٤) .

وان كانت فرص الالزام المناسبة والممكنة عملياً سائغة في حال الحقوق الفردية او الشخصية في الحرية (مع وضع الضمانات المناسبة ضد الانحراف) ، فقد يكون من المحتمل ان تكون هناك وسائل اخرى لا تبلغ حد الالزام او التنفيذ المباشر بالنسبة للحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية(٢٥) . ويقول شوارزنبرغر في شأن صعوبة الاتفاق على قائمة للحقوق بين النظم الاجتماعية والسياسية المختلفة : « إن نموذجاً لقائمة بحقوق الانسان يتطلب درجة اكبر من التجانس الدولي والتطابق في تركيب الدول اكثر مما يتوافر في اوضاع منتصف القرن العشرين ... ولذلك فإنه في منظمة دولية قائمة على التعداد او التنوع العالمي ، فإن نموذج حقوق الانسان إما ان يبقى بدون فعّالية ، وإما ان ينحل الى سلاح ايديولوجي ، وإن كانت احتمالات النجاح بالنسبة لهذا النموذج اكثر إشراقاً في كل من نصفي العالم . فلا مانع يمنع الاتحاد السوفياتي وما تشابهه من الدول في ان تبرم فيما بينها معاهدات لحماية حقوق الانسان تحرص على ان تكفلها لمواطنيها . فالدول التي تدور في الفلك السوفياتي تكون مجتمعاً دولياً قائماً بذاته ، وهو في هذا الخصوص قد بلغ درجة كافية من التطابق بين الدول الاعضاء.ولقد عوّض التعاون المتولد عن ميثاق وارسو (الكوميكون) درجة من التوحد في التركيب عن الاتحاد الشكلي بين هذه الدول .

وبالمثل فإنه باستطاعة الولايات المتحدة ان تغري شقيقاتها الاضعف في ان تجعل من المادة (٢٩) من ميثاق منظمة الدول الامريكية لسنة ١٩٤٨ حقيقة ، وان تتضمن التزامات قانونية لحماية حقوق الانسان بمقتضى اتفاقية دولية . واما في اوروبا الغربية ، فإن الوضع اكثر ملاءمة سواء في المجلس الاوروبي او في الجماعات الاوروبية ، ولقد تحقق بالفعل تقدم

---

(٢٤) Oppenhiem, *International Law*, vol. 1, p. 744.

(٢٥) Akehurst, *A Modern Introduction to International Law*, p. 79.

معتبر في الحماية الدولية (اي تلك المتجاوزة للحدود الاقليمية) لحقوق الفرد[٢٦] . وسوف نوضح فيما يلي الخطوط العامة للنموذجين الاقليميين الامريكي والاوروبي .

خامساً : حماية حقوق الانسان في المنظمة الامريكيـــة

اوضح غلان Glann المجهودات التي بذلتها مجموعة دول امريكا في مجال حقوق الانسان . ففي المؤتمر الثامن للدول الامريكية المنعقد في ليما سنة ١٩٣٨ ، تم اصدار قرار بإدانة اضطهاد الافراد او الجماعات لبواعث عنصرية او دينية . وفي الوقت نفسه اصدر المؤتمر قراراً ينكر الحق على اية طائفة عنصرية او دينية الزعم بأنها لها وضع الاقلية . وفي ربيع سنة ١٩٤٨ وفي المؤتمر التاسع للدول الامريكية ، أدت العناية بحقوق الانسان وحمايتها الى تبني قرار ينص على « الاعلان الامريكي لحقوق الانسان وواجبات الانسان » . ولا تتضمن هذه الوثيقة نصوصاً تنفيذية ، وإنما تضع الحقوق في قائمة تفصيلية للغاية . اما المواد من (٢٩) الى (٣٨) الخاصة بالواجبات ، فإنها في عديد من الحالات ، تمثل في الحقيقة مزيداً من الحقوق اكثر منها واجبات .

وفي سنة ١٩٥٩ ، تم عقد الاجتماع الخامس الاستشاري لوزراء الشؤون الخارجية ، في سانتياغو (شيلي). وقد انشىء فيه جهاز **هو اللجنة الامريكية الداخلية لحقوق الانسان** لتنمية احترام حقوق الانسان . وقد تكونت اللجنة من سبعة اعضاء انتخبوا ـ كأفراد ـ من قبل مجلس المنظمة الامريكية . ولقد وسعت وظائف هذا الجهاز في نوفمبر سنة ١٩٦٦ في المؤتمر الثاني الامريكي الداخلي الخاص ، الذي عقد في « ريو دي جانيرو » . غير ان هذا التوسع قد حدد في جوهره في اقامة خدمة إعلانية وتقريرية تضطلع بها اللجنة، وهذا يعني **انه حتى هذا الوقت لم تنشأ اداة تنفيذية** . هذا والجدير بالتنويه في هذا الصدد تلك المراجعة المهمة التي اجريت سنة ١٩٦٧ ـ لبروتوكول بيونس ايرس ـ لوثيقة منظمة الدول الامريكية . فقد انشأ هذا البروتوكول المعدَّل ، **اللجنة الامريكية الداخلية لحقوق الانسان بوصفها جهازاً أساسياً في المنظمة** ، وظيفته تنمية الاحترام لحقوق الانسان التي تضمنها الاعلان الامريكي لحقوق وواجبات الانسان لسنة ١٩٤٣ ، بالاضافة الى مهمة اخرى هي الرقابة اليقظة لمراعاة حقوق الانسان خلال الفترة المحددة لكي توضع موضع التنفيذ للاتفاقية الداخلية الامريكية لحقوق الانسان لسنة ١٩٦٩ .

وفي ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر سنة ١٩٦٩ بدأ الاعداد للتوقيع على الاتفاقية الامريكية الداخلية لحقوق الانسان ، وبالاضافة الى التعريفات التفصيلية لحقوق الانسان ، فقد نص **على انشاء محكمة امريكية داخلية لحقوق الانسان** ، وقد نصت المادة (٦٢) من الاتفاقية على ان الدول الاعضاء التي ترغب في قبول اختصاص هذه المحكمة تقوم بالاعلان عن قبولها ، هذا عند التصديق على الاتفاقية او الانضمام اليها . وهكذا تم في تشرين الثاني / نوفمبر سنة ١٩٦٩ بمدينة سان جوزيه (كوستاريكا) ، اقرار المنظمة الامريكية لاتفاقية امريكية شاملة عن حقوق الانسان ، تتضمن نصوصاً عن محكمة امريكية داخلية لحقوق الانسان . واذ وُضعت هذه الاتفاقية على غرار ونموذج

---

(٢٦) Schwarzenburger, *Power Politics: A Study of World Society*, pp. 527-528.

الاتفاقية الاوروبية عن حقوق الانسان ، بدت في وقت إنشائها واعدةً ، غير ان السجل التالي عن حماية حقوق الانسان من جانب عديد من دول امريكا اللاتينية كان مؤسفاً ومخيباً للآمال .

وبسبب الانتهاكات الواسعة والمستمرة لحقوق الانسان في عديد من دول امريكا اللاتينية (مثل الارجنتين ، والبرازيل ، وشيلي ، والسلفادور ، وغواتيمالا ، وهايتي ، ونيكاراغوا ، وباراغواي ، وبيرو ، واورغواي) ، فقد كان على اللجنة ان تجيب عن عديد من الشكاوى بفحص وتحديد دقيقين . **غير انه يجب ان يلاحظ ان المنظمة الامريكية قد قبلت عدداً من التقارير ، ولكن بقرارات هادئة اللهجة للغاية لتجنب مضايقة الدول المنتقدة** . ومما هو جدير بالذكر ، انه في صدد مناقشات المنظمة الامريكية عن انتهاكات حقوق الانسان في شيلي ، عبر مندوب شيلي عن رغبة في التصويت بادانة الانتهاكات الحكومية لحقوق الانسان في بلده لولا ما يجده نشر هذا الموقف واذاعته من علانية وتشهير .

سادساً : الميثاق الاوروبي لحقوق الانسان

بتاريخ ٤ تشرين الثاني / نوفمبر سنة ١٩٥٠ وقع اعضاء المجلس الاوروبي على الاتفاقية الاوروبية لحقوق الانسان ـ وإن كانت لم تدخل في طور التنفيذ الا اعتباراً من ٣ ايلول / سبتمبر ١٩٦٣ ـ وهي اتفاقية تتبنى مزيداً من التحديد لتعريف حقوق الانسان وتضع اداة لتنفيذ الالتزامات القانونية . وهما امران مفتقدان ـ الى حد كبير ـ في المواثيق العالمية ، والاتفاقيات الاوروبية تشير في مقدمتها الى ما سهّل ابرامها فقالت : « إن حكومات الدول الاوروبية ، التي تتماثل في التفكير وذات ميراث مشترك من التقاليد السياسية ، والمثل العليا ، والحرية وسيادة القانون .. (قررت) ان تتخذ الخطوات الاولى للتنفيذ الجماعي لحقوق معينة مقررة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان » .

والاتفاقية تفرض على الاطراف الموقعة الالتزام بأن تكفل داخل ولايتها الحقوق والحريات التي عرفتها وفصلتها في القسم الاول... اما القسم الثاني من الاتفاقية ، فإنه مخصص للاجراءات التي تكفل احترام نصوص الاتفاقية . ولهذا الغرض انشأت الاتفاقية جهازين : **احدهما** اللجنة الاوروبية لحقوق الانسان ، والثاني المحكمة الاوروبية لحقوق الانسان[٢٧] . والميثاق الاوروبي مع مجموعة البروتوكولات الملحقة به (اي الاتفاقات الملحقة) يغطي معظم ما يغطيه الاعلان العالمي لحقوق الانسان . مع الفروق التالية :

١ ـ انه لا يوجد في الميثاق الاوروبي مقابل للمواد (٢٢) ، (٢٥) من الاعلان العالمي التي تعالج التأمين الاجتماعي ، والعمالة الكاملة . والشروط العادلة للعمل ومستويات المعيشة الملائمة . فهذه الحقوق كلها تغطيها بالتفصيل معاهدة منفصلة وهي الوثيقة الاجتماعية الاوروبية التي هيئت للتوقيع سنة ١٩٦١ ولم تدخل في حيّز التنفيذ الا في سنة ١٩٦٥ . وهذه الوثيقة تستخدم نظاماً اقل في صفته القانونية (واكثر في صفته السياسية) في وضع الوثيقة موضع التنفيذ . وذلك لعدم ملاءمة اداة التنفيذ شبه القضائية للميثاق الاوروبي في مجال الحقوق الاجتماعية .

---

(٢٧) Oppenheim, *International Law*, vol. 1, pp. 747-748.

٢ ـ ان المادة الاولى من البروتوكول الاول تذهب في حماية الملكية وحصانتها الى ابعد مما تذهب اليه المادة (١٧) من الاعلان العالمي لحقوق الانسان .

٣ ـ لما كان الميثاق الاوروبي والبروتوكولات الملحقة ملزمة للدول الموقعة عليها ، فإنها قد صيغت بطريقة اكثر تفصيلاً من الاعلان العالمي . وهذا امر متوقع في وثيقة قانونية . غير انه في الوقت نفسه فإن لبعض التفصيلات اثراً في التقييد من قوة الميثاق . وبوجه خاص فإن المادة (١٥) من الميثاق تنص على انه في حالة الحرب او الطوارىء العامة التي تهدد حياة الامة ، فإن اي طرف يستطيع ان يتخذ تدابير يتحلل بها من التزاماته طبقاً لهذا الميثاق ، (وفقاً لشروط معينة) . وفكرة الطوارىء او حالة الضرورة او الاستعجال العامة تفسر تفسيراً واسعاً للغاية[٢٨] .

ويقول براونلي Brounlie ان الاتفاقية الاوروبية لحماية حقوق الانسان والحريات الاساسية مع بروتوكولاتها ، تعتبر وثيقة حقوق شاملة على أساس النموذج الغربي الليبرالي ، وأنها كانت وليدة المجلس الاوروبي . ولقد كان التعريف الدقيق لهذه الحريات والحقوق معيناً لبعض اطراف الاتفاقية على ان يضمنوا هذه الحقوق في قانونهم الوطني بوصفها نصوصاً تنفيذية . وحتى يكون المشروع مقبولاً لدى الحكومات وضعت تحفظات على مدى تطبيقه ، ومن هذه التحفظات :

المادة (١٧) التي تنص على أنه لا يوجد في الاتفاقية ما يمكن أن يفسر على انه يعطي اي دولة او جماعة او فرد الحق في ممارسة اي نشاط ، وان يقوم بأي عمل يهدف الى تحطيم اي من الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية .. كما وان المادة (١٥) تسمح باتخاذ تدابير ، تخرج على الالتزامات المقررة وفق هذه الاتفاقية : وذلك في زمن الحرب او اي حالة طوارىء عامة تهدد الحياة او الامة . ومع ذلك فإنه لا يجوز ان يتخذ من التدابير الخارجة المسموح بها ما ينتهك المواد (٢) (حق الحياة فيما عدا الوفيات التي تحدث نتيجة التصرفات المشروعة في الحرب ومادة (٣) (التعذيب والعقاب غير الانساني) ، مادة (٤/١) (الرق او الاستعباد ، مادة (٧) (العقاب بأثر رجعي)[٢٩] .

سابعاً : حق الافراد في الشكوى امام اللجنة الاوروبية

كان مشروع الاتفاقية الاوروبية يعطي كلاً من الشخص الطبيعي والمعنوي حق الشكوى الى اللجنة الاوروبية ـ وذلك الى جانب الدول المتعاقدة ـ وكان على اللجنة (حسب احكام المشروع) ان تقوم باجراء التحقيق اللازم بشأن الشكوى ، ثم تحاول تسويتها بالتوفيق بين الخصوم . فإذا لم تصادف محاولتها نجاحاً ، وكان الشاكي دولة من الدول المتعاقدة جاز رفع الامر رأساً الى المحكمة لتسويته قضائياً . اما اذا كان الشاكي فرداً فقد كان المشروع يوجب ان تتولى اللجنة احالة الامر الى المحكمة . غير ان المشروع عدل فيما يخص شكوى الافراد ، وقيد هذا الحق في الاتفاقية بقيود منها ان تكون الدولة المشكو ضدها قد أعلنت اعترافها باختصاص اللجنة في هذا الصدد ، وان توجه الشكوى الى السكرتير العام للمجلس الاوروبي مادة (٤٥) كما تقرر مادة (٤٦) من الاتفاقية انه « لا يجوز الالتجاء

---

(٢٨) Akehurst, *A Modern Introduction to International Law*, pp. 79-80.

(٢٩) Ian Brownlie, *Principles of Public International Law* (1979) p. 574-575.

الى اللجنة الا بعد استنفاد جميع طرق الطعن الداخلية وفقاً لمبادىء القانون الدولي بوجه عام ، وخلال ستة اشهر ابتداء من تاريخ صدور الحكم الداخلي النهائي» .

وفي حالة فحص اللجنة شكوى مقدمة من شخص طبيعي او منظمة غير حكومية او جماعة من الافراد ، وفي حالة تبين اللجنة حقيقة الشاكي في شكواه ، طبقت في شأنها الاجراءات التي تتبعها بشأن الشكوى المقدمة من احدى الدول . فإذا لم يكن هناك مناص من رفع الشكوى الى المحكمة ، فإن اللجنة هي التي تلجأ الى المحكمة نيابة عن الشخص ، مادة (٤٤) و(٤٨)[٣٠] .

هذا وجدير بالذكر ان الجمعية الاستشارية للمجلس الاوروبي قد اكدت في توصياتها في سنتين متتاليتين ! اهمية **إعطاء الافراد حق الشكوى دفاعاً عن حقوقهم وحرياتهم** .

ففي ٣ ايلول / سبتمبر سنة ١٩٥٣ جاء في هذه التوصية وباجماع الآراء : « لقد اعتبرت الجمعية الاستشارية منذ البدء ان من الامور الاساسية لحماية حقوق الانسان ان يكون لكل شخص يعتقد ان دولة من الدول المتعاقدة قد ألحقت بحقوقه اذى ، الحق في ان يقدم شكواه رأساً الى هيئة دولية تقوم بتحقيقها ومحاولة التوفيق بين طرفي النزاع فيها ، وذلك دون حاجة الى طلب العون من اية حكومة ، لأن من شأن تدخل الحكومات ان يحيل الشكاوى الفردية الى نزاع دولي. ولقد كان القصد من إنشاء اللجنة الاوروبية لحقوق الانسان هو تحقيق هذا الغرض » . وعادت الجمعية الاستشارية فأكّدت في السنة التالية في ايلول / سبتمبر سنة ١٩٥٤ توصيتها السابقة (وهي في هذه المرة بأغلبية ٩٠ صوتاً ضد ثلاثة اصوات وامتناع اثنين) .. وقد جاء في هذه التوصية : « توجه الجمعية النظر الى أنه لو تركت حماية حقوق الانسان لرغبة الحكومات فإنه يخشى ان تظل هذه الحماية حبراً على ورق . كما يخشى ان يظن في الحالات النادرة التي تبدي فيها الحكومات هذه الرغبة ، ان تلك الحماية إنما املتها عوامل سياسية ، وان هذه العوامل سيكون لها أثرها في بحث الشكاوى . وبناء عليه تدعو الجمعية ممثلي جميع الدول التي لم تعلن بعد موافقتها على اختصاص لجنة حقوق الانسان المنصوص عليها في المادة (٢٥) من اتفاقية حماية حقوق الانسان والحريات الاساسية لمطالبة حكوماتهم باعادة النظر في موقفها في هذا الصدد »[٣١] .

ثامناً : اختصاصات اللجنة الاوروبية لحقوق الانسان

اللجنة هيئة سياسية تكاد تقابل الجمعية العمومية للامم المتحدة وتنتخب اعضاء هذه اللجنة لجنة وزراء المجلس الاوروبي ، وذلك بناء على ترشيح الممثلين الوطنيين للجمعية الاستشارية ، واختصاص اللجنة إما أن يكون الزامياً او اختيارياً . فهو **اجباري** في جميع الحالات التي يشير فيها احد الاطراف على أنها انتهاك للاتفاقية من جانب طرف آخر . وعندئذٍ تلتزم اللجنة بفحص الشكوى ، فإذا هي أخفقت في تسوية ودية او في التوفيق ، ترفع تقريراً الى مجلس الوزراء الذي يحدد ـ بأغلبية الثلثين ـ ما اذا كان انتهاك للميثاق قد وقع ، وتدابير العلاج التي تتخذ ، وعندئذ يلتزم الطرفان بهذا القرار . ويكون اختصاص اللجنة **اختيارياً** إذا رفعت اليها شكوى من اي شخص او اية منظمة

---

(٣٠) حسن كامل ، « الاتفاقية الاوروبية لحماية حقوق الانسان ،» **المجلة المصرية للقانون الدولي** ، السنة ١١ (١٩٥٥)، ص ٤٧ ـ ٤٨ .

(٣١) كامل ، المصدر نفسه ، ص ٤٧ ـ ٤٨ .

غير حكومية ، او طائفة من الاشخاص . والصفة الاختيارية لاختصاص اللجنة تعني ان اطراف الاتفاقية إما أن يعلنوا قبولهم مقدماً او عدم قبولهم لهذا الوجه من وجوه الاختصاص[٣٢] .

ويقول ايكهيرست ان الممارسة قد أثبتت ان الدول تميل قليلاً الى حماية مصالح رعايا الدول الاخرى إلّا اذا كانت مصالحها هي التي تحتاج الى الحماية (ومن هذا القبيل ان النمسا كانت لها مصلحة سياسية في حماية الايطاليين الذين يتحدثون اللغة الالمانية في جنوب التيرول) . وبالاضافة الى ذلك فإن لدى الدول الخيار في ان تزوِّد اللجنة بالسلطة في ان تسمع شكاوى من الافراد ، وقد قبلت معظم الدول الاطراف في الميثاق هذا الوضع فيما سمي بالحق في الالتماس الفردي في حين ان انكلترا لم تقبله حتى الرابع من كانون الثاني / يناير سنة ١٩٦٦ . ومع ذلك فإن هناك عديداً من العقبات يجب التغلب عليها قبل ان تستطيع اللجنة ان تسمع شكوى . وهذه العقبات كأداء بوجه خاص في حالة الالتماسات الفردية . وعلى سبيل المثال ، فإنه اذا وجدت اوجه علاج محلية ، فإنها يجب ان تستنفد قبل ان يلجأ الفرد او الدول بالشكوى الى اللجنة (طبقاً لمبدأ استنفاد العلاج المحلي) اولاً ، ويمكن ان تُرفض الالتماسات الفردية ايضاً لاسباب اخرى مثل ذلك : إذا كانت من شخص غير مسمى او الاساءة لحق الالتماس ، اي الاغراق في استعماله .

وبالنسبة لمبدأ استنفاد طريق العلاج المحلي اولاً ، فإنه يعتبر قاعدة اجرائية وليست موضوعية او جوهرية ، ذلك ان انتهاك القانون الدولي يتمثل في الخطأ الاصلي (سواء كان وحشية البوليس او نزع الملكية ... الخ) وليس في ان الدولة المشكوة لا تزود المضرور بعلاج ما . ولذلك فإن وجود علاجات محلية لم تستنفد يكوِّن فحسب عقبة اجرائية في وجه الشكوى . وان كان يقرر انه تستثنى من هذه القاعدة حالة التيقن من عدم جدوى العلاج المحلي ، او حيث يكون هذا العلاج بطيئاً للغاية[٣٣] . ويقول غريغ Greig بالنسبة لتقرير حق الافراد (الاوروبيين) في الالتجاء الى لجنة حقوق الانسان : هذا نوع من العملية شبه القضائية المتاحة للافراد مباشرة في مقاضاة الدول . ومع ذلك فإنه يبقى مشكوكاً فيه ما اذا كان حق الفرد في الالتماس الى اللجنة يقوِّي كثيراً الحجة القائلة بأن الافراد يجب ان يعتبروا مزودين بقدر من الشخصية ذلك ان وظيفة اللجنة هي بصفة اساسية وظيفة توفيق ؛ ولذلك فإنه حتى اذا قبلت ادعاءات الملتمس ، فإن اقصى ما تستطيع اللجنة ان تفعله هو ان تُضمن بحثها في تقرير ترفعه الى لجنة وزراء المجلس الاوروبي مشفوعاً باقتراحاتها الى الدولة المعنية واللجنة الوزارية . وإنه امر متروك بصفة مطلقة للجنة حقوق الانسان او الدولة صاحبة الشأن في أن يحال الموضوع الى المحكمة الاوروبية لحقوق الانسان . **فليس هناك حق يسمح للفرد بأن يبدأ او يبادر باجراءات التقاضي امام المحكمة** . كما وأن اي تصرف يتخذ بناء على توصية اللجنة او عقب حكم المحكمة ، هو امر تقوم به اللجنة الوزارية بصفة مطلقة . واذا كانت منظمة الامم المتحدة او اية منظمة اخرى ذات عضوية كبيرة ومتسعة ، ولديها السلطة في ان تتصرف على المستوى الدولي . يمكن أن يقال إن لها شخصية موضوعية ، فإن الشك قد ثار بشأن وضع المنظمات ذات العضوية المحدودة ، واستثناء من ذلك حيث يسلم ضمناً بأهليتها من غير الدول الاعضاء . والاعتبارات نفسها تطبق على وضع الافراد الذين منحوا حقوقاً مقتضاة نافذة في ظل عدد من المعاهدات التي وقعت عليها دول قليلة فحسب[٣٤] .

---

(٣٢) Oppenheim, *International Law*, vol. 1, pp. 748-749.

(٣٣) Akehurst, *A Modern Introduction to International Law*.

(٣٤) D.W. Greig, *International Law* (1976), pp. 117-118.

تاسعاً : المحكمة الاوروبية لحقوق الانسان

ويساوي عدد القضاة فيها عدد الاعضاء في المجلس الاوروبي ، وقد نص على انه لا يجوز ان يكون اكثر من قاض يحمل الجنسية نفسها مادة (٣٨) . وعندما تنعقد المحكمة للفصل في قضية، فإنها تتكون من سبعة قضاة : بما في ذلك قاض يحمل جنسية الدولة التي تكون طرفاً في النزاع . وإذا لم يوجد هذا القاضي تختار هذه الدولة شخصاً تكون له صلاحية القاضي . ولكن هذا القاضي الجالس لا يشترك في المداولة مادة (٤٣) . ويمتد اختصاص المحكمة لجميع القضايا التي تتعلق بتفسير وتطبيق الاتفاقية والتي يحيلها اليها الاعضاء او لجنة حقوق الانسان . مادة (٤٨) وذلك بشرطين :

- ان يعلن الطرفان انهما يعترفان بالاختصاص الاجباري للمحكمة ، مادة (٤٥) .

- انه اذا كان محيل القضية الى المحكمة طرفاً في الاتفاقية ، فإن هذا الطرف إما أن يكون الدولة التي يكون المواطن التابع لها هو الذي يدعي انه ضحية ، او الدولة التي تكون قد أحالت النزاع الى لجنة حقوق الانسان ، او الدولة التي تكون الشكوى قد قدمت ضدها ، مادة (٤٣) .

وعلى اية حال ، فإن المحكمة تستطيع ان تنظر في قضية بعد ان تكون اللجنة قد أعلنت اخفاقها في جهودها التي بذلتها من اجل تسوية ودية ، وفي خلال ثلاثة شهور من رفع تقرير اللجنة الى لجنة الوزراء، مادة (٤٧) . فإذا طرحت القضية على المحكمة ، فإنه تكون لها السلطة في « ان تعوض الطرف المضرور او بالادق ترضيه ترضية عادلة » مادة (٥٠) . وحكم المحكمة نهائي مادة (٥٢) وتتعهد الدول الموقعة على الاتفاقية باحترام حكم المحكمة في القضية التي تكون احداها طرفا فيها مادة (٥٣) .

وتقوم لجنة الوزراء في المجلس الاوروبي بالاشراف على تنفيذ احكام المحكمة مادة (٥٤)[٣٥].

عاشراً : مدى تفوق الاتفاقية الاوروبية في حماية حقوق الانسان والحريات الاساسية

ويوجز الاستاذ ستارك Starke مدى تقدم الاتفاقية في مجال الالزام القانوني للحريات والحقوق الانسانية فيقول :

« حقيقة انه قد اقيم في اوروبا جهاز إداري دولي ، محكمة دولية بقصد حماية حقوق الانسان هي اللجنة الاوروبية لحقوق الانسان والمحكمة الاوروبية لحقوق الانسان ، غير ان هذين الجهازين يعملان تحت قيود قضائية واجرائية ، وكذلك فإن عدداً محدوداً من الدول قبل اختصاصهما ... وهذا الميثاق الاقليمي الهام (ميثاق حقوق الانسان الاوروبي) يتجاوز الاعلان العالمي لحقوق الانسان فيما يلي :

- انه يفرض اوامر ملزمة حتى تزود التدابير المحلية العلاجات الناجعة بشأن عدد من الحقوق المنصوص عليها في إعلان الحقوق .

---

(٣٥) المصدر نفسه ، ص ٨٠٤ .

ـ انه يتضمن تعريفاً دقيقاً وتفصيلياً لمثل هذه الحقوق التي يتضمنها ، وكذلك الاستثناءات والقيود بالنسبة لكل حق منها .

ـ إنشاء لجنة اوروبية لحقوق الانسان لكي تتحرّى وتضع التقارير عن انتهاكات حقوق الانسان »[٣٦] .

ويقول براونلي انه وإن لم تكن للجنة سالفة الذكر سلطات محكمة ، غير انها في تناولها الالتماسات يمكن أن يقال إنها تتصرف كهيئة قضاء او بطريقة قضائية[٣٧] . وعلى الرغم من ان اللجنة كانت نشيطة للغاية وعالجت مئات من الطلبات ، إلاّ ان الكثير منها لم يقبل اما بسبب عدم استنفاد سبل العلاج المحلية ،واما بسبب ان انشطة المدعين تهدف الى تحطيم الحقوق والحريات التي تكفلها الاتفاقية مادة (١٧) . وعلى هذا الاساس رفضت اللجنة طعن الحزب الشيوعي الالماني في قرار حله[٣٨] .

حادي عشر : النتائج العملية التي حققتها الاتفاقية الاوروبية في مجـــال حقوق الانسـان

يقول غريغ : « لقد اسهمت الاتفاقية بدون شك في تبني عديد من تقريرات حقوق الانسان في عديد من دساتير الدول المنبعثة حديثاً ، ومع ذلك فإن تأثير الاتفاقية لا يزال غير مؤكد . اما في اوروبا ذاتها فإن تأثير الاتفاقية يبلغ اعظم مداه في تلك الدول التي تكون فيها المعاهدات القانونية الدستورية جزءاً من القانون المحلي . ومع ذلك ، فإنه حتى في هذه الدول ، لا تجوز المبالغة في تقرير دلالة الاتفاقية . **لأن الاتفاقية هي القاسم المشترك او المؤشر العام عن المدى الذي يستطيع عدد من الدول«ذات الفكر المشترك او المتماثل » وفقاً له ان تتفق على حقوق إنسانية جوهرية معينة . فالاتفاقية تردد ـ الى حد كبير ـ الحقوق التي تؤمن الدول المتعاقدة انها مقبولة بالفعل داخل قانونها المحلي** . وإذا كانت قاعدة ضرورة استنفاد الحلول المحلية توجب على الفرد ، قبل ان يلجأ الى اللجنة مدعياً انتهاكاً لحق من حقوقه ، ان يسعى الى الحصول على تعويض في محاكم الدولة المعنية ، لذلك فإن المجال الذي يمكن أن تنجح فيه شكوى امام اللجنة يكون مقصوراً على قدر محدود من المراكز تكون فيها وجهة نظر اللجنة في الاتفاقية مختلفة عن التفسير الذي تكون الدولة قد وضعته . ولذلك فإن الامثلة على انتهاكات صارخة للاتفاقية سوف تكون نادرة . وتبعاً لذلك ، فإنه ليس مما يثير الدهشة ان ما يقرب من ٩٥ بالمائة من الالتماسات التي ترفضها اللجنة ، ترفض في الفحص الاولي ، وان عدداً محدوداً للغاية مما لم يرفض وصل الى محكمة حقوق الانسان على الرغم من ان الاتفاقية وقعت منذ سنة ١٩٥٠ . اما بالنسبة لما تبقى من الحالات ، فربما كان صحيحاً القول ، إنه طالما ان معظم انتهاكات الاتفاقية سوف تتولد من اختلافات في التفسير او عدم الاحتياط ، فإن التعليق او الدفاع المعارض الذي تبديه الدولة المدعى عليها امام اللجنة ، سوف يؤدي بطريقة طبيعية الى نوع من الاتفاق يصل اليه الطرفان . وفي هذا المجال بالذات يكون عمل نصوص الاتفاقية في الالزام محققاً لانفع الآثار »[٣٩] .

غير ان شراحاً آخرين لا يبخسون المحكمة الاوروبية حقها او على الاقل دورها في حماية حقوق الانسان على الرغم من انها لا تختص الا حيث تقبل الدول عرض النزاع عليها او تحيل اللجنة اليها القضية . فيقول ستارك : « إنه لا يجوز التقليل من تأثير المحكمة ، ذلك ان إمكانية مضي المحكمة في نظر الدعوى قد

---

(٣٦) J.G. Starke, *An Introduction to International Law* (1977), pp. 392 and 394.

(٣٧) Brownlie, *Principles of Public International Law*, p. 584.

(٣٨) المصدر نفسه .

(٣٩) Greig, *International Law*.

ساهمت في تسوية سابقة على طرح هذه الدعوى على المحكمة كما هو الحال في قضية كنيخت Knecht (وتتعلق بحق المحبوسين في الحصول على معونة المحامي) فضلاً عن ان كلاً من اللجنة والمحكمة قد أديا ـ بطريقة مباشرة او غير مباشرة ـ الى تغيير في التشريع ، وقد حدث ذلك بصفة خاصة عندما سعت الحكومة الى تجنب صدور حكم ضدها . ومن هذا القبيل (تعديلات في التشريع الجنائي البلجيكي بمناسبة قضايا دو بكر de Becker) . وأما بالنسبة للقضايا القليلة التي عرضت على المحكمة ، فقد اصدرت فيها احكاماً مهمة احترمتها المحاكم والمشرعون في الدول الاطراف (وتناولت مبادىء مهمة من حيث وجوب سرعة المحاكمة ، والمدة المعقولة التي يكون فيها الحبس الاحتياطي مشروعاً) . غير ان اهم الاحكام ـ وكانت له اصداء دولية ـ كان الحكم في قضية غلودر Gloder سنة ١٩٧٠ الذي اكد الحق في محاكمة علنية عادلة امام محكمة مستقلة محايدة طبقاً للمادة (٦) من الاتفاقية الاوروبية وهو ما «ينطوي بالضرورة على حق السجين في حرية الاتصال بمحاميه » .

ويقول براونلي ان عمل اللجنة والمحكمة الاوروبيتين قد زودا بمادة قيمة من حيث تفسير النصوص الخاصة بالحريات المدنية ، وفكرة استنفاد اوجه العلاج المحلية . ومع ذلك فإن الاجراءات المتبعة أبعد من ان تكون مسعفة ، ومقدار الحماية المباشرة محدود نوعاً ، وفي الوقت نفسه فإن عمل الجهازين قد كشف عن وجوه تعارض بين نظم القانون الوطنية (كما ظهر في سماح التشريعين النمساوي والالماني بالحبس الاحتياطي لمدد طويلة) . غير ان الاتفاقية قد اثرت في احكام المحاكم الوطنية على نحو ما اثرت في سياسة المشرعين الوطنيين (وقد ظهر ذلك : في تأثير الحكم في قضية دوبكر في التشريع البلجيكي)[٤٠]. ومن الممكن ان تؤثر التجربة الاوروبية في إنشاء اتفاقيات اقليمية مماثلة وقد حدثت تطورات بالفعل في امريكا اللاتينية[٤١] .

ما العمل؟

خلال ثلاثين عاماً او ما يزيد مر جيلنا التعس بعديد من اللحظات المصيرية ، وما اكثر القرارات الخطيرة التي اتخذت بخفة او رعونة او طيش ، في لحظات حاسمة مصيرية كان لا بد فيها من مواقف جادة وحكيمة ومتزنة .. غير انه كان يستحيل اتخاذ تلك المواقف والانسان العربي مضيّع الشخصية مهدر الآدمية ... وانا في هذا لا اتحدث عن صفوة تكافح عن وجودها ، وإنما اتحدث عن ملايين المواطنين العرب .

وليس المقام الآن مقام تاريخ او رواية احداث تاريخ العرب الحديث ، وإنما يعنينا الآن ان نتكاتف جميعاً ـ مهما تباينت انتماءاتنا ـ لكي نرفع انقاض بناء شامخ قد هوى ، كان فيما مضى يسمى بلاد العرب والشعب العربي والانسان العربي .

وهذا الحديث عن الانقاض ليس ضرباً من ضروب المبالغة او التهويل ، وإنما هو حقيقة او مأساة ، يستحيل اخفاؤها او التهوين من شأنها حتى ولو كثفت اجهزة الحكم والاعلام من جهودها المستميتة لتغطية الوجه الكئيب للمشكلة ، ومحاولة تزييف بسمة تطبعها على شفاه مبتئسة ، او صورة مشرقة ترسمها عن خرائب مظلمة .

---

(٤٠) Starke, *An Introduction to International Law*.

(٤١) Brownlie, *Principles of Public International Law*, p. 575.

إن الذين يشهدون الاحداث التي تجري في المنطقة يشعرون بذهول لغرابة وفظاعة ما يجري ، وهؤلاء المراقبون يشعرون اكثر بفداحة الدمار الذي اصاب العرب .. واؤكد ان الدمار لا يبلغ حد النكبة اذا هو اقتصر على وجه واحد من وجوه الحياة الاجتماعية : كالدمار الاقتصادي او حتى الدمار المادي .. وإنما الدمار الذي اصاب العرب اشد هولاً لأنه اصاب الشعب العربي نفسه والانسان العربي .

وليس المجال الآن مجال تحديد المسؤوليات والمسؤولين عن هذا الدمار ، وإنما مهمتنا الاولى والاساسية ان نحدد السبب او الاسباب ، حتى نستطيع ان نواجه المشكلة او نحاول ان نبلغ الحل . وفي يقيني ان السبب الرئيسي في كل ما عانيناه ونعانيه هو كفر نظم الحكم المتعاقبة بالانسان وكرامته ، وعدم ايمانها بأنه لا وجود لانسان ولا لانسانية الانسان بدون احترام حريته .. هذه حقيقة تبلغ في قوتها حد البديهيات المسلم بها،واكتشاف هذه الحقيقة وتطبيقها في بداية عصر النهضة في اوروبا،هو الذي ادى الى نهضه اوروبا وتفوقها الساحق وحضارتها السامقة .. فعلت اوروبا ذلك وحققت معجزتها عن طريق العقل وبمقاومة الطغيان الديني الكنسي والتمرد عليه .

اما في العالم الاسلامي ، حيث كانت كرامة الانسان او تكريم بني آدم ركناً في العقيدة الاسلامية واحدى حقائقها الجوهرية ، فقد طمستها نظم الحكم المتعاقبة .. فكان هذا التدهور الذي وصلنا الى دركه الاسفل اليوم ! ويعلم الله انني في اشد ساعات الظلام حلكة،رفعت الصوت منذراً بأن الحرية هي قضية العرب ، وان الانسان العربي آدمي لا يجوز ان يعامل معاملة الحيوان الذي يستأنس في قفص ويوفر له الطعام والشراب ، او القاصر الذي تفرض على عقله وارادته الوصاية وتوضع لمشكلاته الحلول الجاهزة . وعقب هزيمة حزيران / يونيو ١٩٦٧ الشنعاء ، اصدرت مؤلفاً كاملاً اعالج فيه الموضوع ، ولكنه صودر . ولا تهمكم كثيراً تفصيلات ما حواه هذا المؤلف وان كان اخطر ما فيه، انه لن تنضج وتكتمل الشخصية القومية العربية بدون الحريات .

واليوم وبعد خمسة عشر عاماً كاملة تؤلف اليوم عندنا في مصر لجنة قومية لكي تؤكد هذا المعنى لا بأي دافع او انتماء حزبي ، وإنما بدافع انتمائنا القومي وحبنا لبلدنا وانساننا ابناً كان او اخاً او اباً او جداً .. وقبل تأليف هذه اللجنة وقبل احداث ايلول / سبتمبر سنة ١٩٨١ بأيام تألفت لجنة على المستوى العربي ـ عن طريق المحامين العرب ـ للدفاع عن حقوق الانسان . واذا كانت هذه اللجنة لم تباشر عملها .. ونأمل ان تتكون لجنة اخرى على مستوى اكبر لهذا الغرض . غير انه من الضروري لكي يكون تكوين لجنة للدفاع عن الحريات عملاً مجدياً ، ان نحدد طبيعة المشكلة او ابعاد القضية التي ندافع عنها .. وان نسائل انفسنا هل تسمح لنا قدراتنا او تتوافر لنا الوسائل القادرة على حل القضية؟

حقائق اساسية

هناك حقائق مهمة لا بد من ان نبرزها اولاً . وان نوضحها : ان هذه الحريات ذات وظيفة خطيرة لانها تتعلق بانسانية الانسان نفسه وآدميته . وان هذه الحريات التي نريد الدفاع عنها هي حقوق في مواجهة سلطة الدولة او الحكم . وان هذه الحريات لم تعد امراً داخلياً بحتاً يخضع لهيمنة كل دولة ، وإنما صار امراً دولياً يتجاوز السيادة القومية ، ليجعل من الانسان شخصاً دولياً بقدر ما يعترف له من حقوق . واول ما نود تأكيده ان الحريات ليست ترفاً ـ ولا يجوز ان تكون ترفاً ـ لا ينتفع به سوى القادرين ، وإنما هي ضرورات حيوية لا تتحقق للانسان بدونها كرامة او ارادة او فكر . فهي اذاً

مقومات الانسان نفسه . وطالما كان الانسان المحور لهذه الحريات ، فإن كفالة هذه الحريات تغدو الغاية الوحيدة من وراء كل ما يوضع من نظم .

غير ان المشكلة الاساسية بالنسبة للحريات أنها تقف موقف المواجهة من سلطة الدولة او الحكم ، لأنها في الممارسة تمثل قيوداً على هذه السلطة ، فبقدر ما تتسع رقعة الحريات تنكمش سلطة الحكم .. ولعل هذا التصوير هو ما تعتنقه نظم الحكم المطلقة التي تنظر الى الحريات على أنها مواقع مقاومة لسلطانها الذي لا تقبل فيه مشاركة .. وليس الامر كذلك بالنسبة لنظم الحكم الديمقراطية التي تسلم عن رضا بمشاركة كاملة من جانب الشعب في سلطة الحكم ، وهي مشاركة لا تتحقق إلّا عن طريق الحريات . ولعله يكون واضحاً من ذلك أن مدى ما يتمتع به الانسان من حريات يتوقف على مدى ما يتحلى به نظام الحكم من ديمقراطية ، ومدى ما تنطلق اليه سلطة الحكم الشعبية في المجال السياسي . غير ان المشاهد اليوم ان الدولة المعاصرة ـ حتى اشدها ديمقراطية ـ اكثر جنوحاً الى الاستبداد منها الى الديمقراطية .. وهذا امر طبيعي ، في عصر صار تدخل السلطة في كل الشؤون امراً ضرورياً ليس حفاظاً على كيان السلطة وحدها ، وإنما حفاظاً ايضاً على كيان الانسان وحرياته .. ولهذا السبب صار الضمان الحقيقي للحريات ضماناً دولياً لا قومياً .. ومن هنا كانت الدعوة الجادة الى اصدار اعلانات عالمية وابرام اتفاقات ومواثيق دولية عن حقوق الانسان .

ولا بد من وقفة هنا عند هذا التطور الذي بلغته الحريات عندما انتقلت الى مجال التنظيم الدولي ، فلقد خرجت بذلك من عداد الامور الداخلية التي تتصرف فيها الدولة بمطلق سيادتها ، لكي تغدو امراً دولياً يهم الجماعة الدولية بأسرها ، والنتيجة الخطيرة لذلك ، ان الحرية التي كانت تكفلها للمواطن مجرد ضمانات قانونية ودستورية محلية ، صارت حقاً للانسان كمواطن دولي تكفله المواثيق الدولية . وبذلك امكن الحديث عن حدث خطير هو ان الانسان صار يتمتع بقدر من الشخصية الدولية يسمح له ان يدافع عن حرياته في وجه دولته نفسها وعلى المستوى الدولي بوصف هذه الحريات حقوقاً دولية ، تقيد من سيادة دولته .

برنامج العمل

إننا لم نقصد بالتذكير بالحقائق الثلاث السابقة مجرد سرد علمي ، وإنما أردنا تحديد طبيعة المشكلة التي نواجهها ، وابعاد القضية التي تعترضنا حتى نتوصل الى الحلول الصحيحة في هذا الشأن :

فأولى الحقائق التي يجب ان نضعها في الاعتبار هي ان الدفاع عن الحريات يعني القيام بهذا الدفاع في وجه المعتدي المحتمل .. وهو لن يكون في معظم الاحيان سوى سلطة الحكم . **وثانيتها** ان موقف سلطة الحكم من الحريات يتفاوت (تشدداً وتساهلاً) بتفاوت نظم الحكم في مدى ديمقراطيتها او استبدادها . **وثالثتها** ان سلطة الحكم تكون دائماً في المركز الاقوى لا بسبب غلبة الاستبداد عليها ، وإنما بسبب حيازتها لاجهزة القهر وما قد تغريها بها هذه الحيازة (حتى في الدول الديمقراطية) من استهانة بالحرية او ما يصدر في منازعات الحرية من احكام للقضاء لا ترضخ لها ولا تنفذها ... وليس ذلك سوى وجه لمشكلة أبدية هي مشكلة اكراه السلطة على احترام القانون والتزام العدل . **ورابعتها** انه مهما بلغت الضمانات القانونية والدستورية الداخلية للحريات من إحكام ، فإنها تظل مرهونة بمشيئة سلطة الحكم ، فهذه السلطة (سواء أكانت من الاصل مستبدة مطلقة او استجابت لغرابة

الاستبداد) قادرة على ان تعصف بكل هذه الضمانات ... ولا يكون هناك مناص ـ عندئذٍ ـ من الاحتماء بالضمانات الدولية ، مهما بدا عجز هذه الضمانات او هزالها في كثير من الاحيان .

وهذه الحقائق الواضحة تضع لنا الحلول وتهدينا الى الطرق السليمة ، وما يجب ان نتخذه من مواقف. فلا بد من ان نؤمن بأن كفالة الحريات وضمانها مهمة مستمرة سواء أكان نظام الحكم ديمقراطياً او غير ديمقراطي ، ذلك ان العدوان على الحرية امر طبيعي او متوقع دائماً حتى ولو كان هذا العدوان بحسن نية . فاليقظة الدائمة امر ضروري لمن ينذر نفسه للدفاع عن الحريات .

والدفاع عن الحريات (حتى لا يكون مجرد امر شكلي) هو علم وتعليم ، هو علم لأنه يتطلب دائماً فهماً عميقاً للقوانين واللوائح التي تعالج الحريات او تنظمها ، ومثل هذا الفهم لا ينبغي ان ينحصر في حدود التشريع القومي وإنما لا بد من ان يكون متسع الافق بفحص التشريعات الاجنبية في الدول الديمقراطية وبتدبر موقف القضاء والفقه فيها .. بالاضافة الى مقارنة بالتنظيم الدولي لهذه الحريات او ما صار مصطلحاً على تسميته حقوق الانسان .

والدفاع عن الحريات ليس علماً فحسب وإنما هو الى جانب ذلك تعليم ، فواجب اللجنة التي تدافع عن الحريات كما هو واجب الاحزاب المعارضة ، ان تبصِّر جميع المواطنين وبطرق النشر والاعلام كلها وعلى اوسع نطاق ممكن ، بحقوق الانسان في بلدها والى اي مدى تنبسط ، وعلى اي نحو تضيق او تهدد .ففي مقدمة مهمات اللجنة كسر او تحطيم حاجز الجهل السياسي الشاهق الذي بُني على مدى قرون من حكم استبدادي ، حال بين الانسان العربي وبين ان يدرك الاوليات والبديهيات الاساسية المتعلقة بحقوقه في وجه السلطة . وبدون هذا الادراك سوف يستحيل على الانسان العربي ان يتبين ، الى اي مدى ، اهدرت حقوقه كانسان وليس كمواطن فحسب . وانه لأمر محزن ان نقرِّر ان الامية التي تفتك بهذا الشعب ، تفتك بجهاله ومتعلميه ، وان امية المتعلمين اشد خطراً وابعد اثراً لأنها اخطر انواع الامية : فهي الامية السياسية التي تغرس احط الخصال ، وهي النفاق .

واخيراً فإن الدفاع عن الحريات حتى يكون مجدياً وفعّالاً (وليس مجرد لافتة او شعار) لا بد من ان تتوافر لنا او نوفّر نحن الوسائل الفعّالة لمواجهة عدوان سلطة الحكم . إن المفروض ـ وعمل هذه اللجنة عمل شرعي ودستوري ـ ان يكون عملاً علنياً ومواجهاً ومجابهاً وبالطرق القانونية . فلسنا إذاً في مجال التمرد او الانقلاب ، بل على النقيض من ذلك نحن نعتبر انفسنا في مواجهة اعمال التمرد على الدستور او الانقلاب من جانب الدولة نفسها ، ومن واجبنا ان نشجب بكل الوسائل القانونية هذا التمرد او الانقلاب . وفي اعتقادي ان من اهم هذه الوسائل هو ما كان متاحاً بالفعل ويحتاج الامر الى تدعيمه . ويزيد عن ذلك في الاهمية استحداث الضمانات والاحكام التي تفزع متقلد السلطة من ان يقدم على عدوان ... ولذلك فإنني اتصور انه لا بد من بذل الجهود المضنية ـ متضامنين جميعاً في ذلك ـ لوضع النظم والاجراءات التي تدعو اي حاكم او منفذ لأن يفكر الف مرة قبل ان يعتدي على حريات الشعب وكرامة الانسان العربي .

ولا بد اولاً من دعوة مكثفة الى الغاء قانون الطوارىء وليس حالة الطوارىء وحدها . فقل ان يوجد بلد عربي ليس فيه قانون للطوارىء او للاحكام العرفية لا بد من ان يساء استخدامه طالما كان جاهزاً . واذا كان لا بد من وجود قانون ينظم حالة الطوارىء فلا بد من ان يقتصر على حالة الحرب وحدها ، وان يسمح فقط باتخاذ تدابير محدودة ، دون تدخل السلطة العسكرية او اقامة محاكم

عسكرية ، وان تحذف نهائياً سلطة الاعتقال ، وان يكون اقصى اجراء او تدبير يتخذ بالنسبة للحرية الشخصية (وبضمانات جوهرية وتحت رقابة القضاء العادي) **هو تحديد مكان الاقامة في بلد وليس في حي او في منزل** . ان الاعتقال ، في نظري ، جريمة كبرى لا بد من ان تشجب وان تقاوم لا لأنها تصدر عن جهة الادارة في صدد ما تتوهمه من خطر لا يبلغ حد الجريمة فحسب ، وانما لأنها كذلك اغتصاب ، هي اغتصاب لآدمية انسان ومعاملته كحيوان مفترس ... بإيداعه في قفص !

ولا بد من استصدار قانون يعتبر تعذيب اي شخص بمعرفة السلطة العامة او احد اعوانها (في اي مكان تابع لهذه السلطة) جناية تسمى جريمة الخيانة العظمى ضد الانسانية (لأنها تنصب على جسم الانسان او آدميته) أياً كان نوع التعذيب (مادياً او معنوياً) وتكون العقوبة المقررة لهذه الجريمة الاعدام او الاشغال الشاقة المؤبدة .

ولا بد من ان تُضمن هذا القانون احكام **يحاسب فيها رئيس الدولة والوزراء عن الاعتداء على الدستور او الحريات العامة . وان تجرى هذه المحاكمة امام المحكمة الدستورية العليا اذا كانت موجودة (وتنشأ اذا لم يكن قد اعترف بعد بوجودها) ، ويكون هذا اختصاصاً جديداً يضاف الى اختصاصاتها على غرار ما يجري في المحكمة الدستورية بالمانيا الغربية . كما اقترح ان يحاكم اعضاء المجلس النيابي امام هذه المحكمة** عن اشتراكهم على اي نحو في اصدار قوانين معتدية على الحريات . باعتبار ان العمل التشريعي الذي يستهدف هذا الاعتداء جريمة سياسية كبرى ، تفقد مرتكبها الثقة والاعتبار الواجبين في عضو ممثل الشعب .

وحتى نؤمن وندعم اجهزتنا الدستورية الرقابية في وجه العدوان التشريعي الغاشم من جانب اغلبية حزبية غاشمة مغرورة بقوتها .. لا بد من ان ندعم قضاءنا الدستوري غير مكتفين بالنص عليه في الدستور كمؤسسة دستورية ، وإنما لا بد من أن نفصل في الدستور احكام هذا القضاء سواء من حيث التشكيل او الضمانات او الاختصاصات .. وبذلك نؤكد استقلال القضاء الدستوري عن المشرع الذي يقوم هو بتنظيم اوضاعه ، وهو يعلم انه يواجه القاضي الذي يراقب تصرفاته التشريعية . غير ان هذا الاستقلال لا يكفي وإنما لا بد من ان يؤكد استقلال هذا القضاء حيال السلطة التنفيذية ، فلا تملك على اي نحو التدخل في شؤونه او في تعيين اعضائه ، وإنما يترك للسلطة القضائية امر هذا التعيين او يجري بالانتخاب من جانب السلطة القضائية او من جانب الشعب لمرشحين يزكيهم القضاء بشروط معينة . يضاف الى ما تقدم وجوب عرض كل التشريعات المتعلقة بالحريات على دائرة من دوائر المحكمة الدستورية العليا قبل اصداره ، حتى لا يحول ذلك دون إمكان الطعن اللاحق بعدم الدستورية امام دائرة اخرى .. على ان يكون الطعن بعدم الدستورية متاحاً لجميع المواطنين في تشريعات الحرية بدعوى مباشرة وبدون رسوم .

هذه خواطر وأمنيات سجلتها بمناسبة انشاء لجنة قومية مصرية للدفاع عن الحريات ، وانني واثق بأنه لا بد من القيام بعمل من اجل الحريات وحقوق الانسان العربي ، ولا بد من الاصرار على انشاء لجنة قومية عربية او عدة لجان على مستوى الوطن العربي ، تدافع عن اشرف قضية وانبل غاية ، واشد المطالب ارتباطاً بوجود ومصير الشعب العربي □

نحو فلسفة عربية للتربية

شبل بـــدران

مـدرّس اصـــول التـربيـــة المســاعـد ،
كليـة التـربيـة ـ جـامعـة طنطـا في مصر .

لا شك ان المجتمع العربي ، والواقع العربي المعاش حالياً ، بحاجة الى نظرة متأملة ، فاحصة ، مدققة لهذا الواقع ، ومحاولة ان تجد له سبيلاً او مخرجاً . وفلسفة التربية التي نتطلع اليها في المجتمع العربي ، والتي سوف تحدد اطار التربية العامة للمواطن العربي ، يجب ان تنبع من الواقع العربي والثقافة العربية ، وليست من واقع آخر مغاير . ولكي نستطيع بلورة هذه الفلسفة التربوية المنشودة ، يستلزم ذلك ـ ضمن ما يستلزم ـ القاء نظرة سريعة على مستقبل المجتمع العربي ، وذلك من خلال تحقيق غايته الكبرى ، وهي الوحدة العربية .

١ ـ آفاق المستقبل العربي

حتى الآن لم تحقق القومية العربية اهدافها بعد ، ولكن الامل في تحقيقها يزداد يوماً بعد يوم على الرغم من المعوقات المتزايدة التي تواجهها الآن . فعلى الرغم من أن اول وحدة بين قطرين عـربيين (مصر وسوريا) قد تمت تحت ضغوط من الجماهير الشعبية في سوريا والاتجاهات العربية التي كانت تمد جذورها في الوعي المصري ، ولكنها لم تلبث ان سقطت امام هجوم القوى المضادة . وكانت هذه التجربة ، برغم انتكاسهـا ، هي التي ألقت الاضواء الاخيـرة ـ التي سجلها الميثـاق الوطني بعـد النكسة ـ على مفهوم القومية العربية . وأثبتت باحداثها وما تمخضت عنه من دروس ، ان المشاعر الوطنية الوحدوية لا تؤلف وحدها حركة قومية حقيقية . فالوحدة « لا تعني مجرد العودة الى تجمع كان قائماً ثم انفصل ، بل هي عملية خلق مجتمع جديد من اساسه »[١] ، مجتمع تحدد ابعاده تطلعات الجماهير العربية بقيادة مثقفيها ، والمهتمين بالقضايا العامة من ابنائها .

---

(١) عبد العزيز الاهواني ، « الوحدة العربية بين المد والجزر ،» **الكاتب** ، السنة ٥ ، العدد ٥٨ (كانون الثاني / يناير ١٩٦٦) .

ومن هنا فلا بد من توافر عوامل ثلاثة اساسية من دونها يصعب تصور اي تحقيق قريب في المستقبل لاهداف القومية العربية :[٢]

أ ـ ان تتضمن اهداف القومية العربية محتوى سياسياً واجتماعياً يتلاءم مع تطلعات الجماهير العربية ، فمع السرعة المتزايدة في نمو الوعي لدى هذه الجماهير ، فأسوأ ما يصيب الدعوة القومية في المراحل المصيرية هو افراغها من المضمون او محاولة فرض مضمون عليها لا يتلاءم مع ظروفها التاريخية ، والذاتية والموضوعية ، بهدف تجاوز الاختلافات القائمة حول المضمون للوصول الى « الوحدة بأي ثمن » . لقد تعلم العرب الدروس الاولى للقومية في مدرسة الحركات الاقليمية ، ولهذا السبب اساساً اختلفت وجهات نظر دعاة القومية العربية اختلافاً بيّناً حول مضمونها ، وتأثر كل فريق منهم بظروف الاقليم الذي نشأ في ربوعه . وعندما بدت الوحدة ممكنة بين الاقطار العربية وبدا هذا الاختلاف في وجهات النظر قد يعرقلها ، تعالت الاصوات تدعو الى « الوحدة وكفى » ، وتطالب بتناسي الخلافات حول المضمون في سبيل الوحدة . ولكن تجربة الوحدة وانتكاسها أثبتت للجميع ان هذه الدعوة ضرب من الخيال ؛ فالحركات القومية المعاصرة قد صارت أساساً قوة بناء اجتماعي التحمت فيها الرغبة في تكوين الدولة القومية بالتطلع الى بناء « مجتمع » بلا استغلال ، واندمجت فيه فكرة سيادة الشعب على ارضه بمبدأ حق الجماهير في الحياة الكريمة . ولذلك لم تعد هذه الحركات تعلق الاهمية الاولى على مفهوم « التضامن القومي » بصورته القديمة التي تغفل التناقضات الاجتماعية الداخلية في سبيل تحقيق « دولة الوحدة » أياً كانت .

وتأسيساً على ما سبق ، يستلزم من القومية العربية، متمثلة بأهدافها،العناية بالاطار الاجتماعي والتطلعات الجماهيرية نحو المستقبل العربي ، استناداً الى تجارب الامس القريب ،ووصولاً الى آمال الغد ، كما يستلزم من القومية العربية اهتمامها بالمضمون الاجتماعي الواضح الذي يعبر عن تطلعات شعوبها نحو الحياة الكريمة ، والغد المشرق .

ب ـ وجود نظام سياسي يتيح اكبر قدر ممكن للجماهير والمثقفين للمشاركة فيه ، حيث كان الاسلوب التقليدي لتحقيق مشاركة الجماهير والمثقفين في بناء المجتمع الجديد وتحديد مصائره، هو المشاركة عن طريق الحكم البرلماني المتعدد الاحزاب . ولكن تجربة الاقطار العربية المختلفة لهذا الاسلوب لم تكن ناجحة ، وكان الغاء التنظيمات السياسية والحزبية السابقة امراً « ضرورياً » أملته الظروف . ولكن التغيرات اللاحقة في الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد العربية المتحررة ، واليقظة القومية التي بدأت تظهر بقوة في انحاء الوطن العربي ، أدت الى تغيير هذه الظروف .

ويستلزم تحقيق ذلك ، ان يكون المفهوم الديمقراطي الذي تنطوي عليه القومية العربية مفهوماً متطوراً ونامياً ليلاحق السرعة التي يتم بها الوعي العربي ، وإلّا ظل مضمون القومية عند العرب متخلفاً عن تطلعات اهم مثقفي الجماهير الشعبية وأكثرها فعّالية ، وهي فئة المثقفين الذين كرّسوا ، ويجب ان يكرّسوا جهودهم لتحقيق التطلعات القومية ، وهؤلاء هم الطليعة الثورية لحركة القومية العربية .

إن قيادة المثقفين للحركات القومية في البلاد النامية تكاد تكون إحدى ضرورات ظروفها . واذا

---

(٢) عبد الكريم احمد ، **القومية والمذاهب السياسية** (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ١٩٧٠) ، ص ٣٨٥ ـ ٣٨٨ .

كانت التنظيمات الواحدة في معظم هذه البلاد ـ وبخاصة تلك التي توجد فيها هوة واسعة بين الجماهير والقادة في ظل تركيب إجتماعي شبه قبلي ـ ضرورة اخرى ، فإن هذه التنظيمات تصبح قيداً على نمو الوعي الاجتماعي والسياسي بعد زوال الظروف التي تجعلها امراً لا غنى عنه . وبذلك فإنه يستلزم ذلك مشاركة الجماهير وطليعتها المثقفة الثورية مشاركة فعّالة ، من خلال تنظيمات سياسية اكثر تعبيراً عنهم وعن طموحاتهم نحو المستقبل ونحو القومية العربية .

ج ـ التوحد بين مثقفي القومية العربية ، فقد كان من نتائج التقسيم المصطنع للبلاد العربية ، ان الدعاة القوميين فيها ـ حتى اولئك الذين يعتنقون مضامين اجتماعية وسياسية مشابهة لدعوتهم القومية ـ قامت بينهم حواجز عرقلت الاتصال التلقائي بينهم . وبرغم ان هذه الحواجز أخذت تتساقط بعد حصول الاقطار العربية على استقلالها السياسي وزيادة وسائل الاتصال بينها ، فإن آثار الانفصال القديم ظل يحول دون الالتحام والتوحد الضروري لتكوين أداة واحدة للحركة العربية تلقائياً[٣] .

ومن ثم فإنه قد صار من الضروري العمل على خلق مثل هذه الاداة بمجهود متعمد من جانب اكثر القوى العربية تقدمية وابعدها نفوذاً بين الجماهير العربية . ولعل مما يسهل تحقيق هذا الهدف الوصول الى التنظيم السياسي الملائم داخل كل قطر عربي متحرر ، واتخاذ دعاة القومية العربية في الاقطار العربية المختلفة موقفاً موحداً من هذا التنظيم الجديد ، بحيث يتم داخل كل قطر على أساس انه جزء من كل ، هو الوطن العربي .

٢ ـ الحاجة الى فلسفة عربية للتربية

وحتى تستطيع التربية ان تواكب هذا التطلع العربي للقومية ، من حيث انها ظاهرة من ظواهر التاريخ العربي والعالمي ، وواقع مادي تتطلع اليه ، ومذهب سياسي واجتماعي معاصر يحاول إرساء قواعده وتأصيل جذوره في الامة العربية ، يجب عليها ان تحدد معالم الفلسفة التربوية التي يجب ان تترجم اهداف هذا الاتجاه القومي الذي يعم البلدان العربية اليوم بدرجات متفاوتة . كما انه يلزم هذه الفلسفة التربوية ان تكون انعكاساً للواقع العربي المعاش ، وانها لن يتوافر لها الوجود والدوام ، الا بتحقيق الاسس الثلاثة السابق ذكرها في التطلع الى مستقبل القومية العربية .

ومن هنا تبدو اهمية تخطيط معالم هذه الفلسفة التربوية عندما نوجه النظر الى ان عصرنا هذا الذي نعيش فيه يتميز بكثرة طرق الحياة وفلسفاتها ، وتعارض هذه الطرق والفلسفات ، وتبني مجتمعات قوية لكل من هذه الفلسفات في الحياة ، وتعصبها لها ، بل محاولة الدفاع عنها حتى ولو لجأت الى أفتك وسائل التدمير ، وشعور كل اداة صاحبة فلسفة انها ضعيفة بنفسها امام قوى التدمير الهائلة التي تملكها صاحبات الفلسفات المتعارضة ، ومن ثم محاولة كل امة اجتذاب غيرها من الامم نحو فلسفتها بشتى الطرق الممكنة في وقت تعددت فيه وسائل نقل الافكار « مما مكّن كل امة صاحبة فلسفة من ان تدعو لفلسفتها بطرق تستطيع ان تعرضها على آذان الجماهير وعقولهم خارج حدودها »[٤] .

---

(٣) عبدالله الريماوي ، **البيان القومي الثوري** ، ٢ج (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٦٦) ، ج١ ، ص١٤٤ ـ ١٥٦ .

(٤) ابو الفتوح رضوان ، « نحو تربية موجهة » ، **الرائد** ، السنة ٤ ، العدد ٧ (ايار / مايو ١٩٥٩) ، ص ٣ .

ونحن نعيش ـ نتيجة لهذا الصراع ـ في عالم مضطرب وظروف قلقة ، فالنظم والعلاقات الاجتماعية ، والقيم الروحية في اضطراب وغموض في جميع انحاء العالم ، وما يشيع بين قادة العالم ومفكريه من قلق وغموض وخوف من مستقبل مبهم ، تتأثر به بصورة او باخرى .

ومن خلال هذا التصارع بين الفلسفات والمذاهب ، وفي وسط هذه الفوضى الفكرية العالمية والتجهيل العالمي ، يبرز دور التربية ووظيفتها الاصلية ، من حيث انها عملية اجتماعية في نشأتها ووظيفتها وأهدافها ، وهي تشتقهما من حياة الجماعة التي تنشأ فيها ، وتأسيساً على ذلك « فالتربية تختلف باختلاف نمط الحياة الذي يسود الجماعة ، ومفهوم التربية كعملية ووظيفة اجتماعية لا يتضمن معنى محدداً وواضحاً الا اذا حددنا بوضوح وجلاء نوع المجتمع الذي ننشده ونتطلع اليه »(٥) .

ولما كانت التربية هي عملية تشكيل اجتماعي لافراد المجتمع ، وهي العملية التي بها وعن طريقها ، يكتسب هؤلاء الافراد المهارات والاتجاهات والخبرات التي تساعدهم على التغيير من انفسهم بانفسهم ، ثم على تغيير حياتهم وتطويرها، فإن من اول مستويات التربية تحديد فلسفتها ، اي تحديد اهدافها التي تخدم اهداف هؤلاء الافراد ـ المجتمع العربي ـ في مجتمعهم المتطور ، ثم تحديد الاساليب الملائمة التي تساعدهم على تحقيق هذه الاهداف في سلوكهم وفي شخصياتهم وفي العلاقات التي ينظمونها والتي يعيشون فيها وبواسطتها .

وبذلك يصبح مفهوم فلسفة التربية ـ الذي نعتقد انه يشكل مساراً سليماً لتحقيق اهداف القومية العربية ـ هي الفلسفة التربوية التي تعبر في جملتها عن موقف اجتماعي سياسي معين تجاه المشكلات والقضايا التي تواجه المجتمع العربي ، كما تعبر في الوقت ذاته عن برنامج للعمل الاجتماعي والسياسي ـ الذي سبق ان أشرنا اليه ـ إزاء هذه المشكلات والقضايا ، وبذا فهي تعكس معتقدات العصر وانواع الصراع فيه وطموحات الجماهير وآمالها ، وذلك وفق اطار المعارف العلمية والثقافية القائمة في المجتمع(٦) المستهدف في تطويره وتقييده نحو الافضل .

وفي ضوء ما سبق يمكن ان نحدد اهداف فلسفة التربية العربية التي نتطلع اليها :

ـ الاهتمام بمعالم الكيان القومي العربي ، وضمان تحريره واستقلاله من كل القوى المحيطة به والتي تنتظر الفرصة السانحة للاجهاز عليه ومن ثم الاجهاز على قوميته العربية ، فعلى فلسفة التربية ان يكون هذا اهم الاهداف والاولويات التي يجب ان تضعها في الاعتبار .

ـ بلورة معالم الثقافة العربية والعمل الدائم على تجديدها ، حتى تستطيع ان تقف في وجه الثقافات الاخرى الدخيلة ، ولاسيما الثقافة الصهيونية وحين نستطيع ان نصل الى ذلك سوف نكون قد وقفنا على ارض اكثر صلابة من اجل تحقيق الاهداف القومية المنشودة .

ـ طرح قضية الديمقراطية ، والعمل على نموها ، وذلك من خلال الاطار الاجتماعي والسياسي الذي يحدد لكي يكون النسق الذي سوف يوفر افضل السبل للوصول الى الاهداف القومية مع اهمية

---

(٥) Andrew Kenneth Coswag Ottawag, ed., *Education and Society* (London: Routledge and Kegan Paul, 1955), pp. 1-10.

(٦) صادق سمعان ، **الفلسفة والتربية : محاولة لتحديد ميدان فلسفة التربية** (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٦٢) ، ص ٤٩ .

التركيز على النمط الديمقراطي الذي سوف يكون مسلكاً للوحدة العربية ، هل هو تنظيم واحد ؟ او حرية الاحزاب السياسية ؟ سوف يكون ذلك واضحاً لو استطعنا ان نحقق الصيغة الاجتماعية والسياسية الملائمة للاهداف القومية .

ـ الاهتمام بقضية الاشتراكية ، واعتبارها ركناً أساسياً في بنية الحياة الاجتماعية والسياسية التي نتطلع اليها ، حيث ان الاشتراكية هي احد معالم الطريق المؤدي الى تحقيق اهداف الوحدة العربية والقومية العربية في الوطن ذاته، وان تحقق ذلك رهن بتحقق بقية العناصر السابقة .

ـ الاهتمام بتنمية العلاقات الانسانية بين افراد المجتمع العربي وافراد المجتمعات المجاورة ، حتى تبتعد القومية العربية عن العزلة التي يحاول ان يضعها فيها اعداء القومية العربية .

وتأسيساً على ما سبق فإن فلسفة التربية التي نتطلع اليها يجب ان تنبع من حقائق حياة الامة العربية ، وتعبر عن مثلها العليا واتجاهاتها ، والقومية العربية كتيار فكري واتجاه ثوري اجتماعي وسياسي قادر على تحقيق الوحدة العربية .

هذه هي الاهداف الرئيسية التي يجب ان تضمنها فلسفة التربية العربية التي نتطلع اليها ، ونحن نرى ان ذلك الامر ، قد يبدو صعباً ، او عسيراً ، ولكن امكانية تحقيق ذلك رهن بتحقيق ما يلي :

ـ ارتباط السياسة التعليمية على مستوى الوطن العربي بالاهداف المرجوة من تربية المواطن العربي .

ـ اقامة النظم التربوية على اساس التقاليد والقيم القومية ، وتلبية للاحتياجات المحلية ، اكثر من إقامتها على اساس من نماذج عالمية لا علاقة لها بالواقع العربي المعاصر .

ـ ان تكون هناك جهود مشتركة وموحدة عربياً في سبيل تخطيط التعليم . وهناك منظمات عربية كثيرة تستطيع ان تساهم في ذلك .

ـ تطوير الجهاز العربي لمحو الامية ـ على إعتبار ان الامية مشكلة عربية قومية ـ والنظر اليها باعتبارها قضية الوعي القومي لدى المواطن العربي ، حيث ان محو الامية لم تعد تعلم القراءة والكتابة ، ولكنها اصبحت قضية المام المواطن العربي بقضاياه المعاشة وتنويره وتثقيفه ، وذلك لأن تحقيق الوحدة العربية التي نأمل فيها ان تكون شعبية لا حكومية . ولذا يسلتزم ذلك إنارة الجماهير العربية على جميع مستوياتها بذلك الامل المرتقب .

ـ انشاء جهاز دائم من المفكرين والتربويين العرب مهمته التنسيق والمتابعة بين جميع هذه الامور ، ونحن نؤمن ان رحلة الالف ميل تبدأ بخطوة ، ولا شك ان هناك خطوات كثيرة ، لكنها بعيدة ومتناثرة ، وبحاجة الى توحد ، كي تلمس الطريق الصحيح المؤدي الى الهدف المنشود □

التجديد التربوي في الوطن العربي بيـــن اولوياتـــه ومستلزماتـــــه

عيد معمر

وزارة التربية ـ المكتب الصحفي ـ دمشق .

مقدمـــة

إن الأمة العربية تقف اليوم امام تحد كبير وخطير ، وتحاول جاهدة أن تنزع عنها لباس التخلف الحضاري وان تتحرر من اغلاله ، ومنطلقها في هذا العمل لتجاوز التخلف ومواجهة التحديات واللحاق بركاب العصر وصوغ المستقبل المرتجى ، هو تنمية الموارد البشرية التي هي الاساس في التنمية الشاملة ، وقطب هذا الجهد ومركزه .

وفي الوقت نفسه لا بد من الاشارة الى أن الثروة البشرية ليست كل شيء في هذه التنمية وهناك أمثلة كثيرة على ذلك اولها واسبقها الى الذهن الهند والصين ذواتا العدد البشري الهائل والكبير ، ومع ذلك نجد أنهما تأتيان بعد الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي مثلاً من حيث التقدم والتطور . مما يؤكد أن الخبرة العلمية والفنية المتطورة تمثل دوراً حاسماً في هذا الموضوع ومن أجل ذلك فإن التربية تقوم بدور حاسم وفعال في هذا المجال . ولكي تقوم التربية بالدور المطلوب منها لا بد من أن تأخذ خصائص العصر بعين الاعتبار عند صوغ اهدافها ومضامينها ووسائلها كما عليها أن تستغل كل وسائل ومناهج العلم ومعطيات العصر التكنولوجية حتى تكون هذه الاداة فاعلة .

من هنا كان على الاقطار العربية، وهي تسعى في تجاوزها التخلف واللحاق بركب التقدم، أن تولي التربية والتعليم الاهتمام الكبير وان تعيد النظر في سياساتها التعليمية والتربوية وان ترسم الخطط العلمية التي تجعلها قادرة على استيعاب المشكلات وايجاد الحلول المناسبة، وهذا ايضاً لن يكون الا باعادة النظر في الانظمة التربوية وادراك الخلفيات الاقتصادية والاجتماعية للواقع العربي . لكن هذا التغيير المطلوب لن يتم الا اذا توافرت ارادة التغيير الصادقة ـ فإن من اراد استطاع كما يقول علماء النفس ـ وتمت تعبئة الرأي العام وتوعيته بالاهداف الجديدة وكذلك الاعتماد على الامكانات الذاتية والاستفادة من الخبرات المكتسبة في سائر انحاء العالم والتعاون مع الهيئات الدولية المعنية بالأمر والاستفادة التامة مما تقدمه شبكة التجديد التربوي العربية في بيروت والتابعة لشبكة التجديد

التربوي العالمية . فإذا كان الجمود التربوي امراً خطيراً ـ والتربية بصورة عامة تميل الى المحافظة ـ فإن اخطر منه تغيير مرتجل لا يستند الى الواقع وينطلق منه . ولا ينظر الى المستقبل نظرة علمية ولا يتحرك نحوه وفق رؤية واضحة . ولا يمتد الى التراث ويسترشد به ، ويأخذ منه . فإن تربية بلا جذور هي نبتة مبتورة لا تمت الى الواقع بصلة . كما أن كل تجديد لا يتجه نحو تحقيق حاجات المجتمع العميقة واتجاهاته ومطاليبه لن يكتب له النجاح ... ولكي تنجح التربية في وطننا العربي باداء ما عليها ، ينبغي أن تخلع عن نفسها ما لحق بها من صدأ وتخلف وان تتغذى من روح عصرها ومعطياته وتستجيب لمتطلباته وظروفه وتحافظ على اصالتها وذاتيتها .

في معنى التجديد التربوي

لقد كثر في السنوات الاخيرة استعمال تعبير التجديد التربوي سواء فيما يصدر عن منظمة اليونسكو من منشورات او فيما يصدر عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم او في مؤلفات المؤلفين ودراسات المربين العرب . وكذلك في الوثائق الرسمية الصادرة عن جهات رسمية والتي تحدد او توضح سياسة التعليم فيها وابعاد هذه السياسة .

ومما جاء في ورقة العمل المقدمة للاجتماع الاستشاري التمهيدي لخبراء التربية العرب ١٩٧٨ حيث حاولت أن تقدم تعريفاً للتجديد التربوي على النحو التالي : « إن التجديد التربوي هو ابتداع او اكتشاف بدائل جديدة لنظام التعليم القائم او بعض عناصره ، تكون اكثر كفاية وفاعلية في حل مشكلاته وتلبية حاجات المجتمع الذي يوجد فيه والاسهام في تطويره » . والتجديد بهذا المعنى يعني جانبين متصلين هما :

أ ـ عملية التجديد التربوي نفسها وما تتضمنه من شعور بالحاجة اليه . والبحث عن بدائل وحلول لما هو قائم واختيار افضلها وتجربته على ارض الواقع وما تبع ذلك من نشر وتعميم وتغذية مراجعة .

ب ـ اما الجانب الآخر فهو نتائج التجديد الذي يتمثل في البدائل الجديدة وثمرة تطبيقها في النظام التعليمي .

ولما اصبح التعليم في حياتنا المعاصرة «صناعة» كبرى ، كبيرة في حجمها ونفقاتها وانتاجها لذلك فإن التجديد التربوي لم يعد ـ ولا يحق له أن يكون ـ عملاً يحتمل المصادفة او المحاولة والخطأ،وانما اصبح نشاطاً مفصلاً يخضع للبحث والتجريب ويوجهه التخطيط والحسابات الدقيقة . مما حدا المؤتمر الاقليمي الرابع لوزراء التربية والوزراء المسؤولين عن التخطيط الاقتصادي في البلدان العربية الذي نظمته اليونسكو بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في ابو ظبي أن يؤكد في بيانه الختامي اهمية التجديد التربوي ونص على انه « لا بد للدول العربية من مضاعفة الجهود الرامية الى تجديد التربية بهدف الاسهام في تقرير الذاتية الثقافية وفي عمليتي التحديث والتنمية . كما تضمنت توصيات المؤتمر توصية خاصة تدعو الى العمل على اجراء تجديد حقيقي للنظام التعليمي برمته في الوطن العربي يتمشى مع روح العصر ومتطلبات كل بلد ويتلاءم مع التنمية الاجتماعية والاقتصادية فيه » .

ضرورة التجديد التربوي

يتفق علماء التربية ومؤرخوها على أن نظم التعليم القائمة في البلاد العربية والتي يطلق عليها عادة نظم التعليم الحديث هي مستوردة في اصولها،وان هذه النظم ما زالت في حاجة الى مزيد من

التقريب بينها وبين بيئاتها ولن يتم هذا التقريب حتى نتعرض بالتغيير لمفاهيم التعليم واهدافه وتركيبه ومحتواه ، وحتى يصبح التعليم على الأرض العربية تعليماً عربياً معاصراً وليس مجرد تعليم حديث . ومثل هذا الطلب الذي يستهدف تحقيق الذاتية العربية الثقافية واحترام قيمها يطرح قضية التجديد طرحاً مباشراً ويجعلها ضرورة ملحة ... ولا بد من أن نستطرد لنقول ان تجديد التربية والتعليم ليس مطلباً عربياً فقط بل هو مطلب عالمي في زمننا حتى في الدول المتقدمة نفسها ، نتيجة المعطيات العصرية المختلفة ولا سيما التفجر المعرفي والسكاني والتغير الدائم والتقدم التكنولوجي وتحول العالم نتيجة تقدم وسائل الاتصال الى قرية الكترونية .

ولقد كانت المؤتمرات التربوية العالمية العديدة هي احد مظاهر التساؤلات التي تسود العالم ، افراداً وجماعات ، فيما يتعلق بازمة التربية والتي كان من مظاهرها تأليف اليونسكو اللجنة الدولية بشأن انماء التربية والتي ترأسها « اوغافور » وصاغت تقريرها الفائق الشهرة في منتصف عام ١٩٧٢ بعنوان « تعلم لتكون»، أما على المستوى العربي فقد كانت اجتماعات وزراء التربية المتعاقبة،وتأليف المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم التابعة لجامعة الدول العربية،ومن ثم تأليف لجنة استراتيجية تطوير التربية العربية،التي انتهت الى صوغ تقريرها الذي يعتبر سفراً جليلاً ومرجعاً مهماً في ميدان التربية العربية،الذي اشتمل على اقتراح مكرس لما سماه استراتيجية التجديد الشامل للتربية في نطاق التنمية الشاملة للوطن العربي كما تضمن اقتراحاً بانشاء جهاز للمستحدثات التربوية .

عوائق التجديد التربوي

لا يمكن للتربية أن تتجدد من تلقاء ذاتها وهي المعروفة بمحافظتها وبطء تطورها حتى انه قيل فيها « انها تسير سير السلحفاة في عصر الاقمار الصناعية » . فإن احدى المهمات الاساسية المناطة بها هي المحافظة على التراث ونقله الى الاجيال المقبلة . ومع ذلك فإنها اذا بقيت تراوح مكانها تخلفت كثيراً وانسلخت عن عصرها . ويمكن القول ان هناك العديد من الاسباب التي تمارس دورها كأسباب عائقة للتجديد التربوي وعلى رأسها الاستعمار الذي ابتليت به الامة العربية ردحاً طويلاً من الزمن ومن ثم زرع الكيان الصهيوني في جسم هذه الامة، الذي استنزف قسطاً كبيراً من جهودها واموالها ووقتها . فعاقها عن السير بخطى واسعة في اتجاه التنمية الشاملة والتطور العام . وتجديد التربية هو احد جوانب التنمية لكون التنمية شاملة ومتكاملة ولا يمكن مواجهتها مجزأة . ومن الاسباب التي تعوق الرأي العام موقف المجتمع العربي من القيم الاجتماعية في ميدان التربية التي مارسها واعتادها . والعادة طبيعة ثانية بينما التجديد يعني اشياء غير معروفة وكل جديد يثير في النفس المخاوف وبالتالي رد فعل سلبي. لذا نرى أن الغالبية تتمسك بالبنى التربوية القائمة وتثير الشكوك حول محاولات التجديد وتتهمها بشتى التهم . لذا لا بد من ايضاح ذلك . وعرض المسألة على المستوى الشعبي وتوضيح الامر لهم . كما أن احد الاسباب العائقة هو عدم وجود المربين المجددين لأنهم العنصر الاكثر فعالية في التطوير والتجديد لذا لا بد من العمل لجذب العناصر الكفؤة ذات الامكانات العالية والطاقة الابداعية للعمل في التربية وذلك بتحسين الاوضاع المادية والمعنوية للمربين ، وتدريبهم واعدادهم الاعداد الكافي . ومن تلك العوائق في الادارة التربوية وما فيها من مركزية صارمة وانشغال بالاعمال اليومية كما أن السياسة التربوية قد تكون احدَ العوائق مثلها في ذلك مثل نقص الاموال اللازمة. ويمكن القول ان من اهم العوائق انهماك الاقطار العربية بمشاكلها التربوية القطرية بدلاً من العمل

الجماعي والنظر الى الاقطار العربية كوحدة اقليمية واحدة والبحث عن تربية عربية موحدة تستمد جذورها من التراث وتعالج الواقع وتستشف المستقبل .

اولويات التجديد التربوي

اذا كان كل جانب من جوانب التعليم كما تشير الابحاث والدراسات بحاجة الى تجديد، فإن كل جانب يرتبط ببقية الجوانب ويعتمد عليها ويؤثر فيها ، فالتربية كائن حي ينمو ويكبر ويتجدد معاً . ومع ذلك فقد اجمعت الدراسات على أن هناك موضوعات او جوانب تربوية تعطى الاولوية في المعالجة ومن هذه الموضوعات :

أ ـ التعليم الاساسي: تدل التقديرات الاحصائية لعام ١٩٧٥ انه يوجد اكثر من ١٥ مليون طفل وطفلة في الوطن العربي من سن٦ـ١٤سنة لم يحصلوا على فرصة التعليم النظامي.او تسربوا من الصفوف الاولى من التعليم الابتدائي وتدل بعض الدراسات انه اذا استمر نمو التعليم العام بمعدلاته وصيغه القائمة فسوف يظل اكثر من ثلث اطفال هذه الاقطار خارج المدرسة قرب نهاية العقد المقبل ومعظم هؤلاء الاطفال من ابناء الريف او قطاع البنات، كما أن هناك نسبة لا يستهان بها منهم تدفع الى العمل قبل سن العمل وهم جميعاً مصدر رئيسي للأمية . وتبذل بعض الاقطار العربية جهوداً كبيرة للاصرار على تعميم التعليم الابتدائي وايجاد حلول بديلة مثل مدارس اليافعين ومدتها ٣ سنوات . وفتح فصول محو الامية وادخال التحسينات على محتوى التعليم الابتدائي وتنظيماته .

ولكن الامر ما زال يحتاج الى جهود اكبر بالنظر الى معطيات الواقع مما يثير اهمية الموضوع في برنامج التجديد التربوي من اجل التنمية ، ومن أجل تطبيق استراتيجية تطوير التربية العربية التي تم اقرارها من قبل خبراء التربية العرب ووزراء التربية العربية .

ب ـ التعليم الثانوي وربطه بالعمل والانتاج : إن توسع التعليم الثانوي العام في الوطن العربي يلفت النظر . فهو يضم حالياً قرابة ثلث شباب الوطن العربي (من سن ١٢ ـ ١٩ سنة) اي ما يقارب من ٧ ملايين شاب وشابة وينتظر أن تصل اعداد طلاب الثانوي الى ما يقرب نصف مجموع اعداد الشباب خلال العقد المقبل.ويلاحظ المراقب أن هذا التوسع في التعليم الثانوي العام لم ترافقه تغييرات اساسية تتناسب مع حاجات الشباب العربي والمجتمع العربي للعمال المهرة ، بل ظهرت ثنائية في هذا التعليم ميزت بين ما هو نظري وما هو فني مع زيادة النمو الكبيرة لمصلحة التعليم النظري على حساب التعليم الفني والمهني كما ابرزت الدراسات ان خريجي التعليم الثانوي النظري يفوقون حاجة المجتمع ومؤسسات التعليم الدولي وسوق العمل . وان خريجي التعليم التقني اقل بكثير من حاجة السوق وأن خبرتهم في العمل لا تناسب مقدار ما يصرف عليهم .

إن بعض هذه المشاكل قد واجهها بعض الاقطار العربية بادخال اصلاحات على التعليم الثانوي مثل احداث المدرسة الشاملة او المدرسة الثانوية الموحدة ونظام المقررات وادخال العمل في التعليم الثانوي،الا أن هذه المحاولات ما زالت في بداياتها الاولى وهي بحاجة الى تدعيم وتعزيز .

ج ـ تحديث الادارة التعليمية : في الاقطار العربية شبه اجماع على ضرورة تحديث الادارة التربوية « كشرط وضمان لتطوير التعليم ولتحوله الى قوة فعالة في التنمية » . واهم ما تشير اليه الدراسات التي تكشف عن قصور الادارة التعليمية عن مسايرة تطورات التعليم والاتجاهات الحديثة في

علوم الادارة ، ان وضع الادارة التعليمية الحالي قد يكون سبباً في أن تضيع على نظم التعليم فرص التجدد والتطور . والادارة التعليمية تشمل عدداً كبيراً من العناصر والعمليات منها التخطيط والتنظيم ونظم المعلومات واتخاذ القرارات والمشاركة الشعبية والطالبية والميزانية . والنظم واللوائح والتشريعات التربوية والتسيير والرقابة والمتابعة .. وكلها تحتاج الى اعادة نظر وتطوير وتجديد من أجل أن تواكب الادارة التربوية خطوات التطور .

د ـ التعليم الذاتي : في عصرنا الحالي الذي يمتاز بالانفجار المعرفي وتعدد مصادر المعلومات لم يعد ملائماً الاعتماد على مصدر واحد هو التعليم القائم على التلقين وتحفيظ المعلومات والمعارف والذي لا ينمي كل جوانب شخصية الفرد بصورة منسجمة ومتكاملة . كذلك فإن طرق التدريس المتبعة جعلت التعليم ملازماً للمدرسة ولم تشجع او تهيء الفرد على استخدام مصادر المعلومات المتاحة ولم تفتح النوافذ والابواب لها . والتعليم الذاتي هو احد البدائل المطروحة لتمكين الانسان من التعلم المستمر داخل المدرسة وخارجها وبالوسائط المختلفة . ومن أجل هذا وجب البحث في أساليب التعليم الذاتي وتنميتها في كل موقف تعليمي . ويستهدف برنامج التجديد التربوي من أجل التنمية ، العمل على تقديم تجارب وخبرات ودراسات في هذا الاتجاه .

هـ ـ اعداد الكوادر الفنية : من الملاحظ والملموس نقص الفنيين في القطاعات الاقتصادية والنشاطات المرتبطة بها في الوطن العربي كافة ،ومن المعروف والمتوقع أن يزداد الطلب وتشتد الحاجة الى الفنيين بعدما أخذت كثير من الاقطار العربية في التوسع بتطبيق التكنولوجيا الحديثة . كذلك ان الفنيين العاملين هم انفسهم بحاجة لتدريب لاعادة التكيف مع التطورات الجديدة .. وفي الوطن العربي اليوم تبذل جهود كبيرة لمواجهة هذا النقص وذلك بانشاء المعاهد الفنية بمختلف مستوياتها ، او ارسال البعثات الى الدول المتقدمة . الا أن سد الحاجة من الكوادر الفنية ما زال يحتاج الى وقت طويل ، والى مضاعفة الجهود المبذولة والبحث عن صيغ جديدة وأساليب جديدة لتطوير ما هو موجود وسد الثغرة القائمة .

و ـ اعادة تكوين العاملين في التعليم : من الثابت أنه بغير المعلم القادر على التجديد يتعذر المضي في برامج التجديد التربوي مهما وفرنا من امكانات، لأن المعلم هو المحور الاساسي في اي تطوير او تجديد . وما زال الكثير من الاقطار العربية عاجزاً عن توفير العدد الكافي من المعلمين الوطنيين ولا تستطيع معاهد المعلمين وكليات التربية بوسائلها الحالية وبأساليب عملها تأمين حاجات هذه الاقطار . كما أن هناك مهمة ملحة وعاجلة الا وهي اعادة تدريب عدد لا بأس به من المعلمين القائمين على رأس عملهم ومن العاملين في حقل التربية من مخططين وباحثين وواضعي المناهج .. الخ . من أجل هذا تقترح المنظمة العربية اعادة النظر جذرياً في مؤسسات التعليم واعداد المعلمين وتدريبهم في اثناء العمل من حيث الصيغ والمحتوى والاساليب والتقنيات والزمن .

وهكذا نرى أن هذه البنود الستة تشمل جوانب التعليم، وتشير الابحاث الى أن كل جانب مرتبط ببقية الجوانب ويعتمد عليها ويؤثر فيها .

مستلزمات التجديد التربوي

إن التجديد التربوي يقتضي اتخاذ عدد من التدابير والوفاء بعدد من المستلزمات اهمها :

أ ـ توفير الموارد المالية : إن النظرة التي كانت شائعة فيما مضى والتي تنظر للتربية والتعليم

على انه نوع من الاستهلاك قد تبدلت،وحلت مكانها نظرة جديدة مفادها أن التربية والتعليم يشكلان استثماراً مربحاً من حيث أنه يشارك في حسن استغلال الموارد البشرية . لذا عند بحث توفير الموارد المالية لا بد من طرح موضوع آخر هو جودة التعليم ومردوده نظراً لأن فائدة الاستثمار وامكاناته مرهونة بهذين العاملين .ونتيجة التوسع في التعليم ومحاولات رفع سن التعليم الالزامي والزيادة الكبيرة في عدد السكان وارتفاع عدد الاميين والاعتماد على التقنيات الحديثة في التربية والتكنولوجيا التربوية ومجانية التعليم مما يلقي على الاقطار العربية اعباء مالية ضخمة من أجل التجديد والتطوير . وهنا يصبح السؤال على النحو الآتي : كيف يمكن للاقطار العربية أن توفر الاموال اللازمة ولاسيما اقطار المواجهة ؟ ان بعض الاقطار العربية تملك امكانات مادية كبيرة تتمثل باحتياطاتها من العملات الأجنبية في حين أن البعض الآخر لا يملك اموالاً كبيرة ،لذا فإن التعاون العربي يصبح اكثر من ضرورة انسانية وقومية بل وضرورة اقتصادية حيث يمكن للدول التي تمنح هذه المساعدات الاستفادة من الكفايات والخبرات التي تخرجها نظم التعليم التي تلقت هذه الاعانات، في حين نجد أن القاعدة الذهبية تحتم الاعتماد على الجهود والامكانات الذاتية .

وفي دراسة لليونسكو حول هذا الموضوع ،تؤكد انه على البلدان العربية أن تهتم بترشيد الانتفاع بنفقاتها التعليمية وذلك عن طريق الحد من الاسراف وزيادة الكفاية الداخلية والخارجية للنظم التعليمية والأخذ بالتقنيات الجديدة في الادارة واقامة انواع جديدة من التعليم اقل تكلفة من الوسائل التقليدية . وينبغي العمل على دراسة اساليب تخصيص الاعتمادات للتعليم وطرق انفاقها ، وقد اشير الى أنه يمكن تدبير المزيد من الاموال لاصلاح التعليم والتوسع فيه عن طريق الاختيار الرشيد للاولويات ، واتخاذ تدابير ترمي الى الحد من الفاقد (الهدر) الناجم عن ارتفاع معدلات اعادة الصفوف والتسرب.ولقد الحت المؤتمرات التربوية العربية على ضرورة انشاء صندوق عربي لتطوير التربية والتعليم تساهم فيه جميع البلدان العربية كل بحسب مواردها المالية ، وهذا الصندوق يهدف الى تقديم معونات مالية لتمويل مشروعات التعليم في البلدان العربية التي تعوزها الموارد المالية .

ب ـ النهوض بالعاملين في التربية : ان تطوير وتجديد التربية يتطلب وضع سياسة تربوية تضمن خططاً لاعداد العاملين في المؤسسات التربوية بحيث يشمل هذا الاعداد او اعادة التكوين جميع العاملين بالعملية التربوية ويشمل : المعلمين في جميع مراحل التعليم ، مدراء المدارس ، اعضاء الاقسام الفنية في وزارات التربية مثل : مديريات المناهج والبحوث ، المشرفين والموجهين ، معلمي الحرف . وهذا الاعداد يجب أن يتم ضمن نظرة التربية المستمرة وداخل الخدمة ولا يكون مقتصراً على الاعداد قبل الخدمة . وهذا التدريب المستمر يسمح للعاملين ان يواجهوا التغيير المعرفي والتربوي بحصولهم على القدر الكافي من المعرفة النظرية والعملية . وكذلك ينبغي أن تكون هناك فرص امام معلمي المدارس الابتدائية لمتابعة تعليمهم كما يجب أن تخصص المكافآت والجوائز الأدبية والمادية القيمة للمبدعين من المعلمين .

ج ـ تطوير مراكز البحوث والتجديد التربوي : في المؤتمر الثالث الاقليمي لوزراء التربية والتعليم والوزراء المسؤولين عن التخطيط الاقتصادي في البلدان العربية الذي نظمته اليونسكو في مدينة مراكش من ١٢ ـ ٢٠ كانون الثاني / يناير١٩٧٠، اكد هذا المؤتمر على اهمية البحوث التربوية واوصى الاقطار العربية بأن تهتم بتطوير التعليم على اسس علمية في الوقت الذي وجهت فيه قدراً لا يستهان به من الاهتمام الى البحوث التربوية والى رفد مؤسسات البحوث. واكد هذا المؤتمر على أن

ديناميكية النظام التعليمي لا تتوقف على قدرة مؤسسات البحث في حل المشكلات النابعة وانما على تحديد اتجاهات المستقبل او التغلب على الاختناقات المتوقعة ، كما اكد المؤتمر الحاجة الى مزيد من التعاون بين مؤسسات البحوث والهيئات التربوية العربية بغية تشجيع مؤسسات البحوث او مراكزها على أن تخرج من عزلتها، واتاحة الفرص لاجراء بحوث عملية من شأنها أن تتمخض عن تجديدات في التعليم بشتى مستوياته. ولكي لا يحدث ازدواج او اجراء بحوث في مجالات غير ملائمة او تبديد الموارد البشرية والمالية ، فقد تم اقتراح انشاء جهاز تنسيق بين مختلف مراكز البحوث ، كما أن المؤتمر اكد ضرورة تجريب نتائج البحوث والاساليب التجديدية قبل تعميم تطبيقها والتوسع فيها وذلك كضمان ضد النكسات والاخطاء . كذلك اعترف المؤتمر بأن تنمية البحوث والتجديدات انما تتوقف على تدابير تنفيذية معينة مثل اصدار التشريعات اللازمة واعداد الباحثين المتخصصين وتحسين وضعهم الشخصي وكفالة المرونة في ظروف عملهم وتوفير مناخ مهني لتشجيع تفاعل هؤلاء مع مشكلات التربية في بلادهم . وجملة القول ان تقدماً كبيراً قد تم في مجال البحوث التربوية ومؤسساتها وأجهزتها المساعدة وهذا مما يعين على مواجهة مشكلاتنا التربوية على اساس علمي ، وعلى رسم السياسات التعليمية واتخاذ القرارات المتعلقة بتطوير التعليم في مختلف مجالاته ومستوياته وفي مختلف حاجاته ومتطلباته البشرية والفنية .

د ـ تطوير السياسة التربوية : اذا كان رسم السياسة عادة هو من عمل القادة السياسيين ، فإن السياسة التربوية يجب أن يتسع نطاقها لتشمل فئات اوسع من المتخصصين والاداريين لتشمل سائر القطاعات من اساتذة الجامعات والمدرسين والمعلمين والطلبة واولياء الامور والمنظمات ذات العلاقة بالتربية، وبذلك يُضمن رسم سياسة تربوية غنية ملائمة لمطالب الواقع واحكامه ... واستيعاب الاهداف القومية وترجمتها الى اهداف تربوية ومتابعتها في العمل التربوي اليومي □

محمد حسنين هيكل

خريف الغضب

قصة بداية ونهاية عصر انور السادات

(بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ١٩٨٣) ، ٥٦٥ص .

د. سعد الدين ابراهيم

مقدمة

ربما لم يظهر كتاب باللغة العربية في السنوات العشر الاخيرة يحمل من القنابل والمتفجرات ، ومن الحقائق والتأملات ، ومن التخمينات والاجتهادات ، مثلما يحمل كتاب الاستاذ محمد حسنين هيكل عن الرئيس المصري الراحل انور السادات ، بعنوان : **خريف الغضب ، قصة بداية ونهاية عصر انور السادات** .

وفي الوقت الذي تقع فيه عينا القارىء على هذه المراجعة ، فإنه ، بالقطع ، سيكون قد سمع عن الكتاب ؛ وأغلب الظن انه سيكون قد قرأ الكتاب او بعضاً من فصوله . لذلك ، ولأن « الكاتب » و« المكتوب عنه » هما من نجوم المسرح السياسي العربي المعاصر ، فلن تكون هذه الصفحات مجرد مراجعة معتادة لواحد من عشرات الكتب التي تظهر كل يوم .

إن علم الاجتماع المعرفي يؤكد لنا ان النتاج الفكري لأي كاتب لا يمكن فهمه او تقويمه بمعزل عن السياق الاجتماعي ـ السياسي الذي ظهر فيه ، ولا بمعزل عن الخلفية الشخصية والطبقية للكاتب ، ولا بمعزل عن توجهاته وانحيازاته الايديولوجية . كما يؤكد لنا علم الاجتماع المعرفي انه في مجال العلاقات الانسانية لا توجد « حقائق مطلقة » ، او سعي للوصول الى « الحقيقة الحيادية المجردة » ، حتى لو ادّعى الكاتب ذلك ، وحتى اذا كان صادقاً في مسعاه ومخلصاً في دعواه . هناك دائماً « جدول اعمال سري » ، او غير شعوري يحرّك الكاتب ، ويوجه رؤياه ، ويملي انتقائية معينة في ادراك الواقع واختيار الاحداث وسردها وتفسيرها . جدول الاعمال السري هو بمثابة البوصلة الحقيقية التي على هديها يسير الكاتب في الفيافي حين تندر المعلومات وتكاد تصبح سراباً ؛ والتي على هديها يشق طريقه وسط الامواج المتلاطمة حين تصبح مئات الوثائق وحشد البيانات المتوفرة بمثابة الطوفان .

إن جدول الاعمال السري للكاتب هو هدفه الحقيقي ، وقد يقترب كثيراً او يبتعد كثيراً عن « جدول الاعمال الرسمي » ، اي الهدف المعلن لما يكتبه . ولكن الشاهد ان الهدفين « الحقيقي » و« المعلن » لا يتطابقان كلياً .

والفارق بين الكاتب الماهر وغير الماهر ، هو ان الاول اقدر من الثاني على الايحاء للقارىء ، بل على اقناعه ، بـأن يقـدم له « الحقيقـة » ولا شيء غير الحقيقة ؛ وانه يفعل ذلك لوجه الله او الوطن او التاريخ . وقد يصدق الكاتب نفسـه فيما يقوله للآخرين ؛ وقد يجتهد حقيقة فيمـا يكتبه من اجل الله والوطن والتاريخ ؛ وقد يجدّ ويعاني بحيث يتطابق ما يكتبه مع ما يقصده ، ومع ما يعلنه من اهداف لما يكتبه . وحين يصل في ذلك الى درجة عالية ، فـإن النقاد عـادة ما يصفـون نتاجـه الفكـري بـأنـه « امـين » او « موضوعي » او « نزيه » ـ وهم في الواقع يعنـون انه « امـين نسبياً » او « مـوضـوعي نسبياً » .

اذا كانت هذه الملاحظات تصدق على النتاج الفكري لاي كاتب ، فإنها تصدق بشكل اكثـر حدة على كتاب محمد حسنـين هيكل عن انـور السادات .

الهدف المعلن لكتاب خريـــف الغضـــب

يقول هيكل في مقدمة الكتـاب ان « هدفـه في المقام الاول رواية قصة سياسية كبرى يجب ان تـروى اذا اريد لنتائجها المأساوية ان لا تتكرر في المستقبل » .

موضوع الكتاب ـ اذاً ـ هو « قصـة » بكل ما تنطوي عليه هذه التورية من حبكة درامية ؛ وهي « مأساويـة » النتائـج لا فقط لصاحبهـا (او بطلها) ، ولكن ايضاً لكـل من مستهم او اثـرت فيهم افعال وقـرارات صـاحب القصـة (انـور السـادات) . هنـا يكشف الكـاتب بصـراحـة عـن حكمـه المسبق ، او حكمـه القيمي ، عـلى ما حـدث في مصر بسبب انـور السادات .

ولكي يؤكد الكاتب انه في روايته للقصة ، وفي حكمه القيمي على بطلها واحداثها ونهايتها المـأساويـة ، لا يبغي الا وجه الحقيقـة ، فهو يستبق كـل مـا يمكن أن يعن للقـارىء من شكـوك وتساؤلات حـول هـدفـه الحقيقي من رواية القصة :

ـ « فالكتاب ليس حكماً على السادات ، فالـوقت ما زال مبكراً بعد لاصدار احكام نهائية » .

« وهيكل لا يحمل ضغينة شخصية على الاطلاق ضد السادات ، والى هذه اللحظة فلقد كـان اختلافنـا ـ من وجهة نظري على الاقل ـ اختلاف وجهات نظر واختلاف رؤى . ولم يكن فيـه عامـل شخصي عـلى اي وجـه من الـوجـوه ... ولم اكن اعتبـر نفسي معـارضـاً للـرئيس السـادات ، ولكنـي كنـت احـاول ان احتفظ بصـوت مستقل . وحينما بدأ الرئيس السادات يهاجمني بانتظام وعلناً وبالاسم في كل مرة يتحدث فيها ـ وحتى عندما زج بي الى السجن ـ فإني اشهد امـام الله وامـام كثيرين يعرفون الحقيقة ، انني لم اشعر في اي لحظة بكراهيـة له . ولم يكن هناك ما يدعوني الى ذلك ، حتى من الناحية العملية ... وبالتـالي فلعلي لا اتجـاوز اذا قلت انني على نحو ما مدين للرئيس السـادات بما اضـافه ـ دون ان يقصد ـ الى قيمتي في الساحة الوطنية والساحة الدولية على السواء » .

ـ « وفي الحقيقـة فإني كنت شـديد التعـاطف مـع السادات كانسان » .

ـ « ومن هنا فإنني اكرر مرة اخرى ان هذا الكتاب ليس هجوماً على السادات ».

ثم يؤكد لنا الكـاتب ان كتابـه ليس « سيرة لحيـاة السادات » ؛ ولا هـو « دراسة عن الاوضـاع الاقتصـادية والاجتمـاعيـة لمصر اليـوم » ؛ ولا « عن الخصـائص التاريخيـة لمصر » ؛ وليس كتـابـاً عن « الاصـوليـة الاسـلاميـة » ، ولا عن « الكنيسـة القبطيـة » ، ولا عن « الارهاب كسـلاح سيـاسي » . ولكن الكاتب يتناول من هذا كله ما كان لازمـاً لكي يقود الحديث الى نقطة معينة من الـزمان والمكان وهي لحظة اغتيـال انور السـادات في الساعة الثانية عشـرة وعشر دقائق بعـد ظهر

الثلاثاء ٦ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨١ ، على المنصة الرئيسية في ساحة الاستعراضات العسكرية بمدينة نصر .

هذه هي الاهداف المعلنة لتأليف كتاب « خريف الغضب » . فلنلق معاً نظرة على محتويات الكتاب لكي نرى كيف حقق الكاتب اهدافه المعلنة ؛ وربما ايضاً لكي نستشف اي اهداف اخرى غير معلنة قد يكون الكاتب قد نجح في تهريبها من خلال صفحات الكتاب التي تزيد عن خمسمائة صفحة .

مضمون الكتاب

تقع الطبعة العربية لكتاب خريف الغضب في خمسمائة وستين صفحة ، تحتوي على مقدمة وستة اجزاء . المقدمة ـ كما أسلفنا ـ تتضمن الاهداف المعلنة للمؤلف من وراء كتابة خريف الغضب .

الجزء الاول ، بعنوان **صناعة نجم** ، يدور حول فكرة رئيسية واحدة ، وهي ان انور السادات كان يحمل في أعماقه منذ حياته المبكرة **رغبة جامحة لأن يصبح نجماً لامعاً في الحياة** . هذه الرغبة الجامحة للنجومية عند انور السادات هي احد المفاتيح لفهم شخصيته ولتفسير الكثير من سلوكه . ويذهب المؤلف ـ تصريحاً في بعض الاحيان ، وتلميحاً في معظم الاحيان ـ الى ان السادات لم يكن يهمه ميدان او مجال التلؤلؤ كنجم ، كما لم تكن تهمه الوسيلة . لقد حاول في مجال المسرح والسينما ؛ ثم حاول في مجال الجاسوسية ، ثم في مجال الارهاب والاغتيال السياسي ؛ ثم في مجال الانقلابات العسكرية . ومعظم محاولات السادات الاولى في سعيه للنجومية اصابها الاحباط ، او كانت محدودة النجاح في احسن الاحوال . ولكن حينما هيأت له المقادير ان يصبح رئيساً لمصر ، ثم نشبت حرب تشرين الاول / اكتوبر ، وكان إداء مصر والعرب فيها اداء رفيعاً ، فإن رغبة السادات الجامحة والمكبوتة او المحبطة ، انطلقت من عقالها تسعى نحو الاشباع بغير حدود . لقد اصبحت « الصورة » هي الرسالة في عالم طغت فيه وسائل الاعلام الجماهيرية ، وفي مقدمتها التليفزيون . لقد تقاطعت ثورة وسائل الاعلام والاتصالات تقاطعاً هندسياً مع رغبة السادات الجامحة في النجومية ، واستعداده الشخصي لكي يغترف بلا حساب من الامكانيات الهائلة التي اتاحتها هذه الثورة الاتصالية . ولأن « الصورة » ، وليس المضمون ، هو « الرسالة » ، فلم يكن مهماً الثمن الوطني او القومي الذي يترتب على هذه النجومية . وقد لمس **هنري كيسنجر** هذا الوتر الحساس لدى انور السادات بعد اول مقابلة معه وجهاً لوجه في اعقاب حرب اكتوبر . وينقل هيكل عن هنري كيسنجر الذي كتب في مذكراته مسترجعاً احاديثه مع القادة الاسرائيليين ما يلي :

« الحقيقة انني مندهش من سلوك السادات لأن الرئيس المصري لا يظهر انه حتى الآن على استعداد لاستعمال كل قوى الضغط السياسي التي خلقها الموقف العالمي الجديد في مفاوضاته لفك الارتباط . ان السادات يستطيع استعمال هذه الضغوط لكي يفرض اتفاقاً شاملاً وعلى شروطه ، وحتى لو تجددت المعارك فإن العالم سوف يلقي اللوم كله على اسرائيل .... إنني لا اعرف لماذا لا يحاول السادات استعمال حقائق الموقف الجديد لكي يضغط من اجل انسحاب اسرائيلي شامل ... إن السادات فيما يبدو لي وقع ضحية الضعف الانساني . انه يتصرف بسيكولوجية سياسي يريد ان يرى نفسه وبسرعة راكباً في سيارة مكشوفة داخلاً في موكب منتصر الى شوارع السويس بينما آلاف من المصريين يصفقون ويهللون له » (ص ١٦١) .

إن هذه النزعة الجامحة نحو النجومية عند انور السادات ، حاول هيكل ان يفسر اسبابها ولو جزئياً من خلال الغوص في اعماق شخصية الرجل ، ومن خلال التنقيب عن

جذور نشأته الاولى . ويركز هيكل على حقبة بعينها في حياة السادات وهو صبي ثم وهو مراهق في اواخر العشرينات والثلاثينات من هذا القرن ، حيث كان يعيش في منزل مزدحم بزوجات ابيه واخوته بالقاهرة ، التي انتقل اليها من قريته ميت ابو الكوم . ويخلص هيكل من سرده التفصيلي لنشأة انور السادات بقوله :

« اي نوع من الحياة هذا الذي بدأ يراه انور السادات من حوله . كانت سعادة ميت ابو الكوم وراءه ، وكان الابن الثاني لزوجة اصبحت الآن في ادنى درجة بالنسبة للحياة في بيت زوجها . ولم يكن هناك من يهتم بأمره وسط هذا الزحام ، وكان مقدراً له ان يرى بعينيه مهانة امه تتكرر امامه يومياً ، تعاقب لأسباب لا دخل لها فيها ولذنوب لم يكن عدلاً ان تتحمل مسؤوليتها . كان يقضي معظم وقته في الغرفة التي تسكنها امه وبقية اخوته منكمشاً على نفسه في ركن مظلم من الاركان ، وكانت حقائق الحياة من حوله كئيبة . وهكذا بدأ يتراجع الى داخل نفسه ، ولم يكن امامه من مهرب مما هو فيه الا ان يخلق لنفسه عوالم من الخيال يهرب اليها . كان تكوين شخصيته يتأثر بتناقض مخيف ، فمن ناحية كان يدرك انه ليس امامه الا الخضوع للظروف، وكانت امه امام عينيه تجسيداً حياً لهذا الخضوع ، لكنه تحت هذا الخضوع كان يشعر بحقد عميق على الظروف ، وكان هذا الحقد يعبر عن نفسه احياناً بلمحات من العنف المكبوت يظهر اذا احس ان فرصة واتته ، وكان هذا طبيعياً في حالة التمزق بين الواقع والخيال ، وبين الحقيقة ومحاولة التهرب منها . ومن الملفت للنظر ان انور السادات عندما اصبح رئيساً وبدأ يمارس عادة رواية قصة حياته كل سنة في عيد ميلاده ، لم يتعرض يوماً لهذه الفترة من حياته ، مع انها فترة التكوين لأنها شهدت الصبا والمراهقة وبداية الشباب . كانت الصورة التي يريد للعالم ان يراه فيها هي صورة طفل القرية الذي اصبح ضابطاً ثائراً . اما الصورة الاخرى التي اسهمت اكثر من غيرها في تكوين شخصيته فقد كان يهرب منها ويمضي في محاولة الهرب . ولم يكن هربه من التجربة القاسية نفسها بل بدأ يهرب من نفسه ايضاً » (ص ٣٤) .

في الفصول الخمسة للجزء الاول، يمضي هيكل جيئة وذهاباً في محاولة للربط بين المقولات التي يتضمنها الاقتباس المذكور اعلاه وبين سلوك وتطور مقدرات انور السادات ، الى ان تربع على قمة السلطة في وادي النيل بعد رحيل عبدالناصر . والصورة التي يخرج بها القارىء من هذا الجزء في الكتاب لأنور السادات هي صورة انسان يحاول ان يهرب من تاريخه الحقيقي ، الى عالم من صنع خياله يلعب فيه دور البطل اللامع على المسرح احياناً وخلف الستار او في الكواليس احياناً اخرى ... انسان لا يهمه من فصول المسرحية او الرواية الا دوره فيها ... لا تهمه الحبكة او ادوار الممثلين الآخرين ، الا بقدر ما يساعده ذلك على الاحتفاظ بدور البطولة . حتى الجمهور لا يهمه الا بقدر ما يكون مستعداً للاعجاب به والتصفيق له ... فإذا لم يقم جمهور المشاهدين بذلك ، فهو مستعد لتغيير الجمهور من مشاهدين عرب او مصريين ، الى مشاهدين اوروبيين او امريكيين . المهم الا تغرب عنه الكاميرا ، وألا يضيع منه دور البطولة . وفي هذه الحالة لا يهم الخروج عن النص ، او تجاهل حقائق الجغرافيا والتاريخ والاجتماع ، او ضياع مصالح الوطن والامة .

لذلك نجد الجزء الثاني من كتاب خريف الغضب ، بعنوان **النهب الثاني لمصر** ، يحتوي على تعميق وتوثيق لكل ما فعله انور السادات لكي يحتفظ لنفسه بدور البطل اللامع على المسرح العالمي ، والثمن الفادح الذي دفعته مصر والامة العربية نتيجة لذلك . يذهب هيكل الى ان السادات :

١ ـ بدد الانتصارات العسكرية لحرب تشرين الاول / اكتوبر ، وأدار ظهره لشركاء

القتال من العرب ، ولحليف مصر الاستراتيجي في ذلك الوقت وهو الاتحاد السوفياتي الذي امده بالسلاح والدعم الدبلوماسي ؛ وانه هرول مختاراً الى احضان التبعية الامريكية . ويؤكد هيكل انه في اول اجتماع بين السادات وهنري كيسنجر في ٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٣ ، اي بعد وقف اطلاق نيران حرب تشرين الاول / اكتوبر بعدة ايام ، كشف السادات لوزير الخارجية الامريكية عن ثلاثة خواطر ملحة . اولها ، انه يعتبر الاتحاد السوفياتي العدو الحقيقي ؛ وثانيها ، انه يعتبر حرب تشرين الاول / اكتوبر احد الحروب بين مصر واسرائيل ؛ وثالثها ، وهو رغبته في ان تتولى الولايات المتحدة في المستقبل لا فقط مسؤولية تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي وحدها ، ولكن ايضاً مسؤولية امنه الشخصي « لأنه يعرف ان مؤامرات كثيرة سوف تحاك ضده من السوفييت ومن العرب ، بل ومن بعض العناصر في داخل مصر نفسها » (ص ١٧٢ ـ ١٧٣) . وقد شهدت السنوات التالية لحرب تشرين الاول / اكتوبر تجسيداً عملياً لكل هذه الخواطر في شكل قرارات وسياسات واتفاقيات مصرية ـ امريكية ـ اسرائيلية : من اتفاقيات فض الاشتباك ، الى زيارة القدس ، الى كامب دايفيد ، الى معاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية . وكان حصادها هو اعادة ترتيب اوضاع المنطقة جذرياً ، بما ضمن هيمنة امريكية عامة ، وهيمنة اسرائيلية خاصة تدور في فلكها ؛ وادى الى تفسخ النظام الاقليمي العربي ، وحلول نظام اقليمي شرق اوسطي جديد على انقاض النظام العربي الذي كان عبدالناصر قد عمل على بنائه في الخمسينات والستينات .

٢ ـ ان السادات بدد النموذج الوطني المصري للتنمية المستقلة . وقد حدث ذلك من خلال ما سمي بسياسة **الانفتاح الاقتصادي** التي أعطت المستثمرين المصريين والاجانب الضوء الاخضر في ولوج كل ميادين النشاط الاقتصادي . وهو الامر الذي ادى الى سعار أستهلاكي ، وانغماس ترفي لم يسبق له مثيل منذ عهد الخديوي اسماعيل في الربع الاخير من القرن التاسع عشر . وإذا كان **فرديناند ديلسبس** وشركة قناة السويس هما رمز النهب الاول لمصر في عهد اسماعيل ، فإن **دافيد روكفلر** وبنك تشيس مانهاتن هما رمز النهب الثاني لمصر في عهد السادات . ويقول هيكل هنا انه رغم المساعدات العربية من الاقطار النفطية (والتي قدّرها احد الخبراء بحوالى ٢٢ مليار دولار في الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٨٠) الا ان ديون مصر الخارجية قد ازدادت عشر مرات في فترة حكم السادات (ص ١٩٩) . لقد كانت ديون مصر المدنية حينما تولى السادات السلطة ١٣٠٠ مليون دولار ، وكانت ديونها العسكرية ١٧٠٠ مليون دولار ؛ اي ما مجموعه ٣٠٠٠ مليون دولار . وبعد عشر سنوات من حكم السادات ، وصلت الديون المدنية الى ١٩ مليار دولار ، والديون العسكرية الى ٦ مليارات ، اي ما مجموعه ٢٥,٠٠٠ مليون دولار .

٣ ـ ان السادات بدد النموذج الاجتماعي المصري للعدالة التوزيعية . لقد أدت سياسات السادات الدولية والاقليمية والاقتصادية الى تفاقم الاوضاع الاجتماعية في الداخل . فالطبقة التي استفادت من هذه السياسات لم يكن همها قيادة عملية التنمية حتى على الطريقة الرأسمالية ، وانما كانت في الاساس طبقة طفيلية تهدف الى النهب بأكبر واسرع درجة مستطاعة ، وبتشجيع ضمني من قمة النظام السياسي . وقد ادى ذلك الى اهمال ، وتخريب القطاع العام ؛ والى ازدياد الفجوة بين الاغنياء والفقراء . كما ادى الى اختلالات هيكلية في الاقتصاد المصري ، ترتب

عليها ازدياد نفوذ الهيئات المالية الاجنبية والدولية في صياغة السياسات الاقتصادية المصرية . لقد تفاقم الوضع الاجتماعي باطراد نتيجة كل ذلك ، ووصل الى نقطة انفجار في كانون الثاني / يناير ١٩٧٧ ، حينما أذعنت الحكومة المصرية لتوصيات **صندوق النقد الدولي** ، وأعلنت الغاء الدعم على عدد من السلع الاستهلاكية الاساسية . وخرجت المظاهرات الغاضبة في كل المدن المصرية في يومي ١٨ و١٩ كانون الثاني / يناير ؛ واضطرت الحكومة الى استدعاء الجيش وفرض الاحكام العرفية ، بعد الصدامات الدامية التي حدثت بين المتظاهرين وقوات الشرطة . لقد كان هذا الانفجار في نظر هيكل هو الشرخ الاول الاساسي في شرعية النظام الساداتي . لقد كان انذاراً مبكراً على ان الجمهور الوطني قد بدأ ينصرف غاضباً عن « النجم اللامع » . وبدلاً من ان يحسن « النجم اللامع » تفسير ما حدث ، فإنه آثر تفسيراً هروبياً ؛ وحمل مسؤولية المظاهرات للحاقدين و« الحرامية » في الداخل ، وللاتحاد السوفياتي وغيره من القوى المعادية خارجياً . وانطلق السادات يبحث عن سبل لتصعيد ادائه على مسرح آخر ، وربما امام جمهور آخر . ولم تنته سنة ١٩٧٧ ، الا وكان ملء الانظار ، والاسماع والافواه في كل الدنيا ، بذهابه الى اسرائيل بحثاً عن السلام .

وفي الجزء الثالث من الكتاب بعنوان **الاسلام السياسي** ، يواصل هيكل في خمسة فصول سرد وتفسير جدلية الاحداث التي أدت في اواخر السبعينات الى الجفاء ثم القطيعة ثم العداء بين انور السادات وشريحة كبرى من ابناء مصر . فبعد مظاهرات كانون الثاني / يناير ، بدأ السادات يتراجع عن الاجراءات الديمقراطية المتواضعة التي كانت قد أكسبته شرعية مستقلة في اوائل ومنتصف السبعينات ، بعد صدامه « بمراكز القوى » (مجموعة علي صبري ـ شعراوي جمعة ـ سامي شرف) . وبدأ يشدد من الاجراءات القمعية ضد قوى المعارضة ، والتي يسميها هيكل في كتابه « القبضة الحديدية » . وازداد تصعيد هذه القبضة الحديدية كلما اضطر السادات الى مزيد من التبعية للولايات المتحدة ، او الى مزيد من التنازلات لاسرائيل . وقد صاحبت هذه القبضة الحديدية في مجالات الامن ، محاولات اللجوء المستمر لأسلوب « الاستفتاءات » المزورة ، والتدخل في شؤون القضاء ، والسيطرة الكاملة على كل اجهزة الاعلام ، واطلاق النعرة المصرية الشوفينية ، وحملات الاستعداء على العرب والعروبة . هذا كله في جو اقتصادي ـ اجتماعي خانق يتصف بزيادة الفساد ، وارتفاع معدلات التضخم . لذلك فمع نهاية السبعينات كان السادات قد استعدى كل القوى السياسية الفاعلة على الساحة المصرية : الناصريون واليساريون في البداية ، والقوميون العرب والليبراليون المصريون بعد ذلك ، ثم « الاصوليون الاسلاميون » ، ثم الاقباط .

وقصة السادات مع التيارات الاسلامية بالذات هي نموذج للانتهازية السياسية في ابلغ صورها كما يسردها ويوثقها هيكل في ثلاثة فصول . فقد غازل السادات هذه التيارات في بداية السبعينات ، كجزء من محاولات استرضاء السعودية من جانب ، ولكي يضرب بهم الناصريين واليساريين من جانب آخر ، ولكي يكرس احدى صوره العامة ـ وهي صورة « الرئيس المؤمن » ـ من جانب ثالث . ولكن هذا الغزل الذي وصل الى ما يشبه التحالف غير المعلن ، بدأ يتهاوى في النصف الثاني من السبعينات . فمن ناحية ظن السادات انه قد دعم اقدامه في السلطة بعد حرب تشرين الاول / اكتوبر ، وبعد اقصاء الناصريين عن

كل مراكز التأثير ، وبالتالي قلّت حاجته الى اصحاب التيارات الاسلامية . وهذه الاخيرة من ناحيتها بدأت تنزعج ثم تغضب من انزلاق السادات السريع نحو الغرب ونحو كل ما هو غربي في السياسة والاقتصاد والاجتماع . وبدأت بعض فصائل التيارات الاسلامية تعبر عن هذا الغضب في شكل مواجهات عنيفة ودموية مع النظام . بدأت اولى هذه المواجهات فيما يعرف باسم حادث الكلية **الفنية العسكرية** (جماعة د. صالح سرية) في نيسان / ابريل ١٩٧٤ . وتبعتها مواجهات اخرى كان اهمها مع جماعة **التكفير والهجرة** (بقيادة شكري مصطفى) ، ثم المواجهة الكبرى مع **تنظيم الجهاد** ، الذي انتهت بقيام بعض اعضائه باغتيال الرئيس السادات ظهر ٦ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٨١ .

اذا كان السادات قد استعدى الجماعات الاسلامية المسيَّسة مع منتصف السبعينات ، بعد ان كان حليفاً لهم في البداية ؛ فإن قصة استعدائه للاقباط ـ كما يحكيها هيكل في الجزء الرابع من خريف الغضب ـ هي بعنوان **الكنسية القبطية**، قصة الجهل الفاضح من جانب السادات بتاريخ الكنيسة المصرية الوطنية ، وبالتفاعلات الاجتماعية والفكرية والتطور السياسي للاقباط المصريين في القرن العشرين ، وخاصة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . وللحقيقة فإن هذا الجهل ليس وقفاً على السادات ، وإنما يشمل معظم السياسيين المسلمين . وهيكل نفسه لم يكن يعرف الكثير عن تلك التطورات في داخل المجتمع القبطي إلا في الآونة الاخيرة بسبب صدام السادات مع البابا شنودة ، ولأغراض تأليف كتابه خريف الغضب (كما يقر هو بذلك في مقدمة الكتاب) . ولكن جهل الزعماء المصريين السابقين للسادات كان يشفع له جزئياً عزوفهم عن التدخل المباشر في شؤون الكنيسة القبطية ، والتزامهم الضمني والصريح بروح الاخاء والتسامح ودواعي الوحدة الوطنية . ولكن في حالة الرئيس السادات تضافر الجهل بشؤون الاقباط مع نزعة التدخل ومحاولة السيطرة على امورهم الكنسية . وتعقد الموقف اكثر بوجود زعيم روحي للكنيسة ـ وهو البابا شنودة ـ يتمتع بشخصية قوية وبثقافة علمانية ودينية رفيعة ، وربما بطموح سياسي اعلى من المعتاد . لذلك كان الصدام بين السادات وشنودة محتماً . ويؤكد هيكل ذلك بقوله « والحقيقة ان كليهما كان فيه شيء من الآخر ، على الاقل من ناحية الاحساس بالذات . ولم يتأخر الصدام كثيراً ، فقد بدأ اول احتكاك بين الاثنين بعد ستة اشهر من انتخاب البابا شنودة ... » (ص ٣٥٥) . وقد تصاعد الخلاف وغذّاه وجود جاليات قبطية كبيرة في الخارج ، وخاصة الولايات المتحدة . وبدأت هذه الاخيرة تنتهز فرصة زيارات السادات الى آخر مسارحه المفضلة لكي تثير في العلن هموم الاقباط المصريين ـ وذلك من خلال الاعلانات في الصحف الامريكية او المظاهرات امام البيت الابيض . وقد اشتاط السادات غضباً لذلك ، واعتبر البابا شنودة المسؤول الاول عن محاولة افساد صورته امام الرأي العام العالمي عموماً والامريكي خصوصاً . وحينما وقعت بعض الاحداث الطائفية في حي الزاوية الحمراء بالقاهرة في صيف ١٩٨١ ، كانت هذه هي القشة التي قصمت ظهر البعير بالنسبة للسادات . فأقدم على ما لم يقدم عليه اي حاكم مصري منذ دخول الاسلام الى مصر في القرن الثامن الميلادي ، وهو عزل البابا شنودة ، ضمن اجراءات ايلول / سبتمبر ١٩٨١ الشهيرة .

في الجزء الخامس من خريف الغضب ـ بعنوان **العواصف تتجمع** ـ يحكي هيكل بتفصيل اكلينيكي احداث الشهور الاخيرة للسادات ؛ وهي شهور ازدياد العزلة القاتلة .

يقول هيكل « .. لم يكن السادات على استعداد لأي حوار ـ لا في شأن الفساد ، ولا في شأن الصلح المنفرد مع اسرائيل والعزلة عن العالم العربي ، ولا في شأن فتح كل الابواب امام الامريكيين . ولقد اصر على ان يتحدث بلغة الاسلام ، ولكن معارضيه كانوا يعتبرون انفسهم اكثر قرباً لروح الاسلام من كل ما كان يدعيه . ولقد كان اخطر ما ادعاه في اسلامه هو حربه المعلنة على بابا الكنيسة القبطية ، ولقد بدا غريباً ـ وهو المسؤول عن الوحدة الوطنية ـ ان تؤدي تصرفاته الى توسيع فجوة الفتنة الطائفية . كذلك بدا غريباً ـ وهو المسؤول عن الوحدة العربية ـ ان تؤدي تصرفاته الى إنقسام حاد على اتساع الامة كلها . ولقد كان كل مؤتمر صحفي يعقده ، وكل برنامج تليفزيوني يظهر فيه ، وكل مقابلة تنشر له ـ وكأنه بلهجته ومحتواه ـ يؤدي الى مزيد من الفرقة التي تفصل بين الرئيس وشعبه وبين الرئيس وامته » (ص ٤٦٤) .

في الشهور الاخيرة بدأ السادات يشعر بأن العزلة تتحول الى حصار معادٍ له . ولم تساعده القوى الخارجية او احداث تلك الفترة على كسر حدة هذا الحصار ، بل العكس تماماً . لقد قامت اسرائيل ، مثلاً ، بغارتها الجوية على المفاعل الذري العراقي بعد يومين من مقابلة تمت بينه وبين مناحيم بيغين في شرم الشيخ (٤ حزيران / يونيو ١٩٨١) ـ وكان ذلك قمة في الاحراج والمهانة له شخصياً ، ومؤشراً على افلاس سياسة السلام والتهادن مع اسرائيل . كما ان زيارته لواشنطن في آب / اغسطس ١٩٨١ ، والتي قابل فيها الرئيس الامريكي رونالد ريغان لاول مرة ، قد اصابته بخيبة امل شديدة ؛ حيث لم يجد اذناً صاغية لتصوراته واهدافه ، ولا حتى لمطالبه المتواضعة . وفي الداخل كانت المعارضة الحزبية المنظمة تصعد هجومها من حيث المحتوى والنبرة وخاصة بعد ان سحب اكبر هذه الاحزاب (حزب العمل) تأييده السابق (والذي كان مشروطاً على اي الاحوال) بمعاهدة السلام المصرية ـ الاسرائيلية . كما صعدت اكبر النقابات المهنية واكثرها عراقة ـ وهي نقابة المحامين ـ هجومها على كل سياسات السادات ، وخاصة صلحه مع اسرائيل . وهو الامر الذي دفعه الى حل مجلس نقابة المحامين في ١٧ ايار / مايو ١٩٨١ . وبعد ذلك بأسابيع قليلة وقعت احداث الفتنة الطائفية في الزاوية الحمراء . باختصار ، احس السادات في شهوره الاخيرة ان الحصار يشتد من حوله داخلياً وخارجياً ؛ وان سياساته جميعاً لا تلق قبولاً شعبياً ، وان الامور تكاد تفلت من يده كلياً .

وبطريقته المحببة حاول ان يكسر طوق الحصار . واختار ما اعتقد انه اضعف حلقات هذا الحصار لكي يضربه بطريقة « الصدمة الكهربائية » ؛ وهي معارضوه في الداخل . وبدأت عملية الانقضاض الكبيرة فجر يوم ٣ ايلول / سبتمبر، بعد اسبوع واحد من عودة السادات من واشنطن ... « كان الانقضاض حملة اعتقالات واسعة شملت ثلاثة آلاف شخص وكانت هناك اسماء جديدة تضاف الى القائمة كل دقيقة . كانت بعض الاعتقالات بين صفوف الشباب من الطلبة واعضاء الجماعات الدينية سهلة نسبياً ، ولكن اعتقالات بعض الساسة والمثقفين وعدد من القيادات الدينية من المسلمين والمسيحيين ـ جرى تخطيطها بعمليات شبه عسكرية ـ سواء في التوقيتات او في الاجراءات » (ص ٤٧١) .

وكنموذج للطريقة التي تم بها هذا الانقضاض الكبير ، يحكي هيكل قصة اعتقاله من منزله الصيفي بالاسكندرية فجر ٣ ايلول / سبتمبر ، ورحلته ضمن موكب طويل يشمل مئات غيره ، الى احدى زنزانات سجن طرة جنوب القاهرة . ويذكر هيكل ان احساسه في تلك المرحلة ، وخاصة حينما أيقن ان مصر كلها ـ في شخص كل زعمائها من اقصى اليمين الى اقصى اليسار ـ قد زج بها في السجن ، ان

السادات قد قارب نهايته ، إن لم يكن قد انتهى كلياً .

ولكن النهاية البيولوجية لم تحدث بالفعل الا ظهر يوم ٦ تشرين الاول / اكتوبر ، على يد الملازم خالد الاسلامبولي وثلاثة من رفاقه من اعضاء تنظيم الجهاد (احدى الجماعات الاسلامية) . ويحكي هيكل تفاصيل هذا اليوم بدقة متناهية مصدرها كل ما نشر وما كتب عن حادث اغتيال السادات ، ووثائق المحاكمة التي تمت للمتهمين بالاغتيال ، ومقابلات مع العديد من اطراف مشهد الاغتيال .

وفي الفصل الاخير من الجزء السادس والاخير من كتاب خريف الغضب ، يسأل هيكل : « الى اين ؟ » ، ويحاول فيه ان يستخلص كل دروس المأساة .

حكم الاعدام الحقيقي للسادات

إن كتاب خريف الغضب الذي اكد كاتبه في المقدمة انه يكتبه بتجرد وانصاف ، والذي يؤكد فيه انه « لا يصدر حكماً على السادات » ، وانه « في الحقيقة كان متعاطفاً مع السادات كانسان » ، وبالتالي « فإن الكتاب ليس هجوماً على السادات ...» هذا الكتاب هو في نظرنا الاغتيال الحقيقي للسادات . واذا توخينا الدقة في الالفاظ ، لقلنا انه « حكم الاعدام الحقيقي » على انور السادات .

إن العديد من العرب والمصريين كانوا يميزون بين مرحلتين في نظرتهم الى انور السادات : المرحلة الاولى تمتد من ظهور السادات على المسرح السياسي المصري في الاربعينات والى حرب تشرين الاول / اكتوبر في السبعينات . وصورة الرجل في تلك المرحلة عند الرأي العام العربي والمصري هي صورة شاب وطني ، ثم ثائر ، ورفيق لعبدالناصر في ثورة يوليو ١٩٥٢ ، ثم رئيس وخليفة لعبدالناصر ، وبطل لحرب تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ . وهي صورة في مجملها ايجابية ومشرقة . والمرحلة الثانية هي السادات بعد تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ : سادات الانفتاح الاقتصادي ، واتفاقيات فض الاشتباك ، وزيارة القدس ، وكامب دايفيد ، والتصالح مع اسرائيل ، والتحالف مع الغرب ، والتراجع عن الديموقراطية ، واعتقالات ايلول / سبتمبر ١٩٨١ الواسعة . وهي صورة خلافية ، وتنطوي على الكثير من السلبيات ، في نظر الكثير من العرب داخل مصر وخارجها .

وحينما اغتيل الرئيس السادات بواسطة خالد الاسلامبولي ورفاقه ، فإن الاغتيال في نظر الناس كان هو لأنور السادات في مرحلته الثانية ، او في صورته الثانية، صورة وسياسات ما بعد تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ . والى صدور كتاب هيكل ، ظل سادات المرحلة الاولى (اي الثلاثين سنة التي تمتد من منتصف الاربعينات الى منتصف السبعينات) موضع اكبار واحترام ، بل ان صورة الرجل في تلك المرحلة كانت تشفع له عند معظم المصريين سقطات او تجاوزات المرحلة الثانية (اي سادات الانفتاح وكامب دايفيد) . وربما كان هذا التداخل بين المرحلتين والصورتين هو الذي يفسر رد فعل المصريين لاغتياله . لقد كانت مشاعرهم مختلطة : احساس بالالم والاسى لاغتيال رجل كان في شبابه وطنياً مندفعاً ، وفي رجولته ثائراً مخلصاً ورفيقاً لعبدالناصر ، وفي كهولته المبكرة صاحب قرار حرب تشرين الاول / اكتوبر المجيدة : واحساس بالغضب لما فعله في سنواته الاخيرة ، وخاصة في شهوره الاخيرة ، بالعرب وبالمصريين : وبالنسبة للبعض على الاقل فقد اصبح الرجل وحكمه هو الكابوس الثقيل الرابض على انفاسهم . هذه المشاعر المختلطة لدى المصريين هي التي

جعلت رد فعلهم اشبه ما يكون « بالشلل العاطفي » عند سماعهم لخبر اغتيال ثم موت انور السادات . لقد كانوا عاجزين عن التعبير سلوكياً بالحزن الخالص او الفرح الخالص .

كتاب هيكل ـ لمن يقرأه ويصدقه ـ يقضي كلياً على هذه **الثنائية في المشاعر** . فهو بالوثائق حيناً ، وبالشهادات الحية لآخرين حيناً ، وبالقرائن حيناً ثالثاً ، وبالسرد المنطقي حيناً رابعاً ، وبالتحليل النفسي حيناً خامساً ، يثبت ان هناك **ساداتاً واحداً** ، لم يتغير في جوهره ، وان تعددت مظاهره . هذا السادات الواحد جوهراً ، المتعدد مظهراً ، هو شخصية معقدة ، عاجزة ، محبطة ، سطحية ، ومع ذلك تحركها رغبة جامحة في الظهور وأن يرضى عنها الاقوياء من البيض والاثرياء والملوك والامراء والاجانب . هذا السادات الواحد جوهراً ، المتعدد مظهراً ، هو شخصية انتهازية تحركها نزعات انانية مهما حاول ان يغلف ذلك بأردية الوطنية او القومية او الديمقراطية ، او التقى والايمان ، او اغصان زيتون السلام . وان هذا الذات السادات الواحد جوهراً ، المتعدد مظهراً ، بمواصفاته هذه ، وبنزعاته تلك ، هو الذي مزق الوحدة الوطنية المصرية والوحدة القومية العربية ، وبدد مكاسب حرب تشرين الاول / اكتوبر وثورة يوليو ، وأشاع الفساد داخل مصر ، وكبلها باغلال التبعية لامريكا وبقيود الاستسلام والمهانة لاسرائيل .

باختصار ، يقوم هيكل في كتاب خريف الغضب ، بتقديم كل ادلة الاتهام الدامغة لانور السادات ، والتي لا تقضي فقط على ثنائية الادراك للسادات ولكنها ايضاً تجعل من حكم الاعدام نتيجة حتمية عادلة . ويفعل هيكل كل ذلك باسلوب شائق ، ويستخدم فيه كل مهاراته في الكتابة والتحليل والتوثيق ؛ ويستفيد فيه من كل معلومة وقعت تحت يده ومن كل حديث تناهى الى سمعه ، ومن كل حدث شارك فيه او كان قريباً منه .

والذي يجعل حكم الاعدام نتيجة حتمية عادلة هو ان من تصدوا للدفاع عن السادات الى الآن ـ وهم كثيرون في الصحافة المصرية الرسمية ـ لم يستطيعوا ان يفندوا الاتهامات التي ساقها هيكل ، او يهزوا حججه ، او يكذبوا وثائقه . ممثلو الدفاع عن السادات لم يستطيعوا الى الآن ان يفعلوا شيئاً من ذلك ـ على الاقل بطريقة مقنعة ، او حتى نصف مقنعة . كل ما استطاعوه الى الآن هو ان يهاجموا دوافع هيكل من وراء كتابة خريف الغضب ، وان يكشفوا جدول اعماله السري .

عبد الناصر والسادات في خريف الغضب

هيكل في خريف الغضب هو المدعي العام ، او ممثل الاتهام صراحة ، وهو يكاد ان يكون القاضي ضمناً . وكممثل للاتهام كان جل همه ان يدمغ المدعو عليه انور السادات . لذلك فلم تكن مهمته ان يذكر شيئاً يمكن أن يبرىء السادات من كل الاتهامات . اننا لا نعثر في اكثر من خمسمائة صفحة عن حسنة واحدة خالصة للسادات . حتى قرار حرب تشرين الاول / المجيدة يصوره هيكل كمخرج اخير واضطراري لجأ اليه السادات مرغماً حينما ضاقت به كل السبل ، واشتدت عليه سهام المعارضة الداخلية . كما انه لا فضل للرجل على الاطلاق في الاداء العسكري الرفيع لجيوش مصر ، فقد كان كل شيء معداً من قبل بواسطة عبد الناصر من حيث الاعداد والتخطيط (خطة غرانيت) ؛ وكان الاداء هو ثمرة التدريب المستمر وشجاعة الرجال الذين خاضوا الحرب . اما مسؤولية تبديد مكاسب تلك الحرب فهي كلها تقع على كاهل انور السادات ولا احد غيره .

عبدالناصر يطل علينا كثيراً في صفحات خريف الغضب . وفي كل مرة فهو نموذج القائد الوقور ، والزعيم الوطني الغيور ، والبطل القومي الذي لا تهزه النكبات او الهزائم . ولا نعثر لعبدالناصر على اي آثام كبرى او اخطاء اللهم الا في موضعين صريحين : اولهما قراره بضم انور السادات الى تنظيم الضباط الاحرار ؛ وثانيهما تعيينه في اواخر عام ١٩٦٩ كنائب لرئيس الجمهورية . حتى هذان الخطآن وجد لهما هيكل بعض المبررات .. تبرير الخطأ الاول هو رغبة عبدالناصر في الاستفادة من المعلومات التي قد يوفرها السادات عن القصر الملكي والحرس الحديدي الذي كان احد اعضائه . وتبرير الخطأ الثاني هو ما تناهى الى عبدالناصر من مؤامرة لاغتياله بواسطة اوفقير وزير الداخلية المغربي اثناء حضور عبدالناصر لأحد مؤتمرات القمة في المغرب ، ولم يكن قد تبقى حول عبدالناصر من رجال مجلس قيادة ثورة يوليو الا انور السادات وحسين الشافعي ؛ وكان الاول اكثر خبرة في السياسة من الثاني .

ومن الطبيعي ان يكون هيكل جاهزاً بالرد على هذه الملاحظة (عبدالناصر بلا اخطاء ، والسادات بلا حسنات) ؛ وهو ان كتابه هو اساساً عن السادات ؛ وهو اساساً محاولة للاجابة عن سؤال محدد وهو : « لماذا اغتيل السادات ؟» ومن هنا فقد ركّز على اخطاء السادات . وقد يكون هذا الدفع مقبولاً شكلاً ؛ ولكنه مرة اخرى يثير قضية الهدف الحقيقي لهيكل ، انه في رأينا إدانة واضحة بلا تحفظات لكل حقبة السادات، او بالاحرى لذلك الجزء من حقبة السادات الذي اختلف فيه مع هيكل . هذا ينقلنا على الفور الى خاطر آخر لا بد من أن يحضر القارىء وهو يلتهم صفحات خريف الغضب .

هيكل والسادات في خريف الغضب

بقدر ما يوجد طيف عبدالناصر في خلفية خريف الغضب ، محاطاً بالاجلال والتمجيد والوقار ؛ وبقدر ما يوجد شخص انور السادات على الخشبة الامامية لمسرح خريف الغضب يقوم بحركات بهلوانية مضحكة حيناً ومبكية حيناً وهزلية حيناً آخر ، نلمس الوجود الدائم لهيكل . نلمس هذا الوجود لا كمؤلف للكتاب فقط ، ولكن اهم من ذلك كشريك في الاحداث . وبلغة المسرح ، ربما كان ادق وصف لوجوده هو « هيكل الملقن » . مع عبدالناصر كان الملقن والبطل واحداث الدراما اشبه بسمفونية متسقة النص والاداء والايقاع ، وذات مضمون هادف . مع السادات ، كان الملقن (هيكل) ما يزال مصراً على دراما مماثلة لما عهده مع البطل السابق (عبد الناصر) من حيث المضمون الهادف والاداء الثوري الرفيع . ولكن البطل الجديد (السادات) كان يريد شيئاً آخر اقرب الى الملهاة او المسرح العبثي الهازل . وكانت السنوات الثلاث الاولى لحكم السادات ـ كما يوحي بذلك كتاب خريف الغضب ـ هي سنوات شد وجذب بين الممثل والملقن . ولأن الملقن هو الذي يحكي قصة هذه السنوات ، فإن الايحاء ، بالتصريح والتلميح ، هو ان البطل الجديد كان كثيراً ما يخرج على النص الذي يهمس به الملقن اليه . ثم اصبح هناك ملقنون آخرون (مثل كمال ادهم رئيس المخابرات السعودية ، والمقاول المصري عثمان احمد عثمان ، وزوجه الرئيس السيدة جيهان السادات، ثم اخيراً هنري كيسنجر نفسه) . واشتد التنافس بين الملقن الاصلي والملقنين الوافدين ؛ وبدأ السادات يضيق ذرعاً بالنص الذي يسمعه من الملقن الاصلي ، ثم توقف كلياً عن الاستماع له ، واخيراً أخرجه من موقعه الحصين (في الاهرام) معلناً تبني ـ

ليس ملقنين آخرين فحسب ـ ولكن ايضاً مسرحية مختلفة كلياً كان يحلم بها طوال سنوات مع تظاهره بإداء دراما ناصر السابقة .

هيكل ـ الذي يمكن أن يوصف بأي شيء الا التواضع ـ يحمل « أنا » لا تقل تضخماً عن كل الابطال الرئيسيين . وتعبيره عن هذه « الأنا » في معظم صفحات خريف الغضب لا يخالجها اي شك فيما فعلته في ظل عبدالناصر وفي ظل السادات ... ولا تتعرض هذه « الانا » لاي نقد ذاتي حقيقي . والمرة الوحيدة التي اقتربت « الانا الهيكلية » من نقد ذاتها هو اعتقادها في البداية ان السادات ، رغم كل قصوره الشخصي ، يمكن أن يصبح رئيساً جيداً . يقول هيكل في ذلك : « ... إنني لم اكن غافلاً عن بعض اسباب القصور فيه ، لكني تصورت ان اعباء المنصب ووقر المسؤولية سوف تقوي كل العناصر الايجابية في شخصيته ، وسوف تساعده في التغلب على جوانب الضعف فيها . وكان في ذهني باستمرار نموذج الرئيس الامريكي هاري ترومان الذي خلف فرانكلين روزفلت في مقعد الرئاسة الامريكية قرب نهاية الحرب العالمية الثانية . فقد بدأ ترومان في ذلك الوقت ـ وبعد روزفلت ـ شخصية باهتة ومجهولة لا تستطيع ان تقود الصراع الانساني الكبير في الحرب العالمية الثانية الى نهايته المطلوبة والمحققة . لكن ترومان امام تحدي التجربة العملية، نما ونضج واصبح من ابرز الرؤساء الامريكيين في العصر الحديث ..» (ص ٦) . وربما ما يقصده هيكل حقيقة ، هو ان ذلك الامل كان يمكن أن يتحقق لو استمع السادات له ، ولم يخرج عن النص . هذا فضلاً عن اننا لا نعثر في الكتاب على اي صفات ايجابية صريحة للسادات . وما اشير اليه ضمناً من هذه الصفحات ـ على قلتها ـ ارتبط بمدى التزام السادات « بتلقين » هيكل ، وانتهى كلياً عندما تنحى ، او نحّى هيكل ، عن دور الملقن .

وماذا بعد ؟

إن كتاب خريف الغضب ليس فقط كتاباً عن السادات ، بل اكثر واعمق من ذلك ، يعبر عن فصل جديد من فصول الصراع الدائر في مصر بين الناصرية والساداتية . وفي هذا السياق لا بد من ان يفهم الهجوم الحاد ـ والذي بلغ حدوداً هستيرية ـ على هيكل وكتابه ، لا في مصر فقط . ولكن على اتساع الوطن العربي . لقد كان عبدالناصر يمثل فلسفة ومجموعة من الممارسات ؛ وكان السادات يمثل فلسفة اخرى ومجموعة اخرى من الممارسات . وهيكل يمثل التيار الناصري ، ومن ارضيته وبقواعده ، يقوم بمحاكمة فلسفة السادات وممارساته ، ويدينها ويطلب اعدامها .

ربما نجح هيكل في اعدام السادات بعد ان اغتاله خالد الاسلامبولي ورفاقه . ولكن من المشكوك فيه انه نجح في اعدام الفلسفة الساداتية ، او القوى الاجتماعية التي تبنتها واستفادت منها . مثل هذه القوى لا يمكن عادة إعدامها بكتاب ، او بألف كتاب ، مهما كانت قوة وبلاغة ومهارة من يكتب . ان تصفية هذه القوى او ازاحتها عن مواقع السلطة يتم من خلال عملية جدلية تاريخية ، من خلال عملية الصراع الاجتماعي . والصراع الدائر في مصر الآن لا تقتصر حلبته على الناصرية والساداتية وحدهما . ان الحلبة مليئة بقوى اخرى تلتقي مع الناصرية والساداتية في اشياء وتختلف عنهما في اشياء .

إن ما فعله كتاب هيكل « خريف الغضب » هو انه أثار كل الموجودين في حلبة الصراع ، وعمق من الخطوط الفاصلة بين المتصارعين ، وكشف عن عورات بعضهم ، وفرض على الجميع ان يفكروا ويتدبروا ويعيدوا حساباتهم . والقراء ـ مواطنين وحكاماً ـ قد يطربون للكتاب وقد ينزعجون منه ، وقد يتفقون او يختلفون معه ؛ ولكن لا يمكن لأي منهم ان يتجاهله □

كتـب

شجاع مصطفى لحزامي(*)

الادماج الصناعي للمغرب العربي : محـاولـــة تحليـــل اقتصـــادي

(تونس : دار البلاغ العربية ، ١٩٨٠) ، ٣٦٦ ص

د. عبد الوهاب حميد رشيد(**)

١ ـ الجانب المنهجي

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على الاهمية التي يكتسبها انتهاج سياسة صناعية مشتركة لاقطار المغرب الكبير . وهي بذلك تحاول البرهنة على ان الادماج الصناعي ـ رغم مشكلاته ـ ضرورة يتحتم في كل الاحوال اخذها بالاعتبار لمصلحة تنمية هذ الاقطار .

وتعتمد الدراسة على اسلوب التحليل الاقتصادي للادماج الصناعي في المغرب العربي وفق المنظور التدخلي او الارادي الذي يستند الى المقياس الديناميكي . بينما تتركز ادواتها التحليلية في مجموعة مؤشرات اقتصادية ـ اجتماعية ، وخاصة تلك المتعلقة بتحليل السياسات الصناعية من خلال الخطط (البرامج) القطرية بدءاً من نسب التخصيص ومروراً بنسب التنفيذ ولغاية متابعة المشروعات التي انبثقت عنها وطبيعة استغلالها لطاقاتها في مرحلة التشغيل .

وتقع حدود الدراسة في عدة مستويات : الاول : البعد الزمني ، وهو يغطي عموماً فترة السبعينات . والثاني : البعد الجغرافي ، حيث يضم المغرب العربي كلاً من : الجزائر وليبيا والمغرب وتونس وموريتانيا . الثالث : البعد القطاعي ، ويتضح ان المؤلف اخذ بالمفهوم الشامل للصناعة (الاستخراجية والتحويلية) .

وفيما يتعلق بمصادر الدراسة فقد اعتمدت على مجموعتين : الاولى : البيانات والمعلومات المتعلقة بالسياسات الصناعية القطرية التي انصبت على مصادر المؤسسات المغربية المشتركة . والثانية : الادبيات المتعلقة بنظريات الادماج الصناعي التي تركزت في مصادر مؤتمر

(*)تونسي، اكمل دراسته الجامعية بلوزان (سويسرا) وحصل على درجة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية من جامعة باريس . ونالت بحوثه جائزة احسن الاطروحات من الجامعة المذكورة ومؤسسة بيكار .وقد قدم للكتاب د. عبد الحسن زلزلة الامين المساعد للشؤون الاقتصادية (الجامعة العربية) بثماني ملاحظات مهمة ، تشكل بطبيعة الحال جزءاً لا يتجزأ من ملاحظات الباحث الواردة في نهاية هذه المراجعة .

(**) الملاحظات الواردة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المعهد العربي للتخطيط بالكويت حيث يعمل الباحث .

الامم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) ، بالاضافة الى مؤسسات اخرى .

ولقد تم تنظيم اجزاء الكتاب ـ عدا المقدمة والخلاصة ـ في ثلاثة ابواب ، تشتمل في مجموعها على عشرة اقسام . يعالج الباب الاول بأقسامه الاربعة السياسات الصناعية القطرية المغربية من حيث اهدافها ونتائجها . وذلك بقصد تأكيد عدم امكانية السياسات الصناعية الاستكفائية (القطرية) ان تؤدي الى التنمية المرجوة .

وفي الباب الثاني باقسامه الثلاثة مناقشة لاسس سياسية مغربية مشتركة للاستثمارات بدراسة مقوماتها الاجتماعية ـ الثقافية والقانونية ـ التأسيسية والتقنية ـ الاقتصادية . وذلك بغية اقامة الدليل على وجود عناصر تتيح تحقيق هذا الادماج على اسس اجتماعية واقتصادية ملموسة .

اما الباب الثالث والذي يضم كذلك ثلاثة اقسام ، فهو يحاول تأكيد الحاجة الى سياسة صناعية مغربية مشتركة ، مع تحليل المشكلات التي تعترضها .

٢ ـ خلاصة مخرجات البحث

بمتابعة عرض وتحليل السياسات الصناعية القطرية ، يتضح القليل من السمات الخصوصية لكل منها ، مقارنة بالتقارب البين في الاهداف التي توختها ، والتماثل الواضح في النتائج التي انتهت اليها . فالجزائر التي بدأت منذ منتصف الستينات بتأميم مشروعاتها الكبرى بانتزاعها من الشركات الاجنبية ، قد اختارت لنفسها طريق التصنيع الثقيل . بينما الاقتصاد المغربي الذي ظل قائماً على آلية السوق ، قد بدأ بالتحول من الصناعة التعويضية الخفيفة في الستينات الى الصناعات الاساسية في السبعينات . وبالمقابل ففي تونس التي قامت بتأميم مشروعاتها الكبرى للتخلص من الهيمنة الاجنبية قد تحولت من الصناعات المنجمية الثقيلة التي بدأتها في فترة الستينات الى الصناعات الخفيفة في السبعينات ، مع التخلي عن سياسة التدخل . وليبيا ـ الغنية بمواردها المالية النفطية والفقيرة بالمتطلبات الاخرى للتنمية الصناعية ـ قد تميزت سياستها في الستينات بضآلة حصة الصناعة من الاستثمارات ، بينما شهدت فترة السبعينات معالم سياستها الصناعية الجديدة ، عندما أكدت على الاتجاه نحو تغيير بنيتها الاقتصادية وتنويعها لتحريرها من طغيان النفط عليها . واخيراً ففي موريتانيا ـ الاقل تطوراً والاكثر معاناة مقارنة ببقية الاقطار المغربية ـ يلاحظ انها اتسمت بانعدام استراتيجية شاملة للتنمية الصناعية فيها ، وان تميزت في فترة السبعينات بتخصيص حصص كبرى من استثماراتها لقطاعاتها الصناعية .

وعموماً فقد بقيت الاهداف التي تسعى اليها كل من هذه الاقطار متقاربة ، تحوم حول تنمية صناعاتها المنجمية والتحويلية بصفة خاصة . كما انتهت جميعها الى سن قوانين تشجيع الاستثمارات ، لتضمن بدرجات متقاربة امتيازات ممنوحة للمستثمرين الاجانب .

وبالمقابل جاءت نتائج هذه السياسات بمزيد من المشكلات وعوامل الاختلال الهيكلية . ففي الجزائر تفاقمت معضلات انخفاض الانتاجية والتشغيل وتوزيع الدخول والديون الخارجية وبروز الفئات الطفيلية وتعميق الفجوة بين الريف والمدينة . وفي المغرب انتهت هذه السياسة الى تدني نسب النمو وتقلباته واستمرار عجز القطاع التجاري والمالية العامة والبطالة وارتفاع تكاليف المعيشة ، بينما تجاوزت التكاليف الفعلية للمشروعات المنجزة في تونس ٥٦ بالمائة من تكاليفها المخططة ، وارتفعت نسب التمويل الخارجي الى ٦٠ بالمائة

من تكلفة المشروعات بالعملات الصعبة . وكانت الانجازات في ليبيا ضئيلة كذلك بسبب نقص الايدي العاملة من حيث الكم والكيف وتكلفة التمويل والقيود الطبيعية . بينما كانت مشكلة ضيق السوق وقلة الموارد المالية قيداً على محدودية التنمية الصناعية في موريتانيا ، فكانت النتيجة انخفاض نسب الانجاز وصعوبة نجاح المشروعات الكبرى .

وهكذا انتهت هذه السياسات الصناعية القطرية الى مزيد من الانفتاح على الاقتصاد الرأسمالي العالمي في اطار تأكيدها المتزايد على تنمية وتصدير مواردها المنجمية والطاقية ، والى خلق تبعية جديدة لصناعاتها التحويلية التي ظلت محكومة بمشيئة مصدِّر التكنولوجيا في الغرب الصناعي . مقابل انعزالها في حدود سياسات حمائية صارمة ،نتيجة الوحدات الانتاجية ذات الحجوم الاقتصادية الضيقة والمتشابهة او المتنافسة مع بعضها والتي افرزتها حالات الازدواجية التي بلغت ٥٠ بالمائة من استثمارات الاقطار المغربية .

وهذا يدعو الى الاخذ بسياسة مغربية مشتركة للاستثمارات في اطار بناء الادماج الصناعي للمغرب الكبير ، تحاشياً لتشتيت الجهود القطرية ، خاصة في ظل توفر مقومات هذه السياسة .

فالمعطيات الاجتماعية ـ الثقافية من وحدة جغرافية ولغة وثقافة مشتركة وتجارب تاريخية معاصرة تؤكد منطق التنمية المشتركة . اما المعطيات القانونية ـ التأسيسية فتتمثل في المؤسسات المغربية المشتركة التي يمكن ان تكون أساس كل تقنين اجرائي للاستثمار (ندوة وزراء الاقتصاد للمغرب العربي ، الهيئة الاستشارية للمغرب العربي ، مركز الدراسات الصناعية للمغرب العربي ، اللجان والهيئات المتخصصة) .

كما اقرت الدراسة توافر الشروط التقنية ـ الاقتصادية ، سواء فيما يتعلق بحجم السوق ، او وفرة الموارد المعدنية وغير المعدنية (النفط ، الغاز ، الفوسفات ، الحديد ، النحاس ، الرصاص ، الزنك ، المنغنيز ، اليورانيوم ، الكوبالت ، الذهب ... الخ) ، بالاضافة الى وفرة الايدي العاملة التي تعكسها حالة الهجرة لاعداد مهمة منها نحو الدول الاوروبية وخاصة فرنسا .

ويتطلب بناء هذه السياسة الصناعية المغربية اعتماد اسلوب المشروعات المشتركة ، مع الاستفادة من التجارب الدولية القائمة في هذا المجال . الا ان من غير المناسب الاعتقاد بأن هذه السياسة لا تثير المشكلات في تطبيقها ، سواء التقنية ـ الاقتصادية او التأسيسية ـ السياسية .

لعل ابرز المشكلات التقنية ـ الاقتصادية هي كيفية تحديد مواقع الصناعات المشتركة . وهذا يدعو الى تحليل المنافع والتكاليف في اطار بحث الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات المشتركة دون ان تقتصر هذه المهمة على مجرد تقويم الجدوى المالية . بينما تتجسد المشكلات التأسيسية ـ السياسية بالثغرات القانونية المتعلقة بعدم وجود اي تعريف يكرسه القانون للمؤسسة المغربية ، وعدم وجود اتفاق يحدد الوجود القانوني لمؤتمر وزراء الاقتصاد المغاربة ، بالاضافة الى غموض روابط المجموعة المغربية على المستويين التأسيسي والسياسي .

وكذلك فإن تبني نظام للانتاج الصناعي المغربي المشترك يتطلب وحدة التصور لغايات وأنماط قائمة ، كما تعترضها النظرة الضيقة للاستقلال التي تعارض كل تحويل جزئي للسيادة القطرية لمصلحة السيادة المشتركة .

والمسألة الاخيرة في هذا السياق هي كيفية تمويل المشروعات المشتركة . وامام محدودية

الموارد التقليدية الخارجية عن المنطقة ، ودون التقليل من شأن المجهودات المحلية لتعبئة الموارد المالية، فإنه يتحتم اعتماد استراتيجية مالية تستجيب للمتطلبات الجديدة . وفي هذا المجال يلاحظ بروز مورد مالي جديد يتمثل في تصاعد فوائض الاموال العربية . وعند استخدام هذه الفوائض المالية في مشروعات الادماج الصناعي المغربي ، يمكن تحقيق هدفين مزدوجين : اولهما الحفاظ على القيمة الحقيقية لهذه الاموال ، وثانيهما المساهمة في تنمية المغرب الكبير . وهذا يتطلب بدوره انشاء مؤسسة مالية تستخدم كهمزة وصل بين الاموال العربية المتاحة وبين احتياجات المشروعات المغربية ، مع امكانية اسهام ليبيا بدور فعّال في هذا المجال .

وفي الختام تتضح الاهمية التي يكتسبها انتهاج سياسة صناعية مغربية مشتركة في بناء المغرب العربي . « غير ان هذه السياسة لن تكون قضية عدد قليل من المسؤولين ، بل ستكون قضية جميع القوى الحية في المنطقة . فلتتزود هذه القوى حينئذٍ بوسائل عمل مشترك ، لأن المشروعات المشتركة اذا كتب لها ان ترى النور ذات يوم فستكون وليدة حماس هذه القوى وايمانها بها » .

٣ ـ رؤية نقدية حول الكتاب

تتعدى اهمية الكتاب قيمته العلمية وخطورة موضوعه ، الى كونه ينصب على الجزء الغربي من الوطن العربي ، بكل ما تتوافر فيه من امكانات وموارد لا تقل عن تلك المتوافرة في مشرقه، وما انتهت اليها سياسات التنمية القطرية من نتائج هزيلة متماثلة ، لتشير الى استمرار وتعميق اوضاع التخلف والتبعية والتجزئة بكل ما يرافقها من القهر والحرمان للاغلبية الجماهيرية صاحبة المصلحة الحقيقية في التنمية العربية ، ولتؤكد ان الطموحات المشروعة لتحقيق هذه التنمية المشتركة ، رغم توفر شروطها الضرورية بصورة متكاملة ، ستبقى تحوم في عالم الاحلام ، ما لم يتحقق الشرط السياسي اللازم لبناء ارادة الاغلبية الجماهيرية المعبرة عن المصلحة القومية .

ويرتبط نجاح المؤلف في نقل صورة صائبة عن نتائج السياسات الصناعية القطرية المغربية بنظرته الشمولية لتقويم تخطيط التنمية عند تحليله للخطط (البرامج) القطرية ـ رغم عدم انتظام مؤشراتها التحليلية ـ وذلك بعدم حصر هذه المهمة في مرحلة الاعداد او مرحلة التنفيذ ، بل يتعداها الى متابعة مشروعاتها في مرحلة التشغيل .

إلا ان الكتاب يعاني من نواقص منهجية عديدة ترتبط بحالة الاضطراب المفاهيمي في غياب التصور التنموي لاعادة البناء الهيكلي بما يتفق ووحدة الكيان المغربي كجزء من الوطن العربي . لذلك فقد وردت مسميات عديدة دون تحديد لمقاصدها . مثال ذلك : التنمية والنمو ، الادماج والاندماج والتكامل والتعاون ... الخ .

يضاف الى ذلك الوقوع في عدة مزالق علمية ، خاصة عند اطلاق صفة تعدد الامم او تعدد القوميات على الاقطار المغربية ، واعتبار « القاعدة العرقية » جزءاً من الوحدة الاجتماعية ـ الثقافية المغربية . كما يلاحظ الربط بين الدين والجنسية .

ويتضح ايضاً قصور النظرة التحليلية الى العملية الانتاجية عندما تم حصرها بالاستثمار دون الاستهلاك . كذلك يبقى التساؤل عن جدوى السياسة الصناعية المشتركة،دون ربطها بالتنمية الزراعية،مشروعاً . من هنا فقد اهملت المسألة المركزية لعملية التنمية ، وهي الجهات المستفيدة منها ، خاصة في ظل أوضاع تتسم بالتفاوت الشديد لغير مصلحة الاغلبية الريفية .

كذلك يلاحظ على المؤلف حصر مداخل الادماج الصناعي بالمشروعات المشتركة دون

المداخل الاخرى ، مقابل اهماله لتجربة « الاندين » عند تعرضه السريع للتجارب الدولية في هذا السياق ، رغم اهمية هذه التجربة وخاصة لاوضاع الاقطار النامية ومنها العربية[١] .

ويرتبط بذلك نظرته « الاستقلالية » لوحدة الكيان المغربي ، مقابل اهماله لادبيات وتجارب التكامل في المشرق العربي ، ومنها مقررات مؤتمر القمة الاقتصادية عام ١٩٨٠ التي جاءت بمدخل تكاملي يصعب عدم التطرق اليه في مثل هذه الدراسات .

يقابل ذلك نظرته المحدودة الى المشرق العربي كمصدر للتمويل فقط ، رغم ان الامكانات والموارد المتوافرة في هذين الجزئين يمكن أن تخلق قاعدة تكاملية ، قلما توافرت مثلها في التاريخ ، لانبثاق الثورة الصناعية على المستوى العربي ، وهنا يثور التساؤل ايضاً حول عدم ذكر المصرف العربي الليبي الخارجي عند التعرض لمؤسسات التمويل (التنمية) القطرية والعربية والاقليمية .

ويؤخذ على المؤلف ايضاً نظرته الكلاسيكية لنسب التبادل وبناء النظام الاقتصادي الدولي الجديد . حيث ان المشكلة لا تكمن في تحسين معادلة التبادل بين الدول الصناعية والدول النامية ، بل في احداث تغييرات جوهرية في اركانها القائمة على تجزئة العملية الانتاجية الدولية لمصلحة المجموعة الاولى والتي قادت الى عدم تكافؤ العملية التبادلية لغير مصلحة المجموعة النامية حتى لو جاءت نتائجها الحسابية لمصلحتها[٢] .

كذلك من الصعب قبول فكرة المؤلف المتعلقة بخلق مراكز استقطاب ومناطق محيط في المجال المغربي ، قبل ان تتوافر الشروط اللازمة لتحاشي بروز المزيد من الاختلالات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية . ولعل في مقدمة هذه الشروط الاتفاق المشترك على اطار تخطيطي شامل يصعب توافره في ظل الظروف الموضوعية القائمة .

ويبقى قبل الختام الاشارة كذلك الى حالة الواقعية او التبريرية المفرطة التي يلجأ اليها المؤلف في ظل ظروف يفترض ان يعمل التكامل على تغييرها واعادة بنائها . فهو لا يتردد عن ايجاد التبرير حتى لحالة اعطاء الامتيازات الاجنبية (ص ٤٣) ، او الاشادة بنتائج الجهود الصناعية المبذولة عند النظر اليها في « صورتها المطلقة ودون الرجوع الى مغزاها الاجتماعي والبنيوي » (ص ٦٨ ـ ٦٩) . يضاف الى ذلك اعتباره لزعيمة الامبريالية العالمية ـ الولايات المتحدة ـ من الدول ذات الانظمة المعتدلة (ص ٢٤٠) .

واخيراً ، فرغم ان المؤلف ينطلق يقيناً من ان مسؤولية القادة المغاربة هي تحقيق هذا الهدف الكبير (ص ١٥) ، وينتهي الى استحثاث « جميع القوى الحية » لتحمل مسؤوليتها (ص ٢٧٠) .. الا ان المسألة المركزية في هذا السياق والمرتبطة ببناء الجبهة الشعبية المغربية كجزء من الجبهة العربية تبقى تؤكد ذاتها في اي عملية تكاملية باتجاه السير الراسخ لبلوغ وحدة الوطن الكبير ، لأنها تشكل مدخلاً حيوياً ولازماً لخلق الارادة الجماهيرية ، وخاصة ان التنمية المجتمعية،سواء في مفهومها الشمولي او القطري، ستظل دوماً عملية بناء من الاسفل الى الاعلى وليست قرارات فوقية صماء تنتهي الى اشكال هندسية مقلوبة □

---

(١)للتوسع ، انظر للباحث : **التنمية العربية ومدخل المشروعات المشتركة** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،١٩٨٢) ، ص ١٣٩ ـ ١٤٨ .

(٢) للتوسع ، انظر للباحث : **التجارة الخارجية وتفاقم التبعية** (كتاب سيصدر عن معهد الانماء العربي) .

ندوة « الحداثة والتراث : تأثير التنمية في العمارة والتخطيط العمراني »

صنعاء ، ١٥ ـ ٣٠ ايار / مايو ١٩٨٣

اسماعيل سراج الدين(*)

مقدمة

شهدت العاصمة اليمنية لقاء فكرياً بالغ الاهمية ، حضره العديد من الشخصيات البارزة في مجالات العمارة والتخطيط والاجتماع والاقتصاد والتاريخ والفلسفة ، وافدين من شتى انحاء العالم للمساهمة في مناقشة المعضلة المزمنة في العالم الاسلامي : قضية الحداثة والتراث والعلاقة بينهما . وكان الداعي لهذا المؤتمر وممموله ، الامير كريم اغاخان ، إمام الطائفة الاسماعيلية ، ورائد حملة تثقيف دولية بالغة النجاح استهدف منها اشعار المعماريين والمفكرين المسلمين بعظمة وأهمية تراثهم المعماري والحضري ، واهمية الاستلهام منه لضمان الاستمرارية الحضارية في التعبير المعماري مع التمشي واحتياجات العصر .

وقد كتب آخرون عن هذا الامير المستنير واعماله(١) ، ولكنه من المفيد ان نستعرض باختصار ما هي مؤسسة جائزة اغاخان للعمارة ، اهدافها واعمالها ، باعتبار ذلك هو المدخل الطبيعي لتفهم هذه الندوة واعمالها .

أنشأ الاغاخان مؤسسة الاغاخان للعمارة عام ١٩٧٧ لتشجيع المحاولات الرائدة لتأصيل العمارة والتخطيط في المجتمعات الاسلامية(٢) . وقامت المؤسسة بتوعية وتشجيع المعماريين والمخططين المسلمين والمسؤولين عن المشروعات في العالم الاسلامي ، وذلك بعقد الندوات العلمية واللقاءات الفكرية من جهة ، وتوسيع قاعدة الاهتمام بين المهنيين خلال الابحاث والمطبوعات العلمية من جهة

(*) الآراء الواردة في هذا التقرير تمثل وجهة نظر الكاتب الشخصية ولا تعبر بالضرورة عن مواقف البنك الدولي ، حيث يعمل الكاتب ، او اي مؤسسة اخرى تابعة له .

(١) انظر مثلاً : سعد الدين ابراهيم ، « ماذا حدث للمدينة الاسلامية ؟» **الاهرام الاقتصادي** ، العدد ٧٧٥ ، (تموز / يوليو ١٩٨٣) ، ص ٢٨ ـ ٣١ .

(٢) اعرب الاغاخان عن الدوافع والمشاغل التي وجهته الى هذه الاعمال في اكثر من فرصة ، وهي تتلخص في قلقه لما يراه من فقدان العمارة الحديثة بالمجتمعات الاسلامية للذاتية الحضارية ، لابتعادها عن تراثها الاصيل في التعبير المعماري وتبنيها للعديد من التقنيات والحلول التي لا تلائم البيئة حضارياً او اجتماعياً او ايكولوجياً او اقتصادياً .

اخرى ، وتوجت هذه الجهود بجائزة الاغاخان للعمارة ، وقيمتها نصف مليون دولار ، وتمنح مرة كل ثلاث سنوات[٣] . وقد تم تسليم الجائزة بمدينة لاهور بباكستان عام ١٩٨٠ حيث فاز ١٥ مشروعاً من ١٢ بلداً اسلامياً[٤] ، بالاضافة لجائزة خاصة للمهندس المصري الكبير حسن فتحي تحية لجهوده المتواصلة عبر عقود متوالية من اجل تأصيل العمارة في العالم الاسلامي ، والتأكيد على اهمية الاهتمام بالانسان في التصميم المعماري ، وعلى ضرورة العمل المعماري للفقراء .

وستمنح الجائزة الثانية[٥] في شهر ايلول / سبتمبر من هذا العام في استنبول بتركيا .

اما هذه الندوة ، فكانت لقاء فكرياً بين المهتمين بالعمارة والتخطيط في العالم الاسلامي ، وموضوعها « الحداثة والتراث : تأثير التنمية في العمارة والتخطيط العمراني » ، وهي الندوة الثامنة التي تعقدها جائزة الاغاخان ، وكلها تتناول اوجه مختلفة من الموضوع الكبير نفسه[٦] .

والندوة اذاً تتصدى لمشاكل التنمية العمرانية في العالم الاسلامي عامة ، واتخذت من المدن اليمنية ، وبالذات صنعاء ، مثلاً حياً للاهتمام الواعي بحماية التراث الفريد مع مراعاة احتياجات التنمية والتجديد .

١ ـ برنامج الندوة

شملت الندوة عدداً من الزيارات الميدانية الى

---

(٣) لخص الاغاخان هدف الجائزة عند تسليم اولى الجوائز في لاهور بالباكستان عام ١٩٨٠ قائلاً: «تأسست جائزة الاغاخان للعمارة لتشجيع فهم وادراك حيوية وتنوع التراث الثقافي الاسلامي ، ذلك الفهم الذي اذا صاحب الاستخدام الواعي للتكنولوجيا المواكبة للمجتمع المعاصر ، سيحقق ابنية اكثر ملاءمة لغد العالم الاسلامي » .

(٤) كانت المشروعات الفائزة عام ١٩٨٠ هي :

- برنامج تحسين كامبونك ـ جاكارتا ، اندونيسيا . العمل مستمر فيه منذ ١٩٦٩ .
- بندك بيزنترن بابيلان ـ جاوا الوسطى ، اندونيسيا . العمل مستمر فيه منذ ١٩٦٥ .
- بيت ارته كون ـ بودروم ، تركيا (١٩٧٣) .
- الجمعية التاريخية التركية ـ انقرة ، تركيا (١٩٦٦) .
- مغل شيراتون اوتيل ـ اكره ، الهند (١٩٧٧) .
- ترميم علي قابو وجهيل سوتون وهشت بهشت ـ اصفهان ، ايران. انجز الترميم الاساسي في عام ١٩٧٧ .
- سيدي بوسعيد (لصيانة التراث التقليدي) ـ تونس ، الجمهورية التونسية . العمل مستمر منذ ١٩٧٣ .
- ترميم رستم باشا كروان سراي ـ ادرنة ، تركيا (١٩٧٢) .
- ترميم المتحف الوطني ـ الدوحة ، قطر (١٩٧٥) .
- بيت حلاوة ـ العجمي ، مصر (١٩٧٥) .
- المركز الطبي ـ موبتي ، مالي (١٩٧٦) .
- البيوت ذات الافنية ـ أغادير ، المغرب (١٩٦٤) .
- فندق انتركونتننتال ومركز المؤتمرات ـ مكة المكرمة ، السعودية (١٩٧٤) .
- ابراج المياه ـ مدينة الكويت ، الكويت (١٩٧٦) .
- مركز التدريب الزراعي ـ بناني ، السنغال (١٩٧٧) .

(٥) جائزة عام ١٩٨٣ ستمنح لمشروعات تم تنفيذها ما بين ١٩٥٨ و١٩٨١ ، حيث ان قواعد تقويم المشروعات للجائزة تقتضي مضي ما لا يقل عن سنتين ولا يزيد عن ٢٥ سنة على تنفيذها .

(٦) جدير بالذكر ان هناك سلسلة اخرى من الندوات الدولية الهامة تدعمها مؤسسة الاغاخان للعمارة ، وهي تعقد سنوياً في جامعة هارفارد ومعهد مساشوستس للتكنولوجيا بأمريكا . كما ان هناك ندوات اقليمية اخرى تدعمها المؤسسة . كل ذلك لضمان المزيد من اللقاءات الفكرية بين المهتمين بالموضوع من شتى انحاء العالم اثراء للحوار وتسهيلاً لتبادل الخبرة والمعرفة .

قرى اليمن ومدنها ، بالاضافة الى العديد من الابحاث العلمية والمناقشات . وكان لذلك التكامل ، بين المناقشات في صالات الاجتماعات والمشاهدة على الطبيعة ، اثر كبير في اثراء الحوار الذي تميز في مجمله بالموضوعية والتعمق في المادة .

افتتح الندوة الاستاذ سعيد ذو الفقار ، امين عام مؤسسة جائزة الاغاخان للعمارة ، شارحاً اهداف الجائزة والندوة . وتحدث د. محمد سعيد العطار ، امين عام منظمة الاكوا (ECWA) داعياً لاقامة مشروع ريادي بصنعاء . وتحدث ممثلو المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، واليونيسكو ، وهيئة الامم المتحدة للمستوطنات البشرية ، كلهم مؤكدين مؤازرتهم للجهود الرامية للحفاظ على التراث . كما تحدث القاضي اسماعيل الاكوع عن التراث اليمني واهمية الحفاظ عليه . ثم تحدث الامير كريم أغاخان معرباً عن آماله من هذا اللقاء . واختتم الجلسة الافتتاحية د. عبد الكريم الارياني ، رئيس وزراء الجمهورية العربية اليمنية ، مؤكداً على اهتمام حكومته بالحفاظ على التراث المعماري من جهة وبمواكبة احتياجات العصر من جهة اخرى .

وكانت الجلسة الافتتاحية مهمة لتحديد خط سير الندوة ، فأكدت ان الندوة لقاء علمي للنقاش وليست محلاً لصياغة القرارات الرنانة ، كما طرحت بعض التصورات والمشروعات كان لها صداها في الجلسات الاخرى . وتعددت الجلسات والمناقشات ، وتسلسلت البحوث لتناول الموضوع من اطرافه المختلفة : فتحدث مايكل ويلبانك عن **صيانة التراث والتنمية** ، ورونالد ليوكوك عن **مدينة صنعاء** ، واسماعيل سراج الدين عن **البنية الاساسية والتكنولوجيا والنسيج العمراني** ، ومانفريد ويلر عن **قطاع التشييد والبناء باليمن** ، وقدم بحث برنارد فردييه عن **الحديدة** ، وتحدث ضرار عبد الدايم عن **المخا** ، ومحمد مكية عن **التصميم والبيئة في العالم العربي** ، وكامل خان ممتاز عن **صور وأصوات الحداثة والتراث في صنعاء** ، كما قدم كل من جون بيورنسن وفرناندو فراندا عروضاً بالشرائح الملونة .

وانقسم الحاضرون لحلقات مناقشة مكثفة ثم عاودوا النقاش في الجلسات المفتوحة . وانتهت الندوة بمحاولة قام بها وليم بورتر لاستخلاص اهم القضايا التي كانت موضوع النقاش . ثم اختتم الندوة الامير كريم أغاخان بكلمة مقتضبة استرجع فيها اقتراح المشروع الريادي الذي قدمه د. العطار في مطلع الندوة . ثم فاجأ الحاضرين بوعده باقامة وتمويل مؤسسة دولية جديدة من شأنها تدعيم اعداد مثل هذه المشروعات الريادية في المدن الاسلامية ، متوجاً الحصيلة العلمية للندوة بذلك الانتقال للعمل التنفيذي .

٢ ـ محاور النقاش

مع غزارة المادة المطروحة ومع الخبرة الواسعة والتعمق العلمي المشهود بهما للعديد من الحاضرين ، كان النقاش حاداً وجاداً . ويمكن حصر اتجاهاته من حيث الموضوع في المحاور الخمسة الآتية : أ ـ المكونات المادية والمقومات المعنوية للقضية ؛ ب ـ التأصيل والتجديد ؛ ج ـ الحفاظ على القديم ؛ د ـ حسن تصميم الجديد ؛ هـ ـ بين النظرية والتطبيق .

أ ـ المكونات المادية والمقومات المعنوية للقضية : رغم تركيز الكثير من المعماريين الحاضرين على النواحي المادية للقضية من حيث نوعية المباني وتكويناتها العمرانية وما نحو ذلك ، الا ان جملة الحاضرين أيدوا الآراء التي طرحها اسماعيل سراج الدين وسعد الدين ابراهيم ومحمد اركون ومؤداها ان قضايا

المدينة الاسلامية المعاصرة لا يمكن أن تناقش في معزل عن قضايا المجتمعات الاسلامية المعاصرة . فما الاولى سوى وعاء ومرآة لنشاط الثانية . وأكد اركون بصفة خاصة على افتقاد الفكر المعاصر للنظرة الشمولية التي تستمد من التاريخ الفكري للامة الاسلامية خلفية محددة للذات لتواجه احتياجات مجتمعات اليوم والغد ، بينما ركز سعد الدين ابراهيم على توضيح ان تركيبة الفئات الاجتماعية التي تعبر عن نفسها في المدن المعاصرة لا يمكن ان تفهم في معزل عن انماط النشاط الاقتصادي السائدة في هذه المجتمعات . وحاول اسماعيل سراج الدين الربط بين الطرفين المادي والمعنوي على المقاييس المختلفة من المدينة الى المبنى الى تفاصيل الزخارف[٧] .

ب ـ التأصيل والتجديد : اشتد الجدل والنقاش حول مفهومي التأصيل والتجديد . ولكن ، يمكن القول دون تجني بأن اتجهت الغالبية العظمى من الحاضرين الى رفض مساواة التجديد بالتغريب ، والتأكيد على ان التأصيل لا يعني التقليد الاعمى للماضي ، بل انه من الواضح ان تغيرات واسعة قد اعترت المجتمعات الاسلامية في العقود الثلاثة الماضية . ومما لا شك فيه ان النتائج الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية لهذه التغيرات فجّرت التناقضات الكامنة بين قوى التأصيل المحافظ وقوى التجديد المستغرب، خالقة بذلك ازمة حضارية للمدينة الاسلامية ، لا حل لها سوى الاعتراف بأن الاصالة والتجدد هما وجهان للعملة نفسها ، وان المخرج الحضاري للأزمة يكمن في مقدرة المثقفين المحليين على ايجاد الصيغة العلمية لتحقيق ذلك التحرك الحضاري المرموق ، الذي ينطلق من الاعتراف بأن ما ارتضته اجيال من المسلمين جدير بالدراسة وصالح للاستفادة منه ، فليس كل قديم ببال وليس كل جديد بمفيد ، وليس التجديد المفيد موقوفاً على النقل من الغرب . وحدث صدام شديد بين آدامز وكل المعقبين على بحثه (منهم ابراهيم واركون وسراج الدين وكامل ممتاز) ، حيث حاول آدمز فرض ازدواجية تامة بين القيم الاسلامية وما سماه بالقيم التكنولوجية ، مدعياً أنه لا يمكن المواءمة بينهما . ورأى الحاضرون ان هذه نظرة مخلة ، وان المجتمعات الاسلامية قادرة على تطويع التكنولوجيا لحاجاتها دون التخلي عن ذاتيتها او قيمها .

ويمكن القول ان احدى المشاكل الاساسية في القضية محل البحث ، هي ان التحديث في اغلب الاحيان لم يكن مؤصلاً ، بل كان يعني التغريب ، فلا يخف على احد ان العالم الاسلامي كله والعربي بصفة خاصة تعرض لحملة ضارية من التغريب اثناء العقود الثلاثة الماضية ، وكانت المدن هي محك هذا الصدام الحضاري الكبير ، اذ ارتسمت في اذهان الكثير من المسلمين صورة للحديث ومتطلباته هي مرآة للغرب وتقدمه التكنولوجي والعلمي والاقتصادي الذي بهر العيون وسلب العقول . ومن ثم بدأت تلك التبعية الحضارية التي ادت الى ازدواجية واضحة في كل بلد اسلامي بين الريف والحضر وبين القديم والجديد . واكد

---

(٧) للحصول على عرض اكثر تفصيلاً لهذه الآراء ، انظر : اسماعيل سراج الدين ، « المدينة العربية وتراثها الحضاري الاسلامي بين المكونات المادية والمقومات المعنوية ،» ورقة قدمت الى : ندوة المدينة العربية : خصائصها وتراثها الحضاري الاسلامي ، المدينة المنورة ، ٢٨ شباط / فبراير ـ ٥ آذار / مارس ١٩٨١ ، اسماعيل سراج الدين وسمير الصادق،محرران، **ابحاث من ندوة المدينة العربية:خصائصها وتراثها الحضاري الاسلامي ـ المنعقدة بالمدينة المنورة من ٢٤ الى ٢٩ من ربيع الثاني ١٤٠١هـ (الموافق ٢٨ فبراير الى ٥ مارس ١٩٨١ م)** (الرياض : المعهد العربي لإنماء المدن ، ١٩٨٢) ، ص ٢١ ـ ٢٣ .

اسماعيل سراج الدين في العديد من مداخلاته ، وايده في ذلك سعد الدين ابراهيم ومحمد اركون ، على انه من النتائج المؤسفة لهذه التطورات ان الصفوة السائدة من المسلمين والعرب بصفة خاصة ، قنعوا بصورة للتقدم (image of progress) هي مرآة لما شاهدوه في الغرب ، وان المثقفين المسلمين والعرب لم يتمكنوا من رسم صورة بديلة مقنعة للتقدم في اطار حضاري اصيل ، وباتت دعواتهم دون استجابة في اذهان تلك الصفوة السائدة ، مؤدية بذلك الى تحرك بدون اتجاه ، والى مجتمع اقتنى من الغرب قشوره الحضارية بينما يستمر ابناؤه يرنون للاصيل من تراثهم ويتذبذبون بين قيم حضارية اصيلة ومستوردة تدفعهم حاجات مادية ملحة ، والجميع يتخبط في الضياع .

ج ـ الحفاظ على القديم : أجمع الحاضرون على ان غيبة ذلك التفهم الواعي للتأصيل مع التجديد ، قد ادى الى نظرة خاطئة سائدة في العديد من المجتمعات الاسلامية تنطوي على ازدواجية ضالة ضارة التي جعلت من المدينة التاريخية الاصلية وعاء للفقراء والمعدمين وحرمتها من الخدمات العمرانية الاساسية مثل المجاري والمياه ، واعتبرتها رمزاً للتأخر بينما اعتبرت الاحياء الحديثة المستغربة رمزاً للديناميكية والتقدم . وقد ادى هذا الوضع المعوج الى البخس في قيمة التراث العمراني والمعماري الاصيل ، واصبح فريسة محللة للعدوان الاقتصادي والعقاري وتعرضت القيم الاخلاقية والاجتماعية ذاتها لحملة ضاربة من التغريب . ورأى الكثيرون أنه لا مفر من الحفاظ على التراث المعماري والعمراني المهدد في موجة التوسع الحضري والغزو الحضاري ، ورأوا في ذلك احتراماً لماضينا ،وصيانة لكرامتنا وحفاظاً لامانة في اعناقنا وجب علينا تسليمها للاجيال القادمة[٨] .

واختلفت الآراء على **كيفية** الحفاظ على الأرث القديم ، فرأى البعض انه يجب الخروج من النظرة المتحفية الضيقة وربط الحفاظ على التراث بالمشروعات التنموية . واتجه آخرون الى الاعتماد على الدعم الدولي والدعوة للمزيد منه . واتفق اغلب الحاضرين على ان حماية **المناطق الاثرية** كلما أمكن ذلك افضل بكثير من التركيز على المبنى الاثري بمفرده ، وضربت امثلة متعددة لانواع مختلفة من مشروعات الحفاظ واعادة الاستعمال . وانفرد اسماعيل سراج الدين بالتأكيد على ان هذه المشروعات في غالبيتها إن لم تصمم على أساس اقتصادي سليم مقرون باعادة الاستعمال ، فسيكون مكتوباً عليها الفشل ، واكد ويلبانك على تضاؤل الموارد التي يمكن الحصول عليها على هيئة هبات وتبرعات دولية .

د ـ حسن تصميم الجديد : اجمع الحاضرون على ادانة الغالبية العظمى من البنايات الحديثة في المجتمعات الاسلامية المعاصرة باعتبارها عجزت عن الاستجابة لحاجات هذه المجتمعات حضارياً واقتصادياً واجتماعياً وبيئياً ، بالاضافة لقبحها الشديد . وحارب كثيرون ، منهم كنتاكوزينو وكوريا وسعد الدين ابراهيم وعبد الحليم ابراهيم وسراج الدين وليوكوك ، الفكرة الرومانسية الداعية لمحاكاة المدن التاريخية نظراً لاختلاف المقياس ووسائل الانتاج والتقنيات المستعملة ... الخ . كما بين الزلزال الحديث بمنطقة ذمار باليمن ان ليس كل قديم بجيد مهما كان جميلاً ، حيث تهدمت مساكن قديمة عديدة مما ادى لوفاة وتشريد اعداد كبيرة من اليمنيين ، بينما صمدت اغلب المباني الخرسانية للزلزال نفسه ، رغم قبحها . ومن ثم انتقل الحوار الى كيفية ضمان حسن تصميم الجديد ومواءمته للمجتمع والبيئة . وتعددت الآراء والنصائح ولكنها

(٨) لعرض آراء مماثلة ، انظر : سراج الدين والصادق، محرران ، المصدر نفسه ، ص ١٤ .

جميعاً اتفقت على اهمية الحفاظ على المقياس الانساني وعدم الانسياق وراء الآلة وحدها .

هـ ـ النظرية والتطبيق : تعرض النقاش الى الربط بين مشاكل التطبيق على الواقع ، مره وحلوه على السواء ، وبين المطالبات النظرية. وتصدرت قضية التمويل قائمة الاولويات في هذه المناقشة ، وبالذات دور المؤسسات الدولية والمحلية . وكانت تجربة **البنك الدولي** في مشروعاته العمرانية المختلفة ، ومنها اثنان باليمن ـ في صنعاء (تحت التنفيذ) والحديدة (في نهاية مرحلة الاعداد) ـ محل الكثير من المناقشة ، انتهت الى ان فكرة استرجاع التكلفة فكرة اساسية في المجتمعات المتدنية الدخل ، خصوصاً اذا اقترنت بالدعم المتبادل لتخفيف وطأة الاعباء على الفقراء بين المنتفعين بالمشروعات التنموية.

خاتمة

إن هذه الندوة العالمية الثامنة لجائزة أغاخان للعمارة كانت ذات فائدة كبيرة لكل من حضرها . وهي ذات اهمية خاصة للوطن العربي الذي يجابه هذه الازمة الحضارية الكامنة في التوفيق بين الحداثة والتراث بصورة اكثر حدة عن باقي العالم الاسلامي نظراً للدفعة التنموية الكبرى التي واكبت ارتفاع الدخل النفطي . ولذا ، وجب على المفكرين العرب بصفة خاصة ان ينصبوا على العمل الجاد الدؤوب لايجاد الصيغ المعمارية والحضرية التي تناسب عالم اليوم والغد ، دون التخلي عن ذلك الارث الحضاري العظيم الذي لم يعد مفخرة لنا وحسب ، بل صار ـ بتأكيد من منظمة اليونسكو ـ مفخرة للانسانية جمعاء □